

الدكتور علي أبوالمكارم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الظواهر اللغوية

في

التراث النحوي



دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الظواهر اللغوية
في
التراث النحوي

الظواهر اللغوية في التراث النحوي

د. علي أبوالمكارم

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر اعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية

أبو المكارم، على

الظواهر اللغوية فى التراث النحوى: الظواهر التركيبية/ تأليف على أبو
المكارم . - ط ١ . - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ .

٣٩٢ ص : سم

تدمك: ٢ ٩٠٨ ٢١٥ ٩٧٧

١ - اللغة العربية - النحو

٤١٥،١

أ - العنوان

الكتاب : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى

المؤلف : د. على أبو المكارم

رقم الإيداع : ١٩٣٠١ / ٢٠٠٦

تاريخ النشر : ٢٠٠٧

الترقيم الدولى : 2 - 908 - 215 - 977 I. S. N.

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناسخ ولا يسمح

بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأى

شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى من الناسخ

الناسخ : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاطوغلى (القاهرة)

ت: ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق { ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول
والمعرض الدائم } ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توفيقك اللهم وعونك

مُقَدِّمَةٌ

فى البحوث النحوية المعاصرة ظواهر عديدة مختلفة الشكل والدلالة، منها ما هو عرضى لا يعبر عن طابع فيها عميق ولا يمتد عن كيان فيها راسخ. كما أن منها ما هو جوهري يمتد عن خصائص بالغة العمق فى حياتنا الفكرية ويعكس مقومات عظيمة الرسوخ فى تركيبنا الاجتماعى. وعلى الرغم من كثرة ما يمكن لحظه وتسجيله فى البحوث النحوية من ظواهر عرضية فإن هذا النمط من الظواهر لا يتصف فى التحليل العلمى بأهمية حقيقية إلا بقدر ما يحمل من دلالة على مدى اطراد سلطان الظواهر الجوهرية وتمكنها؛ إذ أن التحليل العلمى للظواهر فكرية واجتماعية معا - لا تهتم الكثرة بقدر ما تعنيه الدلالة، أو لنقل إن الكثرة تعنيه بدلالتها، فهو إذن معنى بالدلالة قبل كل شىء.

وأبرز ما يلحظه الدارس للبحوث النحوية المعاصرة من ظواهر جوهرية وجود نوع من الانفصام والثنائية فى هذه البحوث. ففيها اتجاه تقليدى يخضع خضوعا كاملا لسلطان المناهج التى اتبعها النحاة العرب السابقون، على نحو ما استقرب عليه فى أخريات القرن الثالث الهجرى وأوائل القرن الرابع، وكما استمر الأخذ بها منذ ذلك التاريخ حتى عصرنا الحديث دون تغيير فيها أو إضافة لها. وهذه التبعية الكاملة عند أصحاب هذا الاتجاه مطلقة؛ إذ تمتد عندهم من الأصول الكلية إلى القواعد الجزئية، وتشمل مع ذلك ومن قبل ذلك القصور الذهنية لوظيفة البحث النحوى وغاية الباحث فيه، كما تتناول - أيضا - تحديد الأساليب المختلفة التى ينبغى أن يصوغ بها الباحث النحوى أحكامه ويتحتم أن يقرر

- بوساطتها - مسائله . ولا يقف أصحاب هذا الاتجاه عند تبعيتهم المطلقة هذه لإطارات التفكير والبحث والتأليف التقليدية، وإنما يضيفون إلى ذلك كثيراً من التعصب الضار بها، ذلك التعصب الذى يصيبهم بحساسية تجاه كل محاولة لإعادة النظر فى بعض هذه الأطر التقليدية، وإزاء كافة صور النقد التى تتناول بعض أحكامها أو تزيف بعض اتجاهاتها. ومن عجب حقاً أن كثيراً من أصحاب هذا الاتجاه يحسون بالحاجة الملحة إلى ضرورة إعادة النظر فى الأساليب التقليدية فى البحوث النحوية، ومنهم من تبلغ به الشجاعة إلى تقرير ذلك فى بحث يكتبه أو كتاب ينشره. ولكن هؤلاء - عادة - تقف بهم شجاعتهم عند هذا القدر، دون أن يتجاوزوا ذلك إلى العمل على تحقيق ما يدعون إليه وينادون به، بل سرعان ما يتحول بعضهم - إزاء أية محاولة لاستشكاف أساليب جديدة للبحث النحوى - إلى مهاجم للجديد صلب، ومدافع عما يتناوله هو نفسه بالنقد عنيد.

وثمة اتجاه آخر يحس أصحابه بما فى أساليب البحث التقليدية من مشكلات، وما ينتج عن التبعية الكاملة لها والالتزام المطلق بها من أخطاء ومن بين أصحاب هذا الاتجاه من يجعلون أحساسهم المباشرة سنداً لموقفهم الفكرى بأسره، ومن ثم فإنهم سرعان ما يضطربون فى تحديد موقف من المناهج النحوية التقليدية - بالقبول أو بالرفض - بكل ما تمثله تلك المناهج من اتجاهات وما تتضمنه من أصول، فنراهم حيناً يقبلون تحديد وظيفة الباحث النحوى على نحو ما استقر عند المعاصرين من النحاة نقلاً عن المتأخرين منهم، وحيناً آخر يفندون كثيراً من الأصول النحوية لامتدادها عن نظرة غير لغوية، ومن ثم يتشككون فى كثير من الأحكام الجزئية لبنائها على أصول أدنى ما يقال فيها إنها غير مسلم بها. ومن بين أصحاب هذا الاتجاه أيضاً من يركزون فى رفض المناهج النحوية التقليدية على دعائم من الاتصال المباشر بالفكر اللغوى العالمى

المعاصر، وهؤلاء وإن بدوا فى صورة المبشرين بالعلم إلا أنهم كما يقول شاعر معاصر: «لبسوا قشرة الحضارة والروح جاهلية»، فإنهم - فى الحقيقة - يغفلون وجود ظروف موضوعية تجعل من المستحيل خضوع اللغة العربية فى مستوى التركيب للتحليل اللغوى الذى تخضع له اللغات العالمية الأخرى، وتصم كل محاولة من هذا النوع بعدم الدقة؛ لصدورها عن منهج لا يتلاءم مع المادة وإغفالها للظروف الموضوعية لموضوع الدراسة^(١). ومن عجب أيضا أن هؤلاء وأولئك ممن يرفضون المناهج النحوية التقليدية - يقفون عند مرحلة نقد هذه المناهج ونقض نتائجها، دون أن يحاولوا الانطلاق إلى ما هو أبعد من ذلك، ومن ثم فإنه يبدو - إلى حين - من غير المستطاع فهم ظاهرة واضحة فى نتاج هؤلاء الباحثين، وهو كلفهم البالغ بالكلام دون التطبيق، وعنايتهم الواضحة بنقد ما هو قائم دون أن يقدموا له بديلا يصور ما يأخذون به من أصول وما يبشرون به من اتجاهات.

تحليل البحوث النحوية المعاصرة إذن يكشف عن وجود نوع من الانفصام فيها والثنائية بها، فإن إلى جوار الانقسام بين ما يبدو أنه الفكر العلمى والفكر التقليدى يفصل كل من أتباع هذه المناهج أو تلك بين النظر والتطبيق، ويقفون عند الكلام المجرد من غير أن يقدموا تطبيقا لما يدعون إليه وينادون به. والواقع أن وجود هذا الانفصام وهذه الثنائية فى البحوث النحوية المعاصرة ليس غريبا؛ إذ أن البحوث النحوية حقل من حقول الدراسات اللغوية، وفى الدراسات اللغوية نجد هذا الانفصام قائما وهذه الثنائية واضحة: فثمة أتباع للمناهج التقليدية، وأشياء للمناهج اللغوية. وأولئك يتصورون البحث اللغوى محدودا بما استقر فى التراث القديم

(١) فى دراستنا للدكتوراه وموضوعها: (مناهج البحث عند النحاة العرب) حددنا الخصائص الجوهرية للغة العربية الفصحى التى تمنع من الالتزام الكامل بتطبيق المناهج اللغوية العربية فى مستويات التركيب، وتجعل مثل هذا العمل إغفالا للظروف الموضوعية ذاتها.

لا يتجاوزونه، وهؤلاء لا يتصورون البحث اللغوى إلا كما اتصلوا به فى البحوث العلمية العالمية وعرفوه. وأولئك يتجمدون فى إطار التاريخ ولا يملكون فى ظل إمكانياتهم الفكرية إلا أن يكونوا كذلك، وهؤلاء وإن انفلتوا من أسر الولاء القديم فإنهم انزلقوا فوقعوا أسرى شعار المعاصرة فتمزقت علاقتهم بالماضى وانبتت صلاتهم بالواقع.

وجود هذه الظواهر فى بحوثنا النحوية بشكل خاص ودراساتنا اللغوية بصورة عامة منطقى، ومرد هذه المنطقية - على تجوز فى هذا التعبير يسير - إلى أن حقول الدراسات اللغوية على اتساعها ليست سوى جانب من حياتنا الفكرية بأسرها، وهو جانب تتمثل فيه ما تتمثل فى حياتنا الفكرية كلها من ظواهر. هذه الظواهر التى يمكن اعتبارها - فى تضافرها وتكاملها - إطارات كلية وجوهرية لهذا الفكر، تتحكم خصائصها فى مستوياته ومناهجه وعلومه جميعا.

وأولى هذه الظواهر أو الخصائص أن فكرنا المعاصر فكر متلق وتابع معا. فنحن نجيد اقتباس الأفكار ونقلها، سواء أكانت أفكار الأقدمين من الأسلاف أم أفكار غيرنا من الأجانب، وليس اقتباس الأفكار أيا كانت مصادرها فى حد ذاته عيبا، ولكن الذى يؤرق حقيقة أننا لا نقف عند حد النقل بل نضيف إلى ذلك التعصب لما ننقل، ومن ثم تجد فى حياتنا الفكرية ثنائية غريبة فى صورتها المجردة، مبررة فى ظل هذه الحقيقة، فثمة تعصب واضح للتراث القديم وقضاياه من ناحية، وتعصب لا يقل عنه وضوحا أيضا للأفكار الأجنبية واتجاهاتها من ناحية أخرى. وقد أفقدنا هذا التعصب القدرة على النقد، ودمر فىنا روح الاستشكاف، فلم تعد لدينا الطاقة لكى نقف عندما نتعصب له أو ضده بالتحليل، استشرافا لآماد أوسع مما نعرف، وأبعاد أفسح مما نتصور، واستسلمنا - على

العكس من ذلك - إلى ما يتقرر فى تلك الأفكار الموروثة أو المنقولة من معالم فكرية لا نتجاوزها، واتجاهات علمية وإنسانية لا نكاد نخرج عنها.

الظاهرة الثانية أن فى حياتنا الفكرية ميلا إلى مناقشة المشكلات دون عمل على حل هذه المشكلات، وفى تناول المفكرين المعاصرين للظواهر على وجه العموم يبدءون بالدراسة النظرية لها دون أن يعنوا كثيرا بالمعاناة الفعلية فيها، حتى فى علاجهم لمشكلات التطبيق فإنهم يحيلون هذه المشكلات من واقع حيٍّ ملح إلى مفاهيم نظرية يسهل على كل من يمزج الكلمات أن يبدى فيها رأيا وأن يحدد فيها موقفا، وإن لم يكن على اتصال مباشر بالمشكلات ذاتها. وهذا الميل إلى الكلام والإغراق فيه دفع المفكرين المعاصرين إلى موقف يمكن أن يوصف بأنه قد فصل فصلا حاسما بين النظر والتطبيق، وعالج ما اتصل به من المشكلات التطبيقية علاجا نظريا صرفا. دون محاولة للالتحام المباشر بالواقع والمعاناة الحية لمشكلاته.

والظاهرة الثالثة: أن فى حياتنا الفكرية إدعاء كثيرا؛ إذ كثيرا ما يلجأ الدارسون المعاصرون إلى تجسيد ما يؤيد وجهة نظرهم فى الدراسة ويؤكد اتجاهاتهم فى التحليل ويصحح مناهجهم فى البحث، دون اعتبار لما يخالف ما يذهبون إليه ويناقض ما يحكمون به. ولو وقف الأمر عند حد الادعاء وحده لكان محتملا وإن لم يكن مقبولا، مبررا وإن لم يكن مستساغا؛ إذ يظل فى الإمكان دائما الرجوع إلى مثل تلك الأحكام بالنقد والتحليل، ولكن هذا الادعاء يصحبه قدر من التنفخ عظيم وقسط من الاستسخام هائل. ونادر بين الباحثين من يقرر شيئا دون أن يقدم بين يدي ما يقرره ما يفيد أنه قد صنع المعجزات، وأنه لا سبيل إلى تطاول ما يقول أو تزييف ما يقرر. والأمر كذلك أيضا فى المناهج المتبعة فى حياتنا الفكرية، فما من أحد يتبع منهجا منها إلا يزعم أنه أصلح المناهج للأخذ به، إذ هو - عنده - أكثرها علمية وأعمقها موضوعية وأعظمها دقة،

حتى إذا حاول باحث أن يتناول شيئاً من هذه الأحكام بالنقد ليمحص صحتها من فاسدها ويقف على مدى أصالتها قبل بمجابهة تقصده إلى النيل منه، وقد تهدف إلى تحطيمه، دون عناية بأفكاره نفسها وآثاره ذاتها. وهكذا لا يلبث الصراع العلمى عندنا قليلا حتى يتحول بتضافر الادعاء والاستضخام معا إلى صراع شخصى، ولا تلبث الأحكام الصادرة طبقا لذلك حتى تصبح بتآزر الاستقرار التاريخى مع الكسل العقلى أو الخوف السياسى بمثابة حقائق بديهية لا سبيل إلى مناقشتها فضلا عن تنفيذها.

أما الظاهرة الرابعة: فهى أن فكرنا المعاصر يمكن أن يوصف بالاستسلام، فالمفكرون المعاصرون يستسلمون، لما يعرفون وإن لم يحترم بعضهم حدود ما يعرفون، وهم يقفون عند معطيات المعرفة التى تلقى بها السبل فى طريقهم أو يلقى بهم فى طريقها دون أن يحاولوا تنمية معارفهم بالاتصال بغيرها، ثم إنهم - فوق ذلك - لا يشقون على أنفسهم باستكناه حقيقة ما يعلمون وما لا يعلمون، فلا يحاولون تحليل ما يتعصبون له، ولا درس ما يعارضونه وينصبون أنفسهم ضده. ومن ثم فإن من أهم الخصائص التى تميز المفكر المعاصر أنه يتصف باليسر ويتجنب المشقة، ولذلك يقبل كافة الظواهر الموجودة فى حياتنا الفكرية على علاتها تجنبا لأية محاولة للتصدي لها، لما تستلزمه مثل تلك المحاولة - بالضرورة - من بذل جهد وفير وتحمل لعناء كثير واستعداد للعذاب شاق.

والتحليل العلمى لهذه الظواهر فى الفكر العربى المعاصر، على اختلاف مناهجه وتعدد اتجاهاته وتنوع علومه، يكشف عن وجود صلة عميقة بينها والواقع الاجتماعى لشعبنا العربى، حتى إنه يمكن القول بأن هذه الظواهر فى مجال الفكر امتداد لظواهر مثيلة فى نطاق المجتمع، أو تعبير آخر: هى انعكاس طبعى للقيم السائدة فى مجتمعنا المعاصر. هذه

القيم التى تمتد عما يوشك أن يكون مسلمة فى التحليل العلمى للواقع الاجتماعى، وهى أن مجتمعنا العربى المعاصر لازال يمارس وجوده بأسلوب بورجوازى، ومن ثم فإنه يستلهم قيمه من المقومات البورجوازية، والخصيصة الأساسية فى هذه المقومات أن الولاء فيها للذات وليس للآخرين، أيا كان ما يمثله هؤلاء الآخرون. وتوقع البورجوازية فى إطار الولاء الذاتى يفصم بشكل حاسم بين قيمها وكافة المثل التى تهدف إلى المشاركة فى العمل دون احتكار نتائجه، وفى ظل هذه الحقيقة تصبح كافة الظواهر الفكرية المعاصرة ظواهر منطقية. ويكون التزام الفكر المعاصر بالتلقى دون الاستشكاف، وميله إلى الكلام لا التطبيق، ولجوؤه إلى الادعاء دون الحقيقة، واقترابه من اليسر وابتعاده عن المشقة، واتصافه بالاستسلام لا بالمقاومة، يكون كل ذلك متسما بالصدق فى التعبير عن مرحلتنا الاجتماعية هذه، بما لها من آثار فى تشكيل أطر التفكير وأبعاده وخصائصه الجوهرية وسماته الموضوعية. وإن لم يكن مصحوبا - فى بعض الأحيان - بالوعى الكامل بامتداد هذه الظواهر إلى الفكر من المجتمع، والإدراك العلمى لتلاحم الفكر وعلاقات المجتمع معاً.



ولقد كان هذا التحليل للخصائص الجوهرية فى البحوث النحوية، وامتداد هذه الخصائص عن ظواهر واضحة فى الدراسات اللغوية، واتصال هذه الظواهر بأصول راسخات فى حياتنا الفكرية، ثم التجام هذه الأصول بمقومات الواقع الاجتماعى وقيمه، كان هذا كله نقطة البدء فى إصدار «المكتبة النحوية».

المكتبة النحوية إذن تصدر عن الحاجة إلى طريق ثالث غير الطريقتين القائمين بالفعل فى الدراسات اللغوية بوجه عام والبحوث النحوية بصورة خاصة، طريق لا يدين فيه الباحث للقديم ولا يعنو فيه للجديد، فلا

يدفعه احترام الأسلاف إلى تقديسهم ولا الإعجاب بالمعاصرين إلى تقليدهم؛ فإن الاحترام العظيم للأسلاف - وهو خصيصة من الخصائص الممتازة لشعبنا العربى - يجب أن يبرأ من كل محاولة لتقديس أفكار هؤلاء الأسلاف، إذ معنى ذلك تحجر الأجيال المتتابة فى جيل قديم، وغفلة الأجيال المتلاحقة عن إدراك واقعها، ومن ثم عجزها عن المشاركة فى مشكلاته، وفقدتها القدرة على تقديم إضافة حقيقية إليه. كذلك فإن تقليد المعاصرين لا يعنى المعاصرة، فإن التقليد موقف ساذج يعبر عن غباء فى تصور مقومات الحضارة على أنها مجموعة من الكلمات يسهل حفظها وأنماط من التصرفات يمكن محاكاتها، ومن ثم فإنه يظل - مهما طال استقراره وامتد زمنه - قشرة خارجية هشة تتحطم تحت إلحاح المشاعر الحقيقية أو الأفكار الموروثة.

والمكتبة النحوية تصدر عن يقين بأن هذا الطريق الثالث هو الطريق الذى ينبغى أن تبذل كافة الجهود العلمية لاستكشافه، وترصد كل القوى الفكرية لتميهده، وذلك للخلاص من التقاليد المدمرة التى تحيل حياتنا الفكرية إلى شيع وأحزاب يترصد بعضها لبعض ويناقض بعضها بعضاً، عن غير وعى أحياناً بأن تعدد وجهات النظر لا يستلزم بالضرورة تناقض الحقائق، واختلاف الآراء لا يجعل من المحتم تضاربها. وعن غير فهم أحياناً لدور التناقض بين الحقائق فى الكشف عن أبعادها، وأثر تضارب الآراء فى بلورتها.

والمكتبة النحوية تصدر عن إيمان بضرورة إرساء تقاليد جديدة وحتمية استخلاص قيم بديلة لما فى بحوثنا النحوية واللغوية من تقاليد وما فى حياتنا الفكرية من قيم، تقاليد لا تستمد مقوماتها من الواقع الاجتماعى الذى يعانى به شعبنا العربى وما يفرضه هذا الواقع من ذاتية الإحساس والتناول عكسا لكل ما يجعجع به من موضوعية الإدراك

والتفسير، وقيم لا تستند ركائزها على أسس من الخوف والاستسلام والتعصب. وإنما تستمد هذه التقاليد مقوماتها من الإيمان بضرورة ريادة الفكر للتطور الاجتماعى، وما يستلزمه ذلك من تثبيت العناصر الأصلية الصالحة فيها وفيه لتكون بمثابة قيم تهدى أجيالنا المتابعة وتصلح نمطنا الحضارى الذاتى الخاص. وبذلك تستند القيم الفكرية إلى ما هو أكثر صدقا من الواقع الاجتماعى المتغير، وهو روح الحضارة التى عاشها شعبنا والتى ينبغى أن لا ينسى التطور الاجتماعى بما يصحبه من تحولات أساسية فى العلاقات الطبقيه أن وجودنا المعاصر بأسره ليس إلا حلقة من حلقاتها، ومن ثم يجب أن تكون خصائص هذه الروح الجوهرية فوق كل تطور، لأنها أعمق من كل تطور؛ إذ هى التعبير الحقيقى عن كياننا واقعا وتاريخا معا، ومستقبلا أيضاً. وإن إحياء مثل هذه القيم والحفاظ عليها هو الذى يضمن تحقيق أقصى قدر من الفاعلية فى مواجهة مشاكل الواقع فى نفس الوقت الذى يوفر فيه الاتساق الضرورى بين مرحلتنا المعاصرة وغيرها من المراحل الماضية والمستقبلية، حتى لا تكون - لضلالها عن روح حضارتها وفقدائها جوهر أمتها - مرحلة تتصف بالضياع.

ولهذا كله فإن المكتبة النحوية تهدف - أول ما تهدف - إلى الانفتاح على الثقافات المختلفة والاتصال بالمناهج المتباينة، وغايتها من ذلك تحقيق نوع من التكامل الفكرى بين هذه الثقافات والمناهج، لا لأن مثل هذه التكامل طريق وسط سهل فيه إرضاء الطرفين المتناقضين، وإنما لأن التكامل هو الأساس الذى ينبغى الأخذ به منهجا فى حضارتنا المعاصرة، وبمقتضى هذا الأساس يصبح من المحتم الاتصال المباشر بالتراث القديم والوقوف الدقيق على اتجاهاته والإلمام الكامل بمذاهبه، كما يكون من الضرورى الاطلاع على معطيات الحضارة المعاصرة فى مجال الفكر وإدراك العناصر الأساسية فيها والخصائص الجوهرية لها. من غير

ثنائية تستلزم الانفصام، ودون انفصام يدفع إلى التعصب، وبلا تعصب يزيغ الواقع ويعمى عن الحق.

وإذا كانت الموضوعية تفرض التكامل أساساً وتستلزم الانفتاح وسيلة. فإن مما يزيد هذا الأساس رسوخاً وهذه الوسيلة وضوحاً أن ندرك أن هذا الأساس وهذه الوسيلة معا كانا يشكلان بعض السمات الرئيسية في حضارتنا الإسلامية^(١). ويصوران بذلك علمية هذه الحضارة وموضوعية فكرها، وقدرتها على الإفادة الكاملة من الثقافات المختلفة دون أن يصددها عن ذلك تعصب لجنس أو ولاء لعقيدة، بل إن الولاء العظيم للعقيدة - الذى اتصف به المسلمون الأولون - كان أبرز البواعث التى دفعت المثقفين الإسلاميين إلى الاتصال بكافة العلوم التى انتجتها الحضارات السابقة بقلوب مفتوحة وعقول واعية مدركة أن الإسلام تحضر، وأن الحضارة أخذ لما يتلاءم مع تصوراته وعطاء بما يتسق مع قيمه وغاياته. وإذا كان العطاء بلا حدود فإن الأخذ محدود، وهو يقوم بالضرورة على أساس من الاختيار، ويجعل من المحتم الاتصال بما يُختار وما لا يُختار.

ولعل من الطبيعى - بعد هذا كله - أن تحاول المكتبة النحوية العمل فى جبهتين معا: الأولى النصوص، والثانية الدراسات.

وإذا كان نشر كل النصوص النحوية غاية نبيلة فإن من الحق الاعتراف بأنه لا طاقة للأفراد بها، ولعل الجامعات المختلفة تسهم بقدر فيها، ومن ثم فإن من المحتم اللجوء إلى نوع من الاختيار لما ينشر. ونحن ندرك أن الاختيار صعب، ولكنه الطريق الذى لا بديل له إلا نشر الكل، وهو - كما قلنا منذ قليل - ما لا طاقة لنا به، أما إهمال الكل -

(١) حول فلسفة التكامل واتصالها بالمقومات الأساسية للمنهج الإسلامى، انظر: دراستنا عن المنهج الإسلامى ودوره فى نشأة الدراسات اللغوية، (تحت الطبع).

وهو الاحتمال المنطقي لهذين القسمين معا - فيرفضه طبيعة المنهج الذى التزمنا به، وتأباه حاجة الفكر المعاصر إلى إقامة توازن فيه لا يحققه غير الاتصال المباشر بما فى التراث من أصول والإلمام بما فيه من اتجاهات .

والأسس التى سيقوم عليها اختيار نص ما من نصوص التراث لنشره ضمن هذه المكتبة تلتقى حول ما فى النص نفسه من خصائص وما له من تأثير . ومن ثم فإننا سنحاول أن تكون النصوص المنشورة فى هذه المكتبة معبرة فى دقة عن ظواهر شائعة فى التراث النحوى، فى نفس الوقت الذى يكون لها فيه تأثير واضح فى هذا التراث، إما بالمتابعة والالتزام، أو بالشرح والتعليق والتفسير، أو بالنقد والتخطئة والمعارضة . وسنحاول أن نبدأ منها بما يتصل بالأصول النحوية، إذ أن هذا النوع من الكتب - فضلا عن عظيم تأثيره فى الدراسات النحوية - لم يلق من الاهتمام ما لقيته كتب القواعد التطبيقية، وإذا استثنينا كتاب الخصائص ورسالتى ابن الأنبارى فإننا لا نكاد نجد فى العالم العربى نصا من النصوص التى تعالج أصول النحو منشورا .

والدراسات التى تعنى هذه المكتبة بنشرها هى الدراسات التى يتوفر فيها عنصران أساسيان: أولهما الخبرة الواسعة بالتراث، وثانيهما الاتصال الواعى بالفكر اللغوى المعاصر . وبتوفر هذين العنصرين معا نرجو أن تبرأ هذه الدراسات من التبعية، وتتنأى عن التعصب، وتجنب الأحكام المطلقة والمسبقة . ونفتح - بذلك - عهداً جديداً بقيمه وخصائصه فى حياتنا الفكرية بصورة عامة، ودراساتنا اللغوية وبحوثنا النحوية بشكل خاص . وذلك أدنى ما يمكن أن يقدمه الباحث المخلص للمساهمة فى تشكيل قيم الفكر الجديد الذى يمهّد لعالمنا الذى نحلم به، ومن أسف أنه - أيضا - أقصى ما يمكن فى هذه الظروف تقديمه .

★ ★ ★

وهذه الدراسة عن «الظواهر اللغوية فى التراث النحوى» باكورة الدراسات التى تنشرها هذه المكتبة، والهدف الأساسى من هذه الدراسة هو تحليل الظواهر اللغوية التى تناولها النحاة العرب التعيد والتفسير. وقد تطلب تحقيق هذا الهدف تصنيف ما فى التراث النحوى مما يتصل بهذه الظواهر إلى مستويين، ومن ثم تقسيم الدراسة إلى جزئين: أولهما يختص بالظواهر التركيبية، وثانيهما يدرس الظواهر غير التركيبية: صوتية وصرفية ومعجمية ودلالية.

وفى هذا الجزء الذى نتناول فيه «الظواهر التركيبية» حاولنا الوقوف على ما قدمه التراث النحوى فى مجال دراسته للظواهر الناتجة عن تحليل التراكيب اللغوية. وقد استلزم ذلك تصنيف الركام العظيم الذى يضمه هذا التراث؛ إذ أن النحاة العرب لم يقدموا دراساتهم لهذه الظواهر بشكل متكامل وأسلوب متسق. وإنما طغى عليهم الإحساس بظاهرة واحدة وهى ظاهرة التصرف الإعرابى، ومن ثم كانت دراستهم لغير هذه الظاهرة ماثورة فى دراستهم لهذه الظاهرة نفسها، ومثاثرة فى الأبواب النحوية المختلفة التى تعقد فى الغالب ملحوظا فيها اعتبار هذه الظاهرة وحدها. وإن كان ذلك لم يحل دون إدراكهم لعدد من الظواهر الأخرى وإسهامهم الجاد فى التقنين لها. وكان أبرز ما شاركوا فى تحليله من الظواهر اللغوية التركيبية غير ظاهرة التصرف الإعرابى ظاهرة التطابق وظاهر الترتيب. ولذلك فإن هذا الجزء الذى خصصناه لتحليل «الظواهر التركيبية فى التراث النحوى» يقع فى أبواب ثلاثة يدرس كل باب منها ظاهرة من هذه الظواهر الثلاث، فالباب الأول يتناول ظاهرة التصرف الإعرابى، والثانى يدرس ظاهرة التطابق، والثالث يختص بظاهرة الترتيب. وقد مهدنا لهذه الأبواب بتمهيد عن «الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية» وقفيناها بخاتمة تناولت

بعض القضايا التي نحس بأنها ينبغي أن تكون محور حوار بين المشتغلين بالدراسات اللغوية بوجه عام والمهتمين بالبحوث النحوية بصفة خاصة .

وفي الباب الأول الذى يتناول ظاهرة التصرف الإعرابى حاولنا دراسة هذه الظاهرة على مستويين : أولهما تاريخى وثانيهما تحليلى . ومن ثم وقع هذا الباب فى فصلين ، عالج أولهما - وهو الذى عقدناه تحت عنوان «تأصيل الظاهرة» كل ما يمكن أن يتصل بالدراسة التاريخية لهذه الظاهرة فى اللغة العربية ، فتناول مدى أصالة الظاهرة فى العربية الفصحى ، وهل هى من خصائصها المميزة لها أم يشاركها فيها غيرها من لغات الأسرة الهندوأوربية أو شقيقاتها من الأسرة السامية . ثم هل هى من خصائص اللغة الفصحى وحدها أم إنها سمة من سمات كافة مستوياتها بما فيها اللهجات القبلية أيضاً . وأخيراً هل هى قديمة فى اللغة أم اصطنعها النحاة ليضفوا على اللغة بعض عناصر القوة ويهبوها قدراً من المرونة وإذا كانت قديمة فما صلتها بالفهم التقليدى للسليقة ، أو بتعبير آخر : إلى أى مدى كان يقع الخطأ فيها . وأما الفصل الثانى فقد درسنا فيه تحليل النحاة للظاهرة . وقد تناول هذا التحليل أولاً : القواعد النحوية المقننة لهذه الظاهرة فى العربية الفصحى ، وثانياً : محاولات النحاة المختلفة لتفسيرها .

وفي الباب الثانى الذى عقدناه لدراسة ظاهرة التطابق فى اللغة العربية من خلال التراث النحوى ، لاحظنا ما يشبه أن يكون تكاملاً فى درس النحاة لهذه الظاهرة . إذ امتدت قوانينهم لها من الصوت إلى التركيب ، وشملت أيضاً ما يمكن أن يصطلح عليه بالعلاقة بين التركيب والموقف . وعلى الرغم من إدراكنا لانتماء هذه الظاهرة إلى أكثر من مستوى واحد من مستويات النشاط اللغوى ، وبقيننا بأن ما فى التراث النحوى نفسه من قواعد يتناول أيضاً مستويات شتى لها ، فإننا آثرنا أن

ندرس فى هذا الجزء القواعد النحوية المتصلة بهذه الظاهرة ككل ، حتى يتيسر الإلمام بأبعاد ظاهرة لم يتح للكثرة من اللغويين العرب إدراك عمق الروابط بين مستوياتها . ومن ثم وقع هذا الباب فى فصول ثلاثة : الأول درس التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى ، والثانى تناول التطابق بين التركيب والموقف ، والثالث حلل صور التطابق بين أجزاء التركيب اللغوى .

وأما الباب الثالث والأخير فقد اختص بدراسة ظاهرة الترتيب فى العربية الفصحى والقواعد النحوية المنظمة لها ، وقد كشفت هذه الدراسة عن أن أبرز المؤثرات فى ترتيب الصيغ والمفردات داخل الجملة العربية فى تراث النحاة ثلاثة : الأول التأثير فى المضمون ، وهو مصطلح قديم قبلناه لقدرته على تصوير الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية المعبرة عنها ، والثانى العمل ، والثالث الترابط بين الصيغ ، وهو - وإن كان مصطلحاً آثراً وضعه - غير أنه يعبر عن فكرة نحوية محددة لم يضع لها النحاة اصطلاحاً . ومن ثم وقع هذا الباب فى ثلاثة فصول تتناول كل فصل منها واحداً من هذه المؤثرات النحوية ، محدداً مفهومه ، مقدماً دراسة تطبيقية لآثاره .

وبعد ، ، ،

فإنى أقرر - عن إيمان - أننى لم أفعل فى هذه الدراسة غير استخلاص ما فى التراث الذى خلفه السابقون من النحاة أنفسهم من ظواهر . ومن ثم فإنه ليس لى فيها سوى جهد التصنيف الذى أرجو أن يكون معبراً عن نظرة واضحة لدور الباحث النحوى ومنهج محدد فى البحث النحوى معاً .

د. على محمد أبوالمكارم

تمهيد

الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية

من الواجب التفرقة بين مصطلحين قد يحدث بينهما شيء من التداخل مع ما بين مضمونها من اختلاف، فيصاب الدارس بالاضطراب، وهذان المصطلحان هما: الظواهر اللغوية، والظواهر التركيبية.

فمصطلح الظواهر اللغوية يستخدم فى مجالات الدرس للغة، على تنوع هذا الدرس وامتداد آفاقه وتعدد مستوياته، ابتداء من دراسة الأصوات فدراسة الصيغ والمفردات إلى أن ينتهى بدرس التراكيب اللغوية وما يطرأ عليها من تغيرات، فالظواهر اللغوية اصطلاح واسع، يمتد ليشمل الظواهر المتعددة لكل مستوى من هذه المستويات على حدة، كما يتناول فى الوقت نفسه الظواهر المشتركة بين أكثر من مستوى واحد منها، والظواهر اللغوية متنوعة؛ لأنها تتناول كل ما فى اللغة من أنظمة. إذ للغة نظام صوتى «لا يتعارض فيه صوت مع صوت، ولها نظامها التشكيلى الذى لا يتعارض موقع فيه مع موقع، ولها نظامها الصرفى الذى لا يتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوى الذى لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتنغيم. فهى منظمة من النظم على حد تعبير بعضهم، ويؤدى كل نظام منها وظيفته بالتعاون مع النظم الأخرى»^(١).

(١) مناهج البحث فى اللغة ٥٨، وانظر أيضا: اللغة بين المعيارية والوصفية ٥١، ١٥٢.

ودور علماء اللغة تحليل هذه الظواهر المختلفة بغية الوقوف على نظمها، ولذلك فإن هذا التحليل لا يتم جملة ولا على مستوى واحد، وإنما يتعدد بتعدد مستوى التناول ومن ثم يختلف علومه ومناهجه، فهناك علم خاص لدراسة الأصوات يخضع لمنهج خاص فى دراستها، وكذلك الأمر فى الصيغ والمفردات والجمل ثم فى الوقوف على المعنى المعجمى أو الاجتماعى للصيغة أو التركيب اللغوى، وإن كان تعدد علوم اللغة لا ينفى الوحدة بينها؛ إذ ترتبط هذه العلوم ببعضها ارتباطا وثيقا، وتتسق مناهجها جميعا لاستخلاص الأنظمة المختلفة التى تميز اللغة المعينة، ثم من خلال التحليل العلمى للغات الإنسانية يمكن أن نصل إلى ما بينها من أصول وما يجمعها من ظواهر، وهو الهدف الأساسى من دراسة اللغة من حيث هى، كنشاط إنسانى اجتماعى^(١).

أما مصطلح الظواهر التركيبية فليس بهذا العموم؛ إذ يقتصر على الظواهر المتعلقة بطرق تركيب الكلام فى الجمل، ولهذا فإن موضوع الدرس النحوى هو التركيب نفسه لا اللغة بأسرها، وإن كانت صحة التركيب تستلزم بالضرورة صحة المستويات اللغوية الأخرى.

والظواهر التركيبية هى موضوع علم النحو، إذ النحو - كما قرره ابن جنى منذ قرابة ألف عام - هو «انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك»^(٢). وهو ما وضعه أبو سعيد السيرافى فى مناظرته لمتى بن يونس إذ قال: «معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ

(١) انظر علم اللغة: مقدمة للقارئ العربى: ٥١ - ٥٤ .

(٢) الخصائص: ١ / ٣٤ .

وسكناته، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخى الصواب فى ذلك وتجنب الخطأ من ذلك»^(١). وذكره ابن عصفور فى تعريفه له - مؤكداً بذلك انتشار هذا الفهم لميدان النحو - فقال: هو «العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها»^(٢) - وقال الخضر اوى: محمد يحيى بن هشام: «النحو بأقيسته تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب»^(٣).

ويقول أبو اسحاق الشاطبى فى شرح الخلاصة: «وهو - يعنى النحو - فى الاصطلاح: علم بالأحوال والأشكال التى بها تدل ألفاظ العرب على المعانى. ويعنى بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى التركيبية، أى المعانى التى تستفاد بالأشكال ما يعرض فى آخر طرفى اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات التى تدل بها ألفاظ العرب على المعانى»^(٤).

ويقول السيوطى: «النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها فى ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى»^(٥).

(١) انظر: المقابسات ٨٠، الامتاع والمؤانسة ١ / ١٢١ .

(٢) انظر: الصبان على الأشمونى ١ / ١٥، وانظر أيضاً: النكت الحسان: مخطوط ١ أ .

(٣) داعى الفلاح لمخبات الاقتراح - مخطوط - ١٧ أ .

(٤) شرح الألفية - مخطوط - القسم الأول - غير مرقم .

(٥) الاقتراح فى علم أصول النحو - ط ١ - ٧ ، ط ٢ - ٦ .

وهذا كله يعنى أن النحو يتناول بالدراسة «أحوال أواخر الكلمات التى حصلت بتركيب بعضها مع بعض، من إعراب وبناء، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها»^(١).

وبهذا الفهم لميادين البحث النحوى يشارك الباحث فى النحو الباحث فى علم المعانى - كما يقول ابن كمال باشا - «فى البحث عن المركبات إلا أن النحو يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفسادا، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، وصاحب المعانى يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة فى التركيب وقبحه»^(٢)، ومن ثم يتضح أن «ما يبحث عنه فى علم النحو من جهة الصحة والفساد، يبحث عنه فى علم المعانى من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعانى تمام علم النحو»^(٣).

وهذا التحديد لمجالات البحث النحوى وأبعاده هو ما رجع به غير النحاة أيضا، ممن كتب فى حقائق العلوم وموضوعاتها، ومن بين هؤلاء التهانوى الذى يقول: «علم النحو - ويسمى علم الإعراب على ما فى شرح اللب - وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربى صحة وسقما . . والغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى التأليف، والاقتدار على فهمه والإفهام به»^(٤)، ويقول الشيخ محمد الخضر حسين، بعد أن ساق عدداً من التعريفات لعلم النحو، «وهذا صريح فى أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الإعراب والبناء، ولا يجعلونه دائراً على هذا الحال»^(٥).

(١) أنوار الربيع ٥٨ .

(٢) رسالة فيما بين اللغوى وصاحب المعانى - مخطوط - ١٩٧ - ١٩٩ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) كشاف اصلاحات الفنون ١ / ١٢ - ١٨ ، وانظر فى تأكيد هذا المعنى نفسه ١ / ٣ -

١٤ ، ٤ / ١٣٣١ .

(٥) دراسات فى العربية وتاريخها ١٨٣ - ١٨٤ .

وهذه النصوص كلها تحدد بوضوح موضوع الدرس النحوى، وهو الجملة وما يعرض لها ويطرأ عليها، وما يحدث لأجزائها فى التركيب وبالتركيب من تغير نتيجة لتعدد علاقاتها وتنوعها.

وإذا فإن الظواهر التركيبية جزء من الظواهر اللغوية، ودراستها مستوى من مستويات البحث فى اللغة، ويختص به علم النحو، ومن ثم فإنه لابد من تأكيد حقيقة بالغة الأهمية فى البحث النحوى، هى أنه ليس صحيحاً ما رمى به النحو العربى من أنه لم يهتم بدراسة التركيب اللغوى، وإنما قصد إلى تحليل أواخر الكلمات فحسب، والواقع أن هذا الحصر لميدان البحث اللغوى - وإن اعتمد على بعض تعريفات للمتأخرين من النحاة^(١) - فإنه قد أغفل إلى حد بعيد ما قدمته الدراسات النحوية بالفعل من دراسة لكل الظواهر اللغوية التركيبية، هذه الظواهر التى يمكن أن نجد فيها ما يتعلق بالتطابق ثم ما يتصل بالترتيب جنباً إلى جنب مع دراسة أحوال أواخر الكلمات.

كذلك ثمة حقيقة أخرى لا سبيل إلى إغفالها، هى أن النحاة العرب لم يقفوا عند دراسة الظواهر التركيبية وحدها؛ إذ أن الفواصل الواضحة بين مستويات التحليل اللغوى لم تكن قائمة فى تصورهم بشكل حاسم، ومن ثم لم ينعزل درسهـم للتركيب عن تناولهم لغيره من مستويات التحليل اللغوى، ولذلك يختلط فى التراث النحوى البحث فى الأصوات والصيغ والدلالات جنباً إلى جنب مع دراسة التركيب^(٢).

(١) انظر مثلاً: داعى الفلاح - مخطوط - ١٨ ب.

(٢) انظر: مناهج البحث عند النحاة العرب - للمؤلف - تحت الطبع.

وتجسيدا لهاتين الحقيقتين معا فإننا - فى محاولتنا تحليل ما فى التراث النحوى من ظواهر - سنقسم هذا الكتاب إلى قسمين، يعالج أولهما - وهو هذا الجزء - الظواهر التركيبية، ويتناول ثانيهما - الذى نأمل أن يصدر قريبا إن شاء الله - ما أسهم به النحاة فى مستويات التحليل اللغوى المختلفة فى غير مجال التركيب.

وتحليل التراث النحوى بغية تحديد الظواهر الأساسية فى التركيب اللغوى فى التفكير النحوى يكشف عن وجود ظواهر ثلاث تتضافر كل جهود النحويين على تجليتها وتحديد أبعادها والتقنين لها، هى ظاهرة التصرف الإعرابى ثم ظاهرة التطابق، وأخيرا ظاهرة الترتيب، ومن ثم فإننا سنقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أبواب رئيسية يعالج كل باب منها ظاهرة من هذه الظواهر، معتمدين فى هذا المجال على ما قدمه التراث النحوى من قواعد وحدده من أصول.



الباب الأول

ظاهرة التصرف الإعرابي

يمكن أن يطلق على ظاهرة التصرف الإعرابي أربعة اصطلاحات أخرى هي: تعاقب الحركات في أواخر الكلمات، وتغير الحركات في أواخر الكلمات وظاهرة الإعراب، والحركة الإعرابية، ولكننا نفضل استخدام الاصطلاح الذي جعلناه عنواناً لهذا الباب وهو «ظاهرة التصرف الإعرابي» على جميع هذه الاصطلاحات.

أولاً: لأن استخدام كلمتي (تعاقب) و (تغير) لا يتسم بالدقة العلمية؛ إذ الظاهرة لا تقوم على لحظ التغير الحركي فحسب، بل فيها جانب آخر هو التزام بعض الحركات في قسم كبير من الكلمات تلك التي يصطلح عليها بالكلمات المبنية، ومن ثم فإن إطلاق (التغير) أو (التعاقب) على الظاهرة بأسرها يكون متسماً بكثير من التجوز؛ لدلالته على مدلول لا يدخل أصلاً تحت لفظ الاصطلاح.

وثانياً: لأن استخدام اصطلاح التصرف الإعرابي يفضل اصطلاح الإعراب والحركة الإعرابية؛ إذ أن هذين المصطلحين قد تحدد مضمونهما في الدرس النحوي، وأصبح إذا أطلق أحدهما يدل على الحركات الأربع: الرفع والنصب والجر والجزم، دون أن يشمل حركات البناء المقابلة وهي: الضم والفتح والكسر والسكون.

ونحسب أنه - بهذا التفسير الذى قدمناه لاستخدامنا مصطلح
التصرف الإعرابى - قد أشرنا إلى أن هذا الباب يدرس الظاهرة بشطريها
المتكاملين: الشطر الذى تتغير فيه الحركات فى أواخر قسم كبير من
الكلمات تبعا لتغير مواقعها التركيبية، والشطر الآخر الذى تلزم فيه هذه
الحركات ولا تتغير على الرغم من تعدد مواقع الكلمات.



الفصل الأول تأصيل الظاهرة

- (١) هل الظاهرة من خصائص العربية أم مشتركة بين لغات مختلفة؟
(٢) هل هي أصيلة في العربية أم مصنوعة؟
(٣) الخطأ في الظاهر قديم. صوره وأسبابه.

ظاهرة التصرف الإعرابي - بالمعنى الذى سبق تحديده - تكاد تكون خاصة من خصائص العربية؛ إذ لا يوجد هذا التغير فى حركات أواخر الكلمات بهذه الصورة الدقيقة المتبعة فى اللغة العربية فى غيرها من اللغات، يستوى فى ذلك شقيقاتها من اللغات السامية أو لغات الأسرة الهندوأوربية^(١).

صحيح أنه قد يحدث نوع من التغير فى أواخر الكلمات فى بعض لغات الأسرة الهندوأوربية، كما يحدث فى اللغة اللاتينية إذا أردنا أن نعبر عن معنى (ضرب بطرس لبولس)، مما يترك حرية كبيرة فى ترتيب الكلمات، بحيث يمكن أن تقول:

بطرس بولس يضرب Petrus Poulum Caedit، أو نقول: بولس
بطرس يضربه Paulum Petrus Caedit، أو نقول: بولس يضربه بطرس
Paulum Caedit, Petrus، أو نقول: بطرس يضرب بولس Paulus

(١) انظر - فى الفصائل اللغوية - علم اللغة للدكتور وافي ١٤٨ - ١٧٩، الأساس فى الأمم السامية ولغاتها ١٨ - ٣٠.

Paulum Caedit ، أو بولس بطرس يضرب paulus Petrum Caedit ، ذلك أن أواخر الكلمات تتغير من S إلى m فى الكلمتين : Petrum, Petrus ثم paulum و Paulus مما أعطى المتكلم الحرية فى ترتيب ألفاظ التركيب. وهو شبيه بما فى العربية من تغيير الإعراب من رفع إلى نصب^(١)، وتبعاً لذلك يرى بعض الدارسين أن اللاتينية من اللغات التى تسمى : لغات إعراب Langues Flexionnelles^(٢). ويرون أن فيها ست حالات تتغير أواخر معظم الأسماء تبعاً لها، وهى الفاعلية، والنداء، والمفعولية، والملكية أو الإضافة، والمفعولية غير المباشرة، والآلية. ويقسمون الأسماء المفردة فيها إلى مجموعات أربع :

الأولى : أسماء تنتهى فى حالة الفاعلية بالرمز a ومعظمها من الأسماء المؤنثة.
الثانية : تنتهى فى حالة الفاعلية بالرمز us ومعظمها من الأسماء المذكورة.
الثالثة : تنتهى فى حالة الفاعلية بالرمز er وكلها من الأسماء المذكورة.
الرابعة : تنتهى فى حالة الفاعلية بالرمز um وكلها من الأسماء المحايدة^(٣).

ولكن هذا التغير كله يختلف عن النظام الموجود فى العربية فى أمور ثلاثة تجعل من التصرف الإعرابى خاصة من خصائص العربية.

أولها : أن هذا النظام الموجود فى اللاتينية يلحق الاسم المفرد بواحد من عشرة مقاطع، بينما المفرد فى العربية لا تلحقه إلا إحدى الحركات الثلاث.

ثانيها : أن كل مجموعة من المجموعات الأربعة التى انقسمت إليها الأسماء المفردة فى اللاتينية لها مسلكها الخاص فى كل حالة من الحالات

(١) انظر : علم اللسان ٤٣٩ .

(٢) السابق : ٤٣٥ .

(٣) انظر من أسرار اللغة ٢٠١ ، وقد أشار إلى بعض ذلك فليش فى كتابه (العربية الفصحى)

السته، ولا تكاد تتصلل أسماء المجموعة الواحدة بأى صلة عقلية أو منطقية، كدلالتهأ مثلا على معان خاصة تبرر جمعها فى محيط واحد، وإنمأ مرجع هذا التقسيم إلى الشكل أو الصيغة وما تختتم به من مقاطع. فبينمأ نجد أسماء المجموعة الأولى تختتم تبعا لتلك الحالات الستة بالمقاطع الآتية:

الفاعلية. النداء. المفعولية. الملكية. المفعولية غير المباشرة. الآلية
à ae ae àm ao a

نرى أسماء المجموعة الثانية تختتم كمأ يلى:

الفاعلية. النداء. المفعولية. الملكية. المفعولية غير المباشرة. الآلية
o o I Um e us

وإذا فليس الأمر فى اللاتينية على الصورة التى اهتدى إليها نجاه العربية من أن كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب؛ إذ الرمز الواحد فى اللاتينية قد يرمز للفاعلية أو المفعولية مثل Um مع الأسماء المحايدة.

ثالثها: أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقا من نهاية الأسماء حين الوقف عليها، أما الحركات الثلاث الموجودة فى الظاهرة العربية فقد تسقط حين الوقف عليها^(١).

هذا كله يؤكد أن الموجود فى اللاتينية - وإن شابه فى بعض جوانبه الموجود فى العربية - فإنه يختلف عنه اختلافا عميقا فى طبيعته، كمأ يختلف عنه فى مدلوله^(٢)، ثم فيما قدمه النجاه له من تفسيرات. أى أن الظاهرة اللغوية مختلفة والبحث النحوى لها مختلف أيضا. بحيث يمكن

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر : philosophy of Crammar, p. 185.

أن نعد الظاهرة الموجودة فى اللغة العربية شيئاً مستقلاً تتميز به وتختص، كما تعد دراسات النحاة فى هذا المجال عملاً فذاً منبثقاً عن الدراسة الموضوعية للغة لا عن تأثير أجنبى فيها.

وتغير الحركات فى أواخر الكلمات موجود فى كثير من اللغات السامية، تدل على ذلك البقايا التى توجد فى العبرية والحبشية والآكادية والنبطية^(١)، بل أثبتت الدراسات أن اللغة الآكادية قد عرفت الحركات الثلاث فى نصوصها القديمة، ثم تطورت هذه الحركات الثلاث وانتهت إلى حركتين هما الضمة للرفع والفتحة للنصب والجر، ولم تلبث هذه المرحلة طويلاً حتى تطورت بدورها إلى مرحلة الحركة الواحدة وهى الكسرة الممالة^(٢). كما أثبت نولدكه Noldke أن النبط كانوا يستعملون الضمة فى حالة الرفع والفتحة فى حالة النصب والكسرة فى حالة الجر ولا يعقبون هذه الحركات بالنون^(٣). ويؤيده ما قرره ليتمان E.Littmann من أن أواخر الكلمات فى اللهجة النبطية قد يحدث فيها تغيير بحسب مواضعها فى الإعراب^(٤) وقد أثار هذا كله خلافاً بين الدارسين حول ما إذا كانت ظاهر التصرف الإعرابى إحدى السمات التى اتصفت بها السامية الأم، ثم انتقلت عنها إلى اللغات التى تفرعت منها، ومن بينها العربية، أم أنها إحدى الخصائص التى تميزت بها العربية ولم ترثها عن السامية.

يرى كثير من المستشرقين أن هذه الظاهرة كانت إحدى سمات اللغة السامية، ويستندون فى ذلك إلى دعامتين:

(١) انظر: العربية ٣، مقدمة سر صناعة الإعراب ٣، من أسرار اللغة ١٩٦ - ١٩٨، دراسات

فى اللغة ١٠ - ١١، ٩٦ - ٩٨.

(٢) دراسات فى اللغة ١٠، ٩٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: Enno Littmann Inscription p 33.

الأولى: أن الظاهرة موجودة فى عدد كبير من اللغات السامية، كالأكادية والنبطية والحبشية والعبرية والعربية، بل إن اللغتين العربية والعبرية لازالتا تحتفظان بهذا التصرف فى كثير من كلماتهما، فالأسماء فى العبرية تنتهى بما يشبه الفتح أو بما يشبه الكسر أو بما يشبه الضم، وعلى الرغم من فقدان حركتى الضم والكسر دلالتهما على الحالة الإعرابية فإن الفتحة لازالت تستخدم للدلالة على المفعولية الحقيقية فى عدد من الأمثلة كما فى بعض آيات سفر العدد^(١). وكما تلحق آخر الظرف المنصوب فى مثل (ليلا) و(عَتَّى) وتعنى «حين» أو «الآن» كذلك فإنها تلحق المصدر فينصب - كما ينصب المفعول المطلق فى العربية - ولكنها فى هذه الحالة تكون متلوة بميم زائدة، تقابل النون الزائدة للتنوين فى العربية، مثل (يومايِم) وتعنى يوما و(حَنَام) وتعنى مجانا^(٢).

الثانية: أن وجود الظاهرة فى اللغة العربية ينهض دليلا قويا على أنها قد ورثتها عن الأم السامية، إذ أن العربية تعد - إلى حد كبير - نموذجاً لأقدم صورة كانت عليها بقية اللغات السامية، ثم تمثل فى نظر كثير من الدارسين - الظواهر المشتركة مع السامية الأولى^(٣). إذ تمكنت - بفضل انعزالها داخل شبه الجزيرة - من أن تحتفظ بظواهر الأم السامية. وهو ما لم يتيسر لبقية شقيقاتها الساميات؛ إذ طرأ عليهن من التغير والتطور ما باعد بينهن وبين الأصل السامى القديم.

(١) انظر: مدارج القراءة والإنشاء فى اللغة العبرية ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) المصدر السابق، تاريخ اللغات السامية ١٥، دراسات فى اللغة ٩٨ .

(٣) انظر: التطور النحوى للغة العربية ٣٠ ، ٧٥ .

ويرفض بعض الدارسين هذا الاتجاه، ويرون أن تلك الأدلة التى قدمها المستشرقون ومن تبعهم، والتى بنوا عليها ما قرروه من أن ظاهرة التصرف الإعرابى كانت من خصائص الأم السامية، فيها تجوز كبير. فهى - أولاً - تعتمد على مجموعة من الافتراضات التى تنهض لدعمها أدلة يقينية:

إذ هى تفترض أن اللغة العربية نموذج للأم السامية.

ثم هى تفترض أنه قد حدث نوع من التطور فى شقيقات العربية الساميات.

ثم هى فوق ذلك تفترض أن هذا التطور - على تعدد أنماطه وتنوعها - قد أسلم إلى نتيجة واحدة، وهى التخلص من تغير الحركات فى أواخر الكلمات، والتزامها - على وجه العموم - حركة واحدة.

ثم أنها - ثانياً - تتسم بالخلط؛ إذ تعتمد على الربط بين نتائج التطور اللغوى فى فصيلة اللغات الهندية - الأوربية، ومحاولة تطبيقه على ما أصاب أسرة اللغات السامية من تطور، وعلى الرغم من الاعتراف بوجود قوانين مشتركة بين اللغات، كشفت عنها دراسة أنماط تطورها، فإنه من المؤكد أن اللغات لا تطبق القانون الواحد منها بنفس الصورة، وإنما تتفاوت تبعاً لخصائصها الصوتية والتركيبية، ولهذا فإن الزعم بأن التطور الذى أصاب أسرة اللغات الهندية الأوربية نتيجة لقوانين محددة هو نفس التطور الذى أصاب أسرة اللغات السامية نتيجة للقوانين نفسها يتسم بالنظرة غير العلمية، ويبعد عن الموضوعية التى يجب الالتزام بها فى البحث اللغوى.

التصرف الإعرابى - إذا - مع كونه ظاهرة من ظواهر اللغة العربية هو - أغلب الظن - خاصة من خصائصها، التى لا يشركها فيه غيرها من اللغات غير السامية، أما اللغات السامية فليس بين أيدينا ما يكفى من الحقائق العلمية لكى نرد لمحاتها التى يبدو فيها قدر من التغير فى أواخر الكلمات إلى كونه جزءاً من ظاهرة أكبر وأشمل هى ظاهرة التصرف الإعرابى .

وإذا كان التصرف الإعرابى خاصة من خصائص العربية - كما نميل إلى ذلك اعتداداً بما بين أيدينا من الحقائق الموضوعية - فهل كان هذا التصرف ملتزماً فى جميع مجالات النشاط المعبر عنه بهذه اللغة، أم فى بعض مستوياتها فحسب؟ ثم هل هو ظاهرة من ظواهر العربية لغة ولهجات، أم ظاهرة من ظواهر اللغة برئت منها اللهجات؟ ثم خلاف كبير بين الباحثين؛ إذ أن فريقاً منهم - على رأسهم بعض المستشرقين - يرون أن التصرف الإعرابى لم يكن يراعى إلا فى مستوى معين منها هو اللغة الأدبية وحدها، أما مستويات الخطاب «فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة، أو على الأقل لم يكن لقواعد الإعراب فيها ما كان لها فى لغة الآداب من شأن»^(١)، بل يغالى بعض هؤلاء فيذهبون إلى أبعد من هذا الزعم، ويرون أن قواعد التصرف الإعرابى «لم تكن مراعاة فى مستويات الخطاب ولا فى لغة الكتابة، وإنما خلقها النحاة خلقاً قاصدين بذلك تزويد اللغة العربية بنظم شبيهة بنظم الإغريقية، حتى يكمل نقصها - فى نظرهم - وتسمو إلى مصاف اللغات الراقية»^(٢).

(١) انظر فقه اللغة لوافى ٢٠٤ - ٢٠٥ نقلاً عن دراسة الأستاذ كوهين، للغة العربية فى كتابه: لغات العالم.

(٢) فقه اللغة ٢٠٥ .

ويعتمد هؤلاء وأولئك - من يذهبون إلى عدم أصالة الظاهرة في مستويات اللغة العربية أو في اللغة بأسرها - إلى عدد من الأدلة، أهمها دليان:

دليل لغوى، وهو أن جميع اللهجات العامية المتشعبة من العربية، والتي تستخدم الآن في الحجاز ونجد واليمن ومصر والعراق والشام وبلاد المغرب العربى مجردة من الإعراب، فلو كان التصرف الإعرابى خاصة من خصائص اللغة أو ظاهرة من ظواهرها لبقى شىء يدل عليه فى جميع اللهجات المعاصرة أو فى بعضها.

ودليل عقلى، يرتكز على أساس أن قواعد التصرف الإعرابى تبلغ من الشعب والدقة وصعوبة التطبيق، وتتطلب من الانتباه وملاحظة عناصر الجملة وعلاقتها بعضها ببعض. بحيث لا يعقل مراعاتها فى لهجات الحديث؛ لأن لهجات الحديث تتوخى فى العادة السهولة واليسر وتلجأ إلى أقرب الطرق للتعبير، كما لا يعقل - فى الوقت نفسه أن تنشأ كل هذه القواعد بما تتسم به من شعب، وتتصف به من تعقد، وتتطلبه من قدرة على الملاحظة الدقيقة - لا يعقل أن تنشأ هذه القواعد من تلقاء نفسها، ولا يمكن لعقليات ساذجة - كعقليات العرب فى عصورهم الأولى - أن تقوى على خلقها، فهى تحمل آثار الصنعة الدقيقة المحكمة، ويبدو عليها طابع من عقلية المدارس النحوية التى ظهرت فى العهود الإسلامية بالبصرة والكوفة وما إليهما^(١).

وهذه الدعوى بشطريها غير صحيحة، وقد كفانا الدكتور على عبد الواحد وافى مئونة الرد على هذا الزعم أو هذين الزعمين^(٢)،

(١) السابق.

(٢) انظر كتابه: فقه اللغة ٢٠٦ - ٢٠٩ .

الذين ينبعان من التعصب ضد اللغة والرغبة الحادة فى محو ما لها من خصائص؛ لأنها آخر الأمر لغة القرآن، ولأنها كما عاشت بالقرآن عاش بها القرآن، تلك الرغبة التى تصل إلى حد الزعم بأن القرآن قيل أولاً بلهجة محمد، غير معرب، ثم فصّح وأعرب من بعد (١).

وإنما كان ذلك غير صحيح عندنا، لأنه - فوق ما ذكر الدكتور وافي - يناقض الدراسة الموضوعية للغة، ولما نعرفه من مآثراتها، التى تثبت أن العربية قد التزمت بهذه الظاهرة منذ عصر مبكر جداً حتى اليوم.

فالشعر الجاهلى - وهو أقدم النصوص اللغوية التى بين أيدينا - تتجلى فيه علامات الإعراب مطردة كاملة السلطات، وقصائده تدل دلالة واضحة على خضوع كامل لقواعد التصرف الإعرابى، بحيث إذا اضطربت الحركة فيها اضطربت هذه القصائد فنياً، وتخلخلت - فى الوقت نفسه - تراكيبها وتناقضت معانيها، وكذلك الأمر فى مقطوعات هذا الشعر إذ تقوم الحركة الإعرابية فيها بدور أساسى فى البناء الموسيقى وفى تحديد المعنى الوظيفى جميعاً، ولتأمل هذه القصائد والمقطوعات التى تنسب إلى شعراء جاهليين ليسوا من أصحاب المعلقة، الذين قد يقال فيهم إنهم يمثلون أرقى مستويات اللغة فى عصرهم، وإنما هم شعراء عاديون يقولون شعرهم فى أغراض عادية أيضاً، ويمكن أن نجد كثيراً من هذه القصائد والمقطوعات فيما بقى بين أيدينا لهم من دواوين كما يمكن أن نلقاها فى مجموعات الشعر ومختاراته، وسنخرج من هذه الجولة بين الشعراء بنتيجة هامة، وهى أنه بدون الالتزام بما يفرضه التصرف الإعرابى من قواعد لن نجد شعراً، بل سنجد - فى أحيان كثيرة - صيغاً متجاوزة لا سبيل إلى اتصال معانيها لأنه لا سبيل إلى تحديد وظائفها.

(١) انظر: حضارة العرب ٣٩ .

وسنكتفى بأن نقدم هنا هذه الأمثلة، إشارة إلى هذه الحقيقة ودلالة عليها.

يقول المهلهل بن ربيعة فى رثاء كليب^(١):

نبئت أن النار بعدك أوقدت واستبَّ بعدك يا كليبُ المجلسُ
وتكلموا فى أمر كل عزيمة لو كنتَ شاهدَهم بها لم ينبسوا
ومن المستحيل أن نفهم المقصود من هذين البيتين إذا أهملنا قواعد
التصرف الإعرابى، ولتصور - مثلاً - أن شخصاً يقرأ: (يا كليبُ
المجلسُ) بالجر بدلاً من الرفع، (ولم تنبس) بالكسر بدلاً من الرفع أيضاً،
فلن يكون هناك اضطراب فى القافية، ولكن المعنى كان يختل إلى أبعد
غايات الاختلال، إذ يحمل البيتان - بهذه الصورة، هجاء لكليب بدلاً
من رثائه، وإذا فمراعاة ما تفرضه قواعد التصرف الإعرابى كانت
مقصودة عند المهلهل، الذى يقال إنه أول من أرق الشعر وهلهله^(٢)،
وقصد قصائده، وتعد أبياته - لذلك - نموذجاً لأقدم النصوص الشعرية
واللغوية جميعاً.

وهذا عروة بن الورد يقول^(٣):

لحى الله صعلوكاً إذا جن ليله مصافى المشاش ألفاً كل مجزر
يعد الغنى من نفسه كل ليلة أصاب قراها من صديق ميسر

(١) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقى المجلد الثانى ٩٢٨ وما بعدها، شعراء النصرانية ١ - ١٧٩ .

(٢) انظر: الشعر والشعراء ٩٩، خزانة الأدب ١ - ١ / ٣٠٠، الموشح ٧٤، شعراء النصرانية ١ / ١٦٠، طبقات فحول الشعراء ٣٣ .

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى، المجلد الأول ٤٢١ وما بعدها، الأغاني ٣ - ٧٣ .

ينام عشاء ثم يصبح ناعسا يحث الحصى عن جنبه المتعفر
ولله صعلوك صفيحة وجهه كضوء شهاب القابس المنور^(١)

ترى: هل يمكن قراءة هذه الأبيات بغير التزام بما تفرضه قواعد التصرف الإعرابي من حركات؟ ربما أمكن ذلك ولكن ستتج قراءة الأبيات حينئذ اختلالا فى المعنى يصل إلى حدود التناقض مع ما أراده الشاعر بأبياته، ومن ثم فإن الالتزام بهذه الحركات جزء لا يتجزأ من البناء التركيبى لهذه الأبيات.

وهذه أبيات أيضا للأفوه الأودى، الذى يعد كذلك من أقدم شعراء العربية، حتى لقد قيل عنه إنه ممن عاصر المسيح عليه السلام^(٢). وعلى الرغم من رفضنا لهذا الزعم الذى نحمله على المبالغة فى تصوير قدمه بالنسبة لهؤلاء المؤرخين. فإن أبياته تؤكد أن الالتزام بقواعد التصرف الإعرابي لم يكن ضرورة فنية للاحتفاظ بموسيقى القصيدة فحسب، بل ضرورة لغوية لنقل المعنى أيضا.

يقول^(٣):

فينا معاشر لم يبنوا لقومهم وإن بنى قومهم ما أفسدوا وأعادوا
لا يرشدون ولن يرعوا لمرشدهم فالغى منهم معا والجهل ميعاد
حان الرحيل إلى قوم وإن بعدوا فيهم صلاح لمرتاد وإرشاد

(١) هذه رواية الأغاني، وفى رواية المرزوقى بعض الاختلاف انظر: الأغاني ٣ - ٧٣ شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١ - ٤٢٣ .

(٢) انظر: سمط اللآلى ٣٦٥ و ٨٤٤ وانظر فى ترجمته أيضا: الشعر والشعراء ٥٩ معاهد التنصيص ٢ - ١٥٠؛ المزهرة ١ - ١٦٤ ، ٢ - ٤٧٧ .

(٣) انظر: ديوان الأفوه الأودى ٩ ، ١٠ (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية)، شعراء النصرانية ١ / ٧٠ ، ٧١ وبين المصدرين اختلاف هين فى رواية الأبيات.

فسوف أجعل بُعد الأرض دونكم وإن دنت رحم منكم وميلاد
إن النجاة إذا ما كنت ذا بصر من أجة الغى إبعاد فإبعاد
ويكفى أن نختتم هذه المختارات ببيتين للحارث بن كعب بن عمرو
المذحجى يقول فيهما (١):

أكلتُ شِبابى فأفنيته وأفنيْتُ من بعد دهرى دهوراً
ثلاثة أهلين صاحبُتهم فبادوا وأصبحتُ شيخاً كبيراً

وبدون ضم التاء فى أكلت وأفنيته وأفنيت يتغير المعنى من شكوى
معمر طال به الزمن إلى هجاء تتغير فيه كل الصور الشعرية الرائعة، التى
تصور ضيق الشاعر بشيخوخته، إلى صور مبتذلة تحمل على الاشمئزاز.

وإذا فإن الالتزام بالحركات التى تفرضها ظاهرة التصرف الإعرابى
جزء لا يتجزأ من بنية التراكيب اللغوية الشعرية، ولو فقدت التراكيب
هذا الالتزام لاضطربت معانيها واختلطت، وفقدت بذلك خصيصة هامة
من خصائص التركيب اللغوى.

وإذا فظاهرة التصرف الإعرابى أصيلة فى النصوص الشعرية، لم
يخلقها النحاة ولم يصطنعوها بعد ذلك بقرون.

والأمر كذلك فى النصوص النثرية أيضاً، على الرغم مما هو معلوم
من أن النثر الجاهلى لم يحفظ أكثره. منذ قال عبد الصمد بن الفضل
الرقاشى قولته المشهورة: «ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما
تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من
الموزون عشره» (٢). وعلى الرغم من الشك فيما بقى بين أيدينا من

(١) انظر: أمالى السيد المرتضى ١ / ١٦٨ .

(٢) البيان والتبيين ١ / ٢٨٧ .

نصوصها أيضا^(١). على الرغم من هاتين العقبتين: الندرة والشك، فإن ما بين أيدينا من نصوص تثبت - بما لا يدع مجالا للشك - أن الالتزام بما تفرضه ظاهرة التصرف الإعرابي من حركات لم يكن مقصوراً على الشعر وحده، بل تجاوزه إلى النصوص النثرية أيضاً.

ذلك أن القارئ لحديث خنافر الحميري مع رثيه شصار، كما ذكره صاحب الأمالي^(٢)، أو لخطبة قس بن ساعده الإيادي كما رواها البلاقاني، وابن حجر^(٣)، أو الواقف على روايات ابن عبد ربه عن وفود العرب إلى كسرى^(٤). أو توجيهات أكثم بن صيفي والحارث بن أبي شمر الغساني للكتاب^(٥)، يخرج بنتيجة واحدة هي أن النصوص النثرية التي تنسب إلى العصر الجاهلي تتسم باطراد سلطان ظاهرة التصرف الإعرابي، بالرغم من كل ما يمكن أن يقال في أصالة هذه النصوص، وانتحالها، ودعوى انتمائها إلى عصر صدر الإسلام، ذلك أن هذه النصوص - وغيرها مما ينسب إلى العصر الجاهلي - مع دعوى انتحالها،

(١) يرفض بعض الباحثين - وعلى رأسهم كثرة من المستشرقين ومن تابعهم - وجود نثر فني جاهلي. ويعلل ذلك المستشرق الفرنسي مرسيه بأن العرب في الجاهلية كانوا يعيشون عيشة أولية والحياة الأولية لا توجب النثر الفني لأنه لغة العقل، وقد تسمح بالشعر لأنه لغة العاطفة والخيال، ويستدل على ذلك بأنه لو كانت هناك مؤلفات نثرية لدونت وحفظت ونقلت إلينا كلها أو بعضها، كما أن القرآن في ظنه ليس خليقا أن يسمى نثراً؛ إذ هو في الأغلب مسجوع وموزون، وقد تابعه في ما ذهب إليه الدكتور طه حسين، فقسم الكلام إلى نثر وشعر وقرآن، ورفض هذا الاتجاه الدكتور زكي مبارك معتبراً القرآن نصاً نثرياً يمثل العصر الجاهلي، وهو ما نرجحه لأسباب كثيرة، ليس هنا مجال تفصيلها، انظر النثر الفني في القرن الرابع / ١ - ٣٣ - ٤٣ .

(٢) أمالي القالي ١ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) انظر: اعجاز القرآن ٢٣٠ - ٢٣١، الإصابة ٥ / ٢٨ - ٢٨٦ .

(٤) انظر: العقد الفريد ٢ / ٩ وما بعدها.

(٥) الصناعتين ٤٤٠ .

تدل دلالة أكيدة على صورة التراكيب اللغوية الثرية فى العصر الجاهلى؛ إذ هى على فرض وضعها بعد هذا العصر لابد أن تتسم بسماته، وتحذى أنماطه؛ لأن الواضع أو الواضعين لها كانوا يهدفون إلى نسبتها إليه، ولم يكن أمامهم من سبيل إلا احتذاء النماذج اللغوية المنسوبة إليه بالفعل.

وثمة دليل آخر على التزام النصوص الثرية بما يفرضه التصرف الإعرابى من حركات فى العصر الجاهلى، وهذا الدليل يتمثل فى القرآن، ولا ينبغي أن نعجب إذا عددنا القرآن من الناحية اللغوية أثراً جاهلياً، «فإنه صورة من صور العصر الجاهلى؛ إذ جاء بلغته وتصوراتهِ وتعايره، وهو - بالرغم مما أجمع عليه المسلمون من تفردهِ بصفات أدبية لم تكن معروفة فى ظنهم عند العرب - يعطينا صورة للنثر الجاهلى»^(١)، وقد حافظ القرآن على الحركات المختلفة التى تنتج عن الالتزام بهذه الظاهرة، وفيهِ نصوص كثيرة لا سبيل إلى فهمها إلا بالالتزام بهذه الحركات، ومن ذلك مثلاً قول الله تعالى فى سورة فاطر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ وفى سورة التوبة: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ وفى سورة البقرة: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ وفى سورة النساء: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ﴾، فمثل مواقع الكلمات فى هذه الآيات «لا يمكن أن يكون إلا فى لغة لا يزال الإعراب فيها حياً صحيحاً، يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه مثل آية (١٠٣) من سورة النحل: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ وصریح من هذا أنه لم يَقم عند محمد ومعرشه فرق هام بين لغة القرآن وبين لغة العرب»^(٢).

★ ★ ★

(١) النثر الفنى فى القرن الرابع ١ / ٣٨ .

(٢) العربية ٤ .

ظاهرة التصرف الإعرابي موجودة إذا في العصر الجاهلي ، في مستوى اللغة : شعراً ونثراً ، فهل هي أيضاً ملتزمة في مستوى اللهجات القبلية؟ تلك قضية بالغة الدقة والخطر . وخطورتها تمتد عما تصيب به الدرس من عسر والباحث من مشقة ؛ ومرد ذلك العسر إلى أنها إذا كانت موجودة في اللهجات القبلية في العصر الجاهلي فمن المرهق حقاً التفرقة في مجال التراكيب بين النصوص اللغوية واللهجية ، بعد أن فقدنا في التعرف إليها خصائص التصرف التي تفرضها هذه الظاهرة ، وسبب تلك المشقة أنه ليس بين أيدينا نصوص صريحة النسب إلى اللهجات القبلية الجاهلية حتى يمكن الإعتماد عليها في تصور مدى أخذها بهذه الظاهرة أو عدم خضوعها لسلطانها ، كما أن الدراسات التي قدمها علماء اللغة في هذا المجال لا تشف كثيراً عن الحقيقة ؛ إذ انحصرت الظواهر اللهجية في تصورهم في مجالي الأصوات والصيغ ، دون أن يتبينوا ما لها في التركيب من أثر ، ولذلك كانت إشاراتهم إلى الظواهر اللهجية كثيراً في القراءات والأصوات والصيغ الصرفية ، وقليلًا جداً يبلغ حد الندرة في النحو .

ومن ذلك في مجال الأصوات عننة تميم ، وعجرفية قيس ، وكشكشة أسد وكسكسة ربيعة ، وتسهيل الهمز عند قریش وكسر أول المضارع عند أسد وقيس ، وكسر أول بعض الصيغ فيهما^(١) .

(١) ثمة خلاف بين تفسير ابن جني لهذه الظواهر الصوتية وتفسير ابن فارس لها ، مع اعتدادهما معا بأقوال اللغويين والمؤرخين من اتصاف اللهجات بهذه الظواهر الخاصة . وهو اختلاف يصل إلى درجة التناقض في تفسير الظاهرة الواحدة أحياناً ، وقد أثر هذا الاختلاف في علماء العصور التالية . انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، الخصائص ٢ / ١١ - ١٢ ، الصاحبي ٢٣ - ٢٤ وأيضاً : العقد الفريد ٢ / ٤٧٧ ، المزهر ١ / ٢٢١ ، خزانة الأدب ٤ / ٤٩٥ ، فقه اللغة للشعالبي ٧٣ .

ومن ذلك فى مجال الصيغ الاختلاف فى التقديم والتأخير نحو صاعقة، وصاقعة، والاختلاف فى الحذف والإثبات نحو: استحيت واستحيت^(١)، والاختلاف فى التصريف نحو: هَلَك يَهْلِك وهَلَك يَهْلِك، وهى قراءة الحسن، والتهلُكة والتهلُكة والأولى قراءة الخليل بن أحمد^(٢). وقد قدم الصاغانى فى كتابه (ما تفرد به بعض أئمة اللغة)^(٣) نماذج كثيرة للاختلاف بين اللهجات فى الصيغ، وتدل أمثلته على أن الاختلاف بين اللهجات يشمل علامات التأنيث والإعلال وإبدال بعض الحروف من بعض وإدغام بعضها فى بعض والاضطراب فى ترتيبها، كما تشمل أيضا التصريف وصيغ الإشارة^(٤).

وفى مجال التركيب لا يكاد يعثر على دراسة واحدة للنحاة تتناول بالتحديد ما كان بين اللهجات من فوارق تركيبية، وإن كان بعض النحاة واللغويين فى دراساتهم المتشعبة قد أشاروا إلى بعض هذه الفوارق، ومن ذلك ما أشار إليه ابن فارس من الاختلاف فى الإعراب نحو: ما زيد قائما وما زيد قائم، وإن هذين وإن هذان، وهى بالألف لغة لبنى الحارث

(١) الصاحبى ١٩ .

(٢) المصدر السابق، وانظر: أيضا ما تفرد به بعض أئمة اللغة (مخطوط) ورقة ٢ أ .

(٣) توجد نسخة خطية من الكتاب فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٤١٨ لغة، وقد قسمه مؤلفه أقساما أربعة:

القسم الأول: فيما قرئ فى الشواذ من القراءات وقد عزا فيه كل قراءة إلى من قرأ بها من القراء والنحاة.

والقسم الثانى: فيما تفرد به أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوى.

والقسم الثالث: فيما انفرد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستانى.

والقسم الرابع: من سائر كتب اللغة وشرح شواهد الاشعار.

(٤) انظر: ما تفرد به بعض أئمة اللغة ورقة ٨ أ ، ب، ٩أ، ب، ١٠ أ و ب و ١٤ أ، ٥٢ أ، ب .

ابن كعب، والاختلاف بينها فى التذكير والتأنيث نحو: هذه البقر وهذا البقر، وهذه النخيل وهذا النخيل^(١). وهذه الإشارات وإن كانت قليلة كافية للدلالة على وجود فوارق تركيبية بين اللهجات، ثم بين اللهجات واللغة، وبخاصة فى ظاهرة التطابق بين الصيغ، فهل كان بين اللهجات خلاف أيضا فى مدى التزام تراكيبيها بقوانين التصرف الإعرابى ؟

يبدو مما فى النحو من إشارات أن اللهجات أيضا قد خضعت لظاهرة التصرف الإعرابى، وإن كان خضوعها مغايراً - إلى حد ما - عن النمط الذى خضعت له اللغة الفصحى، ومن هذه الإشارات النحوية ما يشير إلى أن تأثير الصيغ المتجاورة وعلاقاتها لا يخضع لنفس النظام الذى تخضع له فى الفصحى، (فمتى) و(لعل) تجران ما بعدهما، الأولى فى لهجة هذيل، والثانية فى لهجة عقيل^(٢)، فهما حرفا جر فى هاتين اللهجتين على حين لا يعملان الجر فى اللغة الفصيحة. و(إن) النافية تعمل عمل ليس فى لهجة أهل العالية بينما لا تعمل فى الفصحى، و(إلا) تعمل فى المستثنى المنقطع فى لهجة الحجازيين كما ذكر سيبويه^(٣)، وهى فى الفصحى لا تعمل، ومن جوز عملها جوزة مراعاة لل لهجة أهل الحجاز، و(أن) المصدرية تجزم المضارع فى لهجة بنى صباح من ضبة^(٤)، وهى فى الفصحى تنصب. و(لم) تنصب المضارع فى لهجة حكاها اللحيانى^(٥)، وهى تجزمه فى اللغة الفصحى.

(١) انظر: الصحابى ٢٠ .

(٢) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ٥٦ ، ٣٠٦ .

(٣) الحذف والتقدير فى النحو العربى ٦٩ ، ٣٠٧ ومصادره.

(٤) السابق ٧٤ ومصادره.

(٥) السابق ٧٤ ومصادره.

هذه الإشارات المبثوثة فى كتب النحو تشير إلى التزام خاص بظاهرة التصرف الإعرابى فى مستوى اللهجات أيضاً، ويؤيد هذه الإشارات ما عرف عن النحاة واللغويين العرب من أنهم ظلوا حتى القرن الرابع الهجرى يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، كما كانوا يحتجون حتى منتصف القرن الثانى الهجرى بكلام من فى الحواضر من العرب، ومن يفد عليها من البداءة، ومن ذلك ما ذكر عن الخليل بن أحمد من أنه قد أخذ علمه باللغة من بوايدى الحجاز ونجد وتهامة، وأن الكسائى قد انطلق بعد أن عرف ذلك إلى البادية فأنفذ خمس عشرة قنينة فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ^(١)، وما يروى عن الأصمعى اللغوى ويونس ابن حبيب النحوى من انفرادهما وغيرهما بمرويات أخذها من البادية ^(٢)، ثم ما تحكيه كتب التراجم من وجود طائفة من الأعراب استشهد بهم أبو عمرو بن العلاء فى موقفه مع عيسى بن عمر ^(٣)، واحتكم إليهم الكسائى فى مناظرته مع سيبويه، ومنهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ^(٤)، والمنتجع التميمى وأبو المهدي الحجازى ^(٥)، وأبو سوار الغنوى وأبو خيرة العدوى وأبو البيداء الرياحى وأبو عرار العجلي وأبو ثوبة الأسدى، وأبو مسحل وأبو ضمضم ^(٦) وغيرهم كثير.

وأخذ العلماء الوافدون على البادية ممن كان يصادفهم من أعراب القبائل حجة على أن لهذه الظاهرة سلطاناً على لهجات تلك القبائل، كما

(١) انظر: انباه الرواه ٢ / ٢٥٨ . ، تاريخ بغداد ١١ / ٤٠٨ .

(٢) انظر: ما تفرد به بعض أئمة اللغة ورقة ٨ - ورقة ١٤ أ.

(٣) انظر: المزه ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٩ ، مجالس العلماء ١ - ٤ ، الأشباه والنظائر ٣ / ٢٤ - ٥ .

(٤) الانصاف ٢ / ٤١٣ ، أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٢٩ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ٣٨ ، ٣٩ ، المزه ٢ / ٢٧٧ .

(٦) الفهرست ٦٦ وما بعدها.

أن دلالة الأعراب الذين كانوا يفدون على الحواضر ويقيمون فيها على لهجاتهم القبلية حجة ثانية على خضوع هذه اللهجات لقواعد التصرف الإعرابي وإن كان خضوعاً مغايراً للنظم التي تتبعها الفصحى، يدعم هذا كله ما يفهم من قول الجاحظ «ومتى سمعت بنادرة من كلام الأعراب فإياك وأن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها، فإنك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخرج كلام المولدين والبلديين خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير، وكذلك إذا سمعت بنادرة من نواذر العوام وملحة من ملح الحشوة والطعام فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب أو أن تتخير لها لفظاً حسناً أو أن تجعل لها من فيك مخرجاً سرياً» (١).

هذا كله يؤكد أن للتصرف الإعرابي سلطاناً محدداً على اللهجات في العصر العباسي، فهل يصح أن نطلق هذا الحكم أيضاً على لهجات العصر الجاهلي؟

نحن نميل إلى تأكيد ما تلمح إليه الإشارات النحوية من أن ظاهرة التصرف الإعرابي كانت موجودة أيضاً في اللهجات القبلية في العصر الجاهلي، ما دامت ملامح الظاهرة موجودة في ما ينسب إلى العصر العباسي وما قبله من آثار لغوية ولهجية؛ إذ من الحقائق التي انتهت إليها البحث اللغوي في مجال كشفه عن قوانين التطور اللغوي في مجالاته المختلفة: أصواتاً وصيغاً وتراكيب ما يعرف باسم قانون الميل إلى السهولة، وإذا لجأنا إلى هذا القانون تصورنا ضرورة وجود هذه الظاهرة في لهجات العصر الجاهلي، لأننا - أولاً - نلاحظ وجودها في العصور الإسلامية، ويستحيل أن تلجأ اللغات إلى التعصيب فتستخدم الحركات

(١) البيان والتبيين ١ / ١١١ .

فى أواخر الكلمات كجزء من التعبير بعد أن كانت لا تلجأ إليها، فما دامت قد استخدمت الحركات فى العصور الإسلامية فليس بد من الاعتراف بأن استخدامها لها ليس إلا امتدادا للعصور اللغوية السابقة. ويؤيد ذلك - ثانيا - ما نراه من تطور الظاهرة فى اللهجات العربية المعاصرة، إذ لم يعد لها عليها سلطان، وقد فقدت اللهجات المعاصرة إلى حد بعيد^(١) كل أثر لتغيير أواخر الكلمات طبقا لما يفرضه التصرف الإعرابى من قواعد، حتى إن أية محاولة لالتزام التغيير فى حركات الكلمات صارت مجال تندر ومبعث سخرية منذ قرون طوال^(٢). وهذه الحقائق الموضوعية كلها تحمل على اعتبار العصر العباسى - من الناحية اللغوية - يمثل مرحلة انتقال بين سلطان الظاهرة المطلق على العصر الجاهلى - لغة ولهجات - وبين التحرر الكامل من هذا السلطان فى لهجات العصور المتأخرة والمعاصرة.



ومن الطبيعى ما دامت الظاهرة قديمة جداً فى اللغة العربية أن يكون الخطأ فيها بدوره قديماً فيها، ولعله يوغل فى القدم إلى درجة يصعب - إن لم يستحل - إدراك أوليته: وأدلتنا على هذا أمور:

أولها: أن اللغة ظاهرة اجتماعية ذات مستوى ثقافى، ومعنى كونها ظاهرة اجتماعية أنها أداة اتصال بين أفراد المجتمع، ومعنى كونها ذات مستوى ثقافى أنها ليست أداة عادية للاتصال الاجتماعى. وإنما هى أداة اتصال تتطلب قدراً مزدوجاً من الثقافة، يضم الخبرة بالمجتمع إلى العلم المتنوع باللغة ذاتها. واللغة بهذا تختلف عن اللهجة، إذ اللهجة المحلية

(١) انظر: صبح الأعشى ١ / ١٧٣؛ مقدمة ابن خلدون ٥٥٥، ٥٥٨، حضارة العرب ٤٣٩.

(٢) صبح الأعشى ١ / ١٧٠ وما بعدها.

أو القبلية يمكن أن تعد - دون كبير تجوز - وسيلة اتصال اجتماعى صرف والنهجات لا تتطلب لذلك غير الاتصال المباشر بالمجتمع الناطق بها، أى أنها ذات مستوى اجتماعى تحصيلاً وأداءً، والاتصال الاجتماعى وحده دون إضافات ثقافية أخرى هو الذى يقدم لأفراد هذا المجتمع مكونات اللهجة، ومن ثم يمكن أن توصف اللهجة بأنها سليقة عند أبنائها، أما اللغة فتختلف عن اللهجة فى هذا كله؛ إذ هى تتطلب قدرًا من الثقافة غير ما تقدمه العلاقات الاجتماعية من خبرة، وتحتاج إلى اتصال باللغة ذاتها من خلال تراثها الفنى - ومن ثم يفتقر الناطق بها - الذى يمكن وصفه بأنه متكلف لها إلى حين - يفتقر إلى مران طويل حتى يستطيع أن يحصل اللغة عقليًا واجتماعيًا، وأن يؤديها أيضًا مستخدمًا خصائصها فى الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب جميعًا، ولكنه لا يؤديها فى كل مجال وإنما فى الموقف اللغوى الذى يتطلبها، وهو الموقف الذى يحس فيه بأن خصائصه اللهجية ستحول بينه وبين غايته من التعبير، بأن كان فنانًا يبتغى نشر إنتاجه الفنى اللغوى، أو قائمًا بين جمع من الناس يضم أفرادًا متعددى اللهجات بحيث لو لجأ إلى لهجته قد لا يفهم بين غير أبنائها، ولو حمل نفسه على استخدام لهجة أخرى فلن يفهمه من ينتمى إلى غيرها، فضلًا عن كونه قد لا يحسنها^(١).

ومعنى هذا أن اللغة الفصحى لم تكن سليقة عند الجاهليين جميعًا، وإنما كانوا يتفاوتون فى الاتصال بها والأخذ منها، فمنهم من لم يتصل بها مكتفيًا بإطار لهجته القبلية، ومنهم من اتصل بها اتصالاً خفيفًا، فهو يستطيع أن يفهمها ولكنه يعجز حين يريد أن يعبر بها، ومنهم من أجادها

(١) انظر: قضايا لغوية ٢٥ ومحاضرات فى علم اللغة ص ١٦ .

بعد طول مران، فهى تكاد تكون بالنسبة له سليقة لا تحتاج فى التعبير إلى جهد؛ ولكنه - مع ذلك - لا يستخدمها بالضرورة إلا فى المواقف اللغوية التى تتطلبها فإذا لم يضطره الموقف اللغوى إلى استخدامها عاد إلى لهجته أو غلبت عليه لهجته، فجرى على لسانه التعبير بها، وهل يتصور - مثلاً - أن امرأة جاهلية كانت ترقص ابنها على إيقاع رجز راقص تفكر فى الالتزام بما تفرضه الفصحى من صيغ وأساليب، وبما يسودها من ظواهر وخصائص؟! .

وليس هذا التصور للغة فرضاً يقوم على غير أساس، فمن الحقائق التاريخية ما يدعمه ويؤيده، ومن ذلك ما ينسب إلى النبى ﷺ من أنه كان يستخدم لهجة قریش حين كان يخلوا إلى أصحابه وخاصة منهم، ثم استخدامه أيضاً لبعض لهجات من وفد إليه من قبائل همدان وکلب وثقیف ومذحج وحنيفة وثعلبة وفزارة وأسد وغيرها (١) .

وهذا كله يشير إلى ما نعهده دليلاً على وقوع اللحن منذ عصر مبكر، إذ أن من الطبعى ما دامت اللغة ليست سليقة عند الجاهليين جميعاً أن يخطئ فيها منهم من يحاولها ممن لا يحسنها، وأن يخطئ فيها منهم أيضاً من يحسنها من الشعراء والخطباء وغيرهم، حين يكون الموقف اللغوى الذى يتحدث فيه لا يفرض عليه الالتزام بخصائصها والحفاظ على مقوماتها، ومن ثم فهو لا يبالي فيه ببعض ظواهرها .

ثانيها: أن اللغة ما دامت ليست سليقة بالمعنى الذى تصوره علماء اللغة القدامى من فطرية اللغة (٢)، فإنها تحتاج إلى استعداد ومران

(١) انظر: العقد الفريد ٢ / ٢٩ وما بعدها. النهاية فى غرب الحديث والأثر ج ١ / ٢ .

عيون الأثر فى فنون المغازى والشماثل والسير ١ / ٢٣٢ - ٢٥٨ .

(٢) انظر: الخصائص ١ / ٣٥٧ ، ٢٥٢ .

وخبرة، وهى تتطلب ذلك من أبنائها الذين يريدون التمكن منها والإجادة لها، وتحتاجه أيضا من الأجانب الذين يحاولونها، بل إن المران الذى يحتاجه الأجنبى عن اللغة أضعاف المران الذى يتطلبه ابنها؛ إذ المجتمع يستطيع أن يقدم لابنه فرصا كبيرة لتحصيل اللغة، أولها ما يجده بينها وبين اللهجة من اتصال قريب أو بعيد، وثانيها بوجوه التعامل اللغوى الكثيرة التى يسيرها له وأساليب التشجيع المختلفة التى يسبغها عليه، أما الأجنبى فيفتقر إلى كل ذلك، ولذلك تكون حاجته إلى الاتصال المباشر باللغة وبالمجتمع الذى يعيشها أكثر، والجهد الذى يبذله فيها أقوى.

وإذاً فإن وجود أجنبى فى مجتمع ما دليل على الخطأ اللغوى فى هذا المجتمع، ولقد كان فى المجتمع الجاهلى أجنبى يعيشون فيه، ويحاولون لغته، ولم يكن وجود هؤلاء الأجانب مقصوراً على مناطق الاحتكاك بين العرب وغيرهم من الشعوب المجاورة فى أطراف شبه الجزيرة كما يشيع بين الدارسين، وإنما بلغ ذلك قلب الجزيرة نفسها، إذ وجدت بيوت تجارية أجنبية فى أماكن متفرقة منها، وعلى الأخص فى مكة، لتسهيل عملية التبادل التجارى بين الصين والهند وغيرهما من بلاد الشرق الأقصى من جهة وبين دولتى الفرس والروم والمناطق الخاضعة لهما من جهة أخرى، هذا التبادل الذى اتخذ طريقه - بعد صراع طويل - من اليمن إلى الشام، ماراً بالجزيرة العربية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال^(١)، وقد كانت هذه الوكالات التجارية الأجنبية منتشرة فى مكة، أى فى قلب الجزيرة العربية الذى يتصل اتصالاً مباشراً بكل أرجائها، ومن

(١) انظر: الدولة الإسلامية وإمبراطورية الروم ٣ - ١٠، الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢١

- ١٢٢، تاريخ العرب قبل الإسلام ٤ / ١٨٧ - ١٨٨.

ثم فإن الاحتكاك بين الأجانب المقيمين بها والعرب الوافدين إليها من قبائل شتى أمر مؤكد، تفرضه ظروف العمل والمعيشة معاً.

وقد كان هؤلاء الأجانب ينتمون إلى أجناس شتى، فهناك منهم الفرس والروم والنبط، ثم هناك الأحباش الذين اتصلوا بالجزيرة اتصالاً أقوى بعد احتلالهم اليمن، ثم تركوا فيه جاليات كبيرة كان لها أثرها اللغوي المباشر، وثمة طريق ثالث للاتصال بين الأحباش والعرب غير طريقى الفتح والجاليات، وهو التسرى الذى أثمر كثيراً من (غربان العرب) وعلى رأسهم شاعر الجاهلية الفحل عنترة العبسى^(١).

ومن الحقائق التاريخية أن النبى ﷺ حين بُعثَ وجد فى مكة كثيراً من هؤلاء الأجانب، ومنهم ما تابعه كسلمان الفارسى وصهيب الرومى^(٢) وبلال الحبشى. ولم يكن هؤلاء الصحابة الكبار هم الأجانب الوحيدون بمكة، وإذن فلم يكونوا وحدهم الموجودين فى شبه الجزيرة.

ومن المؤكد أن ينتج وجود هؤلاء الأجانب والاحتكاك بهم ضرباً من الخطأ اللغوى فى الأصوات والصيغ والتراكيب، وليس بين أيدينا أمثلة كثيرة لهذه الأنواع من الخطأ، ولكن الأمثلة التى رويت - وإن قلت - كافية فى الدلالة على مدى ما أصاب الخصائص اللغوية من اضطراب على ألسنة هؤلاء الأعاجم، ولعل النوادر التى ذكرها الجاحظ فى كتابيه: الحيوان، والبيان والتبيين، وابن قتيبة فى كتابيه: المعارف، وعيون

(١) انظر: العربية ١٢ .

(٢) صهيب بن سنان وإن كان عربى الأصل إلا أن البيزنطيين اختطفوه صغيراً فنشأ بينهم، ولذلك كان يرتضخ فى كلامه لكنه رومية.

انظر: البيان والتبيين ١ / ٧٢ ، الأغانى ٢٠ / ٢ ، الإصابة ٢ / ١٩٥ ، العقد الفريد ٢ / ٤٧٧ ، العربية ١٣ ، ١٥ .

الأخبار، ثم حكى بعضها ابن عبد ربه فى العقد الفريد والقلقشندى فى صبح الأعشى وغير هؤلاء، تلمح إلى هذا الاضطراب فى الاستخدام اللغوى وتدل عليه (١).

وثالث الأدلة التى تثبت وقوع الخطأ فى ظاهرة التصرف الإعرابى فى العصر الجاهلى لا يقوم على التصور المجرد للغة واللهجة، ولا يرتكز على فرض تأثير الاحتكاك الأجنبى بالبيئة العربية فى الكلام العربى، وفى اللغة الفصحى بصورة خاصة، وإنما يعتمد هذا الدليل على حقائق تاريخية مروية، وضعت فى غير موضعها وفسرت على غير حقيقتها، ونعنى بها ما يسمى بظاهرة الإقواء فى الشعر.

والإقواء - كما فسرته كثير من الدراسين - عبارة عن «اختلاف إعراب القوافى» (٢) أى اختلاف المجرى، والمجرى حركة حرف الروى الذى تبنى عليه القصيدة، كقول امرئ القيس:

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
فكسرة اللام هى المجرى، فإن اختلف ذلك فهو عيب، وهو الإقواء، وهو رفع بيت وجر آخر (٣).

(١) انظر: الأغانى ٢٠ / ٢، الحيوان ٧ / ٢٣٤، البيان والتبيين ١ / ٧١ - ٧٣، ٢ / ٢٠٩، وما بعدها، العقد الفريد ٢ / ٤٧٨ وما بعدها، المعارف ١١٨، ١٥١، عيون الأخبار ٢ / ١٥٨ وما بعدها، العقد الفريد ٢ / ٤٧٨ وما بعدها، صبح الأعشى ١ / ١٦٨ - ١٧٤، نهاية الأرب ٤ / ١٣ وما بعدها.

(٢) العمدة ١ / ١٦٥.

(٣) الموشح ١٨. وقد ذكر فى البيت (وهل ينعمن)، وصحته ما ذكرناه، انظر: شعراء النصرانية ١ / ٢٥٨، ديوانه ط السندوبى ١٣٨، ط بيروت ١٣٩.

فهل هذا صحيح؟ وهل يمكن أن يخطئ شاعر مثل هذا الخطأ البين في روى قصيدته؟ أم أن ذلك مجرد فرض لما لم يقع في الشعر العربي؟ يذكر أبو عبيدة أن هذا الخطأ قد وقع فعلاً، فقد «كان فحلان من الشعراء يقويان: النابغة وبشر بن أبي خازم، فأما النابغة فدخل يشرب فهابوه أن يقولوا له لحت وأكفأت، فدعوا قينة وأمروها أن تغنى في شعره ففعلت، فلما سمع الغناء: وغيرَ مُزَوَّدٍ والغرابُ الأسودُ وبان له ذلك في اللحن فطن لموضع الخطأ فلم يعد، وأما بشر بن أبي خازم فقال له أخوه سواده: إنك تقوى، قال: وما ذاك، قال قولك أمن الأحلام إذ صحبى نيام، ثم قلت بعده: إلى البلد الشام، ففطن فلم يعد» (١).

وثمة نماذج كثيرة للإقواء، من بينها ما أشار إليه أبو عبيدة من إقواء النابغة في قوله (٢):

زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغراب الأسود
لا مرحبا بغد ولا أهلا به إن كان تفريق الأحبة في غد
كما يذكر أن دريد بن الصمة قد أقوى أيضاً حين قال (٣):

نظرت إليه والرماح تنوشه كوقع الصياصى فى النسيج الممدد

(١) شعراء النصرانية ٢ / ٤٦٢ .

(٢) البيتان من قصيدة النابغة الذبياني التي مطلعها:

أمن آل مية رائح أو معتد عجلان ذا زاد وغير مزود
وهما في شعراء النصرانية بتغيير طفيف.

انظر: الموشح ١٨ شعراء النصرانية ٢ / ٦٤١ - ٦٤٢، ديوان النابغة ص ٢٧ مع تغيير طفيف بين المصادر المذكورة.

(٣) البيتان من دالية دريد التي مطلعها:

أرثَّ جديداً الحبل من أم معبد بعاقبة أم أخلفت كل موعد

وفيها روايات أخرى، علل لبعضها لويس شيخو. انظر الموشح ١٨ ، شعراء النصرانية

٢ / ٧٥٦ - ٧٥٧ .

ثم قال: فأرهبته عنه القوم حتى تبددوا وحتى علاني حالك اللون أسودُ
وأن حسان بن ثابت قد أقوى أيضا في قوله (١):

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم جسم البغال وأحلام العصافير
ثم قال: كأنهم قصب جوف أسافله مثقب نفخت فيه الأعاصيرُ

وإذا فإن ظاهرة الإقواء موجودة في الشعر الجاهلي، ووقع فيها شعراء كبار. فهل هي كما فسرها اللغويون والنقاد خطأ في البناء الشعري للقصيدة بحيث تعد دليلا على نقص مقدرة الشاعر الموسيقية؟ أم يمكن أن تفسر تفسيراً مغايراً أقرب إلى ما نعرفه من حرص الشعراء على سلامة موسيقاهم وإن ضحوا في سبيل ذلك ببعض الظواهر اللغوية الأقل ظهوراً.

نحن نرى أن تفسير الإقواء على أنه خطأ في موسيقى القصيدة وهم وقع فيه اللغويون وانزلق إليه النقاد والمؤرخون؛ لأنهم تصوروا أن الشاعر ينشد قصيدته على نحو ما يقرءون هم هذه القصيدة، متبعين ما تفرضه القواعد من الالتزام بحركة معينة لا يعدلون عنها، وتوهموا أنه في سبيل هذا الالتزام بما تفرضه القواعد اللغوية يضحي الشاعر بإحكام النسيج الموسيقي للقصيدة، وهذا كله خطأ؛ إذ يتنافى مع ما يعرف من حرص الشعراء على الموسيقى حرصاً يدفعهم إلى ارتكاب مختلف ضروب التجاوز اللغوي، من تقديم ما يجب تأخير، وتأخير ما يجب تقديمه، وحذف ما يجب ذكره، وذكر ما ينبغي حذفه (٢). وهم يفعلون ذلك للمحافظة على البناء الموسيقي لقصائدهم، وإذا كان الشاعر يفعل ذلك

(١) انظر الموشح ١٩، الضرائر ٢٠٧، ديوان حسان ١٢٢، ١٢٣.

(٢) انظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الحذف ٥٦ - ١٢٦، والتغيير ١٢٧ - ٢٨٠، والزيادة ٢٨١ - ٣٢٤، وموارد البصائر لفرائد الضرائر (مخطوط) ورقة ٤٤٠ - ٥٥٤.

للمحافظة على وزن قصيدته أيكون من المعقول أن يخطئ بعد ذلك في موسيقى قافيته وهي أبرز حركات القصيدة الموسيقية؟ وهي النغم الأخير الذي يتردد في الأذان مع تتابع كل بيت؟! من المستبعد أن يحدث ذلك، إذ من الغريب أن يلتزم الشاعر بما تفرضه القوالب اللغوية من التزام بحركات محددة يدفع من أجلها الثمن موسيقاه، ويصير من المؤكد - بعد ذلك - أن يحدث العكس، لأنه هو المنطقي الذي يتلاءم مع الطبيعة النفسية للشاعر من ناحية، والخصائص الفنية للقصيدة العربية من ناحية أخرى. ومن ثم ينطق الشاعر بأبيات قصيدته مراعيًا فيها اتفاق حركة الروى وإن خالف بذلك ما تدعو إليه القوالب اللغوية من حركات.

ولذلك كله من المؤكد عندنا أنه لا النابغة ولا غيره من الشعراء الذين اتهموا بالإقواء كانوا يغيرون حركة القصيدة من الكسر إلى الضم أو من الضم إلى الكسر، وإنما كانوا يقرءون أبياتهم إما مكسورة وإما مضمومة كما يتطلبها الروى، ويدل لهذا الذي نتصوره ما يذكر عن الفرزدق في صراعه مع النحاة، وعلى رأسهم عنبسة بن معدان الفيل وعبد الله بن أبي إسحاق، فقد أنشد الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك^(١):

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن مثور

على عمائمنا تلقي وأرحلنا على زواحف تزجى مخها رير

فقرأ الأبيات بالجر، فلما وصل إلى البيت الثاني قال له ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي رير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. فلو أن الفرزدق لم يكن موجودًا لنطقها ابن أبي إسحاق بالرفع، ولجعل

(١) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ٩٩.

النحاة والرواة هذين البيتين من نماذج الإقواء بالمعنى الذى فهموه منه، وهو الخطأ فى حركة الروى، مع أن الفرزدق رفض أن يغير هذا الروى، ونطق البيت بالجر كبقية أبيات القصيدة، ولم يبال - إلى حين - بحملة النحاة عليه ما دامت موسيقاه لا تشوبها شائبة.

وثمة موقف ثان للفرزدق أيضا يؤكد هذا الحرص من الشاعر على الموسيقى وإن ضحى من أجل ذلك بسلامة التركيب اللغوى، وهو قوله فى قصيدته التى مطلعها (١) :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف
ومر زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلفاً

قرأ هذا البيت مرفوعاً ليتسق مع حركة الروى فى القصيدة كلها، وحين اعترض عليه ابن أبى اسحاق بأن القاعدة النحوية تأبى رفع مجلف هنا، وسأله منكرًا: على أى شىء رفعت مجلفاً؟! أجابه الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا.

فالفرزدق فى هذين الموضعين يكشف عن حقيقة هامة تغير من ذلك التفسير القديم للإقواء حين يرفض أن ينشد قصائده طبقاً لما يفرضه النحو من قواعد، ويضحى بالسلامة النحوية من أجل الحركة الموسيقية، ولا يستجيب لما يريده النحاة من إثارة سلامة التركيب على اتساق الموسيقى. وهذا كله يلقي الضوء على موقف الشاعر الجاهلى الذى كان يقع فى المشكلة نفسها، وهى الاختيار بين أحد أمرين: فإما أن يضحى بصحة التركيب أو ببعض صحته فى سبيل الاتساق الموسيقى لعمله الشعرى،

(١) الموشح ١٠٢، وانظر: التنبيهات على أغلاط الرواة ٣٠، ٣١.

وإما أن يضحى بهذا الاتساق الموسيقى من أجل السلامة اللغوية، ونلاحظ أن الفرزدق لم يتردد لحظة في الاختيار، لقد ضحى بالصحة اللغوية مؤثراً الإيقاع الموسيقى، وكشف بذلك أن الشاعر يمكن أن يضحى بكل شيء في سبيل السلامة الموسيقية لعمله الشعري، وأن الخطأ الذي ينسبه الرواة والنقاد إلى شعراء الجاهلية الذين زعموا أنهم وقعوا في الإقواء إنما هو على العكس خطأ من الرواة والنقاد في فهم الظاهرة، إذ تخيلوا أن إنشاد القصائد كان يتم مراعى فيه كل ما يفرضه التصرف الإعرابى من حركات محددة، وهو خطأ بالغ؛ لأن إنشاد الشاعر أبياته كان يتم - كما تدل حادثتا الفرزدق - مراعى فيه ما يفرضه الروى نفسه من حركات. ومن ثم فإن الخطأ حينئذ لم يكن خطأ في حركة الروى، وإنما كان خطأ في التصرف الإعرابى.

وإذا فإن ظاهرة الإقواء - التى قرر الرواة وجودها فى العصر الجاهلى - دليل لا يقبل الشك على أن الخطأ فى ظاهرة التصرف الإعرابى قد وقع فى العصر الجاهلى، ومن شعراء كبار فيه. أليس ذلك دليلاً آخر على أن من الممكن وقوع أنواع مختلفة من الأخطاء اللغوية من المستويات الأخرى التى لم تصل فى التمكن من اللغة إلى درجة شعرائنا الفحول هؤلاء؟



ويؤكد هذه الأدلة كلها ما تذكره كتب التاريخ واللغة والثقافة العامة من وقوع أخطاء تركيبية بعد الإسلام، منذ عهد النبى ﷺ وصحابته، وبخاصة فى ظاهرة التصرف الإعرابى. وأول ما يلفت النظر فى هذه المرحلة التاريخية وجود اصطلاح محدد يستخدم للدلالة على الخطأ

اللغوى، وهو كلمة (اللحن) فالنبي ﷺ يقول: «أنا من قریش ونشأت فى بنى سعد، فأنى لى اللحن»^(١). وأبو بكر رضى الله عنه يقول: لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من إن أقرأ فألحن^(٢). وعمر رضى الله عنه يقول لفتية ساءته أخطأؤهم فى الرمى وفى النطق معا: لحنكم أشد على من فساد رميكم^(٣). ويقول أبو الأسود: إنى لأجد للحن غمزاً كغمز اللحم^(٤) ويقول عبد الملك ابن مروان: اللحن هجنة على الشريف^(٥)، ويقول أيضاً: اللحن أقبح من التفتيق فى الثوب النفيس^(٦)، ومسلمة بن عبد الملك يقول: اللحن فى الكلام أقبح من الجدرى فى الوجه^(٧)، وسليمان بن عبد الملك يقول: المغيرة ابن عبد الرحمن بن الحارث يفخم اللحن كما يفخم نافع بن جبير الإعراب^(٨)، ويهجو يحيى بن نوفل خالد بن عبد الله القسرى فيقول^(٩):

بل السراويل من خوف ومن وهل واستطعم الماء لما جد فى الهرب
وألحن الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشديق فى الخطب
ويهجو الميسانى أهل المدينة فيقول^(١٠):

ولحنكم بتقعير ومد وألأم من يدب على العفار

(١) مراتب النحويين ٦، وهو بصور مختلفة فى الجامع الصغير ١ / ٣٦٢، النهاية ١ /

١٠٣، وكشف الخفاء ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٢) انظر: مذكرات فى النحو ١ - ٢ .

(٣) انظر: لسان الميزان ٢ / ٤٩٢ .

(٤) عيون الأخبار ٢ / ١٥٨ .

(٥) البيان والتبيين ٢ / ٢١٦ .

(٦) انظر: عيون الأخبار ٢ / ١٥٨، وهو بتغيير يسير فى العقد الفريد ٢ / ٤٧٨ .

(٧) المصدران السابقان، وقد نسب الثعالبي الكلمة إلى عبد الملك، انظر: التمثيل والمحاضرة ٢٦١ .

(٨) انظر: البيان والتبيين ٢ / ٢١٧ .

(٩) انظر: البيان والتبيين ١ / ١٢٢ .

(١٠) البيان والتبيين ٢ / ٢١٥ .

ويقول بعض السلف: «ربما دعوت فلحنت فأخاف ألا يستجاب لى»^(١).

هذا الاصطلاح مستخدم إذا منذ عهد النبى ﷺ للدلالة على الخطأ فى اللغة، والحوادث المختلفة تكشف عن امتداد هذا الخطأ اللغوى وشموله للأصوات والصيغ والتراكيب جميعاً.

من أمثلة الخطأ الصوتى ما روى عن صهيب بن سنان النمري الرومى - صاحب رسول الله ﷺ - من أنه كان يقول: إنك لهائن، يريد: إنك لحائن^(٢)، وما روى عن سحيم عبد بنى الحسحاس من أنه حين أنشد عمر قصيدته التى مطلعها:

عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
وقال له عمر: لو قدمت الشيب على الإسلام لأجزتك، قال سحيم: ما سعرت، يريد ما شعرت^(٣)، وما روى عن زياد النبطى حين دعا غلامه ثلاثا فلما أجابه قال: فمن لدن دأوتك إلى أن قلت لبي ما كنت تصناً؟ يريد: من لدن دعوتك إلى أن أجبتنى ما كنت تصنع؟^(٤) وما روى عن فيل مولى زياد إذا قال لزياد: أهْدُوْ لنا همار وحش! قال له زياد مستفسراً: ما تقول ويلك؟ فأجاب: أهْدُوا لنا أيراً: يريد حمار وحش وعيرا^(٥).

(١) الإيضاح فى علل النحو ٩٦ .

(٢) الأغانى (ط الساسى) ٢٠ / ٢ ، البيان والتبيين ١ / ٧٢ والحائن . الهالك ، من الحين ، وهو الهلاك .

(٣) البيان والتبيين ١ / ٧١ - ٧٢ ، والبيت فى ديوان سحم ١٦ .

(٤) البيان والتبيين ٢ / ٢١٣ .

(٥) انظر: الحيوان ٧ / ٢٣٤ ، عيون الأخبار ٢ / ١٥٩ .

ومما يلفت النظر حقا أن هذه الأخطاء الصوتية لم تنسب فيما بين أيدينا من مصادر إلا للأجانب أو المتأثرين بلغات أجنبية. ولعل ذلك يعود إلى التكوين الطبعى للقنوت الصوتية، وهو ما فطن له الجاحظ حين قرر أن «السندى إذا جلب كبيراً فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايًا، ولو أقام فى عليا تيم وفى سفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عامًا. وكذلك النبطى القح . . . الذى نشأ فى بلاد النبط، لأن النبطى القح يجعل الزاى سينا، فإذا أراد أن يقول: زورق، قال: سورك، ويجعل العين همزة، فإذا أراد أن يقول: مشمعل، قال: مشمئل»^(١).

وأمثلة الخطأ فى الصيغ كثيرة أيضاً، ولكن هذا النوع من الخطأ ليس مقصوراً على الأجانب وحدهم، إذ ينتج عن الجهل باستخدام الصيغ فى مواقعها الدلالية مع سلامة النطق بها صوتياً، وذلك نتيجة مباشرة لعدم الاستيعاب اللغوى وهو ما يستوى فيه أبناء اللغة وغيرهم ممن يحاولونها قبل أن يتمكنوا منها.

والخطأ فى الصيغ يتخذ أحد سبيلين:

أولهما: الخطأ فى النطق بالصيغ مع وضعها موضعها الدلالى الصحيح.

ثانيهما: الخطأ فى استخدام الصيغ بوضعها فى غير موضعها مع

سلامة النطق الصوتى بها.

ومن أمثلة النوع الأول ما يروى عن الحسن البصرى من أنه كان

يقول: «توضيت» يريد: توضأت^(٢). وقول شبيب بن شيبه لإسحاق بن

(١) البيان والتبيين ١ / ٧١ .

(٢) انظر: اللغة والنحو ١٦٤ .

عيسى: «محبنظيا» بالظاء المعجمة بدلا من محبنتى^(١). وقول أعرابى فيما ذكره صاحب الريحان والريعان: ما شانك، بتسهيل الهمزة^(٢).

ومن أمثلة النوع الثانى قول شيب بن شيبية: لا بتيها، مريداً البصرة، ولا يقال ذلك إلا للمدينة والكوفة^(٣)، وقول عبيد الله بن زياد: افتحوا سيوفكم، يريد: سلوا سيوفكم^(٤). وقوله أيضا: لست الأرض^(٥). وقول أم ولد كانت عند جرير بن الخطفى وكانت أعجمية: وقع الجرّدان فى عجان أمكم، تريد أن الجرذ أكل عجيناها. فقالت عجان بدلا من عجين، وأبدلت الذال من الجرذان دالا وضمت الجيم^(٦) وهذا المثال الأخير يمثل هذين النوعين من الخطأ فى الصيغ.

وأما الأخطاء التركيبية فكثيرة جداً، وهى تتنوع بين الخطأ فى ظاهرة التصرف الإعرابى والخطأ فى التطابق بين الصيغ، وتقع من أبناء اللغة كما تشيع بين الأجانب عنها.

ومن أمثلة الخطأ فى التصرف الإعرابى قول رجل للحسن البصرى: ما تقول فى رجل مات فترك أبيه وأخيه؟ فقال الحسن مصححا: ترك أباه

(١) العقد الفريد ١ / ٤٨٢ .

(٢) صبح الأعشى ١ / ١٦٩ .

(٣) العقد الفريد ٢ / ٤٨٣ ، وانظر المزهرة ٧ / ٣٥٤ .

(٤) البيان والتبيين ٢ / ٢١٠ .

(٥) البيان والتبيين ٢ / ٢١١ .

(٦) انظر: البيان والتبيين ١ / ٧٣، وقد ذكر الجاحظ الخبر بصورة أخرى فى موضع آخر من البيان ٢ / ٢١٣ إذ روى على لسان المرأة: جردان وقع فى عجان أمك. فأضاف إلى ما لحظناه من الخطأ فى الصيغ والأصوات خطأ تركيبيا وهو انعدام التطابق بين المبتدأ والضمير العائد عليه فى جملة الخبر.

وأخاه، فقال الرجل: ما لأباه وأخاه؟ فقال الحسن: ما لأبيه وأخيه؟ فقال الرجل غاضبا: إني أراك كلما طاوعتك تخالفني!! (١).

ومنها قول بشر بن مروان - وعنده عمر بن عبد العزيز - لغلام له: ادع لى صالحا. فقال الغلام: يا صالحا، فقال له بشر: ألق منها ألف. فقال عمر: وأنت فرد ألفك ألفا (٢).

ومنها قول رجل دخل على زياد بن أبيه: إن أبونا مات وإن أخينا وثب على مال أبانا فأكله (٣)، وقول رجل آخر سئل: من أين أقبلت؟ فأجاب: من عند أهلونا (٤).

ومنها قول أبي حنيفة وقد سئل: ما تقول فى رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله، أتقيده به؟ فأجاب: لا ولو ضرب رأسه بأباقيس (٥).

وما روى عن قراءة أعرابى لقول الله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بجر رسوله (٦)، وهى قراءة الحسن، وقد أولها - لذلك - كثير من النحاة (٧)، وقراءة آخر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء (٨).

(١) نهاية الأرب ٤ / ١٣ .

(٢) البيان والتبيين ٢ / ٢١١ .

(٣) صبح الأعشى ١ / ١٦٩ والخبر برواية أخرى فى عيون الأخبار ٢ / ١٥٩ . والعقد الفريد ٢ / ٤٨١ .

(٤) صبح الأعشى ١ / ١٦٩ .

(٥) البيان والتبيين ٢ / ٢١٢ .

(٦) انظر: نزهة الألبا ٩ ، أنوار الربيع ٥٩ .

(٧) صبح الأعشى ١ / ١٦٩ .

(٨) المصدر السابق .

ومثال الخطأ فى التطابق ما حكاه شاعر عن لكنة جاريته فى قوله :

أول ما أسمع منها فى السحر تذكيرها الأنثى وتأنيث الذكر

والسوءة السواء فى ذكر القمر

فأشار إلى خطأ تركيبى غير الخطأ فى حركات التصرف الإعرابى، وهو الخطأ فى التطابق بين الصيغ تذكراً وتأنيثاً^(١).

ومنه أيضاً ما حكاه الجاحظ على لسان جارية جرير: جردان وقع فى عجان أمك^(٢)، وفيه خطأ آخر فى التطابق بين المبتدأ والضمير العائد عليه من الخبر.

وهذه الحقائق كلها تسلم إلى نتيجة هامة إلى أبعد غايات الأهمية، وهى أن الخطأ فى التراكيب اللغوية - وبخاصة فى ظاهرة التصرف الإعرابى - قديم، وأن الإحساس بخطره قديم أيضاً، ثم أخذ يتزايد بعد الإسلام؛ لأن الإحساس باللحن وخطورته أصبح جزءاً من قضية أكبر وأشمل، وهى (المشكلة اللغوية) التى فرضت نفسها على حياة المسلمين وتفكيرهم؛ إذ لم تعد اللغة مجرد أداة من أدوات الاتصال الاجتماعى بل أصبحت، فوق ذلك وأهم منه، لغة النص الدينى المقدس، ومحور العقيدة الجديدة كلها، ومن ثم اقتحمت على المسلمين حياتهم وشغلت عليهم تفكيرهم من ناحيتين: أولاً ضرورة صون النص المقدس عن الخطأ مهما كان نوعه، وثانياً ضرورة تناول هذه اللغة وظواهرها بالتقعيد حتى يمكن نشرها بين الأعاجم الذين دخلوا فى دين الله أفواجا، وهكذا أتيح لظاهرة التصرف الإعرابى - وهى أبرز الظواهر اللغوية - أن

(١) البيان والتبيين ١ / ٧٣ .

(٢) البيان والتبيين ٢ / ٢١٣ .

تنتقل بعد طول معاناة من مجال الإحساس الغامض غير المحدود، إلى عالم التناول الموضوعى بكل ما يقدمه من ضوابط وقيود.

ولكن الانتقال بالظاهرة من مجال الإحساس العاطفى إلى التفكير العلمى لا يتم طفرة، بل يتخذ مراحل تسلم كل مرحلة فيها إلى تاليتها. ولقد وضع أبو الأسود اللبناى الأولى فى هذا الميدان؛ إذ خطا تلك الخطوة الرائدة فى ترجمة الارتباط الغامض بين الحركة الأخيرة وبين وجود نظام شامل تصدر عنه، ولم تكن هذه الخطوة غير ضبط القرآن نفسه^(١)، ولم يكن متوقعا ولا معقولا أن يقدم أول جيل يتناول الظاهرة بالدرس دراسة مستفيضة عن غير أواخر الكلمات، وإنما المتوقع أن تنشأ هذه الدراسة بعد أن يتم ضبط وتحديد نماذج من النصوص اللغوية التى تتغير أواخرها، أو بتعبير أكثر دقة، تظهر فيها خصائص الظاهرة ويتضح التزامها بها، لتكون هذه النصوص محاور دراسات تالية، تنتج عنه بالملاحظة الدقيقة المتأنية القواعد التى تحكم هذه النصوص، وتستطيع فى الوقت نفسه أن تحيط بكل ما فيها من ظواهر وما لها من خصائص. ولقد كان القرآن أول هذه النصوص التى تنولت بالضبط، وذلك شىء طبيعى فى تلك المرحلة التاريخية من حياة الفكر العربى فى ظلال الإسلام^(٢).

وهكذا كان تناول ظاهرة التصرف الإعرابى بالدرس فاتحة الدراسات النحوية بأسرها.



(١) انظر: مناهج البحث عن النحاة العرب. تحت الطبع.

(٢) انظر بحثنا عن المنهج الإسلامى ودوره فى نشأة الدراسات اللغوية - تحت الطبع.

الفصل الثانى تحليل الظاهرة

تقنين الظاهرة وخصائصه
تفسير الظاهرة وصوره

ظل البحث النحوى طوال فترة طويلة معنياً بقضية التقعيد لظاهرة التصرف الإعرابى، ولغيرها من الظواهر اللغوية التى تناولها، وفى داخل إطار التقعيد سارت كل محاولات التعليل؛ إذ هى عبارة عن تعليقات جزئية لأحكام جزئية، فهى لذلك لا ترفد البحث النحوى بطريق جديد بقدر ما تلحّب الطريق التقليدى الذى سار فيه، وكذلك أيضاً كانت التأويلات المختلفة فى هذه المرحلة تأويلات جزئية لقضايا أو نصوص جزئية، دون محاولة لإلقاء نظرة أشمل على كل القضايا التفصيلية الناتجة عن ظاهرة التصرف الإعرابى.

حتى إذا وصلنا إلى كتاب سيبويه وجدناه يتناول الظاهرة تناولاً موضوعياً مفرقاً فى ذلك بين مجالين لها أو ميدانين فيها، أولهما التقعيد للظاهرة، وثانيهما تفسيرها، بل إن سيبويه لم يكتف بهذه التفرقة الجديدة بين مستويى تناول الظاهرة، كذلك لم يقف عند التقعيد الدقيق الذى قدمه، والذى كان فى تصورنا حصيلة البحث النحوى حتى عصره وفى عصره أيضاً، وإنما حاول أن يقدم نظرية تفسر سر هذا التصرف ومداه، وهى نظرية سادت - من بعد - البحث النحوى، وحكمت أكثر اتجاهاته،

حتى إننا لا نجد في مجال تفسير الظاهرة غير نظريتين أخريين، تأثرتا - بدورهما - في كثير من أصولهما بالنظرية التي حدد سيبويه ملامحها.

والواقع أن دراسة هذين الميدانين من ميداني التناول النحوي للظاهرة يكشف الكثير من مناهج النحاة العرب في تناولهم للظواهر اللغوية تعقيداً وتفسيراً معاً.

أولاً - التعقيد للظاهرة

في مجال التعقيد لظاهرة التصرف الإعرابي درس النحاة:

- ١ - التركيب اللغوي ومكوناته وقد اصطلح عليه في البحث النحوي بالتركيب والجملة والكلام.
 - ٢ - وحدات التركيب اللغوي ومفرداته، وقد اصطلح عليه في البحث النحوي بأنواع الكلمة أو أقسام الكلام.
 - ٣ - نوع التصرف الإعرابي، واصطلح عليه في البحث النحوي بالإعراب والبناء.
- ١ - التركيب اللغوي ومكوناته :

التركيب اللغوي هو «ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى لأعلى طريق سرد الأعداد، مثل قولك: قلم قرطاس كتاب باب، وهو أربعة أقسام: إنشادي إن اشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة وإن لم تكن مقصودة. وإضافي نحو: كتاب الله، وتوصيفي نحو: الإنسان الكامل، ومزجي: عددي كخمسة عشر، وغير عددي كسيبويه»^(١).

(١) أنوار الربيع ٥٩ .

والكلام أحد أقسام التركيب اللغوى، وإذا أطلق فإنه يعنى التركيب اللغوى المفيد، سواء كان أداة هذا التركيب الصوت أو الخط (١).

وفى بعض تعريفات اللغويين - فيما يحكى السيوطى (٢) ما يفهم منها أن الكلام يطلق على كل ما يفيد، سواء استخدم لإفادة اللغة فى تركيب صوتى أو كتابى، أو لم يستخدمها اكتفاء بدلالات خارجية كالإشارة أو الاستدلال من الموقف والمقام.

وقد أحدث هذا التوسع فى فهم لفظ (الكلام) وعدم تحديد مضمونه بصورة كافية موقفين متناقضين فى البحث اللغوى، فابن سنان الخفاجى - من ناحية - يرفض هذا التوسع فى مفهوم الكلام، وقد رأى أن مرد هذا التوسع هو اعتبار شرط الإفادة، إذ هو الذى فتح الباب لإدخال الإشارة ونحوها مما يستوحى فيه الموقف، وقدم فى مقابل ذلك تعريفا للكلام هو أنه «ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المقولة إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الإفادة . . . وليس يجوز أن يشترط فى حد الكلام كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو» (٣) مستدلاً على ذلك بأن «أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل، والمهمل ما لم يوضع لشيء من المعانى والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأساً» (٤).

(١) همع الهوامع ١ / ١٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سر الفصاحة ٢٧ .

(٤) المصدر السابق، ولعل ابن سنان لم يقف على ما ذكره ابن فارس فقد عالج هذه القضية بشيء من الدقة والإفاضة، وانتهى إلى أن المهمل - بأنواعه المختلفة - لا يجوز أن يسمى كلاماً، انظر: الصحاح ٤٨ ، ٤٩ .

وأما النحويون فقد اتجهوا اتجاها مغايراً، فلم يرفضوا اشتراط الإفادة حتى لا يدخل ما يفيد مما ليس بلفظ، وإنما اشترطوا - إلى جوار الإفادة - أن تكون الإفادة بواسطة تركيب لفظي، ومن ثم دارت كل تعاريفهم على تأكيد وجود محورين يدور عليهما الكلام، وبدونهما لا يكون له وجود عند النحاة، وهما: اللفظ والإفادة^(١).

أما اللفظ فهو الصوت الذي يخرج من الفم^(٢)، أو الذي يمكن أن يخرج منه^(٣)، والذي يشتمل على بعض الحروف الهجائية.

وأما المفيد فالمراد به الدال على معنى يحسن السكوت عليه^(٤).

وقد اختلف النحاة في مدى هذه الإفادة، وهل يشترط فيها إفادة المخاطب ما يجهل أم لا يشترط ذلك؟ ذهب ابن مالك إلى ضرورة تحقق هذا الشرط في الإفادة^(٥). وعلى ذلك فهو لا يعد من الكلام نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة والثلج بارد. وقد رفض أبو حيان الأندلسي ما ذهب إليه ابن مالك، محتجاً بأن اشتراط ذلك يسلم إلى شيء من التناقض؛ إذ يمكن أن يكون «الشيء الواحد كلاماً وغير كلام، إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه، ثم خوطب به ثانياً»^(٦) أو خوطب به غيره ممن يعلمه.

(١) انظر: الخصائص ١ / ١٧ غاية الاحسان - مخطوط - ٢ أ .

(٢) انظر: أنوار الربيع ٥٩، شرح حدود الفاكهي مخطوط - ٤ ب - ١٥ أ .

(٣) المصدران السابقان .

(٤) همع الهوامع ١ / ١٠، المحصول في شرح الفصول مخطوط ٣ - ٥ شرح الفصول مخطوط - ٤ ب .

(٥) همع الهوامع ١ / ١٠، تسهيل الفوائد مخطوط ٢ أ، شرح التسهيل مخطوط ص ٢ .

(٦) السابق، وانظر أيضاً: غاية الإحسان ٢ أ، النكت الحسان مخطوط ٢ أ، شرح حدود الفاكهي ٣ ب .

كذلك اختلف النحاة فى الإفادة: هل يشترط أن يقصد إليها المتكلم أم لا يشترط ذلك. ذهب كثير من النحاة إلى اشتراط القصد فى الإفادة، ومن هؤلاء ابن هشام^(١) وابن مالك^(٢). ومن ثم زادوا فى شروط الكلام شرطاً ثالثاً وهو أن تكون إفادته مقصودة من المتكلم. لئلا يدخل فيها ما ينطق به النائم والساهى ونحوهما. ورفض كثير من العلماء اشتراط هذا الشرط، ومنهم أبو حيان^(٣) الذى صحح ما ينطق به النائم والساهى، وابن الصائغ الذى ادعى - على العكس من ذلك - عدم الحاجة إلى هذا الشرط «لأن الصادر من النائم لا يفيد بوجه، فلو قال النائم: زيد قائم، ووافق ذلك قيامه، فاستفادة القيام من خارج كمشاهدة القيام لا من كلامه»^(٤) وهو ادعاء واضح البطلان؛ إذ أن الذى يستفاد من المشاهدة ليس هو الخبر وإنما هو صدق الخبر، أى مطابقته للواقع، وأما الفائدة فمتصف بها الكلام، وهو - لذلك - مفيد وإن لم يكن مقصوداً بالإفادة^(٥).

والواقع إن اشتراط الفائدة أمر لازم لىتم للتركيب اللغوى عناصره الثلاثة:

- الأول: الصورة الصوتية.

- وثانيها: الصورة الذهنية.

- وثالثها: الصورة الخارجية المقصودة^(٦).

(١) الأمير على المغنى ٢ / ٤٢ .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٠ .

(٣) همع الهوامع ١ / ١٠ .

(٤) حاشية الأمير على المغنى ٢ / ٤٢ .

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: فقه اللغة وخصائص العربية ١٦٦ - ١٦٨ .

وعدم اشتراط الإفادة يحصر الكلام فى إطار الأصوات غير الدالة،
ويفرغها من مدلولاتها، ومن ثم يفقد عنصراً من عناصره التى بدونها لا
يتحقق مضمونه.

وأما الجملة فقد وحد سيبويه بينها وبين الكلام^(١)، وهذا ما يفهم
عن كلام ابن جنى^(٢) وابن يعيش^(٣) وابن عقيل^(٤)، وهو اتجاه شائع
بين النحاة. على أن الاتجاه الغالب هو أن الجملة أعم من الكلام؛ لأن
الإفادة شرط فى الكلام وليست شرطاً فى الجملة «ولهذا تسمعونهم يقولون
جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام»^(٥) وقد
سار على ذلك جمهور المتأخرين الذى يرون أن المركب «الإسنادى إن أفاد
فائدة تامة مقصودة يحسن السكوت عليها سمي كلاماً وجملة نحو:
العلم نور والأدب مشكور، ونحو: تأدب تأدب، وإن أفاد فائدة غير
مقصودة سمي جملة لا كلاماً، كجملة الشرط فى نحو: إن تأدبت،
وجملة الصلة فى نحو: الذى يجتهد»^(٦).

وتنقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام:

- ١ - اسمية وهى المصدرة باسم، كزيد قائم.
- ٢ - فعلية وهى المصدرة بفعل كقام زيد. وضرب اللص. وكان محمد قائماً.

(١) شرح المفصل ١ / ٢٠ .

(٢) انظر: الخصائص ١ / ١٧ .

(٣) شرح المفصل ١ / ٢٠ .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ١٤ .

(٥) المغنى ٢ / ٤٢، حاشية الأمير بهامشه، حاشية الدسوقي على المغنى ٢ / ٤٤ - ٤٥ .

(٦) المصادر السابقة.

٣ - ظرفية وهى المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو: أعندك زيد؟، وأفى الدار محمد؟ إذا قدرت الاسم المرفوع فاعلا بالظرف والجار والمجرور .

وقد زاد بعض النحاة - ومنهم الزمخشري^(١) - قسمًا رابعا هو الجملة الشرطية، أى المصدرة بأداة من أدوات الشرط، نحو: إن حضر محمد فأكرمه، وقد رفض ذلك جمهور النحاة، وعدوا الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية لأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف^(٢).

وتحديد هذا الفهم للتصدر ينتج كثيراً من النتائج الهامة، منها إلغاء أثر ما يتقدم من الحروف وعدم اعتباره قسما مستقلا، ومنها أيضا إلغاء أثر ما يتقدم من الأسماء التى كان ينبغى أن تتأخر «فالجملة من نحو: كيف جاء زيد، ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ ونحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ فعلية، لأن هذه الأسماء فى رتبة التأخير»^(٣)، وثالث هذه النتائج - ولعلها أهمها - هو إلغاء اعتبار الوجود فى صدر الجملة بالفعل إذا خالف ما يعتبره النحاة قاعدة أصلية، وذلك مثل اعتبار نحو «يا عبد الله»، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾، ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾، و﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾ جملاً فعلية لا اسمية^(٤).

وليس لكل هذا الاختلاف من قيمة فى فهم مكونات الجملة: إذ لا خلاف بين النحاة فى تركيبها من ركنين أساسيين، هما: المسند والمسند

(١) حاشية الدسوقي على المغنى ٢ / ٤٧ .

(٢) انظر: المغنى ٢ / ٤٣ ، حاشية الأمير بهامشه . حاشية الدسوقي عليه ٢ / ٤٧ .

(٣) المغنى ٣٧٦ ، حاشية الدسوقي عليه ٢ / ٤٧ .

(٤) المصدران السابقان .

إليه «وهمما مالا يستغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك قولك يذهب زيد، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلقا، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده (١)».

والواقع أن هذا التحديد لمقومات الجملة ليس ناتجا عن تحليل التراكيب اللغوية المفيدة، وإنما ينبع أساسا من أركان العمل النحوى كما صورتها نظرية العامل (٢)، ولذلك فإنه ليس غريبا أن يكون سيبويه أول من اشترط تكوين الجملة من ركنين، إذ هو أول من حدد معالم هذه النظرية التى استطاعت أن تفرض نفسها على البحث النحوى، وأن تلزم النحاة - بالضرورة - بم تسلم إليه من نتائج، وفى مقدمتها اشتراط وجود ركنين فى كل جملة. ولذلك فإنه ليس صحيحا ما حاوله السيوطى من تعليل اشتراط ركنين فى كل جملة بالإفادة، «لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابد له من طرفين: مسند ومسند إليه» (٣)؛ إذ أن الفائدة لا تتوقف على وجود ركنين فى الجملة، بل قد يوجد فى الجملة ركنان ولا تفيد، ومن ذلك - مثلا - جملة الشرط وجملة الصلة، كذلك قد تفيد الجملة دون وجود ركنين فيها، ومن ذلك مثلا: وا أسفاه، لا، تعال، صه (٤)، «فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدى معنى كاملا يكتفى

(١) كتاب سيبويه ١ / ٧ .

(٢) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢٩١ ، ٣٦٢ - ٣٦٦ .

(٣) همع الهوامع ١ / ١١ .

(٤) انظر: الخصائص ١ / ١٧ نجد نماذج كثيرة للجملة ذات الطرف الواحد، وكلها «لفظ

مستقل بنفسه مفيد لمعناه» فى نظر ابن جنى.

بنفسه»^(١)، وذلك لأن الفائدة ترتبط أوثق الارتباط بالموقف اللغوى، إذ العلاقة بين المعنى المقصود وبين المنطوق علاقة يحددها الموقف اللغوى، ومن ثم فهى لا ترتبط بعدد ما فى الجملة من أركان، وإنما ترتبط بالموقف اللغوى وما يحيط به^(٢).

٢ - وحدات التركيب اللغوى :

تتعدد صورة التركيب اللغوى بتعدد المفردات الداخلة فى هذا التركيب، وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، أو من اسم وجملة، أو من حرف واسم^(٣).

١ - فإذا تألف التركيب من اسمين كانت صورته أربعة، لأن الاسمين إما:

(أ) أن يكونا متبداً وخبراً نحو: زيد قائم.

(ب) أو أن يكونا متبداً وفاعلاً سد مسد الخبر نحو: أقائم الزيدان.

(ج) أو أن يكونا مبتداً ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر، نحو: أمضروب الزيدان.

(د) أو أن يكونا اسم فعل وفاعله نحو: هيهات العقيق.

٢ - وإذا تألف من فعل واسم كانت له صورتان:

(أ) أن يكون الاسم فاعلاً نحو: قام محمد.

(ب) أو أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل نحو: أُكْرِمَ محمد.

(١) اللغة لفندريس ١٠١ .

(٢) انظر: مجلة الأزهر. العدد السادس، المجلد ٣١ ص ٥٧١ - ٥٧٨ .

(٣) انظر: حاشية السجاعي على القطر ١٩ .

- ٣ - وإذا تألف من جملتين كانت له صورتان :
- (أ) أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط ، وهما جملتا الشرط والجزاء ، نحو : إن قام محمد قمت .
- (ب) أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات القسم ، وهما جملتا القسم وجوابه ، نحو : أحلف بالله لمحمد قائم .
- ٤ - ومثال ائتلافه من فعل واسمين : كان زيد قائما .
- ٥ - ومثال ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء : علمت زيدا فاضلا .
- ٦ - ومثال ائتلافه من فعل وأربعة أسماء : أعلمت زيدا عمرا فاضلا ^(١) .
- ٧ - ومثال ائتلافه من اسم وجملة : زيد قام أبوه ^(٢) .
- ٨ - ومثال ائتلافه من حرف واسم : التمنى نحو : الأماء ، والنداء نحو : يا زيد .

ويمكن أن تضاف إلى الصور السابقة صور أخرى تتعدد فيها الأسماء إذا أتبع بواحد من التوابع الأربعة : النعت والعطف والتوكيد والبدل . كما يمكن أن تتعدد الجمل أيضا دون رباط من أداة شرط أو أداة قسم ، إذا كانت الجمل صفة أو صلة أو حالا .

ولكن على الرغم من تعدد صور التركيب اللغوى ، فإن الوحدات الداخلة فى تركيبه ثلاثة لا تزيد ، هى : الاسم والفعل والحرف . وقد حصر المتقدمون من النحاة أقسام الكلام فى هذه الثلاثة ، حتى قرر ابن فارس «إجماع أهل العلم عليه» ^(٣) أى على هذه الأقسام الثلاثة ، محتجين

(١) حاشية السجاعى على القطر ١٩ .

(٢) انظر : حاشية السجاعى على القطر ١٩ .

(٣) الصاحبى ٤٩ .

على ذلك بالاستقراء «فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه» (١).

ولكن بعض النحاة المتأخرين أضافوا إلى هذه الأقسام الثلاثة قسماً رابعاً سموه «الخالفة» (٢) وجعلوا منه اسم الفعل، لظهور اشتراكه فى كثير من خصائص الأسمية والفعلية معاً. وقد رفض هذا القسم الرابع جمهور المتأخرين، محتجين على انحصار الكلمة فى أنواعها الثلاثة: الاسم والفعل والحرف - فوق ما احتج به المتقدمون من الاستقراء - بدليل جديد، مستمد من استخدامهم للقضايا المنطقية بعد وقوفهم عليها فى وهو ما سموه بالقسمة العقلية «فإن الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى فى نفسها أولاً، الثانى الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً، الثانى الاسم والأول الفعل» (٣). والواقع أن وضع القضية على هذا النحو خطأ محض؛ لأن اللغة لا تخضع بصورة حتمية للمنطق الأرسطى، بقضاياها وأشكاله التى لا تعنى بالمضمون، ومن ثم لا تلتزم بنتائجه. وإنما - على أحسن الفروض - لكل لغة منطقها الخاص الذى لا يدرك إلا بالتزام منهج التحليل، الذى به وحده يمكن الوقوف على مفردات التركيب اللغوى، وما يطرأ عليها من تغير بالتركيب (٤).

وقد اختلف النحاة أيضاً فى مقومات كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة، أى فى الصورة الذهنية المجردة له، على نحو يكشف أيضاً عن

(١) انظر: قطر الندى وبل الصدى ١٢ .

(٢) انظر: همع الهوامع ١ / ٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى. الفصل الأول من الباب الثالث ص ٢٩٣ وما بعدها، وأيضاً مناهج البحث عند النحاة العرب تحت الطبع.

تأثر المتأخرين بالمنطق الأرسطى الشكلى ، وازدياد هذا التأثير كلما رسخت
تعاليم هذا المنطق واستقرت أصوله . فعلى حين لم يهتم المتقدمون
بالتعريف بالحد أو بالرسم ، مكتفين بالتعرف إلى كل قسم بعلامة فيه ،
وجه المتأخرون جهوداً كثيرة لتقديم تعريف منطقى ، تتصف بالصفتين
اللتين يشترطهما المنطق الأرسطى فى تعريفاته ، وهما : الجمع والمنع .

وسنحاول أن نتبع هنا تعريفات النحاة للاسم ، كمثال على عدم
تأثر متقدمى النحاة بالمنطق ، واكتفائهم فى التعريف بالعلامة الدالة ، لا
بالصورة الكاملة ، ثم التأثر التدريجى بالفلسفة والمنطق بعد هؤلاء
المقدمين ، هذا التأثر الذى يتحول عند المتأخرين إلى دراسة منطقية
خالصة ، يستعرض فيها النحوى مدى إلمامه بالمنطق الأرسطى وقضاياه .

وفى هذا المجال نجد أن سيبويه لا يضع تعريفاً للاسم ، وإنما يمثل
له ، فيقول عنه : «نحو رجل وفرس» ^(١) . وقد حكى ابن فارس عنه أنه
وضع حداً وهو تعريفه الاسم بأنه هو «المحدث عنه» ^(٢) ، وهذا الحد
قريب مما ينسبه المبرد إليه ، إذ تعريفه الذى يفهمه من كلام سيبويه هو «ما
صلح أن يكون فاعلاً ، قال : وذلك أن سيبويه قال : ألا ترى أنك لو قلت
إن يضرب يأتينا وأشبه ذلك لم يكن كلاماً ، كما تقول إن ضاربك يأتينا .
قال : فدل هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل» ^(٣) ، والواقع أن
ما فهمه المبرد وما حكاه ابن فارس ليس تعريفاً للاسم ، وإنما هو علامة
فيه ؛ لأن صلاحيته للتحديث عنه - أى للإسناد إليه - ليس حداً يشمل
كل مفرداته ويخرج كل ما عداها .

(١) كتاب سيبويه ١ / ٢ مخطوط .

(٢) الصاحبى ٤٩ .

(٣) الصاحبى ٥٠ ، اصلاح الخلل مخطوط ٢ ب .

وكذلك لا يضع الكسائي تعريفا منطقيا للاسم، وإنما يعرفه بأنه «ما وصف»^(١) وهو نوع من العلامة له أيضًا؛ لأن الصلاحية للوصف لا تجمع كل مفرداته ولا تخرج كل ما عداها أيضًا.

وهذه العلامة هي التي اعتمد عليها الأخفش في التعريف بالاسم لا التعريف له، إذ قال: «إذا وجدت شيئًا يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم» وقال أيضًا: «ما حس فيه ينفعنى ويضرنى»^(٢). وهو يشير بذلك إلى ما أثر عن سيبويه وما فهم من كتابه من أن الاسم هو المحدث عنه، أى المسند إليه.

وهو قريب من تعريف الفراء ٢٠٧ هـ وهو «الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام»^(٣).

وهذا قريب من تعريف هشام بأنه «كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض، أو كل ما نودى»^(٤).

وهذا هو ما اعتمد عليه المبرد ٢٨٥ هـ في تعريفه إذ ذكر «أنه كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر... فإن امتنع من ذلك فليس باسم»^(٥).

وقد كان الزجاج - ٣١١ هـ - أول من حاول تقديم تعريف يراعى - إلى حد ما - حدود التعريف المنطقى. فقال: «الاسم صوت مقطع

(١) الصاحبى ٤٩، شرح الجمل لابن العريف مخطوط - ١ أ، إصلاح الخلل ٢ ب.

(٢) الصاحبى ٥٠، وانظر عددًا آخر من التعريفات المنسوبة إلى الأخفش فى شرح الجمل لابن العريف ٧، ولابن الصائغ ج ١، إصلاح الخلل ١ ب.

(٣) الصاحبى ٥٠.

(٤) السابق.

(٥) انظر كتابه المقتضب «مخطوط» المجلد الأول.

مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان»^(١). وهذا أول تعريف يشير إلى ملاحظة الاعتبارات المنطقية^(٢)، وهو وإن لم يتسم بالدقة لشموله الحرف أيضا فإنه قد فتح الباب للتالين من النحاة لملاحظة هذه الاعتبارات.

فقد عرفه أبو بكر محمد بن المسرى بن السراج ٣١٦ هـ بأنه «ما دخل على معنى مفرد»^(٣)، فكأنه يخرج الحرف لعدم دلالة على معنى عنده، ويخرج الفعل لازدواج معناه، وقد أشار إلى شيء من هذا ابن يعيش فقال: «يقصد به الانفصال من الفعل إذ كان الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان»^(٤).

ثم ما لبث أبو عبد الله المفجع: محمد بن عبد الله الكاتب البصرى - المعروف بمضراب اللبن، والمتوفى سنة ٣٢٧ هـ - أن وضع «حد الإعراب»^(٥)، وهو أول بحث يحمل هذا الاسم، ويدل على ملاحظة الأصول المنطقية حتى فى عنوانه العام.

وهكذا مهد السبيل أمام تعريف السيرافى ٣٦٨ هـ له، بأنه «كلمة دلت على معنى فى نفسها من غير اقتران بزمان محصل»^(٦)، وتعريف الزمخشري ٥٣٨ هـ بأنه «مادل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران»^(٧).

(١) الصحبى ٥١ .

(٢) انظر: الايضاح فى علل النحو ٤٨ .

(٣) انظر: شرح المفصل ١ / ٢٢ .

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: الفهرست ١٢٣، يتيمة الدهر ٢ / ٣٦٣، معجم الأدباء ١٧ / ١٩٤ .

(٦) شرح المفصل ١ / ٢٣، انظر أيضاً أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٩٢ .

(٧) المفصل ١ / ٢٢ .

ومن ثم استوى - آخر الأمر - فى البحث النحوى تعريف الاسم بأنه: «ما دل على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمان محصل دلالة الوضع» (١) وهو ما يميزه عن الفعل إذ هو «ما دل على معنى فى نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة» (٢) والحرف إذ هو فارغ من الدلالة على المعنى، أو على حسب تعبير النحاة «لا يدل على معنى فى نفسه» (٣).

(١-٣) لتأكيد الحقائق المتصلة بتطور التعريفات النحوية وتأثرها فى تطورها بالمنطق انظر: كتاب سيبويه ١ / ٢، الصاحبى ٤٩ - ٥٢، المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش ١ - ٢٢، ٧ - ٢ - ٣، ٨ - ٢ - ٣، همع الهوامع ١ / ٤، والإيضاح فى علل النحو ٤٨ - ٥٥، أوضح المسالك ٤ - ٧ منار السالك ١ / ٧، التصريح ١ / ٩، شرح ابن عقيل ١ / ١٦، شذور الذهب ١٤؛ شرح الأشموني، الصبان على الأشموني ١ / ٣٠، الخضرى على ابن عقيل ١ / ١٨، شرح الرضى على الكافية ١ / ٢ - ٦، أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٩٢ - ٢٩٤ أسرار العربية ٥ - ٦، سر الفصاحة ٢٧ - ٣٨.

وأيضاً المخطوطات التالية: شرح كتاب سيبويه للسيرافى ج ١، ٢، الإيضاح للفراسى ٢-٣، أسرار العربية ٢٧ ب، ٢٨ ب، الجمل الكبيرة ١ ب - ٢ ب المصباح: الباب الأول الاصطلاحات النحوية، الدرة النحوية فى شرح الأجرومية، اللمع لابن جنى ١ أ - ب، شرح اللمع للثمانينى مصور ١ / لوحة ٢١ - ٢٢، شرح الجمل لابن العريف، ١١، المفوف من شرح ابن عصفور، ٢ أ - ب، لباب الإعراب للاسفرائينى ٢، اللباب فى علل البناء والإعراب ٥، الحدود النحوية للفاكهى، شرح حدود الفاكهى ٧ أ - ٨ أ، أمالى ابن الحاجب ٢٣١، إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٢ أ - ٥ ب، شرح التسهيل ٣ - ٤، الجنى الدانى ١ - ٢، شرح الفصول الخمسين ٨، ١١، ١٣، المحصول فى شرح الفصول ١٨ - ٢٨ / ٣٦ - ٣٧ العباب فى شرح اللباب، غير مرقم، المسائل الخلافية ٩٢ ب - ٩٥ أ، ٩٧ أ - ب، حدود الأبدى، الحقائق النحوية، النور البارق فى شرح الحقائق، المقدمة لابن باب شاذ ١ ب، ٤ أ، ٥ أ، شرح المقدمة ٦ أ، ٣٥ ب، ٤٣ ب لب اللباب ٨، الحدود النحوية للأميرى، حاشية الاسفرائينى، شرح الجمل لابن الصائغ ج ١، غاية الإحسان فى علم اللسان. وقد خصصنا هذا الموضوع بالتحليل فى رسالتنا للدكتوراه وموضوعها: مناهج البحث عند النحاة العرب.

٣ - نوع التصرف الإعرابي:

يفرق النحاة بين نوعين من الكلمات يتخذ كل منهما مسلكاً خاصاً يميزه في ظاهرة التصرف الإعرابي، أولهما: نوع يلزم آخره وضعاً واحداً من حركة أو سكون لا يتغير مهما تغير موقعه في التراكيب، والثاني تتغير حركة آخره وتتعدد بتعدد مواقعها في التراكيب اللغوية ولذلك يقسم النحاة الكلمات إلى قسمين، هما: المبني والمعرّب^(١).

وقد ذهب بعض متأخري النحاة إلى وجود قسم ثالث ليس معرباً ولا مبنيّاً، وهو المضاف إلى ياء المتكلم^(٢). إذ هو ليس بمعرب لأنه لو كان معرباً لظهرت حركة الإعراب فيه، لأنه يقبل الحركة، كما أنه ليس بمبني، إذ لا علة للبناء فيه، فلزم أن ينتفى الوصفان، ولذلك أطلقوا على المضاف لياء المتكلم - وهو القسم الثالث - اصطلاح الخصي «لأن الخصي معدوم فائدة الذكورية، ولم يثبت له صفة الأنوثة، فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم، فإن كان قبل الإضافة معرباً، فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب ولم يثبت له معنى البناء»^(٣).

وقد رفض وجود قسم ثالث بين المعرب والمبني جمهور النحاة، وردوه من وجهين فصلهما أبو البقاء في قوله: «لنا أن نقول: هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقل كما يستثقل على الياء في المنقوص، وكما يمتنع

(١) انظر: الخصائص ١ / ٣٥، ٣٧، اللمع لابن جني ١١، شرح الفصول الخمسين ١٣ - ١٥ الأمل في النحو ١٩٨، المحصول في شرح الفصول ٤٤ - ٤٥ .

(٢) المسائل الخلافية ١٠٠ أ - ب، الجمل الكبيرة ٥١ أ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢ / ١٣٣ ورسالة في النحو للفتالي - مخطوط غير مرقم - .

(٣) المسائل الخلافية ١٠ أ، لباب الإعراب ١٦، اللباب في علل البناء والإعراب - غير مرقم، العباب في شرح اللباب - غير مرقم .

على الألف، ولم يمنع ذلك من كونه معرباً، وتارة نقول: هو مبنى وعلة بنائه أن حركته صارت تابعة للياء، فتعذر أن تكون دالة على الإعراب ولذلك أشبه الحرف»^(١)، ومعنى هذا أن المضاف إلى ياء المتكلم - وهو القسم الثالث بين المعرب والمبنى - لا يخرج عن كونه معرباً أو مبنيّاً.

وإذا فلا وجود عند الجمهور إلا لقسمين هما: الإعراب والبناء، وقسمين هما: المعرب والمبنى.

أما البناء. فهو «لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل»^(٢) والمبنى هو الذى يلزم طريقة واحدة فلا يتغير آخره مهما تعددت مواقعها، إذ أن ما فيه من حركة أو سكون يلزم، فحركته لازمة كما أن سكونه لازم لا تغيير فيه. إلا إذا اضطّر النظام المقطعى - أى الصوتى الصرف - إلى إحداث شيء من التغيير فإنه يغيره بما يتلاءم معه.

ويدخل البناء أنواع الكلمة الثلاثة: الحروف والأفعال والأسماء.

أما الحروف: فتبنى كلها، بإجماع النحاة، ومن ثم تلزم أواخرها وضعاً واحداً من حركة أو سكون، لا سبيل إلى تغييره مهما تعدد وضع الحرف فى التركيب. إلا إذا تطلب النظام المقطعى تحريك الساكن بحركة مناسبة للمقطع، مثل تحريك الحرفين الساكنين (من) و(عن) فى مثل: من المنزل أقبلت عن الوالد أنقل التحية. فإن الساكن يحرك فى هذه الحالة.

(١) الخصائص ٣٧/١، همع الهوامع ١/ ١٥، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١ / ٢٦ - ٢٨. والنص منقول عن المسائل الخلافية ١٠٠ أ.

(٢) الخصائص ٣٧ / ١، همع الهوامع ١ / ١٥، الخضرى على ابن عقيل ١ / ٢٦ - ٢٨.

والحروف لا تلزم حركة محدودة تبني عليها وتلزمها، بل تبني بعضها على السكون نحو: هل وبلى وقد ولم، ويبني بعضها على الفتح نحو: ثم وإن ولعل وليت، ويبني بعضها على الكسر مثل: لزيد وبمحمد وجير، ويبني بعضها على الضم نحو: منذ إذا جربها - عند بعض النحاة - (١).

وأما الأفعال فيبني منها:

(أ) الفعل الماضي، بلا خلاف بين النحاة.

(ب) فعل الأمر، وهو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجعلونه معرباً. ويرجع ذلك الخلاف إلى الاختلاف بين الفريقين حول أصالة الإعراب في الأفعال وعدم أصالته فيها. أما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل في الأفعال، ولذلك كان فعل الأمر عندهم معرباً، لأن الإعراب هو الأصل فيه. وأما البصريون فيجعلون الإعراب في مقابل الأعمال، وكما أن الأعمال أصل في الأفعال وفرع في الأسماء، فكذلك الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، ولذلك كان فعل الأمر عندهم مبنياً لأن الأصل فيه البناء (٢).

(ج) الفعل المضارع في حالتين، بلا خلاف أيضاً، وهما (٣):

١ - إذا اتصلت به نون النسوة. ٢ - إذا باشرته نون التوكيد.

وأما الأسماء فيبني منها:

(أ) المضمرات بلا خلاف بين النحاة في بنائها - نحو: قومي وقمت وقمت (٤).

(١) شذور الذهب ١٢٢ ، المغنى ٣٢٥ .

(٢) انظر: اللع لابن جنى ١٣ أ، الانصاف ٣١٧ - ٣١٨ الإيضاح في علل النحو ٧٧ - ٨٢ .

(٣) انظر: شذور الذهب ٧٢ ، ٧٥ ، قطر الندى ٣٥ - ٣٦ .

(٤) انظر: شرح المفضل ٨٤ / ٣ .

- (ب) أسماء الإشارة نحو: ذى وثم وهؤلاء. ويستثنى منها ذان وتان فى الإشارة إلى المثنى فإنهما معربان (١).
- (ج) الأسماء الموصولة نحو: الذى والتى والذين. ويستثنى منها اللذان واللتان فهما معربان (٢).
- (د) أسماء الشرط والاستفهام نحو: من وما وأين وأيان. ويستثنى منهما أى فإنها تعرب (٣).
- (هـ) أسماء الأفعال والأصوات نحو: صه وآمين وهيت، ونحو: وى وحس ويس ويخ وأخ (٤).
- (و) الأعلام المختومة بويه نحو: سيويه ونفطويه وعمرويه (٥).
- (ز) ما كان على وزن فعّال. اسما للفعل، نحو: دراك ونزال (٦). وسبا للأنتى فى النداء: نحو. لكاع (٧) - وعلما للمؤنث - على خلاف بين النحاة فى مراعاة لغة الحجازيين أو عدم مراعاتها - نحو: حزام وقطام (٨).
- (ح) المركب المزجى من الأعداد، وهو أحد عشر وإحدى عشرة، إلى تسعة عشر وتسع عشرة. ويستثنى من الأعداد المركبة اثنا عشر واثنتا عشرة فمعربان (٩).

(١) انظر: شرح المفصل ٣ / ١٢٦ - ١٢٨ .

(٢) ابن يعيش ٣ / ١٣٨ .

(٣) رسالة فى أى - مخطوطة - ، حاشية الأمير على المغنى ٢ / ٩١ .

(٤) ابن يعيش ٤ / ٧٥ .

(٥) شذور الذهب ٩٤ .

(٦) شذور الذهب ٩٤ - ٩٦ ، شرح المفصل ٤ / ٤٩ .

(٧) شذور الذهب ٩٧ .

(٨) شذور الذهب ٩٩ - ١٠٠ ، قطر الندى ١٤ ، شرح المفصل ٤ / ٦٢ .

(٩) الصبان على الأسمونى ٤ / ٦٨ .

(ط) المركب المزجى من الظروف: الزمانية نحو: صباح مساء يوم يوم،
والمكانية نحو: بين بين وشذر ومذر (١).

(ى) المركب المزجى من الأحوال نحو: فلان جارى بيت بيت، وتساقطوا
أخول أخول، ولقيته صحرة بحرة (٢).

(ك) الأسماء المبهمة المضافة إلى مبنى نحو: (مثل) على خلاف بين النحاة
فى إعرابها (٣).

(ل) بعض الظروف، وهى (٤):

١ - ظروف مبهمة منقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى. وما ألحق بها.

٢ - ظروف مبهمة مضافة إلى جملة (على خلاف فى إعرابها تبعاً
لنوع الجملة المضافة إليها).

٣ - ظروف مبهمة إلى مبنى.

٤ - كلمات محددة هى: إذ ، الآن ، الأمس ، حيث ، أمس إذا
دلت على اليوم السابق ليوم التكلم مباشرة.

(م) أى الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً (٥).

(ن) اسم لا النافية للجنس بشروط (٦):

١ - أن يكون المنفى بها الجنس.

٢ - أن يكون النفى نصاً فى الاستغراق.

(١) شرح المفصل ٤ / ١٨ ، شذور الذهب ٧٥ - ٧٨ .

(٢) ابن يعيش ٤ / ١١٧ ، شذور الذهب ٧٨ .

(٣) انظر العباب فى شرح اللباب - مخطوط، القواعد المحكمة البناء على نظم أسباب البناء
مخطوط.

(٤) انظر شرح المفصل ٤ / ٨٥ ، شذور الذهب ٨٢ وما بعدها.

(٥) رسالة فى أى - بحث بخطوط بدار الكتب ٧٠ م.

(٦) انظر: التصريح ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، شرح الفصول الخمسين ٩٦ - ٩٧ ، رسالة فى حل
غوامض لا الجنسية - مخطوط غير مرقم، النكت الحسان ٣٥ ب.

٣ - أن يكون اسمها مفرداً (أى ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف).

٤ - أن يكون اسمها نكرة.

٥ - أن يكون اسمها متصلًا بها.

٦ - ألا يدخل عليها جار.

(س) المنادى بشرطين^(١):

١ - أن يكون المنادى مفرداً (أى ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف).

٢ - أن يكون المنادى معرفة، أو نكرة مقصودة.

وأما الإعراب ففى تعريفه آراء كثيرة، فقد عرفه ابن الأنبارى بأنه «اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا»^(٢)، وعرفه ابن الناظم بأنه «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر المعرب»^(٣). على حين عرفه ابن يعيش بقوله: «الإعراب الإنابة عن المعانى باختلاف أواخر الكلام لتعاقب العوامل فى أولها»^(٤). وواضح أن تعريف ابن الأنبارى يختلف عن تعريف ابن الناظم فى أمر هام هو تحديد مضمون الإعراب، فإن ابن الأنبارى - شأنه شأن كثير من سابقيه ومعاصريه - يرى أن الإعراب هو عملية التغير ذاتها، على حين يرى ابن الناظم وكثير من المتأخرين أنه الحركات نفسها» وهو رأى ابن درستويه، فالإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية ١ / ٢٠٧، رسالة فى النحو - مخطوط - غير مرقم،

شرح الجمل لابن الصائغ ٢ / ٤٩ . شرح الجمل لابن العريف ٧٩ وما بعدها.

(٢) أسرار العربية المخطوط ٢٧ ب - والمطبوعة ١٠ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٠ .

(٤) شرح المفصل ١ / ٧٢ .

الكلمة فى اللفظ»^(١). وواضح أيضا أن هذين التعريفين معا يختلفان معا عن تعريف ابن يعيش، فان ابن يعيش قد نص فى تعريفه على سر هذا التغير والباعث عليه، «وهو الإبانة عن المعانى» فى حين أن التعريفين الآخرين لم يحددا سرا ولم يشيرا إلى باعث.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فى تحديد معنى الإعراب، فإن التعريفات المختلفة تلتقى على حقيقة واضحة، هى ربط التغير فى الحركات فى أواخر الكلمات بمواضع هذه الكلمات فى الجمل والتراكيب. ولذلك لا نكاد نجد اختلافا فى تحديد المعرب بأنه «ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل»^(٢) أى بسبب موقعه فى الجملة وتعدد علاقاته بصيغها. على حين إن المبنى «ما يلزم آخره حالة واحدة من حركة أو سكون»^(٣) وإن تغير موقعه فى الجملة وتعددت علاقاته بصيغها.

«والمعرب غير المبنى». ويعنى النحاة بهذه المسلمة أن البناء يتناول أنواعا محددة من الكلمات ولا يتناول التركيب اللغوى، أما الإعراب فعلى العكس من ذلك؛ إذ أن كلماته لا تأخذ حكمها الإعرابى إلا من

(١) المصدر السابق وانظر أيضا: التصريح على التوضيح ١ / ٦٠، وحاشية الشيخ خالد بهامشه.

(٢) التصريح ١ / ٥٩ - ٦٠، الباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ١٩ - ١٧.

(٣) انظر مثلاً: همع الهوامع ١ / ١٥، شرح الفصول الخمسين ١٤ - ١٥، المحصول فى شرح الفصول ٤٤ - ٤٥، التصريح ١ / ٦٠، شذور الذهب ٧١، حدود الأبدى - مخطوط - لباب الإعراب ١٢، ٢٨، العباب فى شرح الباب مخطوط غير مرقم ١٠، النكت الحسان ٥٩ أ، الموفور من شرح ابن عصفور ١٢ - ب، وإصلاح الخلل ٥٨، وشرح حدود الفاكهى ١٤ أ - ب، الجمل ٥١ ارتشاف الضرب ٢٧، ٣٥٩.

التركيب نفسه . وهذه النتيجة صحيحة إذا استثنينا من المبنيات موضعين هما : اسم لا النافية للجنس ، والمنادى المفرد المعرفة وما ألحق به . فإنه فيما عدا هذين الموضعين يتناول البناء بالفعل المفردات دون التراكيب .

وأنواع الإعراب التي حددها النحاة أربعة : الرفع والنصب والجر والجزم^(١) . من هذه الأنواع الأربعة نوعان لا يختصان بل يدخلان في الأسماء والأفعال ، وهما : الرفع والنصب . بينما يختص النوعان الباقيان بقسم من الكلمات لا يدخل على غيره . فالجر يختص بالأسماء ، والجزم يختص بالأفعال^(٢) .

ولكل واحد من هذه الأنواع الأربعة مواضع محددة ذكرها النحاة .

مواضع الرفع :

(أ) في الفعل المضارع :

يرفع المضارع إذا تجرد من العوامل اللفظية الصالحة للدخول عليه ، وهى النواصب والجوازم ، لم يكن مبنيًا .

(ب) الأسماء :

ترفع الأسماء إذا وقعت فى أحد المواضع التالية :

- | | |
|---------------|------------------------|
| ١ - الفاعل . | ٢ - النائب عن الفاعل . |
| ٣ - المبتدأ . | ٤ - خبر المبتدأ . |

(١) منار السالك ١ / ٢٢ ، شرح المفصل ١ / ٧١ - ٧٢ ؛ أسرار العربية - مخطوط - ٢٧ ب - ٢٨ أ .

(٢) انظر : المصادر السابقة ، وأيضا الخضرى على ابن عقيل ١ / ٣٠ - ٣١ بحث اختصاص الجر بالاسم - مخطوط - ضمن مجموعة ٦٢٥ مجاميع دار الكتب .

- ٥ - اسم كان وأخواتها .
 ٦ - اسم أفعال المقاربة .
 ٧ - اسم الحروف العاملة عمل ليس .
 ٨ - خبر إن وأخواتها .
 ٩ - خبر لا النافية للجنس .
 ١٠ - تابع المرفوع .

مواضع النصب:

(أ) فى الفعل المضارع:

ينصب المضارع إذا سبقه أحد الحروف الناصبة له ولم يكن مبنيًا:

(ب) فى الأسماء:

- ١ - المفعول به .
 ٢ - المفعول المطلق .
 ٣ - المفعول له .
 ٤ - المفعول فيه .
 ٥ - المفعول معه .
 ٦ - المنصوب بالصفة المشبهة .
 ٧ - الحال .
 ٨ - التمييز .
 ٩ - المستثنى .
 ١٠ - خبر كان وأخواتها .
 ١١ - خبر كاد وأخواتها .
 ١٢ - خبر الحروف النافية العاملة عمل ليس .
 ١٣ - اسم إن وإخواتها .
 ١٤ - اسم لا .
 ١٥ - المنادى غير المفرد، وما فى حكمه وكذلك النكرة غير المقصودة، وجعله بعض النحاة من المفعول به (١) .
 ١٦ - المنصوب على الاختصاص، وجعله الزمخشري وابن هشام من المفعول به (٢) .

(١) انظر شرح المفصل ١ / ١٢٧ . كتاب سيبويه ١ / ١٢٧ ، شرح شذور الذهب ٢٢٦ ، شرح قطر الندى ٢٠٤ .

(٢) انظر المفصل، شرحه لابن يعيش ٢ / ١٨ ، شرح شذور الذهب ٢٢٧ .

١٧ - المنصوب على الإغراء، وجعله الزمخشري من المفعول به (١).

١٨ - المنصوب على التحذير، وجعله الزمخشري من المفعول به،
وتابعه على ذلك جماعة من النحاة (٢).

١٩ - تابع المنصوب.

مواضع الجر:

والجر لا يدخل سوى الأسماء كما ذكرنا منذ قليل، والأسماء تجر
إذا وضع في أحد مواضع ثلاثة:

١ - إذا أضيفت إلى ما قبلها.

٢ - إذا سبقت بجار حرفي.

٣ - إذا وقعت تابعة لمجرور.

مواضع الجزم:

ولا يدخل الجزم إلا في الفعل المضارع (٣) الذي يجزم في حالتين:

١ - إذا سبقه أحد الجوازم، حرفاً أو اسماً. ولم يكن مبنياً.

٢ - إذا وقع جواباً لطلب بشروطه ولم يكن مبنياً.



(١) الفصل، شرحه لابن يعيش ٢ / ٢٩ .

(٢) انظر: الفصل، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٢٥ ، المحصول في شرح الفصول ٣٥٨ ، شرح
التسهيل للمرادى ٢٨٨ .

(٣) من النحاة من ذهب إلى أن الجزم يدخل فعل الأمر أيضاً، وهو اتجاه جمهور الكوفيين.
ولكن الرأي الغالب بين النحويين أن فعل الأمر ليس بمعرب وإنما يبنى.

انظر: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ١ / ٣٥ ، حاشية الخضرى على ابن عقيل
١ / ٣١ - ٣٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٧٢ صفحة ٣٠٣ - ٣١٧ .

ثانيا - تفسير الظاهرة

في النحو العربي محاولات ثلاث لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي، بذل فيها العلماء جهودهم في سبيل توضيح الصلة التي تربط اللزوم والتغير الحركي في أواخر الكلمات بالصيغ والدلالات. وكل محاولة من هذه المحاولات الثلاث - لذلك - لا تقف عند التقييد للظاهرة كما حولت أجيال النحاة الأول منذ تلاميذ أبي الأسود إلى عصر الخليل، وإنما يمتد بحثها على جبهتين: حصر مواقع التغير من ناحية، وتفسير أسبابه من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن التقييد للظاهرة هو أحد شطري البحث النحوي، والشرط الآخر هو المحاولات المختلفة التي بذلها النحاة لتفسير الظاهرة، نشأة وغايات.

وكل محاولة من المحاولات الثلاث الموجودة في هذا المجال تعتمد على محور يرتكز عليه تفسير ما في هذه الظاهرة من تغير للحركة والسكون أو ثبوت لهما. بحيث يمكن أن نطلق على كل محاولة منها اصطلاحاً يشير إلى هذا المحور ويمتد عنه، وعلى ذلك فإننا نجد في مجال تفسير ظاهرة التصرف الإعرابي نظريات ثلاث، تعتمد كل منها على واحد من ثلاثة:

١ - التفسير الدلالي . ٢ - التفسير الصوتي .

٣ - التفسير المنطقي .

وسنخص كل محاولة تفسيرية من هذه المحاولات بالدرس، لنرى إلى أي مدى استطاعت أن تفسر الظاهرة، وأن تحيط بأبعادها، وما الإضافات التي قدمتها إلى البحث النحوي مادة ومنهجاً.

* * *

١ - التفسير الدلالي :

يتخذ هذا التفسير اصطلاح (العامل) فى النحو العربى ، ولعل أول من أشار إليه سيبويه ، فقد ذكر فى صدر كتابه أن أواخر الكلمات فى العربية «تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف . وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف» (١) .

ثم يقول : «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التى أولها الزوائد الأربع . . . وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو : ليس وقد ، وللأفعال التى لم تجر مجرى المعارضة ، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى» (٢) .

فى هذا النص لسيبويه نجده يقسم الكلمات إلى قسمين : كلمات معربة ، وتستخدم معها اصطلاحات : الرفع والنصب والجر والجزم ، وكلمات مبنية لا تستخدم معها هذه المصطلحات ، بل مصطلحات أخرى

(١) كتاب سيبويه ١ / ٢ - ٣ .

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٣ ، وانظر أيضاً : شرح السيرافى على الكتاب - مخطوط - ورقة ١ / ١٤ .

هى : الفتح والكسر والضم والوقف . وليس الاختلاف بين هذين النوعين من الكلمات فى الاصطلاحات التى تطلق على كل منهما فحسب ، بل فى شىء أهم من ذلك إذ أن هذه الاصطلاحات المختلفة تشير إلى اختلاف فى التصرف الإعرابى لكل من النوعين ، فأحد النوعين تتغير حركاته والآخر يلزم حركة واحدة ، ثم يمتد الاختلاف إلى أبعد من ذلك - وهذا هو الأهم - وهو أسباب هذا التصرف فى كل منهما ، فالذى تتغير حركاته تتوقف حركته على (العامل) الذى يدخل عليه فيؤثر فيه ، إذ أن هذه الحركات إنما «تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها» (١) .

وبهذا سجل سيبويه ملامح هذه النظرية التى سادت النحو العربى ، على اختلاف تجمعاته وتعددتها ، باعتبارها تفسيراً لظاهرة التصرف الإعرابى . ولا نكاد نجد إضافة حقيقية إلى هذه النظرية إلا بعد أجيال ، حين يقرر النحاة أن التغيير الحركى لا يقف عند الكلمات المعربة ، وإنما يتناول - أيضا - الكلمات المبنية (٢) ، والعامل يمتد أثره ليشمل الكلمات المبنية إلى جوار الكلمات المعربة . وكل ما هنالك من فارق بين المعربات والمبنيات أن التغيير فى أواخر الكلمات المعربة ظاهر ، وأما التغيير الذى يصيب المبنية فهو تغير مقدر غير ملفوظ .

★ ★ ★

وترتكز نظرية العامل فى شطرها الأول - وهو محاولتها حصر مواضع التغيير - على الفصل بين صيغ العمل النحوى وأطراف العمل

(١) كتاب سيبويه ١ / ٣ .

(٢) انظر: أسرار العربية المطبوع ١٠ ، والمخطوط ٢٧ ب ، المسائل الخلافية ١٠٠ أ . شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٠ . التصريح ١ / ٥٩ . قطر الندى ٤٥ ، ٥٦ . شذور الذهب ٣٤ .

النحوى . وكثير من الاضطراب فى فهم هذه النظرية والخطأ فى تصورهما يعود إلى الخلط بين أطراف العمل فيها وصيغته، إذ نتج عن ذلك كثير من سوء الفهم للنظرية، ثم كان سبباً من الأسباب فى بعض صور النقد التى وجهت إليها وحملت عليها، ولذلك ليس أمامنا من سبيل إلا دراسة العلاقة بين هذين المصطلحين ومضمونهما، باعتبار ذلك نقطة البدء فى تحديد معالم النظرية وتوضيح أبعادها .

وصيغ العمل النحوى - أى الصيغ التى تشترك فى العمل النحوى - هى الصيغ التى تشترك فى التركيب اللغوى وتتأثر بالعمل؛ إذ تعمل فى غيرها فتؤثر فيه ^(١)، أو يعمل فيها غيرها فتتأثر به .

وصيغ العمل النحوى تختلف عدداً تبعاً لاختلاف نوع العامل بين لفظى ومعنوى ^(٢) . فإذا كان العامل لفظياً - أى ملفوظاً به - تحتم وجود صيغتين - على الأقل - فى التركيب وفى الجملة، أولاهما صيغة العامل والثانية صيغة المعمول، أما إذا كان العامل معنوياً - أى ليس له فى اللفظ صورة - فلا يوجد فى التركيب غير صيغة واحدة .

فمثلاً فى: جاء محمد، صيغتان، صيغة (جاء) وصيغة (محمد)؛ إذ العامل هنا هو الفعل، وهو عامل لفظى .

أما سيقوم - مثلاً - فليست سوى صيغة واحدة، هى صيغة المعمول؛ إذ العامل فيها هو التجرد أو المضارعة أو الإهمال ^(٣) . وكلها عوامل معنوية .

(١) انظر: شرح التسهيل ١ / ٣٣ .

(٢) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى «الفصل الأول من الباب الأول» ١ - ١٤٣ .

(٣) انظر: همع الهوامع ١ / ١٦٥ . الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٤ . شرح المفصل ٧ / ١٢ ، الانصاف ٣٢٢ .

ولكن على الرغم من اختلاف عدد الصيغ المشاركة فى العمل النحوى فإن أطراف هذا العمل ثابتة العدد، إذ هى ثلاثة: العامل، والمعمول، وأثر العامل فى المعمول ويرمز له بالحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة. وثم خلاف بين النحاة كبير فى تعريف هذه الأطراف الثلاثة، وقد أوقعت ملاحظة النظرة المنطقية النحاة فى تناقض بين منطوق ما يقدمونه من تعاريف وبين مضمونها، حتى اتسمت تعريفاتهم - فى عمومها - بالبعد عن المضمون الذى قصدت إلى بيانه وهدفت إلى تحديده (١)، ولعلنا ننجو من هذا المنزلق إذا نظرنا إلى هذه الأطراف الثلاثة على أنها أطراف نظام محدد يربط بين الحركة الإعرابية - ظاهرة أو مقدرة !! - وبين المعنى.

فالعامل فى هذا النظام هو المؤثر فى الحركة الإعرابية فى آخر المعمول.

والمعمول هو الذى تتغير حركة آخره تبعاً لنوع العامل الداخلى عليه. والحركة الإعرابية رمز لتأثير العامل فى المعمول، ودليل عليه، وتكون ظاهرة فى الكلمات المعربة، كما تكون مقدرة فى الكلمات المبينة. وإذا كان العامل هو المؤثر والمعمول هو المتأثر فإن من الطبيعى أن تكون الحركة الإعرابية هى الأثر الذى أحدثه العامل فى المعمول، ولكن النحاة يرون أنها ليست الأثر الوحيد الذى يحدثه العامل فى معموله، وإنما هى رمز لتغيرين يحدثان فى المعمول بعد تسلط العامل عليه: أولهما التأثير الذى يلحق المعنى، والذى يرمز له فى الكلمات المعربة بالتغير الظاهر فى الحركة الإعرابية. فمحمد - مثلاً - من (جاء محمد) ليس

(١) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢ - ٧ .

مجرد الذات المحددة، ولكنها التي فعلت حدثاً معيناً فى زمن معين، ومحمداً من (استقبلت محمداً) ليس أيضاً هذه الذات المخصوصة، كما أنه ليس محدثاً لحدث معين، بل ذات وقع عليها حدث معين فى زمن محدد، وأما محمد من (كتاب محمد عندى) فإنها لم تحدث حدثاً ما كما لم يقع عليها حدث ما، وإنما ثم نوع من النسبة بينها وبين الكتاب. دلت عليه هذه الحركة الإعرابية^(١).

وهذا الفهم من النحاة للعلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة قد أسلم إلى نتائج هامة.

أولى هذه النتائج: أن الاختلاف بين محمد ومحمداً ومحمد - فى الأمثلة السابقة - ليس مقصوراً على الحركة الإعرابية وحدها، وإنما بينها جميعاً اختلاف فى معنى كل صيغة نتج عن تأثير العامل فيها.

ثانيها: أن الحركة الإعرابية رمز لفظى لتأثير العامل فى المعمول، ولذلك لا يشترط أن تكون ظاهرة، بل يمكن أن تكون مقدرة، كما فى نحو هذا الرجلُ فعل كذا، واستقبلت هذا الرجل، وبيت هذا الرجل مفتوح لكل طارق. فكلمة (هذا) فى الأمثلة الثلاثة قد تأثرت بالعامل، ولذلك كانت فى المثال الأول فى محل رفع، وفى الثانى فى محل نصب، وفى الثالث فى محل جر.

ثالثها: أن الحركة الإعرابية مادامت رمزاً للتأثير ودليلاً عليه فإن فقدتها إنما يعنى عدم وجود دليل صوتى لفظى على التأثير دون أن يعنى إلغاء هذا التأثير أو نفيه جملة.

(١) واضح أننا لم نشأ أن نقدم هنا تعريفات النحاة لأطراف العمل النحوى، وإنما قصدنا إلى تحديد الصورة الذهنية لقضية العمل كما تشير إليها التعريفات النحوية على اختلافها.

رابعاً: أن التفاوت فى عدد صيغ العمل النحوى لا يؤثر فى عدد الأطراف؛ إذ قد يكون عدد صيغ العمل النحوى اثنين إذا كان العامل لفظياً، وتحمل الصيغتان أطراف العمل الثلاثة. كذلك قد يكون عدد صيغ العمل النحوى واحدة إذا كان العامل معنوياً، ولكن الصيغة الواحدة تشير إلى الأطراف الثلاثة، وإن لم يكن أولها - وهو العامل - ملفوظاً به.

خامساً: أن كل تعبير لغوى مفيد أو جملة لا بد من أن يتضمن هذه الأطراف الثلاثة، بحيث إذا وجد واحد منها لم يكن بد من وجودها جميعاً؛ فلا يوجد عامل دون أن يوجد له معمول، وكذلك لا يوجد معمول من غير أن يوجد عامله، وبدون أن يتضح - لفظاً أو تقديرًا - أثر العامل فيه. كذلك لا توجد حركة تتغير دون أن يكون وراء تغيرها معمول يحمل هذا التغير ثم عامل يوجد.

وبهذا التصور للعلاقة بين صيغ العمل النحوى وأطراف هذا العمل. يكون النحاة قد حددوا مواقع التغير - وهو الشرط الأول من شطرى النظرية - والتغير، على أساس من هذا الفهم، يشمل الصيغ اللغوية بأسرها داخل نطاق التركيب اللغوى مفيداً أو غير مفيد، لأنها إما أن تكون عاملة فى غيرها أو يكون عاملاً فيها غيرها.



والشرط الثانى من النظرية - وهو تفسير أسباب التغير الحركى فى أواخر الكلمات - هو فى واقع الأمر امتداد للشرط الأول ونتيجة له، فما دام العامل يؤثر فى المعمول تأثيراً مزدوجاً فى اللفظ وفى المعنى، فمعنى هذا أن تغير أواخر الكلمات مرتبط بما يصيب معانيها من تغير. وهذا هو مضمون ما صرح به كثير من النحويين حين ذكروا أن الذى دعا إلى تغير

الحركات هو «أن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعانى، فقالوا: ضرب زيدٌ عمرًا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له وينصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضربَ زيدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا فى كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعانى» (١).

وإذًا فإن السبب فى التصرف الإعرابى هو الإنابة عن المعنى مع التيسير على المتكلم، وهو ما لا يفى به غير الإعراب، إذ أن السبيل الآخر لذلك - وهو لزوم الرتبة - يتسم بكثير من المشقة والعنت، كما لا يخلو من الخطأ، وأبرز أخطائه أمران (٢):

الأول: أن فيه تضيقا على المتكلم وإخلالا بمقصود النظم والسجع مع مسيس الحاجة إليه، والإعراب لا يلزم فيه ذلك؛ فإن أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير.

والثانى: أن لزوم الرتبة لا يصح فى كثير من المواضع، وفيه من المشقة على المتكلم والكاتب ما ليس فى التصرف الإعرابى. وهذا ما تؤيده بحوث اللغويين المعاصرين، التى انتهت إلى أن «وجود إعراب غنى بالحالات بحيث يكفى للعبارة عما هو ضرورى لبناء الجملة يعفى من

(١) الإيضاح فى علل النحو ٩٦ - ٧٠، وانظر أيضا: الصحابى ٣١، ٤٢ شرح المفصل ١ / ٧٢ - ٧٣.

(٢) انظر: المسائل الخلافية ورقة ١٠١ = ١٠٢ ب.

الاعتماد على قواعد الترتيب، وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات عندما لا يوجد أى عنصر من عناصر الإعراب، كما هو الحال فى اللغة الصينية أو عندما لا يوجد إلا عدد محدود كما هو الحال فى الفرنسية»^(١)، وهكذا تكون وظيفة التصرف الإعرابى فى العربية هى «الإبانة عن المعانى بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»^(٢).

ولكن وجود هذه الإبانة لا يتحقق إلا فى الأسماء المعربة إعراباً ظاهراً، أما الأسماء المعربة إعراباً تقديرياً والأسماء المبنية فلا سبيل فيهما إلى ظهور ما يهدف إليه التصرف الإعرابى - وما انبثق عنه فى نفس الوقت عند النحاة - من الإبانة، فكيف السبيل إذا إلى تحقيق هذه الغاية؟ يقول ابن جنى مفسراً موقف النحاة فى الإجابة عن هذا التساؤل: «فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى فى اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التعريف فيه بالتقديم والتأخير»^(٣)، ويقول ابن عصفور فى شرح الجمل: «إن الإعراب لما افتقر إليه فى بعض الأسماء حمل سائرهما على ذلك، كما أن العرب لما

(١) انظر: علم اللسان (ضمن مناهج البحث فى الأدب واللغة) ٤٤١ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٥ .

(٣) المصدر السابق.

حَذَفَت الياء من (يَعِدُّ) لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من (أَعِدُّ) و(نَعِدُّ) (تَعِدُّ) حملا على ذلك» (١).

وهذا ما اصطلاح عليه فى أصول النحو بطرد الباب (٢).

والواقع أن هذا نوع من الهرب فى مواجهة المشكلة، وهو شبيه بالهرب الذى واجه به النحاة أيضا مشكلة إعراب الفعل المضارع، فإن من الواضح أن الإبانة عن المعانى تتضح فى الأسماء وحدها، فكيف إذا أعرب المضارع؟؟ وما هى المعانى التى يكشف عنها تغيير حركاته بين الرفع والنصب والجزم؟

يختلف موقف النحاة فى تفسير إعراب الفعل المضارع، ويمكن أن نجد - على وجه العموم - اتجاهين فى هذا التفسير :

الاتجاه الأول: ويضم معظم العلماء - ويرى أصحابه أن المعرب بحق الأصل هو الاسم، وأما الفعل المضارع فيحمل عليه (٣).

وسبب هذا الحمل هو ما بين المضارع والأسماء من المشابهة التى يفصلونها بأنها مشابهة فى اللفظ والمعنى والأداء الوظيفى وهو ما يصطلحون عليه بالاستعمال (٤).

أما فى اللفظ فلمشابهة المضارع للاسم وموازنته له فى الحركات والسكنات، نحو: ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج.

(١) انظر: شرح الجمل (مخطوط)

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٢٥٢ .

(٣) انظر: المسائل الخلافية ورقة ١٠٠ ب، الأشباه والنظائر ٢ / ١٥٣ ، اللمع لابن جنى ورقة ١٣ أ .

(٤) انظر: الاظهار للبركرى ٣١ ، الانصاف ٣١٧ - ٣١٨ .

وأما فى المعنى فلقبول كل منهما الشىوع والخصوص ، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشىوع وعند دخول أداة التعريف يتخصص ، وكذلك المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال والحال يحتمل كلا منهما وعند دخول أحدهما عليه يتخصص فلا يفيد غير واحد منهما .

وأما فى الاستعمال فلقوع كل منهما صفة لنكرة ، ولدخول لام الابتداء عليهما نحو : جاءنى رجل ضارب أو يضرب ، وإن زيدا لضارب أو ليضرب .

وأما الاتجاه الثانى : وأصحابه بعض علماء الكوفة وبعض المتأخرين من النحويين - فإنه يرى أن المضارع أصل فى الإعراب كالأسماء وليس ملحقا بها ^(١) . وحجتهم فى ذلك أن «الإعراب فى الفعل يفرق بين المعانى فكان أصلا كإعراب الأسماء ، وبيانه قولك : أريد أن أزورك فيمنعنى البواب ، إذا رفعت كان له معنى ، وإذا نصبت كان له معنى . وكذلك قولك : لا يسعنى شىء ويعجز عنك ، إذا نصبت كان له معنى ، وإذا رفعت كان له معنى آخر . وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وهو فى ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر» ^(٢) .

وهذا الذى حكاه أبو البقاء مطابق لما ذكره الخضرى إذ قال : «إنما أعرب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الإعراب لالتبست ، فالتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة فى : ما أحسن زيدا ، وعلى الفعل كالنهى عن كلا

(١) انظر : المسائل الخلافية ١٠٠ ب ، الأشباه والنظائر ٢ / ١٥٣ .

(٢) المسائل الخلافية ١٠٠ ب ، وانظر : الأشباه والنظائر ٢ / ١٥٣ .

الفاعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما فى نحو: لا تُعَنَ بالخطأ
وتمدح عمرًا» (١).



بقى بعد هذا أن نعرض لمشكلة شدت إليها جهوداً كثيرة، وسببت
كثيراً من الخطأ فى فهم النظرية، وهى مشكلة (موجد) الحركة الإعرابية.
وينبغى - لكى نضع هذه المشكلة موضعها - أن نفرق بين اصطلاحى:
المؤثر فى الحركة الإعرابية والموجد لهذه الحركة. أما المؤثر عند النحاة
القائلين بنظرية العامل فهو ما أسفر عنه تتبع العوامل المختلفة - اللفظية
والمعنوية - من إدراك لوجود نظام مثلث الأطراف، الحركة الإعرابية فيه
طرف يدل على قطبى هذا التغير الحركى: الظاهر أو المقدر.

وأما موجد الحركة الإعرابية ففيه اتجاهات ثلاثة تصور فى مضمونها
التأثر النحوى المباشر بقضايا علم الكلام (٢).

١ - الاتجاه الأول: هو اتجاه جمهور النحاة القائلين بنظرية العامل،
ويرى أصحابه أن الموجد للحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدره هو العامل نفسه
ملفوظاً أو مقدراً، لفظياً أو معنوياً. فالعامل هو الذى يجلب الحركة
الإعرابية، والحركة الإعرابية شئء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب (٣).

٢ - ولا بن جنى: رأيه الخاص فى موجد الحركة الإعرابية، فهو
يعترف بوجود العامل لفظياً أو معنوياً، ولكنه يرى أن العامل الحقيقى
ليس اللفظ ولا المعنى بل العمل عنده يصدر عن المتكلم نفسه (٤)، وإذا

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١ / ٣٠ .

(٢) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ٣٣٨ - ٣٣٩ ، محاضرات فى النحو ٢٦ .

(٣) انظر: تحفة الأخوان على العوامل ١٧ .

(٤) انظر: الخصائص ١ / ١٠٩ .

فهو يعترف بالعامل النحوى كما تقرر فى النحو العربى ، ولكنه يقصر دوره على التأثير فى الحركة لأعلى خلقها . وقد حاول ابن مضاء أن يحمل ابن جنى على رفض العامل فقوله ما لم يقل وفهم منه ما لا يفهم مستغلا فى ذلك نص ابن جنى «فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح» ^(١) . ويعلق على ذلك ابن مضاء بقوله : «أكد المتكلم بنفسه ليدفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيدا بقوله لا لشيء غيره» ^(٢) وفى هذا الفهم إسراف يحمله إلى غير مقصده وفى الاستدلال به على نفى العامل جملة كما يريد ابن مضاء خروج به عن موضعه ؛ فإن ابن جنى يتحدث عن الحركات كأصوات ، لا كظواهر تركيبية ، أو لنقل يتحدث عن خلق الأصوات لا عن المؤثر فيها ، وليس من شك فى أن الأصوات إنما تصدر عن الإنسان ؛ إذ اللفظ بحركاته وسكناته يتغير وجوداً وعدمًا طبقاً لإرادة المتكلم ، هو إذن لم يتناول الجانب التركيبى للحركات ، فحمل ابن مضاء نصه هذا المحمل تجن على ابن جنى ونصه جميعا . ولو شئنا تفسير موقف ابن جنى من النظرية بأسرها دون شطط لقلنا إنه يعترف بأطراف النظرية الثلاثة : العامل والمعمول وأثر هذا العامل فى المعمول . ولكنه يضع فى اعتبارنا الوجه الآخر من الحقيقة ، وهو صدور هذه الأطراف الثلاثة عن المتكلم . وهذا صحيح ، وإذن يصح بالاسم ما أراد ، ابن جنى من تأثر التركيب بإرادة المتكلم ، ولكن إلى أى مدى يتم هذا التأثير؟ إنه يتأثر بها وجوداً وعدمًا ،

(١) الخصائص : ١ / ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) الرد على النحاة ٨٧ .

فإذا تكلم المتكلم كان عليه أن يتقيد بما استقر في استخدام الألفاظ ذاتها من قواعد، وإذن فإن هناك بعض التداخل بين إرادة المتكلم وبين القواعد التركيبية ولكنه تداخل مفهوم الأثر، لا مجال لحمله على غير وجهه.

٣ - ويتناول ابن مضاء القضية كلها ليفهمها فهماً آخر؛ فهو يرفض أن يكون المؤثر في الحركة الإعرابية هو اللفظ وحده، كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة. وينكر أن يكون المتكلم وحده أو بضميمة اللفظ، كما يفهم من كلام ابن جنى^(١). وذلك لأن «القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول ذكرها . . . منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا (إنّ زيداً) إلا بعد عدم إن»^(٢)، وكذلك معاني الألفاظ لا تعمل أيضاً، لأن الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحیوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل . . . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»^(٣).

وهكذا ينتهي إلى أن «مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى؛ وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»^(٤).

(١) الخصائص ١ / ١١٠ .

(٢) الرد على النحاة ٨٧ .

(٣) الرد على النحاة ٨٧ - ٨٨ .

(٤) الرد على النحاة ٨٧ .

وهذه النتيجة التى انتهى إليها ابن مضاء لا تسلم إليها المقدمات .
فمن الصحيح أن العوامل النحوية لا تفعل بإرادة ولا بطبع ، ولكن ليس
صحيحاً أن ذلك يعنى أنه لا تأثير لها أو لا عمل لها كما يقرر النحاة ، إذ
ثمة فوارق بين العمل والفعل مثل ما بين التأثير والخلق من فوارق . وابن
مضاء لا يتصور للكلمات تأثيراً فى الكلمات ، لأنه لا يتصور للإنسان
فعلاً وتأثيراً ، وهو بهذه النظرة المذهبية المتعصبة يرفض أن يناقش الظاهرة
مناقشة موضوعية ، لأن الظاهرة تقرر - فيما تقرر - أن الحركات الإعرابية
أثر يدل على وجود نظام محدود فى التركيب اللغوى . وما دام هذا النظام
منسوباً لغير الله فهو مرفوض جملة (١) .

وليس من شك عندنا فى أن الألفاظ تصدر عن الإنسان ، وأن
الألفاظ مجموعات من الأصوات ، وأن الحركات أصوات ، وإذا فالحركات
تصدر عن الإنسان أيضاً . وليس من شك أيضاً فى أن الإنسان عند
المتدينين من الناس صنعة الخالق ، وعند الجبرية وبعض الفرق الإسلامية
أداة فى يده ، ولكن لن نصل من هذا كله إلى ما استنتجه ابن مضاء من
أنه لا عمل هناك لا للألفاظ ولا للمعاني ؟ لسبب يسير جداً ، وهو أن
هناك قوانين تحكم الإرادة غير ما يدعيه فلاسفة الجهمية وعلماء الظاهرية ،
وهذه القوانين هى التى تكفل - عن طريق التلازم الضرورى بين الأسباب
والمسببات - الاتساق فى الوجود ، فتحقق فيه النظام . وفى اللغة نوع من
هذا النظام الذى عجز ابن مضاء عن تفسيره ، فما هو السر فى هذا
الاتساق اللغوى ؟ ثم فى هذا النظام الدقيق من التغير الحركى ؟ إن الرفض
السلبى للنظرية لا يغير من الظاهرة شيئاً ، ولا يتقدم بالبحث النحوى

(١) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ١٥٩ - ١٦٠ .

خطوة. إذ لابد من تقديم تفسير لهذا الواقع الذى لا سبيل إلى إنكاره. وهو أن اللغة تعترف فى قسم كبير من صيغها بتعاقب الحركات فى آخرها تبعاً لتغير مواقع الصيغ وتعدد علاقاتها وتشابكها^(١).



٢ - التفسير الصوتى :

لا يوجد التفسير الصوتى لظاهرة التصرف الإعرابى فى النحو على هيئة نظرية متكاملة كما توجد نظرية العامل وإنما يتوزع هذا التفسير بين عالين استطاع كل واحد منهما - من جانبه - أن يفسر جانباً معيناً من الظاهرة، يرفض فيه الاعتماد على الربط بين الحركة الأخيرة والمعنى كما تقرر فى نظرية العامل، ويأخذ فيه بالاتجاه الصوتى فى تفسير أحد جانبي ظاهرة التصرف الإعرابى.

(١) ثمة عدد من القضايا الجانبية التى بذل فيها النحاة جهوداً كبيرة، ولا قيمة لها فى الواقع إلا من حيث دلالتها على القدرات العقلية للنحاة، ومن ثم فهى تفيدنا فى نقد المنهج النحوى، كما تفيد الذى يقصد نظرية العامل بالدرس ومن أمثلة هذه القضايا الثانوية:

أ - الإعراب والبناء وأيهما أصل الآخر ؟

ب - الإعراب والبناء هل هما لفظيان أو معنويان، أى هل هما الحركات المتغيرة والثابتة أم غيرها ؟

ج - لم كان الإعراب والبناء فى آخر الاسم دون أوله أو وسطه ؟

د - هل الحركة الإعرابية أقوى أم البنائية ؟

انظر مثلاً: أسرار العربية (المخطوط) ورقة ٢٧ ب وما بعدها، مجالس أبى مسلم (مخطوط) ورقة ١٢٦، الأشباه والنظائر ١ / ٨٧ وما بعدها، ٢ / ١٥٥، الإيضاح فى علل النحو ٦٧، ٧٦، شرح المفصل ١ / ٧٢ - ٧٣.

التفسير الصوتي للحركة الإعرابية:

وصاحب هذا التفسير هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب، تلميذ سيبويه إمام البصريين، ويبدأ ابن المستنير تفسيره لتعاقب الحركات في أواخر الكلمات بفرض ما انتهى إليه التفسير الدلالي من اتصال هذه الحركات بالمعنى ودلالته عليها، وينكر ما قرره النحاة من أن إعراب الكلام إنما كان للدلالة على المعاني والتفرقة بين بعضها وبعض، ويعلل رفضه بأن الحركات لو كانت تتغير بتغير المعنى لتدل على هذا التغير فيه لكان ينبغي أن نجد الحركات الإعرابية متغيرة مع تغير المعنى، وواحدة حين يتفق المعنى، وذلك غير صحيح «لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني».

فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه.

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً، وما زيد قائم. اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان، ولا مالَ عندك ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحداً إلا زيدٌ وما في الدار أحدٌ إلى زيداً، ومثله إن القومَ كلهم ذاهبون وإن القومَ كلُّهم ذاهبون، ومثله: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) قرىء بالوجهين جميعاً (١)، ومثله: ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ ولا بخيلاً (٢).

والواقع أن هذه الأمثلة أكثر من أن تحصي في النحو، فمثلاً ظننت محمداً مجتهداً وإن محمداً مجتهد، يتفق إعراب محمد مع أن الأول ظن

(١) انظر: تفسير القرطبي ٤ / ٢٤٢ .

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧ .

والثانى تأكيد. ونحو: هل زيد قائم؟ ونعم زيد قائم. يتفق إعراب زيد مع أن الأول إنشاء والثانى خبر، ومثل ذلك فى المضارع يحضر محمد وسيحضر محمد ولا يحضر محمد، يتفق إعراب المضارع فيها مع أن الأولين قبيل الإثبات والثالث يفيد النفى، وفى نحو: توقعت أن يحضر محمد ولن يحضر محمد اتفق نصب المضارع فيهما مع أن الأول إثبات والثانى نفى أيضا. ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه، ولو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله» (١).

وهكذا انتهى قطرب إلى أن لا ارتباط بين النظام الإعرابى وبين الدلالة، أو بتعبير دقيق لا اتصال بين حركة الإعراب - المقابلة لحركة البناء - وبين المعنى. فلم إذن تتغير أواخر الكلمات وتتعاقب على نظام؟ هنا يقدم قطرب تفسيره للحركة الإعرابية، هذا التفسير الذى يرى أن العرب أو العربية «إنما أعربت الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون، لأن الحرف يقطع عن حركاته فيشق على اللسان» (٢). ولكن كيف يكون تغير الحركات وتعاقبها من قبيل التخفيف الصوتى دون أن يكون له اتصال بالمعنى ودون أن يشق على المتكلم معاً؟ يفسر ذلك قطرب بأن «الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ولا فى حشو بيت،

(١) المصدر السابق.

(٢) المسائل الخلافية ورقة ١٠٢ أ.

ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة فى كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»^(١). ولكن لماذا لم يلتزموا حركة واحدة يعتقون بها السكون ما دامت كافية فى تحقيق الغاية التى حددتها قطرب وهى التخفيف؟ يقول رداً على ذلك: «لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع فى الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»^(٢).

وهكذا ينتهى قطرب إلى أن «الإعراب لم يدخل (الكلام) لعله، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان»^(٣)، وهذه النتيجة هى التى ابتدأ منها الدكتور إبراهيم أنيس فى علاجه للحركة الإعرابية، وإن لم يشر إلى صاحبها من قريب أو بعيد^(٤).

وقد حاول النحاة تفنيد ما قدمه ابن المستنير من نقد للربط بين الحركة الإعرابية وبين المعنى، وما انتهى إليه نقده من تقديم تفسير جديد يعتمد على تصور خاص للنظام الصوتى واعتباره الأساس الحقيقى لهذه الظاهرة التركيبية. ولكن محاولاتهم فى الإجابة على نقد قطرب اعتمدت فى جوهرها على المصادر المذهبية، وارتكزت على تكرار ما ذكره النحاة من وجود صلة بين الحركة الإعرابية فى بعض المواضع وبين المعنى كما فى نحو: ما أحسن زيداً، وما أحسن زيد وما أحسن زيد من إشارة

(١) الايضاح فى علل النحو ٧٠ - ٧١ وانظر نقدنا للنظام الصوتى الذى ذكره قطرب فى الحذف والتقدير فى النحو العربى ١٤٩ وما بعدها.

(٢) الايضاح فى علل النحو ٧١.

(٣) المسائل الخلافية ورقة ١١٠١ أ.

(٤) انظر من أسرار اللغة ٢٠٤ ، ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ٢٦١ .

إلى المعنى ودلالة عليه، ولو «أن قائلًا . . . قال: ما أحسن زيد، غير معرب، أو ضرب عمر زيد، غير معرب، لم يوقف على مراده» (١). وذلك «لأن الصيغة (فى المثال الأول) تحتل التعجب والاستفهام والنفى، والفارق بينها هو الحركات» (٢) وفى المثال الثانى يحتمل أن يكون كل من عمرو وزيد فاعلا ومفعولا. ويتخذ النحاة من هذه الأمثلة المحدودة دليلا يؤكد أنه لولا الإعراب «ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوع، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد» (٣).

فإن قيل: الفرق بين المعانى يحصل لزوم الرتبة، وهو تقدم الفاعل على المفعول. أجيب بأن لزوم الرتبة - وحده - لا يصح لما يقع فيه من أخطاء وما يلزمه من عيوب (٤).

وإن قيل: إن الإعراب لا حاجة إليه فى كثير من المواضع التى لا يلتبس فيها المعنى، فلم يلزم فيها الإعراب؟ أجيب بأنه من قبيل ما يسمى بطرد الباب. ومثل ذلك أيضا ما ذكره ابن المستنير من اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكسه، فإن «هذه الأشياء فروع عارضة حملت على الأصول المعللة لضرب من الشبه، وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب» (١).

وعلى الرغم مما يسم إجاباتهم على نقد قطرب من ضعف، فإن نقدهم للتفسير الصوتى الذى انتهى إليه قطرب يعتمد - فى شطر منه -

(١) الصحبى ١٦١ .

(٢) المسائل الخلافية ١٠١ ب.

(٣) الصحبى ٤٢ .

(٤) المسائل الخلافية ١٠١ ب - ١٠٢ أ ويؤيد هذه الفكرة ما قرره الأستاذ مابيه من أن وجود

إعراب غنى يعفى من الاعتماد على قواعد الترتيب، انظر علم اللسان - ضمن مناهج

البحث فى الأدب واللغة - ٤٤١ .

(٥) المسائل الخلافية ١٠٢ ب .

على نظر صائب، وهو ملاحظة وجود نظام لغوى لا دخل لإرادة المتكلم فيه، ولا حرية له فى الخروج عليه. ولو كان تغير الحركات الإعرابية مرده التخلص من الثقل لتترك زمام الخيرة إلى المتكلم، وكان يسكن إذا شاء ويحرك إذا أراد «فكان جائزاً جر الفاعل مرة ورفع آخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد فى هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوتاً يعتدل بها الكلام فأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته. وفى هذا فساد للكلام وخروج به عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم فى كلامهم» (١). وحيث قد اتفق النحاة «على أن تسكين المتحرك وتحريك الساكن بأى حركة شاء المتكلم لحن (فقد) دل على فساد ما ذهب قطرب إليه» (٢).

وقد أيد أبو البقاء هذا النقد القوى لمذهب قطرب بدليل آخر مضمونه أن السكون أخف من الحركة، فلو كانت الخفة هى السبب فى تغير الحركات فى أواخر الكلمات المعربة لكان ينبغى أن تسكن (٣)، والواقع أن هذا الدليل الذى أراد به أبو البقاء أن يدعم موقف النحاة يحتاج إلى مناقشة؛ لأن المقارنة ليست بين الحركة والسكون بإطلاق، وإنما مرتبطان بالنظام المقطعى الذى يستوجب فى كثير من الأحيان تحريك أواخر الكلمات لتكوين مقطع يصل بين آخر صيغة وأول الصيغة التالية.

التفسير الصوتى لحركات البناء:

وصاحب هذا التفسير أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وهو يفرض بادئ بدء ما أسلمت إليه نظرية العامل من القول بأن وراء حركة

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٨٦.

(٢) المسائل الخلافية ١٠٢ ب وفى النسخة أخطاء كثيرة مردها إلى جهل الناسخ، وقد صححناها اعتماداً على السياق.

(٣) انظر: المسائل الخلافية ورقة ١٠٢ ب.

البناء اللازمة حركة إعراب متغيرة مقدرة هي الطرف الثالث من أطراف العمل النحوى، وهو يذهب - على العكس من ذلك - إلى أن حركة الإعراب عارضة فلا سبيل إلى جعلها أصلاً يجب تقديره، وأما الحركة الأصلية فهي حركة البناء، فأواخر الأسماء فى البناء كأوائلها وأواسطها»^(١)، و«ولما كان فى أوائلها مثل: بُرْدٌ وَجَذْعٌ وَكَعْبٌ، وكان فى أواسطها مثل ما فى أوائلها مثل: كَتَفٌ وَحَجَرٌ وَرَجُلٌ وَقَلَسٌ. كانت أواخرها كذلك منها الساكن ومنها المتحرك، وإنما الإعراب عارض فيها وداخل فى أبنيتها»^(٢). ومادام المبرد يرفض تقدير الحركة الإعرابية فى المبنيات، فمن الطبعى أن يعتبر الحركة الأصلية التى تستوجب التفسير هى حركة البناء، فهى متعددة فى المبنيات، بين ضم وفتح وكسر وسكون أو وقف بتعبير سيبويه، فلم تختلف أواخر الكلمات المبنية وتعدد حركاتها؟ ولم لم تلزم جميعاً حركة واحدة؟

لقد أجاب المبرد على هذا السؤال الذى وجهه إليه أبو الحسن الأخفش، وكانت إجابته تعتمد بصورة جوهرية على التحليل الصوتى لحركات البناء، تحليلاً يصدر عن نظرية مسبقة، بدلاً من أن ينتهى إليها. قال المبرد^(٣):

«أما ما كان منها قبل آخره حركة فلا حاجة بنا إلى حركته، فوصله مثل الوقف عليه، لأن ذلك يمكن فيه، مثل: مِنْ وَكَمْ». أما ما كان قبل ساكن فإنه يحرك فى الوصل لالتقاء الساكنين فكان أولى الحركات به الفتح لخفته، إلا أنهم وجدوا الفتح والضم يكونان

(١) مجالس العلماء ٢١٨ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) مجالس العلماء ٢١٨ - ٢٢٠ .

إعرابا بتنوين وغير تنوين، ولم يجدوا الكسر إعرابا إلا بتنوين فألزموا الكسر ما احتاجوا إلى حركة لالتقاء الساكنين، لهذه العلة التي لم تخرج فيها إلى شبه المعرب، فكان الكسر فيما منعت الضرورة من إقراره على السكون كالوقوف في المبيات، وذلك نحو قولك: هؤلاء وأمس.

فإن جاءك شيء مفتوح مما يجب فيه الكسر فهناك علة نقل معها الكسر. وكان في الحكم أن يكون هو المستعمل فيما احتيج إلى حركة، وذلك نحو: أينَ وثُمَّ ومنَ الرجل. كرهوا الكسر مع الياء والضم والكسرة فعدلوا إلى الفتح في هذه الحروف.

وما جاء محركا على غير هذين الوجهين فإنما الحركة فيه معارضة للإعراب، وليست من باب ما ابتدئ على البناء، وذلك أن يكون الشيء يضارع المبني من حال والمعرب من أخرى، فيحرك حركة لازمة فيصير كالمبني للزوم الحركة إياه، ويصير كالعرب لأن الحركة دخلته وليست بمضطر إليها، وذلك نحو قولك: ضَرَبَ، وكل فعل ماض. ويا حكم ابدأ بهذا أول، ومن عل، فما حكم هذا أن يكون ساكنا بل يجب أن يكون محركا بحركة.

قال أبو الحسن: أيكون بأي حركة شئت أو يكون بحركة معلومة؟ فقال: بابه أن يكون بالفتح لخفة الفتح، ولا يكسر لئلا يشبه ما حرك للضرورة - وبابه أن يكون مفتوحا حتى تكون علة تزيله عن الفتح. فمما فتح: مَعَ، وفَعَلَ، وخَمْسَةَ عَشَرَ.

وما أزيل عن الفتح فبابه أن يزال إلى الضم، كما أزيل الكسر إلى الفتح، وذلك: من قبل، وابتدا بهذا أول، ويا حكم. وذلك أن قولك: من قبل ومن بعد ومن عل وجئتك قبل وبعد، وجئتك أول، إنما هو في موضع نصب أو خفض، فكرهوا أن يبنوها على الفتح فيشبه حركة ما

عدلوها عنه لأن الفتح بغير تنوين يكون جامعة للخفض والنصب، فبنوها على الضم لعدلها عن هذين الوجهين ليخرجوها عن حد إعرابها ألبتة، وكذلك: يا حكمُ في موضع: أطلب حكماً.

وبعد أن يشرح المبرد أصول نظريته يقدم دراسة تطبيقية يتناول فيها بالتحليل والتعليل بعض ما يتناقض مع الأسس التي وضعها، أو يختلف مع المبادئ التي حددها، وأهم ما يقدمه فيها شرحه لأسباب البناء في مَنْ وَكَمْ؛ وهذا وهؤلاء، وحذام ونحوه، وخمسة عشر. وقبل بعد (١)، ويخلص من شرحه لأسباب البناء في هذه المبنيات ونحوها إلى تأكيد ما ذهب إليه من ربط بين حركة البناء وبين النظام الصوتي، وذلك الربط الذي أخذ عنده اصطلاح «التخفيف» أو «الخفة على اللسان».

ونظرية المبرد لم تلق حقها من البحث والمناقشة، تأييداً أو تفنيدياً، وربما يرجع ذلك إلى سببين:

أولهما: أن النظرية لا تمس الحركة الإعرابية من قريب، فالمبرد لا يختلف عن بقية جمهور النحاة القائلين بنظرية العامل إذ يعترف باتصال الحركة الإعرابية بالمعنى، ويرى أن الحركة الإعرابية أحد أطراف ثلاثة في التركيب النحوي.

ثانيهما: أن المبرد لم يذكر شيئاً عن نظريته هذه فيما بين أيدينا من كتبه، فكل من الكامل والفاضل والمقتضب يخلو من الإشارة إلى تفسيره هذا جملة (٢)، وكل ما يؤثر عنه في شرح نظريته يرجع إلى بعض

(١) مجالس العلماء ٢٢١ - ٢٢٥ .

(٢) انظر: الكامل ط التجارية، الفاضل ط دار الكتب، المقتضب (مخطوط بدار الكتب). وقد طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الجزءين الأولين منه ولكن نظام توزيعه يجعله في حكم المخطوط.

المجالس العلمية التى شارك فيها، وربما لم يقف على أخبار هذه المجالس كثير من النحاة، ولعل من وقف عليها منهم عددا من قبيل النوادر العلمية التى لا تتطلب شرحاً ولا تستلزم نقداً ولا تستوجب شيئاً من التصدى.



٣ - التفسير المنطقى:

كان لتلك المحاولتين السابقتين لوضع نظرية تفسر سر ما يصيب آخر الكلمات فى التركيب من تغير فى الحركة أو ثبوت لها، أثر فى خلق محاولة ثالثة معاصرة، أراد بها صاحبها - وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله - أن يفسر بدوره ظاهرة تغير الحركات فى أواخر الكلمات، وأن يعطى تفسيره طابع الجدة ومظهر الموضوعية، فإذا كانت نظرية العامل تستند - بصورة أساسية - إلى تصور أطراف ثلاثة فى العمل النحوى. وإذا كانت محاولة قطرب والمبرد معاً تركز على فهم الدراسة الصوتية المقطعية وجعلها محور تغير الحركات إيجاباً وسلباً، فإن إبراهيم مصطفى يبدأ من المنطق، ويتصور أن له من السلطان على اللغة ما يمكن معه أن يفسر سر ما فيها من ظواهر وما لقوالها من خصائص.

ويبدأ إبراهيم مصطفى محاولته بنقد التفسير الدلالى لظاهرة التصرف الإعرابى كما فعل قطرب، ولكنه لا يشير إلى قطرب من قريب أو بعيد، وهو فى نقده لهذا التفسير يدعى على النحو ما ليس فيه ويقول النحاة ما لم يقولوه ^(١). وبعد أن يرى أن تمهيدته لذكر أفكاره كاف يبدأ فى شرح ما يراه سبباً فى تغير الحركات فى آخر الكلمات. ومحور ما

(١) إحياء النحو ٤١ .

يراه «أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى فى تأليف الجملة وربط الكلام . . فما هو هذا المعنى الذى تشير إليه وتدل عليه؟ . أما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .

وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو من غير أداة، كما فى : كتاب محمد، وكتاب لمحمد .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك فى بناء أو فى نوع من الإتياع .

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شىء، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهى بمثابة السكون فى لغة العامة» (١) .

والواقع أن جزئيات هذه المحاولة لا جديد فيها، فالإتصال بين حركات أواخر الكلمات وبين المعانى هو محور نظرية العامل، ومحاولة ربط كل حركة من هذه الحركات بمعنى خاص معروفة من قديم، منذ قرر صاحب المفصل أن وجوه إعراب الاسم هى «الرفع والنصب والجر»، وكل واحد منها علم على معنى، فالرفع علم على الفاعلية . . . والنصب علم المفعولية . . . والجر علم الإضافة» (٢) . وأكد ابن يعيش بقوله «كل واحد منها - أى من الرفع والنصب والجر - علم على معنى من معانى الاسم

(١) إحياء النحو ٥٠ .

(٢) انظر: شرح المفصل ١ / ٧١ - ٧٢ .

التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولولا إرادة جعل كل واحد منها علما على معنى من هذه المعانى لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددتها» (١)، وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت هذه المحاولة من كثير من المعاصرين تأييداً، وكأنها قدمت جديداً فى مجال البحث النحوى، حتى إن بعض الدارسين الذين يميلون إلى الاعتدال فى تناولهم لمشكلات النحو وعلاجهم لقضاياها لم يجد حرجاً فى أن يقرر أن «للإعراب علامات تدل عليه، وهى الحركات، والحركات فى العربية ثلاث: الضمة، والكسرة، والفتحة، وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة، أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة. ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوصة من وظيفة لغوية» (٢) ومن عجب حقاً أنه لا يشير - مع ذلك إلى - إبراهيم مصطفى وكأنه يكافئه على ما فعله مع قطرب وابن مضاء وغيرهما ممن استوحى مذاهبهم دون أن يشير إليهم، فيصنع معه نفس الصنيع. والجزاء من جنس العمل !!.

على أن أهم ما تتسم به هذه المحاولة ليس «التأليف» بين شتات الأفكار الموروثة فحسب، وإنما تتصف فوق ذلك بالتناقض مع المنهج العام الذى أدعى الالتزام به صاحبها. ذلك أن الأستاذ إبراهيم مصطفى دعا إلى تيسير النحو، وكان سبيله إلى تحقيق غايته هو منطقة أحكامه، ومن ثم لم يجد بدا من تناول اللغة تناولاً منطقياً، يحاول فيه أن يصب ظواهرها فى قضاياها الكلية، وأن يحدد علاقاتها بأشكاله المنطقية. كل

(١) شرح ابن يعيش ١ / ٧٢ .

(٢) فى النحو العربى للمخزومى ٦٧ .

ذلك ليفر من كثرة الأحكام وتعدد الآراء وتنافر العلاقات وتشتت الظواهر. ولكن هذا السبيل الذى سلكه لم يسلمه إلى غايته النبيلة التى أرادها، وإنما انتهى به إلى مزيد من الخلط فى الظواهر وكثير من الاضطراب فى تحديد علاقاتها وأحكامها جميعاً. فقد اضطر إلى أن يقف طويلاً عند الظواهر التى تتناقض بصورة مباشرة مع ما ادعاه من قواعد. إذ أن الظواهر اللغوية لا تسلم إلى ما قرره من أن الرفع علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عليها. كذلك لا تنتهى هذه الظواهر إلى ما أكده من أن الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، وإنما هى حركة خفيفة يستحب العرب أن ينهوا بها كلماتهم. وإذا كانت الظواهر اللغوية لا تؤيد ما ذهب إليه من أحكام كلية فقد اضطرت إلى أن يلجأ إلى ما أنكره على النحاة، وهو تأويل ما لا يتفق مع قواعد مما لا يؤيد أحكامه ويتناقض مع أصوله. وبذلك دخل التأويل فى منهجه أصلاً من أصول بحثه، وما دام التأويل قد أصبح محوراً من المحاور الرئيسية التى يستند إليها منهجه فليس بد من أن يسلم إلى إغفال الظواهر اللغوية وإهمال خصائص النصوص التركيبية، وليس من سبيل - بعد هذا كله - إلا إلى مزيد من الأحكام والقواعد التى تتسم بالخلط والاضطراب والتناقض. وهى السمات التى أراد أن يهرب منها فلم يلبث أن انتكس فيها. وحسبنا أن نقدم مثلاً واحداً لهذا المنهج ولما انتهى إليه من أخطاء، هى - فى جوهرها - أخطاء المنهج التقليدى.

لقد زعم الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الرفع علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وهذا زعم تنقضه الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية. التى تجعل بين المرفوعات كلمات لا يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وتجعل من غير المرفوع

كلمات يسند إليها ويتحدث عنها. فمن النوع الأول المنادى؛ فإنه مرفوع فى بعض أحواله وليس متحدثاً عنه، ومن النوع الثانى اسم إنّ واسم لا؛ فإنهما لا يرفعان مع أنهما مسند إليهما ومتحدث عنهما. فماذا فعل إبراهيم مصطفى تجاه هذه الحقائق الثابتة؟ لقد رأى أن المنادى قد ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً إذا نصب (١). وأما اسم إن فقد نصب لأنه يكثر مجيء الضمير بعد إن «والأداة إذا دخلت على الضمير مال حس العرب اللغوى إلى أن يصلوا بينهما، فاستبدلوا بضمير الرفع ضمير النصب، لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل. فلما كثر مجيء ضمير النصب بعدها توهموا أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً على التوهم» (٢). وقريب من هذا ما قاله فى نصب اسم لا، فقد ذهب إلى أنه ليس متحدثاً عنه، لأنه ليس معه خبر ولا شيء متحدث به نحو: لا ضمير ولا بأس ولا فوت. على حين جعل اسم لا متحدثاً عنه إذا كان مرفوعاً (٣).

وواضح أن هذا النمط من التناول يبدأ بداية خاطئة تماماً؛ إذ ينطلق من القواعد الكلية دون أن يركز على أساس من ملاحظة الظواهر اللغوية. وبدهى أن الخطأ يسلم إلى خطأ، ويظل الأمر يتكرر حتى يصبح سلسلة من الأخطاء. وهذا ما حدث لإبراهيم مصطفى، فإنه بعد أن فقد نقطة البدء الصحيحة ما لبث أن تصادمت قواعده مع الظواهر اللغوية. والغريب أن النحاة لم يصل تناقضهم مع الظواهر إلى الدرجة التى وصل إليها إبراهيم مصطفى، بل كانوا دائماً يراعون الاتساق مع الظواهر ولو

(١) إحياء النحو ٦٢، وانظر: نقد هذا التأويل فى : النحو والنحاة ١٣١.

(٢) إحياء النحو ٦٨ - ٦٩ وانظر نقد هذا التأويل فى النحو والنحاة ١٢٩.

(٣) إحياء النحو ١٤٠ - ١٤٢ وانظر نقد هذا التفسير فى النحو والنحاة ١٣٠.

عن طريق التأويل، وكانت الظواهر التى يختلفون معها دافعة لهم لأن يجدوا أكثر من مبرر يسوغ لهم صحة قواعدهم من ناحية، وسلامة الظواهر من ناحية أخرى. ولكن إبراهيم مصطفى ينكر ظواهر من الشيوخ والثبات بحيث تعد حقائق راسخة، ولذلك حين يحاول تأويلها يضيف إلى خطأ المنهج اضطراب الإحساس اللغوى.

ومن المؤكد أن إبراهيم مصطفى ما كان ليقع فى كل ما وقع فيه من أخطاء إلا بسبب واضح من طريقته فى الفهم وأسلوبه فى تناول وخطته فى التفسير، وهو أن اللغة منطقية، أو أن المنهج الذى ينبغى أن يتناولها به الدارسون هو المنهج المنطقى. إذ هو الذى يقدر - فى تصوره - على تفسير ظواهرها ويستطيع أن يقنن خصائصها. وهذه النظرة المنطقية إلى اللغة تغفل شيئاً جوهرياً فى الدراسات اللغوية، وهو أن اللغة لا تتسق مع المنطق، وأن القواعد النحوية دراسة لظواهر اللغة التركيبية فيجب أن تبدأ من الظواهر اللغوية ذاتها، لا من الخضوع للمنطق الأرسطى الشكلى. ولعل كثيراً مما أصاب النحو من اضطراب وخلط إنما يعود فى بعض جوانبه إلى تحكيم القواعد المنطقية الأرسطية، ولعل ما رأيناه فى محاولة الأستاذ إبراهيم لطفى يعطى صورة لهذا الخلط وإن بدت متألقة بما وراءها من ذكاء الإنسان المعاصر.

★ ★ ★

خلاصة

بهذا البحث ننتهى إلى عدد من النتائج الهامة التى تشكل ملامح ما توصل إليه التراث النحوى فيما يتعلق بظاهرة التصرف الإعرابى .
أولى هذه النتائج:

أن ظاهرة التصرف الإعرابى سمة من سمات العربية ، وأن لها من التصرف فيها ما يجعلها خاصة من خصائصها لا يشركها فيها غيرها من اللغات ساميات وغير ساميات .

والنتيجة الثانية:

أن ملاحظة النحاة لبعض الأخطاء التى وقعت من المتكلمين بعد الفتح الإسلامى فى هذه الظاهرة ساهمت - بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى - فى تناول الموضوعى العلمى لهذه الظاهرة ، ثم لغيرها من الظواهر .

وثالث هذه النتائج :

أن البحث النحوى ظل فترة طويلة مقصوراً على محاولة التقعيد للظاهرة ، إلى أن أتيح له أن ينتقل - بفضل إشارة سيويه الذكية - إلى مجال ثان أخصب البحث النحوى ، بما حاول تقديمه من تفسير للعلاقة بين حركة الآخر وبين معنى يستشفه من هذا التغير للحركة أو الثبوت .

وأخر هذه النتائج:

أن نظرية العامل - على أهميتها - ليست النظرية الوحيدة التى قدمها الفكر النحوى لتفسير العلاقة بين حركة آخر الكلمة حين تتغير أو تلتزم حالة واحدة وبين المؤثر فيها ، إذ فى التراث النحوى نظريتان أخريان تحاول كل منهما المحاولة نفسها . وبذلك يتضح أن وضع نظرية العامل على أنها النظرية الوحيدة التى قدمها البحث النحوى وضع خاطئ ، يكشف عن سوء فهم للنظرية ، ويشير - فى الوقت نفسه - إلى عدم الإلمام بالتراث .



الباب الثاني

ظاهرة التطابق

أدرك النحاة وجود ضروب من التطابق فى التركيب اللغوى بدونها يضطرب معناه، فيفقد بهذا الاضطراب خصيصة من أهم خصائصه، ودراسات النحاة عن التطابق لا توجد منفصلة مستقلة عن دراساتهم لغيره من خصائص الجملة العربية، وإنما هى مبثوثة هنا وهناك بين جزئيات الأحكام النحوية وما يتصل بها من قواعد وتعليقات، لذلك فإنه ليس من الممكن دراسة تصورهم للظاهرة من خلال هذا الركام النحوى إلا بعد تجريد ما يتصل بها مما يختلط به مما يتناول غيرها، وبذلك يمكن أن نجد فى التراث النحوى - على اضطرابه وتشتته - تصورا لظاهرة التطابق التركيبى، هذا التصور الذى يبدو - وإن لم يصرح به النحاة - من خلال كل الجزئيات التى تناولها البحث النحوى.

وفى التراث النحوى فيما يتصل بالظاهرة عدد من الاتجاهات الأساسية التى يمكن - إذا جمعنا بينها - أن تكون بمثابة العناصر الجوهرية، بحيث تشكل فى مجموعها التصور للظاهرة اللغوية. وأبرز هذه العناصر:

أولاً: التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه.

ثانياً: التطابق بين التركيب والموقف اللغوى.

ثالثاً: التطابق بين أجزاء التركيب.

وسنخص كل عنصر من هذه العناصر بالتحليل فى فصل خاص يعتقد له.

الفصل الأول التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى

- ١- لحة تاريخية
- ٢- أساليب هذا النوع من التطابق
- ٣- المؤثرات فى هذه الأساليب

لعل أول من نبه على هذا النوع من التطابق الخليل بن أحمد فى بعض ما يؤثر عنه، ومن ذلك قوله: «كأنهم توهّموا فى صوت الجندب استطالة ومدا فقال: صرّ، وتوهّموا فى صوت البازى تقطيعاً فقال: صرّ صرّ»^(١). وقد تناوله كذلك سيبويه فى بعض أبواب كتابه، ومن ذلك قوله فى «باب بناء الأفعال التى هى أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها بك ومصادرهما»^(٢)، يقول: «ومن المصادر التى جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعانى قولك: النَّزَوَانُ وَالنَّقَزَانُ وَالْقَفَزَانُ، وإنما هذه الأشياء فى زعزعة البدن واهترازه فى ارتفاع، ومثله: الْعَسَلَانُ الرَّتْكَانُ، وقد جاء على فُعَال نحو: النَّزَاءُ وَالْقَمَاصُ، كما جاء عليه الصوت نحو: الصُّرَاخُ وَالنُّبَاحُ؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه فى النَّزَوَانُ ونحوه... ومثل هذا: الْغَلْيَانُ؛ لأنه زعزعة وتحرك، ومثله

(١) انظر: الخصائص ١٥٢/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٢١٤/٢.

الغَيَّان؛ لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطَرَان والَّلَمَعَان؛ لأن هذا اضطراب وتحرك. ومثل ذلك اللَّهَبَان والصَّخْدَان والوَهْجَان؛ لأنه تحرك الحر وتؤوره فإنما هو بمنزلة الغليان»^(١).

وقد كان تنبه الخليل بن أحمد إلى وجود هذه الظاهرة فى بعض الأفعال ثم التفات سيبويه إلى إدراكها فى المصادر، حافظاً للنحاة فى درسهم لهذه الظاهرة ومحاولاتهم إدراك أبعادها فى جوانب مختلفة من ألفاظ اللغة، حتى جاء ابن جنى فتوسع فى درس هذه الظاهرة، مستفيداً فى تناوله لها من التراث الذى خلفه سابقوه، وهكذا ذكرها عرضاً فى أكثر من باب من أبواب كتابيه: الخصائص، والمنصف، كذلك خصص لها بابين كاملين فى خصائصه، هما: «باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى»^(٢) و«باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى»^(٣).

والتطابق بين اللفظ المفرد والمعنى يتم بوساطة وسائل مختلفة منها: اختيار الأصوات الملائمة للأحداث أو للمعانى، أو ترتيب الحركات فى الصيغة، أو تضعيف أحد الحروف الأصلية فيها، أو زيادة بعض الحروف فى وسطها، أو بوساطة التضعيف والزيادة معاً، أو بإدخالها لواصل عليها، كما يكون أيضاً بوساطة تغيير الصيغة إلى وزن مغاير.

١- اختيار الأصوات الملائمة للأحداث:

يقول ابن جنى فى شرح هذه الوسيلة من وسائل التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى: «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب

(١). كتاب سيبويه ٢/ ٢١٨.

(٢). الخصائص ٢ / ١٥٢.

(٣). الخصائص ٣ / ٢٦٤.

عظيم واسع، ونهج مُتَلَبَّب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره»^(١).

وأمثلة ذلك كثيرة، منها: خَضَمَ لأكل الرطب وقَضَمَ لأكل اليابس، اختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث»^(٢).

ومنها أيضا: النَّضَحَ للماء ونحوه، والنَّضَخَ أقوى من النضح، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والحاء لغلظها لما هو أقوى منه»^(٣).

ومنها: الوسيلة والوصيلة، «فالوصيلة أقوى معنى من الوسيلة... فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى والسين لضعفها للمعنى الأضعف»^(٤).

ومن ذلك القسم والقصم «فالقصم أقوى فعلا من القسم، لأن القصم يكون معه الدق، وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما، فلذلك خصت بالأقوى الصاد، وبالأضعف السين»^(٥).

٢- ترتيب الحركات فى الصيغة:

وتطرد هذه الوسيلة فى المصادر والصفات، ومن ذلك ما قرره ابن جنى من أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو الزعزعة،

(١) الخصائص ١٥٧/٢.

(٢) انظر الخصائص ١٥٧/٢ - ١٥٨.

(٣) الخصائص ١٥٨/٢.

(٤) الخصائص ١٥٨/٢.

(٥) الخصائص ١٦١/٢، وانظر مزيدا من الأمثلة فى المزمهر ٤٩/١ وما بعدها نقلا عن الجمهرة، والإبدال، وديوان الأدب، وغيرها.

والقلقلة، والصلصلة، والقعقة، والصعصة، والجرجرة، والقرقرة...
 و(الفعلَى) فى المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة نحو: البَشْكَى، والجُمَزَى
 والوَلَقَى... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر - أعنى باب القلقة - والمثال
 الذى تواترت حركاته للأفعال التى تواترت الحركات فيها»^(١).

ويؤيد ما قرره ابن جنى كثير من النماذج اللغوية، ومن ذلك قول
 رؤبة: (٢)

أَوْ بَشَكِي وَخَدَ الظَّلِيمِ النَّزَّ

وقول أمية بن أبى عائذ: (٣)

كَأَنِّي وَرَحَلِي إِذَا رَعَتْهَا
 عَلَى جَمَزَى جَازِيٍّ بِالرَّمَالِ
 أَوْ أَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيزُهُ
 حَزَايِيَّةٍ حَيْدَى بِالْدَحَالِ

٣- تضعيف أحد أصول الصيغة:

ويكون هذا التضعيف هذا عادة وغالبا فى عين الصيغة، نحو كسرَّ
 ودمر وقطَّع وفتحَّ وغلَّق، وقد علل ابن جنى لتضعيف العين فذكر «أنهم
 لما جعلوا الألفاظ دليلا المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوة الفعل،
 والعين أقوى من الفاء واللام؛ وذلك لأنها واسطة لهما ومكنوفة بهما،
 فصار كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك تجد الاعلال
 بالحذف فيهما دونها»^(٤).

(١) الخصائص ١٥٣/٢.

(٢) انظر: ديوانه ٦٥.

(٣) انظر: الخصائص ١٥٣/٢، اللسان ١٨٨/٧، ديوان الهذليين ١٧٤/٢، ١٧٦، والبيت

مذكور بتغيير يسير فى المصادر المذكورة.

(٤) انظر: الخصائص ١٥٥/٢.

٤ - زيادة بعض الحروف:

تطرد زيادة بعض الحروف للإشارة إلى زيادة المعنى فى باب فَعَلَ وافتَعَلَ فى الأفعال، وفى باب فَعِيل وفُعِّل فى الأسماء صفات وغير صفات.

فمثال الأفعال: قَدَرَ واقتَدَرَ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر «قال الله سبحانه وتعالى ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ﴾ فمقتدر هنا أوفق من قادر، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ»^(١).

ومثال الصفات نحو: رجل جميل ووضى، فإذا أريد المبالغة فى ذلك قيل وُضِّاءٌ وُجُمَالٌ، «فيُزاد فى اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه»^(٢). ومنه قول أبى صدقة الدبيري^(٣).

والمرء يُلْحِقُه بفتيان الندى خُلُقُ الكريم وليس بالوضاء
وقول الشماخ: ^(٤)

دار الفتاة التى كنا نقول لها يا ظبية عطلاً حُسَّانَه الجيد

ومثال غير الصفات نحو: نُسَافٌ، لطائر وخطَّافٌ، علما غير صفة، ويجعله ابن جنى ملحقا بالصفات يقول: «فأما قولهم خطَّاف وإن كان اسما فإنه لاحق بالصفة فى إفادته معنى الكثرة: ألا تراه موضوعا لكثرة الاختطاف به»^(٥).

(١) الخصائص ٣/ ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٦٦.

(٣) انظر اللسان ١/ ١٩٠ والمخصص ١٥/ ٨٩.

(٤) انظر: ديوانه ٣٩٠.

(٥) الخصائص ٣/ ٢٦٧.

ومن المشترك بين الأسماء والصفات زيادة ياء التصغير، وزيادة ياء التصغير تفيد أيضا معنى زائدا على المعنى الأصلي للفظ المصغر. سواء كان اللفظ صفة أو علما. كقمر وقمير ورجل ورجيل ومسكين ومسيكين.

وقد ذكر ابن فارس أنه يطرد أيضا زيادة النون أو الميم في آخر المصدر للدلالة على زيادة المعنى؛ نحو. (رَعُشَن) للذى يرتعش، و(خَلَبَن) و(زَرَقَم) للشديد الزرقة، و(صَلَدَم) للناقة الصلبة - والأصل صلد - و(شَدَقَم) للواسع^(١).

٥- التضعيف والزيادة:

ويطرد في افْعَوْعَلَ، كرر فيه العين وزيدت الواو. ومثاله خشن واخْشَوْشَن، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: اخشوشنوا وتمعددوا أى «اصلبوا وتناهوا في الخشنة. وكذلك قولهم: أعشب المكان. فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب. ومثله: حلا واحاولى. وخلق واخْلُولُق. وغدن واغدودن»^(٢).

٦- اللواصق:

اللواصق التي تدخل على الصيغ فتضيف إليها معنى جديداً تكون إما لواصق أمامية، أو لواصق خلفية.

وأبرز اللواصق الأمامية (است) الألف والسين والتاء، وتدخل هذه اللاصقة على الفعل الماضي وفعل الأمر، ويحدث فيها نوع من التغيير حين تدخل على المضارع، إذ يحل فيها حرف المضارعة محل همزة الوصل المجتلبة للنطق بالساكن.

(١) الصاحبي ٧٠.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٦٤ وانظر أيضا: المنصف ١/ ٨١.

وهذه اللاصقة تستعمل فى أكثر الأمر للطلب^(١)، ويعلل ابن جنى لتقدم هذه اللاصقة على الحروف الأصلية للصيغ بقوله: «فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأتى لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه. فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التى وضعت للالتماس والمساءلة، وذلك نحو: استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطى واستدنى»^(٢). . . فالأصول منها خرج وقدم ووهب ومنح. . . الخ «فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها»^(٣)، فلما تقدمت اللاصقة دلت على طلب هذه الأفعال وحاجتنا إليها وإعمالنا فيها.

وأما اللواصق الخلفية فعديدة، وتلحق بالأفعال كما تلحق بالأسماء. وتهدف هذه اللواصق فى الأفعال إلى بيان نوع المسند إليه: مفرداً أو مثنى أو جمعا. وذلك إذا لم يكن المسند إليه ظاهراً فى التركيب. كما تهدف فى الأسماء إلى تحديد عددها: واحداً أو مثنى أو جمعا، أو بيان نوعها: تذكيراً أو تأنيثاً. أو بيان نسبتها، أيا كان ما تنسب إليه.

٧- تغيير الصيغة:

ويتخذ اصطلاح (العدل) عند النحويين. وصوره عديدة:

(١) انظر: الخصائص ١٥٣/٢.

(٢) الخصائص ١٥٤/٢.

(٣) الخصائص ٢٦٧/٣.

(أ) فمَنه ما يكون العدول فيه من الصيغ الموازنة لَفَعِيل إلى صيغ موازنة لُفْعَال - بضم الفاء وتخفيف العين - للدلالة على زيادة المعنى .
نحو طَوَّال ، فهو أبلغ معنى من طَوِيل . وعَرَّاض فإنه أبلغ معنى من عَرِيض . وكذلك خُفَّاف من خَفِيف . وقُلَّال من قَلِيل . وسُرَّاع من سَرِيع ^(١) .

(ب) ومنه ما يكون العدول فيه من فَعِيل إلى فُعَّال - بضم الفاء وتشديد العين - صفة أو غيرها ، كما أشرنا إلى ذلك في النقطة الرابعة .

(ج) ومنه ما يكون العدول فيه من اسم الفاعل إلى فِعِيل ، نحو : سَكِين إذ هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به .

(د) وتحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير ^(٢) إلى صيغ أخرى يصطلح عليها النحاة بصيغ المبالغة ، وهي أبنية عديدة وحاول ابن خالويه في (شرح الفصيح) أن يجمعها ، فذكر أنها اثنا عشر بناء ، ^(٣) .
هي : « (فُعَّال) ك : فَسَّاق ، و (فُعَل) ك : غُدَّر ، و (فُعَّال) ك : غَدَّار ، و (فُعُول) ك : غُدور ، و (مَفْعِيل) ك : مَعْطِير ، و (مَفْعَال) ك : مَعْطَار ، و (فُعْلَة) ك : هُمَزَة لُمَزَة ، و (فَعُولَة) ك : مَلُوكَة ، و (فَعَّالَة) ك : عَلَّامَة ، و (فَاعِلَة) ك : رَوَايَة وخائنة ، و (فُعَّالَة) ك : بَقَاة للكثير الكلام ، و (مَفْعَالَة) ك : مَجْزَامَة » .

وفاتته صيغتان هما : (فَعِيل) كشبيهه ، و (فَعِل) كحذر .

(١) السابق .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٥٦/١ ، منار السالك ١٠/٢ ، همع الهوامع ٩٦/٢ - ٩٧ .

(٣) انظر : المزهر ٢٤٣/٢ .

والمشهور من هذه الأبنية خمس صيغ، هي: (١)

صيغة (فَعَّال)، نحو قول القُلاخ:

أخا الحرب لبَّاساً إليها جلالها وليس بولَّاج الخوَالف أعقلا

وصيغة (فَعُول) نحو قول أبي طالب:

ضَرَوْبٌ بنصل السيف سوق سمانها إذا ^{زاد} عدموا ذادا فإنك عاقر

قول ذى الرمة:

هَجُومٌ عليها نفسه غير أنه متى يرم فى عينيه بالشبح ينهض

ومنه قول أبي ذؤيب الهذلى: (٢)

قلى دينه واحتاج للشوق إنها على الشوق إخوان العزاء هُوج

وصيغة (مَفْعَال)، ومثاله ما حكاه سيبويه: إنه لَمِنْحَارٌ بوائِكها» (٣).

وتحويل صيغة فاعل إلى إحدى هذه الصيغ الثلاثة مسموع كثيراً، ومن ثم فإنه مقيس. أما الصيغتان الباقيتان فالمسموع منهما قليل، ولذلك جعل بعض النحاة التحويل إليهما مقصوراً على السماع وليس مقيساً (٤).

(١) انظر الهوامع ٩٦/٢ - ٩٧، شرح التصريح ٦٧/٢ - ٦٨، حاشية الشيخ يس على التصريح بهامشه، كتاب سيبويه ٥٧/١، ٥٨، منار السالك ١٠/٢ - ١١.

(٢) البيت فى كتاب سيبويه ٥٦/١ ولكنه غير مذكور فى شعر أبى ذؤيب المنشور فى ديوان الهذليين، انظره فى الجزء الأول ص ١ - ١٦٤ وانظر أيضاً فهارس الديوان وبخاصة ١٣٥/٣، ورجح العينى فى شرحه لشواهد الأشمونى كونه للرعى، انظر، شرح الشواهد ٢٩٧/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٥٨/١.

(٤) انظر: منار السالك ١٠/٢، ١١، التصريح ٦٧/٢، همع الهوامع ٩٦/٢ - ٩٧، كتاب سيبويه ٥٧/١ - ٥٨، شرح المفصل ٧٢/٦ الرضى على الكافية ١٨٧/٢، حاشية الصبان على الأشمونى ٢٩٧/٢، الباب فى علل البناء والإعراب ٢٤٨.

وهاتان الصيغتان هما: (١)

صيغة (فَعِيل)، ومنه قول عبيد الله بن قيس الرقيات: (٢)

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالا وأخرى منهما تشبه البدرأ
وقول ساعدة بن جوية: (٣)

حتى شأها قليل موهنا عمل باتت طرباً ويات الليل لم ينم
وصيغة فَعِل، ومنه قول زيد الخيل:

أأتانى أنهم مزقون عرضى جحاش الكرملين لها فديد
وقول الآخر: (٤):

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراتها ندب له وكلوم

* * *

وكل هذه التفاصيل التى قدمها البحث النحوى لوسائل التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه كانت نتيجة طبيعية لوجود نظريتين عند النحاة واللغويين العرب.

أولى هاتين النظريتين هى وجود مناسبة من نوع ما بين اللفظ ومعناه، فالألفاظ عند النحاة أدلة على المعانى، فإذا زيد فيها شيد فقد

(١) المصادر السابقة.

(٢) البيت فى ديوانه.

(٣) كتاب سيويه ٥٨/١، ديوان الهذليين ١٩٨/١.

(٤) هذا البيت أحد الأبيات التى لم ينسبها سيويه، وقد نسبه الشتمرى فى تحصيل عين الذهب لابن الأحمر، على حين نسبه ابن منظور للبید. انظر: كتاب سيويه ٥٧/١، وتحصيل عين الذهب بهامشه، اللسان.

وجب أن تكون هذه الزيادة دليلا على زيادة المعنى ، وكذلك إن حدث فيها نوع من الانحراف عن أصل الصيغة فقد وجب أن يكون ذلك دليلا على حادث متجدد عرض له ، وتكاد تكون هذه الكلمات هى نفس كلمات ابن جنى الذى يقول : «وبعد ، فإذا كانت الألفاظ أدلة المعانى ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به ، وكذلك إن انحراف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلا على حادث متجدد له»^(١).

ولكن ما نوع المناسبة التى بين الألفاظ والمعانى ؟ إن النحاة لم يقدموا إجابة مباشرة عن هذا السؤال ، بيد أن دراساتهم فى وسائل التطابق بين اللفظ والمعنى - هذه الدراسات التى عرضنا لها بإيجاز فى الصفحات السابقة - تكشف عن نوع المناسبة الذى تصوره يحكم العلاقة بين اللفظ ومعناه .

فالوسيلة الأولى من وسائل التطابق تكشف عن أن النحاة يتصورون أن التناسب بين اللفظ والمعنى أمر طبيعى ، وذلك أن الألفاظ عندهم تعبر بأصواتها عن معانيها ، وكأنهم يتصورون بذلك أن اختيار الأصوات وتأليفها داخل الكلمات والصيغ إنما تحكمه قاعدة محددة هى ملاحظة مدلول تلك الكلمات والصيغ التى يعبر بها عنها . وعلى هذا الأساس وجدناهم يجعلون الكلمات التى تشمل الحروف المجهورة تدل على معنى أقوى من الكلمات التى تتألف من حروف مهموسة ، وذلك لأن الأصوات المجهورة أقوى فوجب إذاً أن يعبر بها عن المعانى القوية . أما الأصوات المهموسة فريقة ضعيفة ، ومن ثم ينبغى أن تقتصر دلالتها على المعانى التى تتلاءم معها رقة أو ضعفاً .

وعلى الرغم من أن الوسيلة الثانية من وسائل التطابق بين اللفظ والمعنى - فضلا عن الأولى - تؤيد هذا الاستنتاج وتدعمه . فإن الوسائل

(١) الخصائص ٣/٢٦٨ .

الأخرى التى ذكرها النحاة يمكن أن تدل على اتجاه آخر فى فهم نوع المناسبة بين اللفظ والمعنى، إذ أن المناسبة فيها ليست مناسبة طبيعية، تمتد بصورة آلية عن تصور علاقة حتمية بين اللفظ ومعناه. وإنما هي فى الأساليب الخمسة الأخيرة نوع من العلاقة الاعتبارية أو العرفية، أى أنها أساليب اصطلاح عليها النحاة وقرروها بعد أن درسوا النماذج اللغوية وكشفوا عن نوع من الاطراد لها فيها. ومن ثم فإنهم فى هذا النوع من الأساليب غالباً يجعلون أحكامه مطردة وقواعده كلية، يمكن أن تطبق فى صياغة نماذج لغوية جديدة اختداء عليها واقتداء بها، على حين إنه فى الأسلوبين الأولين اللذين يعتمدان بصورة رئيسية على ما تصوره من المناسبة الطبيعية نجد أن أحكامهما النحوية لا تعتمد إلا على مجموعة من النماذج اللغوية التى لا يكاد يشركها فيها غيرها.

وإذا استثنينا ابن جنى من بين النحاة العرب فإننا نجد اتجاه النحاة فى مجموعته يركز على تفسير العلاقة بين اللفظ والمعنى بالعلاقة العرفية، وبهذا يكون اتجاه النحاة أكثر دقة من اتجاه اللغويين العرب، الذين يؤمن عدد كبير منهم بوجود الرابطة العقلية المنطقية بين الأصوات ومدلولاتها. وهو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية^(١). هذا الإيمان الذى يمكن أن نلمحه فى مواطن كثيرة من الخصائص وسر الصناعة والمنصف لابن جنى، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، وفقه اللغة للثعالبي، والاشتقاق لابن دريد، والذى انعكس أيضاً على الصفدى فى مقدمته الأولى لنكت الهميان، والسيوطى فى بعض قضايا المزهرة وأمثله^(٢).

(١) من أسرار اللغة ٤٠-٥٠.

(٢) انظر أمثلة لذلك فى: الخصائص ١٣٤/٢، ١٥٧، ٢٦٤/٣ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، فقه اللغة للثعالبي، الاشتقاق ١٨٩، ٣١٨، نكت الهميان ٦، المزهرة ١٤/١ - ١٥، ٤٧ وما بعدها، وفيه نقول كثيرة عن ديوان الأدب والجمهرة والغريب المنصف وغيرها.

وقد أسلم تصور المناسبة بين اللفظ والمعنى إلى نظرية أخرى أثرت بضع التأثير في النحو، وأعمق التأثير في اللغة، وهذه النظرية هي ضرورة اتصال معاني الألفاظ التي يتحد أصواتها، سواء اتفقت أو اختلفت في ترتيب هذه الأصوات. وهو ما يصطلح عليه - عند النحاة واللغويين على السواء - بالاشتقاق.

أما النحاة - ما عدا ابن جنى الذى يعد فى الواقع أقرب إلى اللغويين - فإنهم يشترطون فى وحدة المعنى أو تقاربه ضرورة ترتيب الأصوات فى المشتقات ترتيباً واحداً، بحيث إذا تشابهت الأصوات دون ترتيب فى كلماتها فإنهم لا يعدونها من قبيل الاشتقاق. وعلى هذا فإن الاشتقاق عندهم إنما هو اشتقاقات المشتقات السبعة من أفعالها أو من مصادرها - على خلاف - (١) وهذا الاشتقاق وحده هو الذى يسرى فيه المعنى - مع شىء من التغير مرده إلى نوع المشتق - فى جميع اشتقاقاته.

وأما اللغويون - ومعهم ابن جنى (٢) - فإنهم لا يشترطون هذا الشرط النحوى، وإنما يرون أن وحدة المعنى لا يحول بينها اختلاف فى ترتيب الأصوات، ومن ثم يجعلون المعنى دائراً مع الحروف الأصلية مهما تعددت تقلباتها، بل إن من اللغويين من جعل الاشتراك فى أصلين فقط من أصول الكلمة دليلاً على الاشتراك فى معنى عام بينها، وقد سار على

(١) انظر فى تحقيق هذا الخلاف: الانصاف ١٤٤، المسائل الخلافية - ٩٨ ب - ٩٩ المسائل العسكرية - مصور - لوحة ١٣١، المسائل البصريات - مصور - لوحة ٨٨، التكملة - مخطوط - ١٦٢، شرح المفصل ٤٣/٦، اللباب ١٣٩ - ٢٤٠، الجمل ٢٣ أ، شرح الجمل لابن العريف ١٢٠ أ، شرح الجمل لابن الصائغ - الجزء الأول.

(٢) انظر: الخصائص ١٣٤/٢ - ١٣٨.

ذلك ابن فارس فى معجم مقاييس اللغة، والثعالبى فى بعض ما كتبه فى فقه اللغة، والصفدى فى نكت الهميان^(١).

وقد أطلق ابن جنى على الاشتقاق عند النحاة اصطلاح الاشتقاق الصغير أو الأصغر،^(٢) كما أطلق على الاشتقاق عند اللغويين اصطلاح الاشتقاق الكبير أو الأكبر^(٣). وهذا الاتجاه هو الذى أخذ به علماء الأصول ومن أبرزهم الإمام الرازى الذى يقرر فى وضوح أن «الاشتقاق أصغر وأكبر: فالأصغر كاشتقاق صيغ الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصدر. والأكبر هو: تقلب اللفظ المركب من الحروف إلى انقلاباته المحتملة، مثلاً اللفظ المركب من ثلاثة أحرف يقبل ستة انقلابات، لأنه يمكن جعل كل واحد من الحروف الثلاثة أول هذا اللفظ، وعلى كل من هذه الاحتمالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهتين. مثلاً اللفظ المركب من: (ك ل م) يقبل ستة انقلابات: كلم، كمل، ملك، لكم، ملك، مكل. واللفظ المركب من أربعة أحرف يقبل أربعة وعشرين انقلاباً... وعلى هذا القياس المركب من الحروف الخمسة»^(٤).

وفى تحديد هذه الأقسام والاصطلاحات كلام كثير؛ إذ يرى بعض الباحثين المعاصرين أنهما ليسا قسمين فقط، فيجعله الأستاذ عبدالسلام هارون أقساماً ثلاثة^(٥)، كما يجعله الأستاذ عبد الله أمين أربعة أقسام^(٦).

(١) انظر صفحات: ٦ - ١٠.

(٢) انظر: الخصائص ١٣٣/٢.

(٣) انظر: الخصائص ١٣٣/٢، وانظر نماذج منه فى ١٣٤ - ١٣٨.

(٤) كشف الظنون ١٠٨/١.

(٥) انظر: الاشتقاق لابن دريد، مقدمة المحقق ٢٧.

(٦) انظر كتابه: الاشتقاق ١-٢.

والواقع أن أحد أقسامه الأربعة ليس من قبيل الاشتقاق وإنما هو من باب النحت. وهو ما سماه بالاشتقاق الكبّار، والذي مثل له بنحو: دمعزة وطلبقة، من أدام الله عزك وأطال الله بقاءك.



الفصل الثانى التطابق بين التركيب والموقف

- ١- أساليب هذا النوع من التطابق
- ٢- دراسة تطبيقية.

درس النحاة واللغويون العرب الوسائل التى لجأت إليها اللغة لتطابق بين التركيب والموقف، اللغوى، وقد استعانوا فى دراستهم ببعض ما خلفه الأدباء من نصوص، محاولين تفسيرها بما يكشف عن عناصر الملاءمة منها وبين الموقف الذى قيلت فيه. وقد نتج عن هذه الدراسات كثير من النتائج الهامة فى البحث النحوى واللغوى والأدبى جميعاً، وكانت إحدى هذه النتائج تحديد وسائل التطابق بين التركيب والمعنى.

ووسائل التطابق التى كشفت عنها هذه الدراسات ثلاثة:

- ١- الترتيب بين أجزاء التركيب.
- ٢- حذف بعض أجزاء التركيب.
- ٣- الاستعانة بالصيغ المختلفة لتحديد مضمون التركيب.

١- الترتيب بين أجزاء التركيب:

الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من الوسائل التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به، سواء كان التركيب خبراً أو إنشأ، مثبتاً أو غير مثبت.

فالجمله الخبرية إما أن تصدرها اسم أو يتقدمها فعل، وليس التركيبان سواء فى إفادة المعنى، بل لا يلجأ المتكلم إلى تأليف جملة اسمية أو فعلية إلا مراعاة لما يتطلبه الموقف اللغوى، ومن ثم فإن جملة: أنا أكلت كذا، تختلف عما تفيده جملة: أكلت كذا؛ لأن التركيب الأول يتضح منه أن المقصود الرئيسى هو الإخبار عن الاسم المتقدم، وأما التركيب الثانى فيكشف عن أن المقصود به هو الدلالة على الحدث. والأمر كذلك أيضاً فى تقديم الفاعل على المفعول، أو تقديم المفعول على الفاعل، إذ يفيد تقديم أحدهما ما لا يفيد تقديم الآخر.

وقد أشار إلى ذلك سيبويه، فقال: «كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى. وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»^(١).

وقد فسر النحاة ذلك فقالوا: «إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه، كمثلى ما يعلم من حالهم فى حال الخارجى: أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شىء، فإذا قُتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجى فيقول: قتل الخارجى زيد، ولا يقول: قتل زيد الخارجى؛ لأنه يعلم أنه ليس للناس فى أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة»^(٢).

ثم قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس، ولا يقدر فيه أنه يقتل، فقتل رجلاً، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنه يقدم ذكر القاتل، فيقول: قتل زيد رجلاً، ذلك لأن الذى يعنيه ويعنى الناس من شأن هذا القتل طرافته

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/١٥.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٨٤، نهاية الأرب ٧/٦٣.

وموضع الندرة فيه . . . ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذى وقع به، ولكن من حيث كان واقعاً من الذى وقع منه»^(١).
ويقدم الاسم للدلالة على أحد معنيين^(٢).

الأول: الحصر. أي تخصيص الفعل بالاسم المتقدم، نحو: أنا شفعت فى شأن خالد، فالمتكلم يقصد من مثل هذا التعبير الدلالة على حصر الفعل فى الاسم المتقدم.

الثانى: التأكيد، أى تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم، دون أن يتضمن ذلك بالضرورة حصر الفعل المتأخر فى الاسم المتقدم، نحو: محمد يعطى الجزيل، فقد دل هذا التركيب على أن الإعطاء دأب محمد دون نفيه عن غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ فإنه ليس المراد تخصيص المخلوقية بهم، بل تأكيد مخلوقيتهم له، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾، ومنه قول درنئ بنت عبدة:

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

وقد أشار إلى هذا الموضع سيبويه حين تناول المفعول إذا تقدم فرفع بالابتداء، وبنى الفعل الذى كان ناصباً له عليه، وعدى إلى ضميره^(٣).

وقد حاول البلاغيون تفسير السبب فى إفادة هذا التركيب للتأكيد، فذكر صاحب حسن التوسل، وتابعه صاحب نهاية الأرب «أن السبب فى

(١) دلائل الاعجاز ٨٤ - ٨٥، حسن التوسل ٣٠.

(٢) حسن التوسل ٣١.

(٣) دلائل الاعجاز ١٠١.

هذا التأكيد أنك إذا قلت مثلاً: زيد، فقد أشعرت بأنك تريد الحديث عنه، فيحصل للسامع تشوق إلى معرفته، فإذا ذكرته قَبِلَتْهُ النفسُ قبولَ العاشق معشوقه، فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفى الشك والشبهة، ولهذا تقول لمن تعدُّ: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر، وذلك إذا كان من شأن من يسبق له وعد أن يعترضه الشك في وفائه، ولذلك يقال في المدح: أنت تعطى الجزيل، بل أنت تجود حين لا يجود أحد، ومن ها هنا تعرف الفخامة في الجمل التي فيها ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ﴾ (١).

والأمر كذلك في الخبر المنفى أيضاً، فإن تقديم الاسم يفيد معنى غير ما يفيد تقديم الفعل، فإذا قلت لمعجب بنفسه: أنت لا تحسن شيئاً، فقد أفدت معنى لا يفيد: لا تحسن يا زيد شيئاً؛ إذ التركيب الأول قد أفاد الخبر دون حصر أو تأكيد (٣).

وما تقرر في التركيب الخبرى موجود في التركيب الإنشائي أيضاً، فإن دخول أداة الاستفهام على الفعل يفيد معنى لا يفيد دخولها على الاسم «فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشك بالفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه» (٣).

(١) انظر: نهاية الأرب ٧ / ٦٧، عن حسن التوسل إلى صناعة الترسل - ٣١.

(٢) انظر: حاشية العليمي على شرح التصريح ١٠٢ / ١.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ٨٧، حسن التوسل ٣٠.

وسواء كان المقصود الاستفهام حقيقة، أم المقصود به الإنكار، أو الإقرار، فإن دخول أداة الاستفهام على الفعل تصرف الاستفهام - أي كان نوعه - إلى الفعل، على حين يفيد دخولها على الاسم انصباب الاستفهام على الاسم دون الفعل^(١).

★ ★ ★

٢- حذف بعض أجزاء التركيب^(٢)؛

من الأساليب التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب وما يقصد به حذف بعض صيغ التركيب نفسه، وقد تناول النحاة هذا الأسلوب بالدرس في أبواب شتى من أبواب النحو، ومن أهم هذه الأبواب: المفعول به وما يلحق به والإغراء والتحذير والمبتدأ،

وسنكتفي بدرس الحذف في هذه الأبواب، باعتبارها أبرز الأبواب التي يدخلها الحذف من ناحية، والتي يتم فيها الحذف بهدف تحقيق التطابق بين التركيب والموقف من ناحية أخرى.

المفعول به:

الأفعال التي تتعدى إلى مفعول به قد يلجأ المتكلم إلى حذف مفعولها، وقد ورد ذلك كثيراً في القرآن الكريم^(٣)، وأمام المتكلم سبيلان للحذف:

(١) حسن التوسل ٣٠.

(٢) نحن لا ندرس هنا جميع صور الحذف، ولكننا نتناول بالتفصيل حذف التركيب بهدف تحقيق التطابق مع الموقف اللغوي.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٢/ ٤٠٥ وما بعدها. وانظر حصر هذه المواضع وتفصيل مواقف النحاة فيها في: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٥٣ - ٢٥٨.

(أ) أن يحمل الفعل المتعدى على غير المتعدى، ومن ثم يكون حذف المفعول في اللفظ والتقدير جميعاً.

(ب) أن يقتصر على حذف المفعول في اللفظ، مع تقديره.

ولا يلجأ المتكلم إلى استخدام الأسلوب الأول إلا ليحقق هدفاً محدداً، هو إثبات المعنى في نفسه للشئ من غير التعرض لحديث المفعول. وكأن المتكلم يقصد بذلك إلى تركيز المعنى بتجريده مما يتصل به من جزئيات هو في غنى عنها نحو: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع. فالمعنى هنا فلان يكون منه حل وعقد، وأمر ونهى، ونفع وضرر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أى: هل يستوى من له علم ومن لا علم له، من غير أن ينص على معلوم. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾.

«وبالجملة فمتى كان الغرض بيان حال الفاعل فقط فلا تعد الفعل؛ فإن تعديته تنقض الغرض، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان يعطى الدنانير، كان المقصود بيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا بيان حال كونه معطياً»^(١).

ولا يلجأ المتكلم إلى الأسلوب الثانى إلا لتحقيق واحد أو أكثر من أهداف ثلاثة:

١- أن يكون المراد بيان حال الفاعل، وأن ذلك الحال دأبه، ومنه قول طفيل الغنوى:

(١) نهاية الأرب ٧/٧٦، وانظر أيضاً: دلائل الإعجاز ١١٩.

جزى الله جعفرأ حين أزلقتُ بنا نعلنا في الواطئين فزلت
أبوا أن يملونا ولو أن أمانا تلاقى الذى لا قوه منا مللت
هم خلطونا بالنفوس وألجئوا إلى حجرات أدفأت وأظلت
«والأصل أن يقول: مللتنا وألجؤونا وأدفأتنا وأظلتنا، فحذف المفعول
المعين من هذه المواضع الأربعة، وكأن الفعل قد أبهم أمره ولم يقصد به
قصد شيء يقع عليه: كما تقول: قد مل فلان، تريد قد دخل عليه الملل
من غير أن تخص شيئاً بل لا تزيد على أن تجعل الملل من صفته،
فلذلك الشاعر جعل هذه الأوصاف من دائبهم، ولو أضاف إلى مفعول
معين لبطل هذا الغرض»^(١).

٢- الإيهام بعدم قصد المفعول، وذلك أنك «تذكر الفعل وفى نفسك
مفعول مخصوص قد علم مكانه، إما لجرى ذكر أو دليل حال، إلا
أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن
تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء، أو تعرض فيه
لمفعول»^(٢)، ومثاله قول البحترى^(٣):

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع
فالمعنى: أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره وأوصافه
«ولكنه تغافل عن ذلك إيذاً بأن فضائله يكفى فيها أن يقع عليها بصر أو
يعيها سمع حتى يعلم أنه المتفرد بالفضائل، فليس لحساده وعداه أشجى
من علم بأن هنا مبصراً وسامعاً»^(٤).

(١) نهاية الأرب ٧/٧٦، وانظر أيضاً: دلائل الإعجاز ١٢٢-١٢٣.

(٢) دلائل الإعجاز ١٢٠.

(٣) ديوانه ١/٨٤.

(٤) نهاية الأرب ٧/٧٧.

٣- الاستغناء عنه لوضوحه، نحو: أصغيت إليك، أى أذنى. وأغضيت عليك، أى جفنى. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أى: أوتيت منه شيئاً^(١).

التحذير:

أساليب التحذير ثلاثة: (٢)

الأسلوب الأول استخدام ضمير المحذر مثل: إياك ونحوه.
والأسلوب الثانى استخدام اسم مضاف إلى ضمير المحذر، مثل: نفْسَكْ أو رأسك ونحوه.
والأسلوب الثالث استخدام اسم المحذر منه، مثل: الأسد أو السيف أو القطار ونحوه.

وواضح أن هذه الأساليب الثلاثة للتحذير تتسم جميعاً بالاختصار وذلك لأن التحذير - كما ذكر الرماني - «مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام»^(٣).

ويظهر الاختصار فى الأسلوب الأول من أساليب التحذير فى لجوء المتكلم إلى استخدام الضمائر، بدلا من الأسماء الظاهرة. ثم استخدام ضمائر النصب، دون ذكر الناصب لها، وعند النحاة أن الناصب لها

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٢.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٨.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٨.

محذوف والسرفيه حاجة المتكلم فى التحذير إلى الإسراع به، مما يجعل النطق بالعامل عائقاً دونه.

ويظهر الاختصار فى الأسلوب الثانى فى نطق المتكلم مباشرة بالجزء المخوف عليه، دون أى تطويل للكلام، مما يعطى المحذر فرصة لإنقاذ الجزء المخوف عليه من موضع الخطر.

والاختصار فى الأسلوب الأخير واضح فى قصد المتكلم إلى تحديد مصدر الخطر مباشرة، تاركاً للسامع أو السامعين إبعاد هذا الخطر عن أنفسهم بما يتلاءم مع جهد كل منهم.

ويرى النحاة أن فى كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة قد حذف بعض الصيغ، بل إن هذا الحذف قد يجب فى تراكيب معينة منها^(١). وعلى الرغم من أن ابن النحاس متبعاً سيبويه^(٢) قد فسر هذا الحذف بأنه لكثرتة فى الكلام^(٣) فكأنه للتخفيف عنده - مما يبدو مناقضاً لتفسير الرمانى الذى ذكرناه - فإن اصطلاح التخفيف فى النحو العربى مرن ويفسر ظواهر كثيرة، مما يدفعنا إلى عدم الاعتداد بمعارضة هذا التفسير لتفسير الرمانى، الذى يقرر فيه صراحة أن التحذير موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام.

(١) انظر: تحديد هذه التراكيب ونماذج التعليل فيها فى: كتاب سيبويه ١/١٣٨ - ١٣٩، شرح المفصل ٢/٢٥، همع الهوامع ١/١٩٦ - ١٧٠، لباب الإعراب ٧٠ - ٧١، شرح التصريح ٢/١٩٢ - ١٩٤، منار السالك ٢/١٥٤ - ١٥٦، العباب فى شرح اللباب مخطوط غير مرقم. اللباب للعبرى ٢٦٠، شرح الفصول الخمسين - مخطوط ٧٥-٧٦، المحصول فى شرح الفصول - مخطوط ٣٥٨ المرتجل فى شرح الجمل - مخطوط.

(٢) كتاب سيبويه ١/١٣٨.

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٩٨.

الإغراء:

إذا كان الخوف سبباً لاختصار التركيب فى التحذير، فإن الرغبة هى سبب هذا الاختصار فى الإغراء؛ إذ قد يلجأ المتكلم إلى حث المخاطب على فعل أمر ما، فيستخدم لذلك أسلوباً من اثنين^(١):

أسلوب التكرار نحو: المروءة المروءة، الشهامة الشهامة، وعليه قول مسكين الدرامى:

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
أو أسلوب العطف نحو: المروءة والنجدة، الشجاعة والصلابة،
الأمّل والعمل^(٢).

وواضح أن فى كل هذين الأسلوبين نوعاً من الاختصار؛ إذ يلجأ المتكلم إلى التركيز على الصفات التى يريد من السامع الاتصاف بها والحرص عليها، وكأنما يلجأ المتكلم إلى هذا الأسلوب المباشر لإحساسه بضرورة هذه الصفات التى يغريه بها وحيويتها له، وكأنه إذا لم يتمسك بها عرض نفسه لأخطار فوادم. ومن ثم فإن فى أساليب الإغراء ملامح

(١) ثمة أسلوب ثالث يرى النحاة أنه من أساليب الإغراء، وهو الأسلوب المجرد من العطف والتكرار، نحو الصلاة جامعة، بالنصب، والواقع أن هذا الأسلوب - وإن عده النحاة من أساليب الإغراء - فإنه ليس منه، إذ يتسم بما يتسم به أسلوبا الإغراء الآخرين من تركيز على الصفات المغرى بها، ومن ثم فإنه يجوز فى هذا الأسلوب الأخير ذكر العامل على العكس من أسلوبى الإغراء المعتمدين على تكرار أو عطف.

(٢) انظر/ شرح التصريح ١٩٥/٢، حاشية الشيخ يس على التصريح بهامشه، مثار السالك ١٥٧/٢، شرح المفصل ٢٨/٢، كتاب سيبويه ١٢٩/١، أسرار العربية - مخطوط - ٤٨ ب - ٤٩أ، العباب فى شرح اللباب - مخطوط، لباب الإعراب ٧١، شرح الجمل لابن الصائغ ٩٣/٢، الموفور ٢٠.

من التحذير مردها إلى الموقف اللغوى فى كل منها وما يسوده من رغبة
فى نفع المخاطب وتجنبيه مواقع الخطر.

المبتدأ:

قد يلجأ المتكلم إلى حذف المبتدأ، ليعبر بذلك عن استحقاقه
الوصف الذى جعل له، بحيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف ليس إلا
له. ومنه قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ أى هذه سورة. وقوله:
﴿كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ﴾ أى : ذلك بلاغ
أو هذا بلاغ، وهو كثير^(١) - وقد مثل له سيبويه بقول الشاعر^(٢):

اعتاد قلبك من ليلى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به وكل حيران سار مأؤه خضل
قال : أراد ذاك ربع قواء، أو هو ربع، قال : «ومثله لعمر بن أبى
ربيعه:»^(٣)

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا كما عرفت بحفن الصيقل الخللا
دار لمروءة، إذ أهلى وأهلهم بالكانسية ترعى اللهو والغزلا
كأنه قال تلك دار».

ومنه قول طفيل الغنوى أيضاً: ^(٤)

وبالسهب ميمون النقيبة قوله للتمس المعروف: أهل ومرحب

(١) انظر: الخصائص ٣٦٢/٢ للمع لابن برهان - مخطوط - ورقة ١١٨ - ب.

(٢) كتاب سيبويه ١٤٢/١ وفيه (سلمى) بدلا من (ليلى). ودلائل الإعجاز ١١١ - ١١٢.

(٣) ديوانه ٤٣٩، كتاب سيبويه ١٤٢/١ ودلائل الإعجاز ١١٢.

(٤) كتاب سيبويه ١٤٢/١، ١٤٩.

ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ - تحقيقاً لهذا القصد -
القطع والاستئناف^(١)، وهو «أن يبدأ المتكلم بذكر الرجل ويقدم بعض
أمره، ثم يدع الكلام الأول ويستأنف كلاماً آخر فإذا فعل ذلك أتى - فى
أكثر الأمر - بخير من غير مبتدأ»^(٢) وأمثلة ذلك كثيرة. منها قول عمرو
بن معدى كرب:

وعلمت أنى يوم ذا لك منازل كعبا ونهدا
قوم إذا لبسوا الحديد تنمروا حلقا وقدا
ويقول الخطيئة: (٣)

هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاءوا
بناءً مكام وأساءةً كلم دماؤهم من الكلب الشفاء
ويقول الأقيشر: (٤)

سريع إلى ابن بلطم وجهه وليس إلى داعى الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما فى بيته بمضيع
ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح: (٥).

العين تبدى الحب والبغضا وتظهر الإبرام والنقضا

(١) انظر: منار السالك ١/١٠٥، شرح التصريح ١/١٠٣ - ١٠٤، همع الهوامع ١/١٠٣ - ١٠٤.

(٢) انظر: نهاية الأرب ٧/٧٨، دلائل الإعجاز ١١٢.

(٣) البيتان ليسا فى ديوانه المنشور بشرح ابن السكيت والسكرى والسجستانى، انظر: ٩٦ -
١١٥، ٣٩٣.

(٤) هو المغيرة بن الأسود بن وهب من شعراء بنى أمية عده الأصمعى من المولدين. انظر:

الشعر والشعراء ٢١٠ - ٢٢٠، الموشح ٢٢١، الخزائن ٢/٢٧٠.

(٥) من شعراء العباسيين، عده المبرد محدثاً ووسم شعره بالمغلاة انظر: الموشح ٢٩٨،
طبقات الشعراء الآن المعتز ٢١٧.

ولا رحمت الجسد المنضى
لا أطعم البارد أو ترضى

درة ما أنصفتنى فى الهوى
غَضْبَى ولا والله يا أهلها
وقول الأخطل^(١):

أبدى النواجذ يوم باسل ذكر
خليفة الله يستسقى به المطر

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا
الخائض الغمر الميمون طائره
وقول جميل^(٢):

دينى وفاعلة خيراً فأجريها
قلبي عشية ترمينى وأرميها
ريا العظام بلين العيش غاذيها^(٣)

وهل بثينة - يالللناس - قاضيتى
ترنو بعينى مهاة أقصدت بهما
هيفاء مقبلة، عجزاء مدبرة

وذكر المبتدأ فى هذا الموضع يبطل ما قصد إليه المتكلم، ومن ثم
وجب عند النحاة الحذف ولم يجيزوا الذكر، وقد أضاف إلى هذا الموضع
الذى يجب فيه حذف المبتدأ مواضع أخرى لا يستند الحذف فيها إلى
أساس لغوى، وإنما يمتد عما توجهه القواعد النحوية^(٤).

(١) كتاب سيبويه ٢٤٨/١.

(٢) دلائل الإعجاز ١١٥، وليست فى ديوانه.

(٣) انظر الكثير من هذه النماذج فى: دلائل الإعجاز ١١٢ وما بعدها.

(٤) من ذلك أن النحاة ذكروا أنه يكثر حذف المبتدأ جوازا فى المواضع الآتية:

١- فى جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ * نَارٌ حَامِيَةٌ * أى هى نار.
وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأَنْتُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَمُ النَّارِ﴾ أى هى النار.

٢- بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ أى فعمله لنفسه.

٣- بعد القول نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ أى هى أساطير الأولين.

كما ذكروا أيضا أنه يحذف وجوباً فى المواضع الآتية:

١- النعت المقطوع إلى الرفع نحو: رحم الله زيدا المسكين بالرفع، إذ هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو المسكين. فيعرب بعد القطع خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا.

وكذلك الأمر فى حذف الخبر، فإن المواضع التى ذكر النحاة اطراد حذفه فيها - حتى جعلوه واجبا^(١) - تقوم كلها على ما تفرضه القواعد

= ٢- المخصوص بالمدح أو الذم نحو: نعم الكتاب كتاب الله، وبئس الصديق المنافق. فالممدوح وهو كتاب الله والمذموم وهو المنافق يجوز فى كل منهما أن يعرب على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو.

٣- أن يكون الخبر صريحا فى القسم نحو: فى ذمتى لأفعلن، أى فى ذمتى ميثاق أو يمين أو عهد. فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا.

٤- أن يكون الخبر مصدرا يؤدى معنى فعله ويغنى عن التلطف به نحو: صبر جميل، وسمع وطاعة. فكل منهما خبر لمبتدأ محذوف وجوبا إذ الأصل الأصيل: أصبر صبيرا جميلا، والمصدر مفعول مطلق لأصبر. ثم حذف الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدى معناه، ثم ارتفع المصدر ليكون أوقع فى التعبير، ويخرج نحويا على أنه خبر لمبتدأ محذوف. وبذلك تتحول الجملة من فعلية إلى اسمية لتفيد الدوام والثبوت.

٥- بعد لا سيما نحو: أحب الشعراء لاسيما أبو العلاء، فيكون أبو العلاء خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو.

٦- بعد المصدر النائب عن فعل الأمر نحو: سقيا لك، ورعيا لك قال الشاعر:

نبئت نعمى على الهجران عاتبة سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى

فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه، وبعده المخاطب المجرور، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف إذ لا يصح تعلقه بالمصدر.

٧- مع بعض ألفاظ مسموعة:

نحو من أنت؟ محمد، فمحمد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره مذكورك وهو أسلوب ورد عن العرب لتحقير المخاطب وتعظيم المتحدث عنه. فأشبه الأمثال فى أدائه لمعنى محدد ومن ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يصح تغييره. ونحو لا سواء، عند الموازنة بين شيئين، فسواء خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره لا هما، أو لا هذان سواء.

ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا جائز لا واجب

(١) أوجب جمهور النحاة حذف الخبر فى المواضع الآتية

١- بعد لولا الامتناعية إذا كان الخبر كونا عاما.

نحو لولا زيد لخرج محمد، وتقديره: لولا زيد موجود أو حاضر، ومعناه أن الثانى =

= امتنع لوجود الأول، وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لأنه لا عائد منها إلى زيد. والجملة إذا وقعت خبراً لا بد لها من عائد.

هذا رأى جمهور البصريين.

ويرى الكوفيون أن الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل، والتقدير: لولا يمتنع زيد.

وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأى من وجوه (١):

(١) أنه لو كان الأمر كذلك لجاز وقوع أحد بعدها؛ لأن (أحد) يعمل فيها النفى ولم يسمع ذلك.

(ب) أنه لو كان معناه النفى لجاز أن تعطف عليه بـ (الواو) و(لا) لتأكيد النفى فيقال: لولا زيد ولا خالد لأكرمته، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ فلما لم يجر ذلك، ولم يستعمل، دل على أن الجحود قد زايلها.

(ج) أن الحروف إنما يعمل إذا اختص بالعمول، ولولا غير مختصة بل تدخل على

الأسماء نحو: ولولا زيد لأكرمته، وعلى الأفعال نحو قول الجموح:

قالت أمانة لما جئت زائرهما هلا رميت ببعض الأسهم السود

لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود

٢- أن يكون لفظ المبتدأ نصاً في القسم

نحو: لعمر الله لأبذلن جهدي، والتقدير: لعمر الله قسمي فقسمي خبر لمبتدأ محذوف وجوباً. ولا يصح أن يكون المحذوف هنا هو المبتدأ بل يتحتم أن يكون الخبر لوجود اللام في أول المذكور (٢).

٣- إذا سد مسده الفاعل.

نحو: أقائم الزيدان. فأقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به؛ إذ المعنى أيقوم الزيدان. فتم الكلام لأنه فعل وفاعل. وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى.

والمأمل يرى أنه ليس ثمة خبر محذوف. بل هو مجرد افتراض نحوى لا أصل له من واقع التعبير اللغوى.

وقد أدرك ذلك ابن يعيش نفسه فذكر أنه «ليس ثمة خبر محذوف على الحقيقة» (٣).

(١) شرح المفصل ٩٦/١ (٢) انظر: النحو الوافي ١/٣٧٥ - ٣٧٦. (٣) ابن يعيش

٩٦/١.

٤- إذا سد مسده واو المعية .

نحو: كل رجل وضيعة . والتقدير: كل رجل مع ضيعته مقرونان .
وحذف الخبر اكتفاء بالمعطوف . لأن معنى الواو هنا كمعنى مع . وكل رجل وضيعة ،
بمعنى مع ضيعته .

٥- إذا سد مسده الحال

نحو . ضربى زيدا قائما ، وأكثر شربى السوق ملتوتا ، وأخطب ما يكون الأمير قائما .
(أ) والمعنى فى المثال الأول ضربت زيدا قائما ، أو : أضرب زيدا قائما . فالكلام تام باعتبار
المعنى ، إلا أنه لابد من توجيه اللفظ نحويا . ويرى النحاة أن ضربى مبتدأ وهو مصدر
مضاف إلى الفاعل ، وزيد مفعول به ، وقائما حال وهى التى سدت مسد الخبر .
ولا يصح أن تكون قائما خبراً فيرتفع ؛ لأن الخبر إذا كان مفردا يكون هو الأول
والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم .
ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا ؛ لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر
الذى هو ضربى ، لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبه . ولو كان المصدر
عاملا فيه لكان من صلته ، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لأن الساد
مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزءاً غير الأول فكذلك ما سد
مسده ينبغى أن يكون غير الأول .

وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير يعود إلى زيد وهو
صاحب الحال ، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل . والتقدير :
ضربى زيدا إذا كان قائما . فإذا هى الخبر - أو هى موضع نصب متعلقة باستقرار
محذوف - ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه ، ونقل الضمير من الفعل إلى
الظرف ، وصار الظرف وما ارتفع به فى موضع مرفوع لأنه خبر المبتدأ . فإذا أريد
المضى قدر بإذ ، وإذا أريد المستقبل قدر بإذا .

(ب) وتوجيه المثال الثانى كتوجيه المثال السابق . وليس بينهما من فرق سوى أن (أكثر)
ليس بمصدر ولكنها لما أضيفت إلى المصدر ، وهو شربى ، صار حكم التركيب حكم
المصدر .

(ج) وأما المثال الثالث ففيه اتساع أكثر من المثال الأول ذلك أن فيه وجهين من التقدير :

١- فثمة تقدير للخبر المحذوف - كالمثال الأول - فأخطب ما يكون الأمير بمعنى
أخطب كون الأمير ، والكون هنا بمعنى الوجود . والتقدير : أخطب وجود الأمير .
جعل وجوده خطيبا مبالغة .

النحوية من ضرورة وجود جزئين فى تركيب الجملة العربية وأركان ثلاثة فى العمل النحوى، بحيث إذا لم يوجد سوى أحد ركنى الجملة وجب تقدير الركن الآخر منها، وكذلك إذا فقد أحد أطراف العمل لزم تقديره حتى تلتقى أطراف المثلث الذى توهم النحاة وجوده طبقاً لنظرية العامل وتبعاً لتفسيرهم الدلالى، وهذا النوع من الحذف قائم على أسس هى من قبيل المصادرات المذهبية، دون أن يكون له التحليل اللغوى أساس يمتد عنه^(١).



٣- الاستعانة بالصيغ:

رأى النحاة أن ثمة سبيلاً ثالثاً تسلكه اللغة لإيجاد نوع من التطابق بين التركيب والمعنى المقصود، تلجأ فيه إلى الاستعانة ببعض الصيغ لتحديد مضمون الجملة، بحيث تتفق مع ما يقصد بها من معان.

وتزاد بعض الصيغ فى التراكيب لإفادة معانى: الاستفهام، والنفى، والتوكيد، والحصر، والقسم، والعطف، والاستدراك، والتشبيه، والتمنى، والتوقع، والتنبيه والنداء، والتصديق والإيجاب، والاستثناء، والحث والتحضيض.

وبعض الصيغ التى تزداد لتحقيق أحد هذه المعانى قد تؤدى إلى الوقت نفسه دوراً وظيفياً تركيبياً، وبعضها قد يقتصر على أدائه معناه

= ٢- أن يكون الكون المقدر من ما والفعل بمعنى الزمان لا بمعنى الوجود؛ لأن ما تكون فى تأويل المصدر الذى يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف. أى: أخطب أوقات كون الأمير. (انظر شرح المفضل ٩٧/١).

(١) انظر تحليلنا لهذا النوع من الحذف وغيره من دعوى حذف أجزاء الجملة فى: الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢٨٨ وما بعدها.

الدلالى فحسب . ومن ثم فإن من الممكن أن نجد الصيغ التى تفيد النفى أو الاستفهام ، مثلاً ، تفيد فى الوقت نفسه الجزم أو النصب أو الرفع .

كذلك تزداد بعض الصيغ لتحقيق وظائف تركيبية دون أى تأثير دلالى ، مثل : لام جواب القسم ، ولام جواب لو ولا ، ولام الأمر ، ولام الابتداء ، ولام التفصيل الخ .

ومن الواضح أننا سنتناول هنا بالتحليل القسم الأول من الصيغ ، وهى التى تلجأ إليها اللغة لإفادة معنى من المعانى . سواء كانت ذات تأثير وظيفى أو لم تكن .



الاستفهام^(١):

الاستفهام هو «طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل فى ذهنه ما لم يكن حاصلًا عنده مما سأل»^(٢) ، والمطلوب حصوله فى الذهن إما تصور وإما تصديق . وذلك لأنه إما أن يطلب المتكلم حكماً بنفى أو إثبات وهو التصديق أولاً وهو التصور^(٣) .

ومقتضى دراسات النحاة أن العربية لا تلجأ لإفادة أى من هذين القسمين إلى التنوع الصوتى ، وهو ما يصطلح عليه فى البحث اللغوى المعاصر بالتنعيم أو النبر ، وإنما تلجأ إلى زيادة صيغ معينة تدخل على التركيب اللغوى فتحيله من الخبر إلى الإنشاء الاستفهامى .

(١) نحن لا ندرس هنا أساليب الاستفهام المختلفة فى اللغة ، وإنما نحصر حديثنا فى الاستفهام بوساطة الصيغ مع ما يضيفه من تغيرات فى التركيب ودلالته .

(٢) الأشباه والنظائر ح ٤ / ٢ .

(٣) الأشباه والنظائر ح ٤ / ٣ .

ويقسم النحويون هذه الصيغ أقساماً مختلفة باختلاف اعتبارات التقسيم:

- ١- فهم يقسمونها بحسب نوعها إلى أسماء وحروف^(١).
- ٢- وبحسب مدلولاتها إلى ما يفيد الدلالة على الزمان أو المكان أو الذات (فاعلية ومفعولية) أو العلاقة (كيفية أو كمية) أو العلية (سببية أو غائية)^(٢).
- ٤- وبحسب وظيفتها التركيبية إلى ما يختص بطلب التصور، وما يختص بطلب التصديق، وما يفيدهما معا، ثم إلى ما يعمل وما لا يعمل^(٣).



فصيغ الاستفهام الاسمية هي: مَنْ، و«ما» و«أين» و«متى»، و«كم» و«كيف» و«أى»، وصيغة مركبة تفيد العلية وهي: «لماذا» وأما «أيان» و«أنى» فهما صورتان من أين، وليستا صيغتين مستقلتين.

ف : (من) و(ما) تفيدان السؤال عن الذات، سواء كان المسئول عنه فاعلاً أو مفعولاً. والفارق بينهما أن الذات التي يدل عليها بمن غالباً ما تكون ذاتاً عاقلة، على حين إن الذات التي يسأل عنها بما يغلب أن تكون غير عاقلة^(٤).

(١) مغنى اللبيب ١ / ١٥ ، الأمير على المغنى بهامشه.

(٢) شرح المفصل ٤ / ٢ ، ١٠ - ٢١ ، ١٠٢ . ١٢٧ .

(٣) الأشباه، والنظائر ٢ / ٢١٩ ، رسالة فى النحو للفستالى مخطوط غير مرقم.

(٤) شرح المفصل ٢٤ ، ١٠ وما بعدها، الجمل الكبيرة ٦٣ ب - ٦٣ أ .

على أن من المقرر فى البحث النحوى أن هذا الفرق بين استعمال من وما ليس حاسماً بحيث يمكن معه تقسيم المسئول عنه إلى عاقل وغير عاقل؛ إذ العلاقة بين من وما مرنة، تسمح أن يسأل عن غير العاقل بمن، كما تبيح أن يسأل عن العاقل بما^(١). ولعل ذلك كان محصوراً - أولاً - فى نطاق المجاز اللغوى، القائم على تشبيه العاقل بغير العاقل ثم استخدام أداة غير العاقل له، أو العكس، ولكن كثرة الأمثلة المروية وتعددتها تشير إلى وقوع تطور فيهما، أحدث بعض التغيير فى استخداماتها، وإن كان تغييراً لم يلغ، بل ولم يتغلب على الاستخدام الأصيل فيهما.

وأما أين فللسؤال عن المكان، ومتى للسؤال عن الزمان.

وكيف للسؤال عن الكيفية أو الحالة.

وكم للسؤال عن الكمية، وهى بحسب ميزها، فيمكن أن تدل أيضاً على الزمان أو المكان أو الذات.

وكذلك أى، إذ هى بحسب ما تضاف إليه.

وأما لماذا فللسؤال عن العلة سببية أو غائية. وهى صيغة مركبة من (اللام) و(ما) الدالة على الذات و(ذا) اسم الإشارة.

وصيغ الاستفهام الحرفية هى: (الهمزة)، و(هل)، و(أم). وأما (أل) فليست أداة مستقلة للاستفهام كما زعم قطرب^(٢)، وإنما هى صيغة محرفة عن (هل)، ولعلها صورة لهجية سمعها قطرب فظنها (أل) المعرفة يؤتى بها للاستفهام.

(١) المصدران السابقان. وأيضا: شرح الجمل لابن الصائغ ٣ / ٣٧٠ ، ٣٧٣ .

(٢) انظر: مغنى اللبيب ٥٤ ، الدسوقي على المغنى ٢ / ٧٧ .

والهمزة وهل «يدخلان تارة على الأسماء وتارة على الأفعال؛ وذلك قولهم فى الاسم: أزيد قائم؟. وفى الفعل: أقام زيد؟ وتقول فى هل: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟»^(١).

وأما (أم) فلا تخلص للاستفهام؛ إذ تفيد العطف أيضاً^(٢).

والهمزة أعم تصرفاً من هل وأم «وذلك إذ كانت يلزمها الاستفهام، وتقع مواقع لا تقع أختها فيها»^(٣).

ويؤدى الترتيب بين أدوات الاستفهام ومدخولاتها دوراً هاماً فى تحديد المستفهم عنه، ومن ثم فإن الترتيب يؤدى دوره هنا أيضاً بالإضافة إلى الصيغ. وهكذا فإن دخول هذه الأدوات على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصها بقبيل منهما ولا يعنى أن التركيب الذى تدخل فيه على الأسماء مساو للتركيب الذى تدخل فيه على الأفعال، فبين التركيبين بون شاسع. مرده إلى أن الاستفهام إنما يدخل على ما يتلوه مباشرة «فإذا أدخلته على الفعل وقلت: أضربت زيداً؟ كان المسئول عنه هو وجود الفعل محققاً والمسئول عنه إنما هو الفاعل»^(٤). فهذا فرق «لا يدفعه دافع، ولا يشك فيه شاك، ولا يخفى فساد أحدهما فى موضع الآخر»^(٥).

وقد يفيد الاستفهام معنى الإنكار أو التقرير أو التوبيخ أو التعجب أو التحقق والإنكار معا.

(١) شرح المفصل ٨ / ١٥٠ .

(٢) انظر فى أم العاطفة: الأشباه والنظائر ٢ / ٢١٩ - ٢٢٢، رسالة فى التفرقة بين حروف الاستفهام - مخطوطة -، الجمل ٦٨ ب - ٦٩ أ .

(٣) شرح المفصل ٨ / ١٥١، شرح الجمل لابن الصائغ ح ١ باب أم وأو .

(٤) نهاية الأرب ٧ / ٦٣ .

(٥) دلائل الإعجاز ٨٧ .

كذلك قد تفيد بعض أسماء الاستفهام معنى الشرط، فتشارك بقية أسماء الشرط فى الربط بين جملتين.

النفى :

طرق النفى فى اللغة العربية مختلفة، ويمكن أن نميز بينها أساليب ثلاثة :

الأسلوب الأول: النفى المستفاد من الصيغة.

الأسلوب الثانى: النفى المستفاد من التركيب.

الأسلوب الثالث: النفى المستفاد من الموقف.

الأسلوب الأول:

دلالة النفى فى هذا الأسلوب ليست مستمدة من علاقة تركيبية أو صوتية أو عقلية، وإنما يستند النفى فى هذا الأسلوب إلى دلالة الصيغة القاموسية أو المعجمية، نحو: رفض وامتنع وأبى ونحوها، فإن النفى فى مثل هذه الصيغ لا يعود إلى التركيب اللغوى، كما لا يركز على إشارة صوتية - كالتنغيم أو النبر - وإنما يمتد عن الدلالة المعجمية للصيغ، ومن ثم فإن هذا الأسلوب للنفى اللغوى لا يعد من أساليب النفى التركيبى فى البحث النحوى.

الأسلوب الثانى:

للنفى المستفاد من التركيب طريقان: فى الطريق الأول يعتمد النفى على وجود الصيغ التى تدخل على التركيب اللغوى فتحدث فيه عددا من التغيرات من بينها تغيير دلالاته من الإثبات إلى النفى. والطريق الثانى يعتمد على الصيغ واللواحق معا.

والصيغ التى تفيد النفى تقسيمات تختلف باختلاف اعتباراتها:

(أ) فهى تقسم بحسب الصيغة إلى بسيطة ومركبة.

(ب) وبحسب الاختصاص إلى نافية للأسماء ونافية للأفعال ومشتركة بينهما، ثم إلى نافية للماضى أو للحال أو الاستقبال.

(ج) وبحسب الوظيفة إلى عاملة وغير عاملة، ثم إلى عاملة فى الأسماء وعاملة فى الأفعال.

(أ) فصيغ النفى البسيطة مثل: (لا)، و(ما)، و(إن). والصيغ المركبة هى: (لن)، و(لم)، و(لما)، و(ليسا)، و(لات)، و(إلا)، و(ماإن)^(١).

(ب) والصيغة التى تختص بالأسماء عند النحاة هى: ليس^(٢).

والصيغ التى تختص بالأفعال هى: لم، لما، لن.

والصيغ المشتركة بين الأسماء والأفعال هى: ما، لا، إن، إلا، لات، ما إن.

ومن بين الصيغ ما يختص بالنفى فى الماضى وهو: لم ولما.

ومنها ما يختص بالنفى فى الحال وهو ما - إذا دخلت على الأسماء

أو على الفعل المضارع - وإن، والصيغة المركبة منهما وهى ما إن، وليس.

ومنها ما يختص بالنفى فى المستقبل وهو: لا، ولن.

(١) انظر: همع الهوامع ١ / ١١١ وما بعدها، ١٢٣ - ١٢٦، شرح المفصل ١ / ١٠٥، ١٠٨،

٧ / ١١١، ٨ / ١٠٧ - ١٠٩، ١١١ - ١١٢، شرح التصريح ١ / ٣٤٦، ٣ / ٣٤٣.

(٢) نلاحظ أن هذا الاختصاص بالأسماء لا يمتد عن الواقع اللغوى؛ إذ أن التراكيب اللغوية قد دخل فيها لبس على الأفعال والأسماء معا.

(ج) والصيغ المختصة بالأسماء تعمل فى الأسماء والمختصة بالأفعال تعمل فى الأفعال، وكان الأصل ألا تعمل الصيغ المشتركة لعدم اختصاصها كما يقرر النحاة^(١)، ولكن الملحوظ أن: (ما) و(لا) و(إن) النافيات تعمل مع عدم اختصاصها، وكذلك (لات) أيضا^(٢). ويبدو أنه من قبيل الخلط بين مستوى اللغة واللهجات القبلية^(٣).

ويتنوع عمل الصيغ المختصة بالأسماء بين الرفع والنصب، كما يتنوع عمل الصيغ المختصة بالأفعال بين الجزم والنصب.

ودلالة هذا الأسلوب على النفى تتراوح بين الدلالة المعجمية والدلالة التركيبية، ونعنى الدلالة المعجمية استمداد النفى من المدلول المعجمى للصيغ دون أن يكون فى التركيب سمات شكلية تميز حالة النفى عن حالة الاثبات، فإن (ما) مثلا تفيد النفى سواء كانت فى تركيب أو لم تكن، وهى لا تغير شيئا فى التركيب الذى تدخل عليه سوى ما تحدثه

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩، همع الهوامع ١ / ١٢٣، شرح الفصول الخمسين ٩٤.

(٢) انظر همع الهوامع ١ / ١٢٦.

(٣) من الثابت أن (إن) النافية لا تعمل إلا فى لهجة أهل العالية وأن (ما) و(لا) لا تعمل إلا فى لهجة الحجازيين، وقد حكى سيبويه وابن عصفور والاستراباذى ما يؤيد ذلك، إذ ذكروا أنها لا تعمل فى لهجة تميم، كما قرر الزمخشري أنها لا تعمل فى لهجة طيء أيضا. وأما (لات) فقد ورد فيها ما ورد فى لا.

انظر: كتاب: سيبويه ١ / ٢٨، همع الهوامع ١ / ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، الدرر اللوامع ١ / ٩٥ - ١٠٠، الجنى الدانى ٤٣ - ٤٨، أسرار العربية ٤٦ أ - ب، الجمل الكبيرة ٢٣ أ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢ / ٣٢، اصلاح الخلل ٦٦ ب، شرح التسهيل ١٥١، ١٨١، المحصول ٤٤١ - ٤٥٢، شرح الفصول ٩٤ - ٩٧، النكت الحسان ١٩ ب، ٣٥ غاية الإحسان ٤ الباب فى علل البناء والإعراب ١١٧.

دلالتها من نفى معناه، وهو نفى مستمد من سيغة ما وحدها دون أن يكون للتركيب دخل فيه. وهذا النفى ليس قصرا على ما وحدها وإنما يشترك معها غيرها من الصيغ غير العاملة.

وأما النفى بالصيغ العاملة فيمكن - بشيء من التجوز - أن نقرر فيه امتداد النفى عن بالدلالة المعجمية وشكل التركيب معا، وذلك كما فى لم ولما ولن فى نفى الأفعال، وليس فى نفى الأسماء، فإن التراكيب: لم يقيم محمد، ولما يقيم محمد، ولن يقوم محمد، تختلف عن تراكيب الإثبات فيها وهى : قام محمد، وسيقوم محمد. والاختلاف بين هذين النوعين من التراكيب له مظهران:

أولهما: وجود صيغ النفى ذات الدلالة المعجمية.

ثانيهما: وجود ما يمكن أن نعتبره علامة تركيبية وخاصة من خصائص هذا الأسلوب للنفى وهى: الجزم مع لم ولما، والنصب مع لن.

وكذلك الأمر فى ليس أيضا، فإن تركيب النفى بها وهو: ليس محمد قائما، يختلف عن تركيب الإثبات وهو: محمد قائم، فى النقطتين اللتين ذكرناهما وهما: وجود صيغة النفى وما تفيده من النفى المعجمى الناتج من الصيغة، ثم اختلاف الحركات الإعرابية وما يكشف عنه من وجود علامة تركيبية ناتجة عن النفى ودالة عليه.

ولقد قلنا من قبل إن ما نقرره من وجود علامة تركيبية فى النفى بالصيغ العاملة فيه شيء من التجوز، ومرد هذا التجوز أن العلامات التركيبية التى تحدث مع هذه الصيغ ليست مختصة بها، فالرفع والنصب والجزم - وهو ما يحدث مع النفى بهذه الأدوات - لا يختص بحالة النفى وحدها ولا يقتصر على هذه الأدوات فحسب، بل يوجد فى

حالات شتى كما يشاركها فيها غيرها من الأدوات، ومن ثم فإنه من قبيل الخطأ تصور كون النفى بالصيغ العاملة يتضمن دلالة تركيبية خالصة؛ إذ من المؤكد أن الدلالة القاموسية تؤدي دورا هاما في هذا النفى لا يمكن إنكاره أو تجاوزه.

وأما النفى المستفاد من الصيغ واللواصق معا فيكون في حالتين فحسب وهما حالتا النفى بليس أو ما إذا دخل على خبرهما الباء التي يرى النحويون أنها زائدة «لتأكيد النفى»^(١) ومن ثم فإن النفى في هاتين الحالتين يصبح مستمدا من الصيغة واللاصقة الأمامية في الخبر.

الأسلوب الثالث:

استفادة النفى في هذا الأسلوب تأتي من أحد طريقين:

أولهما: النفى المستفاد من الموقف اللغوي، فهو نفى لا يستمد من الصيغة ولا من التركيب، وإنما يستتج من الموقف دون دليل عليه من الصيغة أو التركيب، وذلك كما في أسلوب التمنى أو الشرط بلو، مثل قول الشاعر:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب
وقول رؤبة:

قالت سليمي: ليت لى بعلايمن يغسل جلدى وينسينى الحزن

فإن ما نفهمه من نفى الشباب عن الشاعر الأول أو فقدان الزوج عند الثانى ليس مستمدا من صيغة محددة ولا من إشارة فى التركيب، وإنما هو استنتاج عقلى لا دليل عليه ولا إشارة إليه، ولذلك جعله

(١) همع الهوامع ١ / ١٢٧ .

الدكتور إبراهيم أنيس نوعاً من النفي المنطقي لا اللغوي^(١)، وهو ما لا نقره عليه؛ إذ النفي هنا أسلوب لغوي تعترف به اللغة وتعطيه حكم النفي وإن لم يكن في الصيغ أو التركيب ما يدل عليه.

وثانيهما: لا يستفاد فيه النفي من الموقف اللغوي وحده، وإنما من الموقف تدعمه إشارة صوتية خاصة، هي النغمة الكلامية، كما في بعض أنواع الاستفهام - كالاستفهام الإنكاري - فإن النفي الذي يفهم من نحو: أأنت قلت هذه القصيدة؟! - لمن يتحلها - يستند في الواقع إلى علامتين: الأولى: الموقف اللغوي، والثانية: التنغيم الذي يصحب الصيغ. وهو ما يفتقده القسم الأول الذي لا يدل فيه على النفي إلا الموقف اللغوي وحده.

ومما ينبغي تسجيله هنا أن ثمة علاقة بين أساليب النفي وبين الترتيب، إذ تتأثر أساليب النفي بترتيب الصيغ، ومن ثم يمكن أن نعد أساليب النفي اللغوي والترتيب بين الصيغ، يتآزران معاً على تحقيق التطابق بين التركيب والموقف.



التوكيد:

أساليب التوكيد في العربية تعتمد جوهرياً على الصيغ للدلالة عليه^(٢)؛ إذ التأكيد يتم بوساطة أحد الأساليب الخمسة:

(١) انظر: من أسرار اللغة ١٦٢ .

(٢) نلاحظ أن أسلوب التوكيد الذي يعتمد على اللاحقة الخلفية (نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة) لا يطرده استخدامه إلا في بعض أنواع الأفعال، فهو محدود في بعض الأحداث.

- ١- تكرار اللفظ المراد تأكيده .
- ٢- تكرار مضمون اللفظ المؤكد .
- ٣- تكرار مضمون الجملة .
- ٤- استخدام أسلوب القصر .
- ٥- استخدام أسلوب القسم .

١- تكرار اللفظ:

وجدوى هذا النوع من التأكيد كما قرر الزمخشري أنك «إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به فى نفس السامع ومكنته فى قلبه وأمطت شبهة ربما خالجت أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته»^(١).

ويتم تحقيق هذه الغاية بواسطة إعادة اللفظ المراد تأكيده أو مرادفه، «مفردا كان أو مركبا، مضافا أو جملة أو كلاما، نكرة أو معرفة، ظاهرا أو مضمرا، إسما أو فعلا أو حرفا»^(٢)، إذ أن «التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه باب يحصره، لأنه يكون فى الأسماء والأفعال والحروف والجمل وكل كلام نريد تأكيده»^(٣).

وهذا النوع من التأكيد شائع فى اللغة، ومن ثم فإن شواهد كثيرة، وأمثله أكثر، منها:

نحو: هذا زيدٌ زيدٌ، ورأيت زيدا زيدا، ومررت بزيدٍ زيدٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾. وأنت بالخير حقيق قمن، تيممت همدان الذين هم هم. وما أكرمنى إلا أنت أنت.

(١) المفصل ٣ / ٤٠ .

(٢) همع الهوامع ٢ / ١٢٥ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٣٩ .

ونحو : قام قام، وقم قم، و:

فأين إلى أين النجاة ببغلتى
أناك أذاك اللاحقون احبس احبس
ونحو قول جميل:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها
أخذت على موثقا وعهودا
و: أجل جبر إن كانت أبيحت دعائره
و: إنَّ إنَّ زيدا منطلق.

ونحو: ضربت زيدا ضربت زيدا، وجاءنى محمد جاءنى محمد،
والله أكبر الله أكبر، ومنه:

أيا من لست أقـلاه
ولا فى البـعد أنساه
لك الله على ذاكـا
لك الله لك الله

وقول الشاعر:

قم قائما قم قائما قم قائما
وقال أعشى همدان:

مر إني قد امتدحتك مرا
مريامر مرة بن تليد
واثقا أن تثيبني وتسرا
ما وجدناك فى الحوادث غرا

وقول الشاعر:

ألا يا اسلمى ثم اسلمى ثم اسلمى
ثلاث تحيات وإن لم تكلمى

٢- تكرار مضمون اللفظ:

ويصطلح عليه فى البحث النحوى بالتأكيد المعنوى.

ويهدف هذا الأسلوب من أساليب التأكيد إلى «دفع توهم المجاز»^(١) و«إزالة الغلط في التأويل»^(٢). ويحصره البصريون في المعارف دون النكرات ويعللون ذلك بأمور أبرزها^(٣):

أولاً: أن النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال فأما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ. وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفاً من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه، فاللفظ هو المقصود في التوكيد اللفظي، فأما المعنوي فإنما المراد منه الحقيقة، ولذلك أعيد المعنى في غير اللفظ.

وثانياً: أن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيداً لها.

ويوافق الكوفيون البصريين في منع تأكيد النكرة بالمؤكد المعنوي إذا كانت غير محدودة، فأما إذا كانت النكرة محدودة - أي معلومة المقدار - نحو: يوم وشهر وفرسخ وميل وضربة وأكلة ونحو ذلك، فقد جوزوا تأكيدها بمؤكد معنوي، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كلّه رجب
فجر (كله) على التأكيد لحول، وهو نكرة وأنشدوا أيضاً:

إذا العقود كر فيها حفداً يوماً جديداً كله مطرداً
ومنها أيضاً: ثلاث كلهن قتل عمرا

(١) همع الهوامع ٢ / ١٢٢ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ٤٠ .

(٣) انظر: شرح المفصل ٣ / ٤٤ ، الانصاف ٢٦٦ - ٢٦٨ .

فأكد (يوما) و(ثلاث) بكل وهما نكرة، وقد رفض ذلك البصريون، وأولوا هذه الأبيات وغيرها مما استشهد به الكوفيون^(١).

والألفاظ التي تستخدم في هذا الأسلوب محددة.

منها: النفس والعين، وهما بمعنى «الذات»^(٢). ويضافان لضمير المؤكد المطابق له أفرادا وتذكيرا وفروعهما، نحو: جاء زيد نفسه، وهند نفسها، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن.

فإن أكدا مثنى ففيهما أقوال ثلاث:

الجمع نحو: جاء الزيدان أنفسهما والهندان أعينهما.

والإفراد - وهو أقل من الجمع - نحو: جاء الزيدان نفسهما والهندان نفسهما أو عينهما.

والتثنية وبه قال ابن مالك وولده نحو: جاء الزيدان والهندان نفساهما. وقد منعه أبو حيان وقال عنه: إنه غلط^(٣).

ويستعمل للمثنى: كلا وكلتا.

ويستعمل في الجمع وما في معناه: كل وجميع وعامة، وأجمع وأكثع وأبصع وأبتع^(٤).

(١) انظر: شرح المفصل ٣ / ٤٥ ، الإنصاف ٢٦٥ .

(٢) همع الهوامع ٢ / ١٢٢ .

(٣) السابق.

(٤) يرى كثير من النحاة أن الأسماء التي يؤكد بها مرتبة، فنفسه وعينه مقدمان على كل، وكل مقدمة على أجمع، وأما ما بعد أجمع فتتابع لا تقع إلا بعدها. فأكثع تابع لأجمع، وأبصع تابع لأكثع، ومن ثم لا تستعمل هذه الصيغ منفردة. كما لا تستعمل دون ترتيب: وقد رفض فريق من النحويين فكرة التبعية وما تستلزمه من الترتيب بين الصيغ. فأجازوا أن يستخدم المتكلم ما يشاء من الصيغ للتأكيد. فأبها قدم وبأبها أراد أكد. ووقف ابن كيسان موقفا وسطا فأجاز أن يبدأ المتكلم بما يشاء من الصيغ بعد أجمع انظر: بن يعيش ٣ / ٤٠ ، ٤٦ .

ولابد من إضافة (كلا) و(كلتا) و(كل) و(جميع) و(عامة) إلى ضمير مطابق للمؤكد تثنية أو جمعا، تذكيرا أو تأنيثا، وفي قطعها عن الإضافة أو إضافتها لغير الضمير خلاف^(١).

وقد رفض المبرد أن تكون (عامة) من صيغ التأكيد، وعلل ابن مالك ذلك بأنه نتيجة السهو أو الجهل^(٢). وذكر أن سيويه قد نبه على أنها بمنزلة كل - معنى واستعمالا - وإن لم يذكر لذلك شاهدا، وذكر ابن مالك أنه قد وجد شاهدا يدل على صحة ما قاله سيويه، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها^(٣).

فـداك حى خـولان جـمـيـعـهـم وهـمـدان
وكل آل قـحـطان والأكرمـون عـدنان

٣- تكرار مضمون الجملة:

وذلك باستخدام أحد حرفى التفسير لتأكيد مضمون الجملة السابقة عليه، وهما: (أى) و(أن).

أما (أى) فإنها تكون تفسيرا للجملة التى قبلها ومعربة عنها، ولذلك يشترط فى تركيبها ثلاثة شروط^(٤):

(أ) أن تقع بعد جملة تامة مستغنية بنفسها.

(ب) أن يقع بعدها جملة أخرى تامة.

(١) همع الهوامع ٢ / ١٢٣ وفى المغنى ما يفيد أنها تقع مفسرة للمفرد أيضا انظر مغنى لليب

٣٠٣ - ٢٠٤ حاشية الدسوقي ١ / ١١٠، حاشية الأمير ١ / ٧١ .

(٢) المصادر السابقة، وانظر: شذور الذهب ٤٤٥، قطر الندى ٢٢٩ .

(٣) انظر: كتاب سيويه .

(٤) شرح المفصل ٨ / ١٤٠ .

(ج) أن تكون الجملة التالية لها هي الجملة الأولى في المعنى .

مثال ذلك : خرج بثيابه : أى وثيابه عليه . ورمىته من يدي : أى ألقيته .

وأما (أن) فإنها لا تقع إلا بعد فعل فى معنى القول نحو : ﴿وَانْطَلَقَ

الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾ فمعناه : أى امشوا ، ونحو : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ

اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ فان بمعنى أي وهو تفسير ما أمرتني به ؛ لأن الأمر بمعنى القول .

ولا تقع أن مفسره أيضا إلا بشروط^(١) .

(أ) أن يكون الفعل الذى تفسره فيه معنى القول . قال ابن يعيش فى

هذا الشرط : «ليس بقول»^(٢) .

(ب) ألا يتصل بأن شىء من صلة الفعل الذى تفسره .

(ج) أن يكون ما قبلها كلاما تاما .

٤ - أسلوب القصر :

تهدف طرائق هذا الأسلوب المتعددة إلى إفادة التأكيد ، وهى تستعين

فى تحقيقها هذا الهدف بالصيغ - بسيطة أو مركبة ، مفردة أو متعددة -

كما تستعين بالصيغ واللواصق ، وهى تتفاوت فى تأكيدها قوة كما تختلف

مضمونا ، فثمة تأكيد لمضمون الجملة وآخر لأحد طرفيها ، كما أن هناك

تأكيدا بسيطا له مواقفه اللغوية وآخر قوى له - بدوره - مواقفه الخاصة

التي لا يجزىء فيها تأكيد أقل قوة .

(١) انظر : المغنى ٣١ - ٣٣ ، الأمير على المغنى ١ / ٣٠ - ٣١ ، الدسوقي على المغنى ١ /

٤٢ ، شرح المفصل ٨ / ١٤٢ ، تحفة الغرب - مخطوط - غير مرقم ، شرح الجمل لابن

الصائغ ٢ / ٦٧ ، الجنى الدانى - مخطوط .

(٢) ابن يعيش ٨ / ١٤٢ .

وصيغ القصر البسيطة هي:

(أ) (إن وأن).

(ب) العطف بلا.

(أ) فكل من (إنّ) و(أنّ) يؤكد «مضمون الجملة؛ فإن قول القائل إنّ زيدا قائم، ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا أن قولك: إنّ زيدا قائم أوجز من قولك: زيد قائم زيد قائم، مع حصول الغرض من التأكيد» (١).

ويؤكد بهما - عادة - حيث يكون ثمة شك من المخاطب في مضمون ما تلقىه إليه، سواء كان هذا الشك صدر عنه بالفعل أو قد توهمت وجوده، ومن ثم يكون ذكرهما في التركيب توكيدا للجواب عن السؤال الحقيقي أو المتوهم، ويفسر ذلك المبرد بقوله: «إذا قلت: عبدالله قائم، فهو إخبار عن قيامه. فإذا قلت: إن عبدالله قائم، فهو جواب عن إنكار منكر لقيامه، سواء كان المنكر هو السائل أو الحاضرين، والدليل على أن (إن) إنما تذكر لجواب السائل أنهم ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر، نحو: والله إن زيدا لمنطلق، فالحاجة إنما تدعو إلى (إن) إذا كان للسامع ظن يخالف ذلك» (٢).

وتستخدم (إن) أيضاً إذا توهم المتكلم أن المخاطب قد خالجه هذا الظن وإن لم يكن قد صدر منه لفظ يفيد، اكتفاء بما صدر منه من فعل يشير إليه، وكأن المتكلم يقول له: حالك تقتضى أن تكون شاكا فيما أقول، ومنه قول حجل بن نضلة:

(١) شرح المفصل ٨ / ٥٩ .

(٢) انظر: نهاية الأرب ٧ / ٨٢ .

جاء شقيق عارضاً رمحہ إن بنى عملك فيهم رماح

كذلك تستخدم إن أيضاً لا للتأكيد فى مقابلة ظن من المخاطب حقيقى أو متوهم، وإنما تأكيداً لظن المتكلم نفسه، وذلك إذا وجد أمر كان المتكلم يظن أنه لا يوجد، «كقولك للشئ الذى يراه المخاطب ويسمعه: إنه كان من الأمر ما ترى، كأنك ترد على نفسك ظنك الذى ظننت، وعليه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذِبُونَ﴾» (١).

(ب) وأما العطف بلا فيفيد تأكيد أحد طرفى الجملة، ويكون ذلك فى الموقف الذى يتوجه الشك فيه إلى أحد الطرفين، فيقال مثلاً: محمد قدم لا خالد، وجاءنى زيد لا عمرو، ومحمد باق لا مسافر.

ويشترط للعطف بها مع إفادة هذا المعنى ثلاثة شروط (٢):

١- أن يتقدمها إثبات أو أمر، وفى تقدم النداء خلاف (٣).

٢- ألا تقترن بعاطف.

٣- أن يتعاند متعاطفاها.

وتأكيد أحد الطرفين فى هذا التركيب مرده إلى أن العطف بلا يتضمن نفى المعطوف، ونفى المعطوف يفيد إثبات المعطوف عليه (٤)، ومن

(١) نهاية الأرب ٧ / ٨٣ .

(٢) مغنى اللبيب ٢٤١ - ٢٤٢ الدسوقي على المغنى ١ / ٣٤٣، الأمير على المغنى ١ /

١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) المصادر السابقة.

(٤) نهاية الأرب ٧ / ٨٣ .

ثم فإن هذا الأسلوب للتأكيد لا يستخدم إلا حيث أريد تأكيد أحد الطرفين، فإن أراد المتكلم تأكيد الجملة كلها لجأ إلى أسلوب آخر.

والصيغ المتعددة:

صيغتان هما صيغتا النفي والاستثناء، ويفيد القصر بالصيغ المتعددة التأكيد إذ يدل التركيب على نفي التشريك، فنحو: ما جاءنى إلا زيد، قد نفيت المجيء عن الجميع إلا زيدا، فقد نفيت اشتراك أحد مع زيد فى المجيء وبذلك يتأكد المجيء له وحده.

والصيغة المركبة:

هى إنما، فهى مركبة من (إن) و(ما) وتفيد تأكيد مضمون الجملة^(١). وتستعمل فى مواقف ثلاثة تفيد فيها جميعا التأكيد^(٢).

أولا: الدلالة على الحصر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾.

ثانيا: الدلالة على وضوح الأمر المتحدث عنه، سواء كان وضوحه حقيقة أم زعما، كقول عبيدالله بن قيس الرقيات^(٣):

إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء

ثالثا: الدلالة على التعريض بمقتضى مدلولها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ فليس القصد منه أن يعلم السامعون ظاهره، وإنما

(١) انظر: شرح المفصل ٨ / ٥٩ .

(٢) انظر: نهاية الأرب ٧ / ٥٣ ، ٨٦ .

(٣) ديوانه ٩١ .

المقصود ذم الكفار بأنهم من فرط العناد فى حكم من ليس بذى عقل،
وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾.

أما الصيغة واللاصقة:

ففى نحو: إن زيدا لقائم، فالصيغة هى إن، واللاصقة هى اللام
الداخلية على خبرها، ويفيد هذا التركيب زيادة تأكيد مضمون الجملة.
«وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ (لفظ الجملة) ثلاث مرات»^(١).

٥- القسم:

طرق القسم متعددة، وهى مع تعددها تعتمد على الصيغ فى إفادة
ما تهدف إليه من تأكيد مضمون الجملة^(٢)، وتحليل أساليب القسم يكشف
عن قدر من التطور أصاب هذه الأساليب، وهو ما لم يلمحه النحاة حين
أجازوا الاكتفاء بذكر أداة القسم والمقسم به دون ذكر الفعل الدال على
القسم - وهو أقسم أو أحلف - اكتفاء بدلالة التركيب المكون من المقسم
به وأداة القسم.

ولكن النحاة - مع ذلك - جعلوا ذكر فعل القسم أصلا، فإذا لم
يكن موجودا فى تركيب القسم وجب عندهم تقديره ليظل أسلوب القسم
كما قرروا «جملة تؤكد بها جملة أخرى»^(٣) ثم ليتعلق به الجار والمجرور
«وهما أداة القسم والمقسم به».

(١) شرح المفصل ٨ / ٥٩ .

(٢) شرح المفصل ٩ / ٩ ، ٩٩ .

(٣) انظر: ابن يعيش ٩ / ٩٠، التصريح ٢ / ٣٥٧، همع الهوامع ٢ / ٣٩ .

وهذا الموقف من النحاة يغفل وجود أسلوبين فى القسم .

فى الأسلوب الأول تذكر جملة القسم ، سواء كانت اسمية أو فعلية .

وفى الأسلوب الثانى لا تذكر جملة القسم ، اكتفاء بأداته الداخلة

على القسم به .

ويبدو أن الأسلوب الأول هو الأصل فى القسم ، ويؤيده ما نراه من

كثرة وروده فى العصر الجاهلى ، ومنه قول النابغة الذبياني^(١) :

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة وليس وراء الله للمرء مذهب

ثم حدث شىء من التطور فى هذا الأسلوب ، فكثرت حذف جملة

القسم إذا كانت فعلية ، وأصبح هذا الأسلوب مستخدما جنبا إلى جنب

مع الأسلوب الذى تذكر فيه جملة القسم ، ويمثل القرآن ذلك بوضوح فى

كثير من آياته ؛ إذ يستخدم الأسلوب الأول كما يستخدم الأسلوب الثانى

أيضا . ومما ورد مذكورا فيه جملة القسم الفعلية قوله تعالى : ﴿أَهْؤُلَاءِ

الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ و﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾

و﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ و﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصَرُونَ﴾ و﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ

ارْتَبْتُمْ لَا نُشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ .

ومما ورد محذوفا فيه جملة القسم الفعلية ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ * وَمَا

أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ * النُّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ و﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾

و﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ و﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاها * وَالنَّهَارِ إِذَا

(١) انظر: شعراء النصرانية ٢ / ٦٥٥ ، ديوان النابغة (ض) ١٢ .

جَلَاهَا * وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَاهَا * وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * ﴿وَالضُّحَى﴾ * وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَى * .

ثم أخذ التطور مجراه، فاطرد حذف جملة القسم مع ثلاث من أدواته هي: التاء واللام والواو. وكثر حذفها مع غير هذه الأدوات - ولكن النحاة أغفلوا هذا التطور، وأوجبوا لذلك ضرورة تقدير الجملة إذا لم تكن مذكورة، على الرغم من اعترافهم فى بعض المواضع بوجوب حذفها^(١). وهو نوع من لحظ الأصل التاريخى الذى يأباه اللغوى التحليلى^(٢).

على أن الذى ينبغى تسجيله هنا هو أن أسلوبى القسم - سواء ذكرت فيهما جملة القسم أم لا - يرتكزان على الصيغ دون اللواصق، وإن اختلف عددها بين الأسلوبين.

★ ★ ★

التنبيه:

تستخدم العربية صيغا معينة للتنبيه ، أي للفت نظر المخاطب وتركيز انتباهه فيما تحدثه به^(٣). وهذه الصيغ هي:

١- ها :

وهي «التنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة لينتبه إليها وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة، وذلك لأنها مبهمة لوقوعها على كل شئ من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها. كما افتقرت إلى الصفة.

(١) انظر: شرح المفصل ٩ / ١٠٠ - ١٠١، شرح التصريح ٢ / ٣٥٧، حاشية الشيخ يس بهامشه، جمع الهوامع ٢ / ٣٩، أسرار العربية ٦٩ أ .

(٢) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى - الفصل الأول من الباب الثالث.

(٣) شرح المفصل ٨ / ١١٤ .

وقال الرماني: إنما كثر التنبيه في هذا ونحوه من حيث كان يصلح لكل حاضر، والمراد واحد بعينه فقوى بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه؛ إذ لم تكن علامة تعريف في لفظه، وليس كذلك (أنت) لأنه للمخاطب خاصة، لاشتماله على حرف الخطاب»^(١).

والأصل أن تدخل (ها) على المبهم دون فصل بينهما، وقد أجزى الفصل بين الهاء ومدخولها المبهم بواو العطف، نحو قول لبيد^(٢):

نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا
يريد: وهذاليا، «وإنما جاز تقديم (ها) على الواو لأنك إذا عطفت جملة على أخرى صارت الأولى كالجزء من الثانية، فجاز دخول حرف التنبيه عليها»^(٣).

وتدخل (ها) أيضا على إن ومعموليها، ومنه قول النابغة^(٤):

ها إن تاعذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد
كذلك تدخل على المضمرة بكثرة. قال ابن يعيش: «لما بينهما من المشابهة، وذلك أن كل واحد منهما ليس باسم المسمى لازم له، وإنما هو على سبيل الكناية».

ويرى المبرد أن علامات الإضمار كلها مبهمة «إذ كانت واقعة علي كل شيء، والمبهم (عنده) على ضربين: فمنه ما يقع مضمراً ومنه ما يقع غير مضمراً».

(١) ابن يعيش ٨ / ١١٦ .

(٢) ديوانه ط لبيد ٥٩ .

(٣) ابن يعيش ٨ / ١١٥ . وانظر كتاب سيويه ١ / ٣٩٧، ديوان لبيد ٥٩ ط هابر .

(٤) ديوانه ٣٤ .

ويؤيد المبرد تعريف على بن عيسى الرماني المبهم من الأسماء بأنه «ما افتقر في البيان عن معناه إلى غيره»^(١).

ويبدو من نقل ابن يعيش^(٢) أن مذهب سيبويه في نحو: هاأناذا، أن (ها) داخلة على المضمر الذي هو (أنا)، لا لأنه مبهم كما ذهب المبرد ووافقه الرماني، بل لما بينهما من شبه.

أما الخليل فإنه يرفض أن تدخل أداة التنبيه (ها) على المضمر مطلقاً، ويرى دخولها على المبهم تقديرًا.

والتقدير عنده : هاذا أنا، فوقعت أنا - وهى المضمر - بين التنبيه والمبهم.

ونخلص من ذلك إلى أن في دخول (ها) التي للتنبيه على المضمر مذهبين أساسيين:

الأول: مذهب الخليل، وهو يرفض دخولها على المضمر، ويقدر مبهماً تدخل عليه أداة التنبيه.

والثاني: مذهب الجمهور، ويجيز دخولها على المضمر، أما سيبويه فلأن بين المضمر والمبهم تشابهاً يجيز دخولها على المضمر، وأما المبرد والرماني فلأن المضمر نوع من المبهم.

٢- ألا :

وهى أداة للتنبيه مركبة من الهمزة ولا النافية، ولكن التركيب غير

(١) ابن يعيش ٨ / ١١٥ .

(٢) شرح المفصل ٨ / ١١٦ .

معناهما إلى التنبيه^(١)، ومن ثم جاز أن يلي هذه الأداة المركبة (لا) النافية كما في قول عمرو بن كلثوم في ختام معلقته:

ألا لا يجـهـلن أحـد علينا فنـجـهـل فوق جهـل الجاهـلينا

وتدخل هذه الأداة على الاسم والفعل والحرف.

مثال دخولها على الاسم: ألا زيد منطلق.

ومثال دخولها على الفعل: ألا قام زيد، ألا يقوم زيد.

وشاهد دخولها على الحرف بيت عمرو بن كلثوم السابق. ومثله

بيت الشماخ^(٢):

ألا يا اصـبـحـاني قـبـل غـارـة سـنـجـال وقـبـل مـنايا غـاديات وآجال

٣- أما :

وتفيد التنبيه مع تحقق الكلام الذي بعدها، وتفترق عن (ألا) في

أنها للحال أما ألا فتختص بالاستقبال^(٣)، وتكثر قبل القسم، نحو قول أبي صخر الهذلي^(٤):

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما النفر

(١) ابن يعيش ٨ / ١١٤ - ١١٥، مغنى اللبيب ٦٨، الأمير على المغنى ١ / ٦٥ .

(٢) ديوانه: الملحق ٦٩١ .

(٣) شرح المفصل ٥٨ / ١١ .

(٤) الأمير على المغنى ١ / ٥٢، الدسوقي على المغنى ١ / ٧٨ تحفة الغريب - مخطوط.

٤- صيغ النداء:

وصيغ النداء تهدف أصلاً إلى التنبيه؛ إذ «أصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك»^(١).

وهي خمسة: يا ، أيا ، هيا ، أى ، الهمزة. وتنقسم إلى قسمين^(٢):

(أ) صيغ لنداء القريب، وهما صيغتا: أى والهمزة.

(ب) صيغ لنداء البعيد ومن فى حكمه كالنائم والساهى، وهى: يا وأيا وهيا، وإنما استخدمت هذه الصيغ «من قبل أن البعيد والمتراخى والنائم المستقل والساهى يفتقر فى دعائهم إلى رفع الصوت ومده، وهذه الأحرف الثلاثة التى هى: يا وأيا وهيا أواخرهن ألفات، والألف ملازمة للمد، فاستعملت فى دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورفعها بها»^(٣).

ولذلك فإن الصيغ المستعملة فى نداء القريب لا تصلح لنداء البعيد، لأنها لا تفى بالغرض من رفع الصوت بغية التأثير. أما أى فلأن الياء فيها لبست مدة، وأما الهمزة فلأنها ليست من حروف المد.

وعلى الرغم مما فى هذه التعليقات من أخطاء صوتية، فى تصور أواخر هذه الصيغ ألفات، على حين إنها ليست إلا حركات طويلة، فإن

(١) ابن يعيش ٨ / ١٢٠ .

(٢) ثمة تقسيمات عديدة لصيغ النداء، أكثرها شيوعاً بين النحاة حصرها فى قسمين للقريب والبعيد. انظر: كتاب سيبويه ١ / ٣٠٣ ، الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٩ ، شرح المفصل ٨ / ١١٨ ، غاية الاحسان ٧ أ ، النكت الحسان ٢٨ ب ، شرح الجمل لابن العريف ٧٩ أ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢ / ٤٩ ، اللباب للعكبرى ١٨٠ ، الموفور ٢٣ ب ، إصلاح الخلل ٤٧ أ .

(٣) شرح المفصل ٨ / ١١٨ .

المقصود الأساسى من التعليل سليم، وهو أن الحركات الطويلة الموجودة فى أواخر هذه الصيغ تتيح للمتكلم فرصة مد صوته ورفع له لإسماع البعيد ومن فى حكمه. ومعلوم من الدراسات الصوتية الحديثة أن الحركات أعلى فى الدرجة من السواكن. ومن ثم فإن وجود الحركات الطويلة يمكن المتكلم من إحداث أعلى تأثير صوتى ممكن.

٥- صيغ الندبة والاستغاثة:

وهى نوع من التنبيه على ما يحس به المتكلم من ألم أو حزن، وتستخدم صيغة محددة بالإضافة إلى لاصقة خلفية، أما الصيغة فهى: (وا)، وأما اللاصقة الخلفية فهى الفتحة الطويلة المنتهية بهاء السكت وتلحق آخر الاسم المتفجع عليه أو المتوجع منه. ووجود الحركات الطويلة فى الصيغة وفى اللاصقة معا يعطى المتكلم قدرا كبيرا من الحرية فى رفع صوته فى موضعين من التركيب اللغوى، بحيث ينقل مشاعره إلى أكبر عدد من الحاضرين.



التصديق والإيجاب

تستخدم العربية فى الجواب عددا من الصيغ هى: نعم، وبلى، وأجل وجير، وإي، وإن^(١).

١- وتفيد (نعم) فى الجواب الوعد إذا وقعت بعد طلب، والتصديق إذا وقعت بعد خبر، نفيا كان أو إيجابا، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام، فهى لتحقيق ما بعد حرف الاستفهام سلبا كان أو إيجابا^(٢).

(١) شرح المفصل ١٢١٨ .

(٢) المغنى ٢ / ٢٥ ، الأمير على المغنى بهامشه، الدسوقي على المغنى ٢ / ١١ ، تحفة الغريب - مخطوط - غير مرقم.

٢- وتفيد (بلى) الإيجاب لما بعد النفى، فهى ترفع النفى وتبطله، وإذا رفعته فقد أوجبت نقضه، وهى أبداً توجب نقيض ذلك المنفى المتقدم، ولا يصح أن توجب إلا بعد رفع النفى وإبطاله^(١). قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ أى: بلى نجمعها قادرين. وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ﴾ أى: آمنت، ولو قال: نعم، لكان كفراً.

ومن ثم فإن المواضع التى يستخدم فيها فى الجواب بلى غير المواضع التى يستخدم فيها فى الجواب نعم؛ لأن نعم تصديق ما تقدم من إيجاب أو نفى، أما بلى فهى تفيد رفع النفى وإبطاله وإيجاب نقضه. فمثلاً إذا قال القائل: أخرج زيد؟ - وكان قد خرج - فإن الجواب يكون: نعم، ولا يصح استخدام بلى؛ لأن الاستفهام عن مثبت لا عن منفى، فإن لم يكن خرج فإن الجواب: لا. فإن قيل: أما خرج زيد؟ - وكان لم يخرج - فإن الجواب يكون نعم، أى: نعم ما خرج، فصدقت الكلام على نفسه باطراح حرف الاستفهام، كما صدقت على إيجابه، ولم ترفع النفى وتبطله بخلاف بلى. وإن كان قد خرج فإن الجواب يكون: بلى، أى: قد خرج، فرفعت ذلك النفى وحدث فى بعضه إثبات نقيضه^(٢).

٣- وأما (أجل) فأمرها كأمر نعم فى التصديق. قال الأخفش: إلا أن استعمال أجل مع غير الاستفهام أفضل^(٣).

(١) مغنى اللبيب ١١٣، الأمير على المغنى ١ / ١٠٤ - ١٠٥.

(٢) المصدران السابقان، وانظر أيضاً: شرح المفصل ٨ / ١٢٣.

(٣) مغنى اللبيب ٢٠، الدسوقي على المغنى ١ / ٢٣، شرح المفصل ١٢٤.

٤- وأما (جير) فمعناه أجل ونعم، وربما جمع بين أجل وجير في الجواب، قال مضر بن ربیع:

فلما لحقناهم قرأنا عليهم
تحية موسى ربه إذ يجاوره
وقلن على الفردوس أول مشرب
أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره
وأكثر ما يستعمل جير مع القسم. يقال: جير لا أفعلن، أي نعم والله وهو مكسور الآخر، وربما فتح^(١).

٥- وأما (إي) فحرف جواب كنعم وجير، ولا يستعمل إلا في القسم تقول لمن قال: أقام زيد؟: إي والله وإي وربى وإي لعمرى. قال تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾^(٢).

٦- وأما (إن) فحرف جواب بمعنى أجل، فإذا قيل: قد أتاك زيد، فالجواب: إنه، أي: أجل، والهاء للسكت، والمراد إن، إلا أنه لحقتها الهاء في الوقف والمعنى معنى أجل. وليست الهاء هنا ضميراً وإلا لثبت في الوصل كما ثبت في الوقف، وليس الأمر كذلك إذ تسقط وصلاً فيقال: إن يا فتى، بحذف الهاء.

وفى نطق بعض هذه الصيغ اختلاف يعود فى أكثره إلى الفوارق اللهجية، وفى أقله إلى تطور صوتى، وسنكتفى بأن نضرب مثلاً للاختلاف بصور نطق نعم. إذ أن هذه الصور ثلاثة: بفتح العين، وبكسرها، وبقلب العين حاء^(٣).

(١) حاشية الدسوقي على المغنى ١ / ١٧٦ .

(٢) ابن يعيش ٨ / ١٢٤ .

(٣) مغنى اللبيب ٣٤٥، الدسوقي على المغنى ٢ / ١٠ .

أما الصورتان الأوليان فيعود الاختلاف بينهما إلى الاختلاف
اللهجي بين القبائل العربية، ومع أن الفتح أشهر فإن الكسر لغة أشياخ
قريش كما ذكر الكسائي، كما أنه نطق كنانة أيضاً كما ذكر أبو عمرو،
ويقرر ابن يعيش أنه قد ورد في كلام النبي صلوات الله عليه وجماعة من
الصحابة. ويؤيده ما نسبته الزمخشري إلى عمرو بن مسعود^(١).

أما الصورة الصوتية الثالثة - وهي قلب العين حاء - فليست في
الواقع إلا تطوراً للصورة الأولى (نعم) فإن الحاء هي المقابل المهوس
للعين، ومعنى ذلك حدوث نوع من التطور الصوتي عند بعض القبائل
التي أصابت قدرأً من التحضر مالت معه إلى استخدام الأصوات
المهموسة.



الحث والتحضيض. واللوم والتوبيخ.

تستخدم العربية صيغاً معينة تفيد الحث على الشيء والتحضيض
عليه، وهذه الصيغ هي: لولا ، لوماً ، هلاً ، وألاً^(٢).

وهذه الصيغ مركبة، تدل مفرداتها على معان، ثم تتغير هذه المعانى
بالضم والتركيب.

فلولا مركبة من (لو) و(لا).

ولو ما مركبة من (لو) و(ما).

(١) ابن يعيش ٨ / ١٢٥ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٨ / ١٤٤ .

وهللاً مركبة من (هل) و(لا).

وألا مركبة من (أن) و(لا).

وتفيد هذه الصيغ الحث والتحضيض إذا وليها المستقبل ، أما إذا وليها الماضى فإنها تفيد اللوم والتوبيخ فيما تركه المخاطب أو يقدر فيه على الترك^(١). نحو قول القائل: أكرمت زيدا، فيقول: هلا خالدا، كأنك تصرفه إلى إكرام خالد وتحته عليه، أو تلومه على ترك إكرامه.

* * *

الإفراد والتعدد

تحرص اللغات على تمييز فكرة الإفراد وفكرة التعدد، وفى الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع، ولكنها تتخذ من هذا المعنى العقلى العام طرائق شتى لتصويره أو التعبير عنه، فمن اللغات ما يميز فى الصيغة بين المفرد وغير المفرد، فتجعل للمفرد ولغيره أيا كان كـ صيغة أخرى، كمعظم اللغات الأوروبية^(٢). ومثل هذه اللغات تلتقى فى هذه الظاهرة اللغوى بالتقسيم المنطقى عند الحديث عن الكم^(٣). وثم لغات أخرى كثيرة لا تسلك هذا المسلك فى تعبيرها عن المفرد وغيره، فمن اللغات الإفريقية ما يتخذ صيغة للمفرد وثانية للمثنى وثالثة للمثلث ورابعة للجمع الذى يضم عند أصحاب هذه اللغة - كحد أدنى - ما يزيد على الثلاثة^(٤).

(١) انظر: المغنى ٢٤٧ - ٢٧٦ ، الدسوقي على المغنى ١ / ٣٧٨ - ٣٨٢ ، ابن يعيش ٨ - ١٤٤ ، تحفة الغريب - مخطوط - غير مرقم.

(٢) من أسرار اللغة ١٣٦ .

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر نفسه عن : لغات إفريقيا ٨٩ .

أما اللغات السامية فإنها تتخذ - على وجه العموم - ثلاث صيغ للترقية بين المفرد وغيره، فتستخدم صيغة للدلالة على الأفراد، وأخرى للتثنية، وثالثة للجمع^(١). وذلك لأن «المفرد عين لا ضم فيها ولا اقتران، والتثنية ضم مفرد إلى مفرد، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد، وهذه معان معقولة يقتضى القياس أفرادها بصيغ مفترقة»^(٢).

وتزيد العربية فتفرق بين جمعى القلة والكثرة. أى بين ما هو أدنى من عشرة وبين العشرة فما فوقها^(٣)، وسيوضح أسلوب العربية فى التفرقة بين المفرد وغيره من دراسة: الضمائر والأفعال والأسماء سواء كانت مشتقة أو أعلاما.

الضمائر:

للضمائر فى العربية تقسيمات مختلفة. لأنها إما أن تقسم بحسب مدلولاتها إلى ضمائر التكلم والخطاب والغيبة، أو بحسب موقعها التركيبى إلى ما يقع مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا - أو بشئ من الدقة - ما يقع فى مواضع الرفع والنصب والجر. كذلك تقسم بحسب اشتقاقها إلى مجموعات ثلاثة، تضم الأولى ضمائر التكلم والخطاب المنفصلة، والمتصلة المرفوعة. وتحتوى الثانية على المجرورة والمنصوبة. وتختص الثالثة بضمائر الغياب^(٤). كما تقسم - كما فعل النحاة - إلى ضمائر

(١) انظر: التطور النحوى للغة العربية ٤٧ .

(٢) اللمع بن برهان - مخطوط - ورقة ١٢ أ .

(٣) التفرقة بين جمعى القلة والكثرة مردها فى الحقيقة إلى القواعد الصرفية أكثر من النصوص اللغوية، إذ العلاقة بين الجمعين من المرونة بحيث تسمح بإطلاق جمع القلة على الكثرة، ودلالة جمع الكثرة على القلة، ولكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن التفرقة بين الجمعين ظاهرة صرفية مقررة. ونرجو أن نفصل القول فى هذه التفرقة بعد قليل.

(٤) انظر: التطور النحوى للغة العربية ٤٧ .

منفصلة وضمائر متصلة^(١).

والتقسيم التقليدى للضمائر عند النحاة إلى متصلة ومنفصلة صالح لأن يكون نقطة البدء فى تحليلنا للضمائر. وليست الضمائر المتصلة إلا لواصق خلفية تتصل بالصيغة لتحديد المسند إليه^(٢). وهى تسعة:

منها ما لا يقع إلا فى موضع رفع وهى خمسة:

أحدها: التاء المفردة، وهى مضمومة للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة^(٣).

الثانى: النون المفردة، وهى لجمع الإناث مخاطبات أو غائبات. وهى مفتوحة دائماً.

الثالث: الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين - وهى فى الواقع

(١) هذا هو التقسيم الشائع فى الكتب النحوية، وإن كان شيوعه لم يمنع من وجود تقسيمات أخرى للضمائر. انظر مثلاً: همع الهوامع ١ / ٥٦، شرح المفصل ٣ / ٨٤ - ٨٥ شرح التصريح ١ / ٩٧ - ٩٨، الموفور ٣ أ.

(٢) يرى فريق كبير من النحاة أن هذه الضمائر أسماء، ويرى فريق آخر أنها حروف علامات، كتاء التأنيث فى قامت، لا ضمائر، وعلى هذا رأى المازنى، ودليله: أن المضمرة لما استكن فى (فعل) و(فعلت) استكن فى التثنية والجمع وجىء بالعلامات للفرق، كما جىء بالتاء فى «فعلت» للفرق.

وقد وافقه الأخفش فى موضع واحد هو الياء، نحو: «تأكلين». ودليله أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أو الفعل فى الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء فى الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث.

وقد رد المعارضون ما ذهب إليه كل من المازنى والأخفش. انظر: همع الهوامع ١ / ٥٧، شرح المفصل ٣ / ٨٧ - ٨٨، شرح التصريح ١ / ٩٧ - ٩٩، الارتشاف ٣ / ٤٠٣.

(٣) ثم تعليقات مختلفة لفتح التاء وضمها وكسرها، ومواقف مختلفة للنحاة من هذه التعليقات. انظر مثلاً: المبدع فى التصريف - مخطوط - ارتشاف الضرب ٢ / ٤٠٢، شرح المفصل ٣ / ٨٦، همع الهوامع ١ / ٦٥.

ضمة طويلة خالصة فى جميع المواقع ما عدا إذا سبقها فتح فإنها تكون حركة مزدوجة مثل: اسمعوا، وانعوا.

الرابع: الألف للمثنى مذكراً كان أو مؤنثاً، مخاطباً أو غائباً - وهى فى الواقع فتحة طويلة تلحق آخر الصيغة - نحو: قاما، قامتا.

الخامس: الياء للمخاطبة وهى أيضاً كسرة طويلة - نحو: قومى، تقومين. ومنها ما لا يقع إلا فى غير الواقع، أى فى مواضع النصب والجر وهى ثلاثة:

الكاف: لخطاب المذكر مفتوحة، ولخطاب المؤنثة مكسورة.

والهاء: للدلالة على الغائب المذكر.

والياء: للدلالة على المتكلم المفرد.

ومنها ما يقع فى مواضع الرفع والنصب والجر جميعاً. وهو حكم (نا) الدالة على المتكلم ومن معه^(١)، أو المعظم نفسه.

والضمائر المنفصلة صيغ مستقلة، مركبة غالباً^(٢). رهى قسمان: ما يقع فى حالة الرفع، وما يقع فى حالة النصب، ولا تقع فى موضع جر. وضمائر الرفع هى.

أنا - للمتكلم المفرد.

ويرى البصريون أن أصل الصيغة هو (أن) بفتح النون بلا ألف للمتكلم ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف فى الوقت لبيان الحركة، كهاء السكت، ولذلك تعاقبها.

(١) ابن يعيش ٣ / ٩٤ .

(٢) التطور النحوى للغة العربية ٤٨ .

ويرى الكوفيون أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلًا في لغة . واختاره ابن مالك^(١) .

وفى الألف لغات : إثباتها وصلًا ووقفًا، وهى لغة تميم، وبها قرأ نافع وقال أبو النجم^(٢) .

أنا أبو النجم وشعري شعري لله درى ما أجن صدرى
وقال حميد بن حريث^(٣) :

أنا سيف العشيرة فاعرفونى حميد قد تذريت السناما

وفى لغة ثانية وهى حذفها وصلًا ووقفًا، وثالثة وهى حذفها وصلًا وإثباتها وقفًا، وهى لغة أهل الحجاز^(٤)، وقد فسر ابن جنى ذلك بأن زيادة الألف وقفًا حكم ليس صادرًا «من جهة الاشتقاق؛ هذا محال فى الأسماء المضمرة لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التى تلحق لبيان الحركة فى الوقف»^(٥) .

كما أن فيها لغة رابعة حكيت عن بعض العرب، وهى قلب الألف هاء فى الوقف، ومنه قول الشاعر^(٦) :

إن كنت أدري فـعلَى بدنه من كثرة التخليط فى من أنه

(١) مع الهوامع ١ / ٦٠ .

(٢) الدرر اللوامع ١ / ٣٥ شرح المفصل ٣ / ٩٣ - ٩٤ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٩٤ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ص ٤٥ - ٤٦ .

(٥) انظر : المنصف ١ / ٩ .

(٦) ابن يعيش ٣ / ٩٤ .

كما أن فيها لغتين آخرين: (أَنَّ) باسقاط المد وإسكان النون، و(آن) بمد حركة الهمزة^(١).

نحن - للمتلكم إذا كان معه غيره، يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع^(٢)، أو للمتلكم المعظم نفسه^(٣،٢). ومنه قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾.

أنت - للمخاطب والمخاطبة.

للمخاطب بفتح التاء، وللمخاطبة بكسرهما، ويرى البصريون أنها مكونة من (أن) زيد عليها التاء، وهذه التاء حرف خطاب عندهم ولكنها تشبه التاء الاسمية - الضمير - في أنها تفتح في المذكر وتكسر في المؤنث، وتصرف الصيغة المركبة عندهم فتوصل بميم في جمع المذكر، وبميم وألف في المثني، وبنون في جمع الإناث^(٤).

وذهب الفراء إلى أن الضمير هو مجموع أن والتاء.

وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء فقط، وهى تاء فعلت «وكثر بآن وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث»^(٥).

وقد أثبت برجستراسر أن الضمائر المنفصلة للمخاطب مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي ومن مقطع (أن) الذي ذكر احتمال كونه من أدوات الإشارة^(٦).

(١) همع الهوامع ١ / ٦٠ .

(٢) شرح المفصل ٩٤ .

(٣) السابق، وانظر أيضا: همع الهوامع ١ / ٦١ .

(٤) ابن يعيش ١ / ٩٥ .

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: التطور النحوى للغة العربية ٤٨ .

وهو قريب من مذهبي ابن كيسان والفراء، وإن اختلف مع الأخير في اعتبار أن المقطع الثاني من الصيغة هو ضمائر الاتصال لا مجرد التاء وحدها.

هو - للغائب.

هي - للغائبة.

هما - للمثنى الغائب أو الغائبة.

هم - للغائبين.

هن - للغائبات.

ومذهب البصريين أن أصل هذه الضمائر (هو) و(هي)، وزن ضمائر الرفع المنفصلة على هذا أربعة، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع. وقال أبو علي: الكل أصول. ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد. وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان: الضمير من هو وهي الهاء فقط والواو والياء زائدتان كالبواقي^(١). مستدلين بقول الشاعر^(٢):

فبيناه يشرى رحله قال قائل
لمن جمل رخو الملاط نجيب
وقد خرج البصريون.

(١) انظر: همع الهوامع ١ / ٦٠ - ٦١ .

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت، قيل: هو للمخلب الهلالي، وقيل: للعجيز السلولي، واسمه عمير بن عبد الله بن كعب بن عبيدة، أو ابن عبيدة بن كعب، شاعر أموى مقل، انظر: الدرر اللوامع ١ / ٣٦، الخزانة ٢ / ٣٩٦، الأغاني ١٣ / ٥٨، المؤتلف والمختلف ٢٥٠، معجم الشعراء للمرزباني ٥٣ الجمهورية ٢٦٠، طبقات فحول الشعراء ٥١٧. وانظر بعض شعره في: الحيوان ٢ / ٣٠١، ٣٣٧، ٤ / ٣٩١؛ ٦ / ٣٢٩، البيان والتبيين ١ / ٢٣، ٢١٢ .

وضمائر النصب هي:

عند سيبويه والفارسي ضمير واحد، هو (إيا) يليه مايراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب، إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنثياً. قال أبو حيان. وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني إلى أنها أسماء مضمرة، أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا)، واختار هذا الرأي ابن مالك.

وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر، فـ: (إيا) حرف زيد ليكون دعامة تعتمد عليها اللواحق لتفصل عن المتصل. ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمير إلا أنه قال: إن (إيا) اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق. فهي في موضع جربه.

وقال ابن درستويه: إنه بين الظاهر والمضمّر.

وقال بعض الكوفيين: مجموع إيا ولواحقها هو الضمير، وزعم بعض آخر منهم أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيا) عماد^(١).

الأفعال:

لا تفرق العربية بين الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر سواء أكان مفرداً أم غيره، ولكنها تفرق بين الأفعال المسندة إلى ضمير المفرد والمسندة إلى ضمير غير المفرد، سواء أكانت هذه الأفعال ماضية أم مضارعة أم أمراً، وهي تستخدم في تفرقتها بين هذه الأفعال اللواحق أمامية أو خلفية.

(١) انظر: همع الهوامع ١ / ٦١ ، شرح المفصل ٣ / ٩٨ - ١٠١ ، الإنصاف ٤٠٦ - ٤٠٨ .

ففى الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر نلحظ توحيد صيغة الفعل دون أى تغير يصيبها إلا فى التفرقة بين حالتى التذكير والتأنيث. فنجد: يقوم محمد ويقوم المحمدان ويقوم المحمدون، وتقوم هند وتقوم الهندان وتقوم الهندات، وجلس محمد وجلس المحمدان وجلس المحمدون، وجلست البنت وجلست البنتان وجلست البنات.

أما فى الأفعال المسندة إلى الضمائر فإن اللواصق تميز بين الفعل المسند إلى ضمير المفرد والمسند إلى غيره. تكلم أو خطاباً أو غيبة.

ففى التكلم - قمتُ وقمنا، وأقوم ونقوم، ولزقم ولنقم.

وفى الخطاب - قمتَ وقمتِ، وقمتما وقمتن - وتقوم وتقومين، وتقومان، وتقومون وتقمين - وقم وقومى، وقوما، وقوموا وقمن.

وفى الغيبة - قام وقامت - وقاما وقامتا، وقاموا وقمن - وهو يقوم وهى تقوم، وهما يقومان وتقومان، وهم يقومون وهن يقمن.

من هذه التصرفات يلحظ وجود اللواصق التى تحدد المسند إليه، وهى التى يسميها النحاة ضمائر الرفع المتصلة.

وهذه اللواصق خلفية فى الفعل الماضى وفعل الأمر، ماعدا الفعل الماضى المسند إلى ضمير الغائب المفرد المذكر، فليس فيه لاصقة تدل على المسند إليه.

وكذلك فى الفعل الماضى المسند إلى ضمير الغائبة المؤنثة؛ إذ اللاصقة الخلفية التى به لمجرد الدلالة على التأنيث دون الدلالة على الأفراد، بدليل استخدامها نفسها مع المثنى والجمع نحو: قامت الهندان وقامت الهندات.

وأما فى الفعل المضارع فإن اللواصق تتخذ طريقاً مغايراً؛ إذ أنها إنما تلحق فى غير التكلم للدلالة على التثنية وعلى الجمع وهى - حينئذ - لواحق مركبة؛ إذ تتصل بها (النون) حذفاً أو إضافة للدلالة على الموقف الإعرابى.

وأما فى التكلم فإن الدلالة على الأفراد وغيره تأتى من حرف المضارعة، أى من اللاحقة الأمامية، ومن ثم فإن برجسترا يعد أحرف المضارعة - لذلك - من الضمائر^(١).

الأسماء:

سبق أن أشرنا إلى التطابق فى الضمائر فى العدد، أى من حيث الأفراد والتعدد، وبذلك لم يبق أمامنا سوى تحليل الأعلام والمشتقات لتتعرف إلى أى مدى تفرق فيهما اللغة بين فكرة الأفراد وفكرة التعدد.

ونلاحظ - أولاً - أن ثمة أسلوبين يختلفان فى إفادة التعدد، ولكنهما يستعملان معاً فى الأعلام والمشتقات.

الأسلوب الأول العطف، والأصل أن يعطف بالأداة بين متغيرين أو فى العطف بالأداة أن يكون من حيث الجنس أو النوع أو الدرجة. ويلحق به التغاير فى الصفة أيضاً، فإذا لم يكن تغاير فى وجه من هذه الوجوه وجب أن يثنى أو يجمع، وأن يستغنى بذلك عن أسلوب العطف فى الدلالة على التعدد^(٢).

والأسلوب الثانى التثنية والجمع، ولا يُلجأ إلى هذا الأسلوب إلا حيث كان هناك اتفاق تام بين أفرادهم، كمحمد ومحمد، ورجل ورجل،

(١) انظر: التطور النحوى للغة العربية ٤٧ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٣ / ٧٥ ، شذور الذهب ٤٦ .

وقائم وقائم، فإذا كان ثمة اختلاف من نوع ما وجب استخدام الأسلوب الأول، وهو أسلوب العطف بالأداة.

وواضح أن الأسلوب الأول - وهو أسلوب العطف - يستخدم الصيغ في الدلالة على التعدد، علي حين يستخدم الأسلوب الثانى - فى عمومه - اللواصق الخلفية.

ونلاحظ - ثانياً - أن الأسلوب الثانى الذى يستخدم لإفادة التعدد - وهو أسلوب التثنية والجمع - يطرء فيه استخدام اللواصق الخلفية فى مواضع محددة، هى:

(أ) التثنية، واللاصقة الدالة على التعدد تدل فى الوقت نفسه على الموقع الإعرابى؛ إذ هى مقطع مكون من فتحة طويلة ونون ساكنة فى حالة الرفع وحركة مزدوجة ونون فى حالتى النصب والجر.

(ب) جمع المذكر السالم، وتدل لاصقته الخلفية على الموقع الإعرابى أيضاً، وهى مقطع مكون من ضمة طويلة وصوت ساكن وهو النون، فى حالة الرفع، وأما فى حالتى النصب والجر فيتكون المقطع من كسرة طويلة وصوت ساكن هو النون.

(ج) جمع المؤنث السالم، ولاصقته الخلفية الدالة على التعدد مكونة من مقطعين وصلًا: المقطع الأول مكون من الصوت الساكن الذى فى آخر المفرد والفتحة طويلة، والمقطع الثانى مكون من ساكن هو التاء وحركة قصيرة هى الدالة على الموقع الإعرابى - وأما فى الوقف فإن اللاصقة تكون مقطعا واحدا يتكون من الصوت الساكن فى آخر المفرد وفتحة طويلة وصوت ساكن بعدها هو التاء.

وثمة مواضع أخرى لا تستخدم اللواحق للدلالة على التعدد، وهى:

(أ) جمع التكسير؛ إذ للجمع صورة صوتية مختلفة عن صورة مفردة، وعلى الرغم من أن جمع التكسير يحتاج إلى دراسة خاصة فإن من الممكن أن نلمح فيه تأثيراً بالنظام المقطعى، أو بتعبير أكثر دقة، يبدو مطرداً فيه نظام مقطعى خاص يحتاج إلى تحليل عسى أن نقوم به فى فرصة قريبة.

(ب) جمع الجمع، وليس له مدلول محدد العدد، ويبدو أن فكرة جمع الجمع فكرة صرفية لا لغوية، ونعنى بذلك أن كون اسم ما جمعاً لجمع اعتبار صرفى، ذكره علماء الصرف فى محاولة لتفسير بعض صيغ الجمع التى لا تطرد نماذجها.

ويتصل بجمع الجمع فى عدم تحديد العدد بدقة ما يعرف فى جمع التكسير بجمع القلة وجمع الكثرة، فإن الصرفيين يجعلون أربعة أوزان معينة دالة على الجمع القليل - وهو عندهم من الثلاثة إلى العشرة - وهذه الأوزان هى: (أفْعلة) كأكلب جمع كلب. و(أفْعَال) كأجمال جمع جمل، و(أفْعِل) كأحمر وأبخرة، و(فَعْلَة) كصبية جمع صبي^(١).

ويعلل الصرفيون والنحاة اختصاص هذه الأوزان بالدلالة على القلة بأنها تصغر على لفظها نحو: أَكَلِبَ وَأَجِيْمَالٌ وَأَحِيْمِرَةٌ وَصُبِيَّةٌ، بخلاف غيرها من الجمع فإنها ترد إلى واحدتها فى التصغير، وتصغير الجمع يدل على التقليل^(٢).

ولكن الواقع اللغوى يشهد بأن هذه الأوزان ليست مختصة بالدلالة على الجمع القليل؛ إذ تستخدم هذه الأوزان للدلالة على الكثرة أيضاً،

(١) انظر: شرح التصريح ٢ / ٣ .

(٢) السابق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ﴾ فقد استعمل جمع القلة مع أن المقام مقام مبالغة مما يدل على أن الوزن لا يدل هنا على القلة بل على الكثرة. بل إن دلالة هذه الأوزان على الكثرة مطردة في المواضع التي تستعمل فيها هذه الأوزان للدلالة على الجمع أيا كان نوعه، ومن ذلك أَرْجُلُ رَجُلٍ، وَأَعْنَاقُ جَمْعٍ عُنُقٍ وَافِئِدَةٌ جَمْعُ فُؤَادٍ، ولقد وجد هذه الجموع في القرآن، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وقوله: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ وقوله: ﴿وَأَفْنِدْتَهُمْ هَوَاءً﴾ فقد استعملت هنا هذه الأوزان دون تقييد مدلولها بالقلة^(١).

ويؤكد ذلك ما تشير إليه النصوص اللغوية - وما أقره النحاة - من أن جموع الكثرة قد تدل على القلة أيضا^(٢)، دون وجود ضابط لدلالة أوزان الكثرة على القلة، مما يقطع بأن العلاقة بين أوزان القلة وأوزان الكثرة مرنة، بحيث يمكن أن تدل أوزان القلة على الكثرة، وأوزان الكثرة على القلة. ويصبح بعد ذلك تقسيم هذه الأوزان إلى أوزان تدل على الكثرة وأخرى تدل على القلة من قبيل الأخطاء الشائعة، التي ينبغي الحذر منها حتى لا نورط البحث النحوي في أحكام لا سند لها.

وننتهي من ذلك إلى أن:

١- اللغة العربية تفرق بين المفرد والمثنى والجمع، وهو فيها الثلاثة فما فوقها.

٢- هذه التفرقة موجودة في الأسماء دون استثناء.

(١) منار السالك ٢ / ٢٩١ .

(٢) السابق وانظر أيضا: شرح التصريح ١ / ٣٠١ ، حاشية العليمي على شرح التصريح بهامشه .

٣- وهى موجودة - أيضا - فى الأفعال والضمائر.

٤- يستثنى من الأفعال الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر؛ فإنه لا تفرقة فيها بين المسند إلى مفرد أو متعدد، وذلك اكتفاء بدلالة الاسم الظاهر على العدد.

٥- ويستثنى من الضمائر - متصلة أو منفصلة - ضمائر التكلم؛ فإنه لا وجود فيها لضمير التثنية.



الفصل الثالث التطابق بين أجزاء الجملة

- ١- صور التطابق الممكنة.
- ٢- صورة التطابق الفعلية.
- ٣- دراسة تطبيقية.

صور التطابق الممكنة بين أجزاء التركيب أربعة، تمتد فروعها إلى عشرة؛ إذ التطابق يأخذ واحدا من كل من:

- (١) الموقف الإعرابي.
- (٢) التعريف والتنكير.
- (٣) الأفراد والتعدد.
- (٤) التذكير والتأنيث.

ونلاحظ أن التطابق في الموقف الإعرابي محدود إلى أبعد الحدود؛ إذ لا يوجد مطردا إلا في التوابع وحدها، وكذلك الأمر في التعريف والتنكير. ولعل السر في ذلك أن الاتفاق في الموقف الإعرابي لا يستلزم بالضرورة اتفاقا فيما وراء هذا الموقف، لأن صور التطابق الممكنة في الموقف الإعرابي وهي: الرفع والنصب والجر - ويمكن أن نلحق بها الجزم أيضا كما في التأكيد اللفظي للفعل المضارع المجزوم - ليست مقصورة على وجود صلة حقيقية بين متطابقيهما، ومن ثم فإن التوافق فيها

مجرد موقف شكلى قد لا يدل فى أحيان كثيرة على علاقة بين طرفى هذا التوافق .

ولعل السر أيضا فى عدم اطراد التطابق فى التعريف والتنكير يعود إلى أمرين :

أولهما: أن الاختلاف بين التعريف والتنكير - فى بعض المواقف - يعد أثرا نحويا لا ظاهرة لغوية، ويبرز ذلك بصورة خاصة فى إضافة النكرات فلو حللنا مثالا ك : كلية دار العلوم لوجدنا كلمة - (دار) - وهى نكرة - قد استفادت التعريف من إضافتها إلى المعرف بالأداة، وكذلك كلمة (كلية) قد استفادت التعريف من إضافتها إلى ما أضيف إلى المعرفة .

ثانيهما: أن التطابق فى التعريف والتنكير - فى المواقف التى تمتد التفرقة فيها بينهما عن الأساليب اللغوية - كان سيتضمن شيئا من التناقض مع ما تقصد إليه اللغة من التفرقة بين أساليبها، وإعطاء الحرية للمتكلم فى اختيار الأسلوب الذى يتفق مع الموقف اللغوى ويدل عليه . ويكفى أن نمثل بمثال واحد يبين الفارق بين أسلوبين، فى أحدهما اتفاق فى التعريف والتنكير، وفى الآخر عدم مراعاة لهذا الاتفاق . فلو قال قائل: عاد محمد مبتهجا، فإن ثمة فارقا بينه وبين لو قال: عاد محمد المبتهج؛ إذ التعبير الأول يكشف بوضوح عن أن ابتهاج محمد مرده إلى عودته من رحلة ما، أما التعبير الثانى فإنه لا يشير إلى أكثر من أن من طبيعة محمد الابتهاج الذى لا صلة له برحلته ولا بعودته جميعا . فلو أن البحث النحوى اشترط التطابق فى التعريف والتنكير لأهمل هذه الفوارق الدقيقة بين الأساليب، وهى فوارق تمتد عن الموقف اللغوى ذاته . ومن ثم فإنه لا يستطاع إهمالها فى القواعد النحوية .

نتهى من ذلك إلى أن أهم صور التطابق التى تراعيها اللغة صورتان هما: التطابق فى الأفراد والتعدد، والتطابق فى التذكير والتأنيث. وتأكيد اللغة ثم القواعد النحوية ضرورة التطابق فى هذين المجالين شىء طبعى؛ إذ يجب مراعاة الفوارق الداخلية الأصيلة بين أطراف التركيب اللغوى، وثمة فارق بين الواحد والجمع، كما أن ثمة فارقاً لا يقل عنه أثراً بين المذكر والمؤنث. ومن ثم فإن ضرورة التطابق فى هذه الأمور ظاهرة لغوية تدعمها حقيقة لاشك فيها وهى أن نقاط الاتفاق والاختلاف فى هذه المسائل ليست شكلية سطحية، وإنما هى مسائل جوهرية وحيوية فى الأداء اللغوى، بحيث يفتح إهمالها وعدم الاعتداد بها اضطراباً فى التحصيل والأداء جميعاً.

وسنحاول هنا أن ندرس مدى التطابق فى هذه الأمور فى أبواب نحوية أربعة، هى: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والحال وصاحبه. وليس اختيار هذه الأبواب الأربعة عشوائياً وإنما يحاول أن يمثل للتوافق بين ركنى الجملة بدراسة المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، ويمثل للتوافق - أو التطابق - بين بعض أركان الجملة وبين غيرها بتحليل التطابق فى الحال والصفة.

أ - فى الفعل والفاعل ونائبه:

فى التطابق بين الفعل والفاعل - أو نائبه - أفراداً وتثنية وجمعاً يبدو أن ثمة شيئاً من التناقض فيما روته كتب اللغة والنحو. فمما لاشك فيه أنه قد ورد عدد من النصوص التى وجد فيها التطابق بين الفاعل المثنى أو المجموع وفعله، ومن ذلك قول عمرو بن ملقط الجاهلى: (١)

(١) انظر شرح التصريح ٢٥٧/١ - ٢٧٦.

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَقَائِيهِ

فألفيتا - بالبناء للمجهول - فعل ماضٍ، وعيناك نائب الفاعل،
فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر، ونائب الفاعل كالفاعل
فى الحكم.

وقول أمية:

يلوموننى فى اشتراء النخية ————— ل أهلى فكلهم ألوم

فأهلى فاعل يلوموننى، فألحق الفعل علامة الجمع مع إسناده إلى الظاهر.

وقول أبى فراس الحمدانى:

نتج الربيع ————— ألقحها غر السحائب

ف : (غر) جمع (غراء) مؤنث أغر، فاعل ألقح، وألحقه علامة
جمع المؤنث وهى النون.

كذلك ورد التطابق مع المتعاطفات أو المتعاطفين أيضاً. ومن ذلك
قول عبيد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير (١) :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعـد وحميم

فألحق علامة التثنية فى (أسلماه) مع المتعاطفين وهما : (مبعـد وحميم).

وقول عروة بن الورد:

ذرينى للغنى أسعى فإنى رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقـرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير

(١) انظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ١٩٦ ، العينى ٤٦١/٢ .

فألحق علامة التثنية فى (كانا) مع المتعاطفين وهما (نسب وخير).

وقد اختلف موقف النحاة من هذه الظاهرة التى تحملها هذه النصوص وأمثالها، فبينما رفض بعضهم هذه النصوص «لشدوذها»، قبلها فريق آخر مع تأويلها لتتفق مع القاعدة التى قرروها من أفراد الفعل فى جميع الحالات (١).

ولعل أقرب موقف للتحليل اللغوى السليم ما اتخذه سيبويه من أن «من العرب من يقول: ضربونى قومك، فشبهاوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى: قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة» (٢). ثم يقرر سيبويه أن هذه «لغة قليلة» (٣). ومعنى هذا أن سيبويه يشير إلى أن هذه النصوص لا تنتمى إلى اللغة العامة، وإنما تنتسب إلى لهجة قبلية تعامل الفعل معاملة الخبر، فتلحق به علامات تثنية الفاعل أو جمعه.

وإذا فمن الممكن أن نستنتج أن فى بعض اللهجات القبلية كانت ظاهرة التطابق فى الأفراد والتثنية والجمع عامة، توجد فى المبتدأ والخبر وتشمل أيضا الفعل وفاعله أو النائب عنه، وأن اللغة الفصحى لم تتبع هذه اللهجة وإنما أخذت الشائع فى البيئة اللغوية المشتركة من قصر التطابق على المبتدأ والخبر، دون الفعل وفاعله أو نائبه. ومن ثم فإن الاستشهاد بمثل هذه النصوص السابقة مظهر من مظاهر الخلط فى المادة اللغوية.

ومما يؤيد موقف سيبويه وتحليلنا له ما تنسبه كتب النحو من نسبة هذه الظاهرة إلى قبيلتين هما: طىء وأزد شنوءة (٤).

(١) شرح التصريح ٢٧٦/١ - ٢٧٧، اللمع لابن برهان ورقة ١٩ ب - ٢٠ أ.

(٢) كتاب سيبويه ١.

(٣) السابق.

(٤) منار المسالك ٢١٩/١، التصريح على التوضيح ٢٧٥/١.

والتطابق بين الفعل والفاعل - أو نائبه - فى التذكير والتأنيث يأخذ حكم الوجود فى مواضع، وحكم الجواز فى مواضع أخرى. فيجب تذكير الفعل طبقاً للقاعدة التى تقول إن الأصل هو التذكير فى غير المواضع التى يجب فيها تأنيثه أو يجوز.

ويجب تأنيثه فى موضعين:

(١) إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً يعود على مؤنث، سواء كان التأنيث حقيقياً أو مجازياً. ومثاله: هند قامت والشمس طلعت، وهند تقوم والشمس تطلع. فلو لم يؤنث الفعل فى هذا الموضع كان التركيب خطأ، وسواء فى الوجود كون التركيب شعراً أو نثراً (١).

ويرى ابن كيسان جواز ترك التطابق فى النثر، ويرفضه أكثر النحويين.

ويرى فريق من النحاة جواز ترك التطابق فى الشعر، ويستشهدون

بقول عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنه ودقت ودقها ولا أرض أبقل إيقالها

ويرى فريق كبير من النحويين أن هذا البيت من قبيل الضرورة الشعرية.

ونحسب أن كل هذا الخلاف يعود إلى نوع من التأثير اللهجى، إذ

نلاحظ انتساب قائل هذا البيت إلى طيء، وهى القبيلة التى تنسب إليها

ظاهرة التطابق فى الأفراد والتثنية والجمع، ولعل هذه القبيلة تتسم أيضاً

بعدم التطابق فى التذكير ونحوه. وهو ما ينهض مبرراً لابن كيسان فى

دعواه جواز ترك التطابق نثراً أيضاً. وإن كنا نسجل رفضنا لهذا الخلط بين

مستويات المادة اللغوية.

(١) انظر: شرح التصريح ٢٧٧/١ - ٢٧٨، حاشية العليمى على التصريح - بهامشه .

(٢) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث متصلا بالفعل .

نحو : (قالت امرأة عمران) .

وفقدان التطابق هنا محكى أيضا عن «بعض العرب» كما ذكر سيبويه^(١) .

ويجوز التأنيث فى موضعين آخرين هما :

(١) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا عن الفعل

بفاصل ، ومنه قول جرير :^(٢)

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب .. صلب وشام

(٢) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا مجازى التأنيث .

ومن مجازى التأنيث اسم الجنس الجمعى كشجر ، واسم الجمع

المعرب كقوم ونسوة^(٣) ، والجمع المكسر كأعراب وهنود .

وأیضا جمعا التصحيح عند الكوفيين^(٤) ، ووافقهم الفارسي فى

جمع تصحيح المؤنث ، وأما بقية البصريين فيرفضون ذلك ويرون أن

سلامة نظم الواحد فى هذين الجمعين أوجبت التذكير مع جمع المذكر

نحو : قام الزيدون وفى التنزيل ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ . وأوجبت التأنيث مع

جمع المؤنث نحو : قامت الهندات^(٥) .

(١) انظر : التصريح ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، لباب الإعراب ٢٣ ، ٣٦ - ٣٧ ، لب الباب ٨ ،

اللمع ٤ أ - ب ، العباب فى شرح اللباب ، شرح الجمل لابن الصائغ الجزء الأول ،

ارتشاف الضرب ٣٠٥ .

(٢) القصيدة فى ديوانه ٤١٦ - ٤١٨ ولكن البيت ساقط منها وأنظر أيضا : شرح شواهد

الإيضاح ٤٨ ب ٥٩ أ .

(٣) انظر : رسالة فى الفرق بين بعض فصول النحو لابن كيران القاسى - مخطوط .

(٤) أوضح المسالك ٨٢ ، شرح التصريح ٢٧٩/١ - ٢٨٠ حاشية العليمى على التصريح

بهامشه ، شرح المفصل ١٠٣/٥ - ١٠٤ .

(٥) المصادر السابقة .

ويأخذ الفعل مع نائب الفاعل حكم الفعل مع الفاعل فى المواضع السابقة.



ب - فى المبتدأ والخبر:

بتأمل ما تناوله النحويون من صور التطابق بين المبتدأ والخبر نلاحظ أنهم قد أقرروا ضمنا بوجود التوافق بين كل من المبتدأ والخبر فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . ويمكن توضيح ذلك إذا تناولنا موقفهم من الخبر بالتفصيل ، إذ نجد فى هذا المجال أن النحاة:

أولاً: يقسمون الخبر إلى مفرد وغير مفرد، والمفرد هنا لا يقابل المثنى والجمع ، وإنما يقال فى مقابلة الجملة الاسمية أو الفعلية أو شبهها ، ومن ثم فإن الخبر المفرد هو ما ليس بجملة ، ويتناول على هذا الأساس المثنى والجمع (١) .

كذلك يقسم النحاة المفرد إلى جامد ومشتق .

ويعرفون الجامد بأنه «مالم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى» (٢) كزيد ، فإنه لا يدل على معنى : زاد المال زيادة . وكأسد - إذا أريد به شجاع - فإنه وإن كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة وهو (شجع) . وكصاحب فإنه وإن كان مشعرا بمعنى صاحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالى بل بحسب القياس الأصلى ، وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال .

(١) شرح التصريح ١ / ١٦٠ ، مغنى اللبيب ٣٧٨ ، الدسوقي على المغنى ٥١ / ٢ ، تحفة الغريب - مخطوط - غير مرقم .

(٢) همع الهوامع ١ / ٩٥ شرح التصريح ١ / ١٦٠ .

وأما المشتق عندهم فهو «ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى، كقائم، فإنه دال على معنى قام» (١).

ويقسم النحاة الجملة التى تقع خبرا إلى قسمين، لأنها إما أن تكون نفس المبتدأ فى المعنى أو غير المبتدأ فى المعنى (٢).

كذلك يلحق النحاة بالخبر الجملة، ما يسمونه شبه الجملة، وهو أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا (٣).

ثانياً: فى تحديد الصلة بين كل من نوعى الخبر المفرد وبين المبتدأ نلاحظ:

(١) وجود التطابق بين الخبر الجامد وبين المبتدأ فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ويؤيد ذلك ما قرره النحاة من أن الخبر الجامد «لا يتحمل ضمير المبتدأ نحو: هذا زيدٌ وهذا أسدٌ وهذا صاحبٌ، فليس فى شىء منها ضمير يعود على المبتدأ» (٤). وذلك اكتفاء بما هو مقرر عندهم من أن «الخبر نفس المبتدأ فى المعنى» (٥). ومن ثم وجب التطابق بينهما فى فروع التذكير والأفراد.

(٢) وجود التطابق فى مختلف فروع الأفراد والتذكير فى الخبر المشتق ويظهر ذلك فى حالته:

(١) المصدران السابقان.

(٢) شرح المفصل ٨٨/١، همع الهوامع ٩٦/١ - ٩٧، التصريح ١٦٢/١ - ١٦٣، شرح الرضى على الكافية.

(٣) المصادر السابقة، وانظر أيضاً: المغنى ٣٧٦، الدسوقي على المغنى ٤٦/٢، الأمير على المغنى ٤٣/٢، تحفة الغريب - مخطوط.

(٤) همع الهوامع ٩٦/١ - ٩٧.

(٥) شرح التصريح ١٦٠/١.

ففى الحالة التى يقرر النحاة أنه قد رفع ضميراً مستتراً يظهر التوافق بين المبتدأ والخبر عند النحاة فى التطابق بين المبتدأ والضمير المستكن فى الخبر الذى يجب عند النحاة تحمل الخبر له وتطابقه مع المبتدأ. نحو: زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون، وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات. فالخبر فى هذا كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ «ويستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقتها له» (١).

وإذا رفع الخبر اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً منفصلاً فإن التطابق يتضح فى الضمير الرابط، نحو: زيد قائم أبوه، وزيد قائم أنت إليه. والزيدان قائم أبوهما، والزيدان قائم أنت إليهما. والزيدون قائم أبوهم، والزيدون قائم أنت إليهم. ومثلها: هند قائم أبوها، والهندان قائم أبوهما، والهندات قائم أبوهن إلخ. (٢).

ثالثاً: فى تحديد الصلة بين كل من نوعى الخبر الجملة وبين المبتدأ نلاحظ:

(١) أن الجملة التى تقع خبراً إذا كانت نفس المبتدأ فى المعنى فإنها تتطابق بالضرورة مع المبتدأ؛ بحكم كونها ليست إلا تفسيراً له «والمفسر عين المفسر» (٣). ومثالها: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ على تقدير أن (هو) و (هى) ضمير الشأن والقصة، فهو: مبتدأ، والله أحد: جملة خبره، وهى عينه فى المعنى. وهى: ضمير قصة مبتدأ، وشاخصة فى موضع خبر هى، وهى عينها فى المعنى.

(٢) أن الجملة التى تقع خبراً إذا لم تكن نفس المبتدأ فى المعنى وجب أن تحتوى على رابط يعكس التطابق اللازم وجوده بين كل من المبتدأ

(١) التصريح ١٦١/١، حاشية العليمى عليه - بهامشه.

(٢) شرح المفصل ٨٧/١ - ٨٨.

(٣) السابق، وانظر: التصريح ١٦٢/١.

والخبر وهو ما قرره النحاة من أن «غير المبتدأ فى المعنى لابد من احتوائها على معنى المبتدأ الذى هى مسوقة له» (١) .

ومعنى المبتدأ الذى اشترطه النحاة قد يكون مرادفه أو اسم يتضمنه، كما يشمل بالضرورة لفظه (٢) .

وهكذا يستوى أن يكون الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر :

إعادة لفظ المبتدأ فى جملة الخبر نحو : ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ .

اشتمال جملة الخبر على ضمير المبتدأ مذكوراً أو مقدراً نحو : زيد قام أبوه، و﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ .

اشتمال جملة الخبر على اسم أعم من المبتدأ نحو : محمد نعم الرجل، ومنه قول الرماح بن ميادة :

ألا ليت شعرى هل إلى أم معمر سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

رابعاً: أن توضيح التطابق بين المبتدأ والخبر شبه الجملة - وهو الظرف والجار والمجرور - يتطلب تحليلاً لموقف العلماء من الخبر شبه الجملة .

فابن هشام (٣) وجماعة يرون أن الخبر فى الحقيقة هو متعلق الظرف والجار والمجرور المحذوف، وهو اتجاه جمهور البصريين . ومعنى ذلك أن التطابق - عند أصحاب هذا الاتجاه - موجود بين المبتدأ والخبر - إذ هو المتعلق المحذوف، ومن ثم فسر كثير من أصحاب هذا الاتجاه المتعلق المحذوف بأنه اسم مشتق تقديره كائن أو مستقر «وحجتهم أن المحذوف

(١) همع الهوامع ٩٧/١، شرح التصريح ١٦٤/١ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) انظر : منار السالك ٩٧/١، أوضح المسالك ٣٧/١ .

هو الخبر فى الحقيقة، والأصل فى الخبر أن يكون اسماً مفرداً^(١). وذلك ليتضح التطابق بين المبتدأ والخبر.

وعلى الرغم من أن جماعة من البصريين - كالأخفش والفارسي والزمخشري - قدروا المتعلق المحذوف الذى يقع خبراً، قدروه فعلاً. فإن ذلك لا يمنع التطابق بين المبتدأ وجملة الخبر؛ لأن الجملة المقدرة عند النحاة يشترط فيها ما يشترط فى الجملة الملفوظة من تضمن معنى المبتدأ.

وثمة اتجاه آخر يعبر عنه موقف الكوفيين وابنى طاهر وخروف، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا تقدير للخبر المحذوف كما يذهب أصحاب الاتجاه الأول؛ إذ الظرف والجار والمجرور هما نفس الخبر^(٢).

ومن الواضح أن الاتجاه الثانى أقرب إلى المنهج السليم، وإن كان بدوره قد وقع فى أخطاء، أبرزها محاولة أصحابه البحث عن عامل النصب فى الظرف والعامل فى الجار والمجرور، وهو ما فتح الباب لأقوال لا تستند إلى أسس لغوية وإنما تركز على مجموعة من المصادرات المذهبية^(٣).

وإذا كنا نرجع كون الظرف والجار والمجرور خبراً فهل هناك تطابق بين المبتدأ والخبر، أو أن شبه الجملة - كما يصطلح عليه النحاة - يفتقد هذا التطابق؟.

نحسب أن من خصائص شبه الجملة - كما يكشف عنها تحليل بعض نماذجها - صلاحيتها للاستخدام فى المواقف اللغوية المختلفة، إذ

(١) شرح التصريح ١/ ١٦٦، والمقصود بالاسم المفرد ما ليس بجملة، سواء كان مفرداً أو مثني أو مجموعاً.

(٢) السابق.

(٣) انظر: التطور النحوى للغة العربية ٨١ وما بعدها.

تتضمن غالباً تحديداً للمكان أو الزمان أو العلاقة. ويطرد ذلك فى الظرف والجار والمجرور؛ فإن: (فى الدار) و(عن محمد) لا يعنى سوى تحديد مكان المبتدأ، ومن ثم فإن هذا التحديد صالح للإخبار به عن كل مبتدأ.

معنى ذلك أن هذا النوع من الخبر - وهو شبه الجملة - لا يفقد التطابق مع المبتدأ: إذ الخبر نفسه صالح لتحديد المبتدأ، لا لاشتماله على ضمير موجود فى المتعلق المفرد أو الجملة كما تصور البصريون.

وعلى ذلك فإن التطابق بين المبتدأ والخبر يكون عن طريقتين:

أ - الطريق المباشر، وذلك إذا كان الخبر جملة أو مفرداً.

ب - الطريق غير المباشر، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة. ومرد التطابق فى هذا النوع إلى صلاحية الخبر لكل مبتدأ؛ إذ إن شبه الجملة هنا وظيفتها تحديد المكان أو الزمان أو العلاقة، وهى جميعاً تسع المفرد والمثنى والجمع، مذكراً أو مؤنثاً.



ج - بين الصفة والموصوف.

الأصل تطابق الصفة والموصوف؛ إذ الصفة أساساً لتكملة الموصوف وتوضيحه، ولا سبيل إلى جعل هذه التكملة موضحة إلا بتحقيق ضروب من التوافق بين كل من الصفة والموصوف. وتتعدد ضروب هذا التوافق وتتنوع. ولكنها تلتقى آخر الأمر فى صور ثلاث تحدد شكل التطابق بين الصفة والموصوف.

١ - فى الحركة الإعرابية:

وهى العلامة أو الشكل الخارجى الذى يشير - بادئ بدء - إلى وجود العلاقة بين الصيغتين، أما تحديد نوع العلاقة بينهما فلا يشير إليها

هذا اللون من التطابق الذى يقتصر دوره على الإشارة الخارجية وحدها. وطبيعى أنه ما دام هذا التطابق يمثل الصلة خارجياً فليس محتماً أن يكون قصراً على الصفة وحدها، كما أنه يمكن فى الوقت نفسه إغفال هذا النوع من التطابق الشكلى إذا لم يسلم إغفاله إلى تناقض وتوفرت الشروط الأخرى التى تميز طبيعة التركيب داخلياً، ومثاله الواضح أن تكون الصفة جميلة.

٢ - فى التعريف والتنكير:

وهو أولى المميزات الداخلية التى تحدد وضع صيغة الموصوف فى سلم التعريف والتنكير، ووضع الصفة معه، ومن ثم لا يمكن إغفال هذا التطابق «لأن التعريف يقتضى كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه. والتنكير يقتضى كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه، فالجمع بينهما جمع بين النفى والإثبات، وهو محال»^(١) لما فيه من التناقض.

٣ - فى التذكير والإفراد وفروعهما:

وهو أبرز الخصائص التى تحدد الصلة بين الصفة والموصوف، ولذلك فإن هذا النوع من التطابق شرط هام لا يمكن إغفاله، وإن ظن كثير من النحويين غير ذلك. ولعل تحليل ما ذكره من أحكام فى هذا المجال يوضح حتمية هذا التطابق؛ إذ نجد فى البحث النحوى.

أ - تفرقة بين نوعين من الوصف^(٢):

الأول: إذا رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر

(١) التصريح على التوضيح ٢ / ١٠٩ .

(٢) السابق، وانظر أيضاً شرح المفضل ٣ / ٥٤ - ٥٥ ، اللمع لابن برهان (مخطوط) ورقة

والثانى: إذا رفع الوصف الاسم الظاهر أو الضمير البارز

ب - يفرق البحث النحوى بين هذين النوعين من حيث اشتراط التطابق مع الموصوف فى التعريف والتذكير وفروعهما.

إذ يقرر النحاة وجوب التطابق فى النوع الأول وأمثله: جاءتنى امرأةٌ كريمةٌ، امرأتان كريمتان، ونساء كريماتٌ. وجاءنى رجلٌ كريمٌ، ورجلان كريمان ورجالٌ كرامٌ. وكذلك جاءتنى المرأةُ الكريمةُ، والمرأتان الكريمتان والنساءُ الكريماتُ. وأيضاً جاءتنى امرأةٌ كريمةُ الأب . أو كريمةُ أباً، وجاءنى رجلٌ كريمُ الأبِ أو كريمٌ أباً، وجاءنى رجالٌ كرامُ الأبِ أو كرامٌ أباً. فقد وافق النعت منعوته فى جميع هذه الأمثلة فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

ولكن النحاة يرون أن النوع الثانى من الوصف لا يعتبر فيه حال الموصوف فى الأفراد والتذكير وفروعهما، ويمثلون لذلك بنحو: مرتت برجلٍ قائمةٌ أمهُ - بتأنيث قائمة لإسنادها إلى الأم وإن كان الموصوف مذكراً - ومررت بامرأةٍ قائمٍ أبوها - بتذكير قائم لإسناده إلى الأب وإن كان الموصوف مؤنثاً - ومنه أيضاً: مرتت برجلين قائم أبواهما، بإفراد قائم وإن كان المنعوت مشئى.

وبشئ من التأمل يتضح أن هذه التفرقة التى اصطنعها النحاة لا تنتج ما تصوره من فقدان التطابق بين الصفة والموصوف فى الأفراد والتذكير وفروعهما، كل ما فى الأمر أن التطابق يأخذ صورة الأفراد أو التثنية أو الجمع ثم التذكير أو التأنيث للصفة نفسها إذا كانت من النوع الأول. ولضمير الموصوف إذا كانت من النوع الثانى، وهو ما تؤيده الأمثلة السابقة نفسها.

د - بين الحال وصاحبها:

الحال وصف فى المعنى ^(١) . ومن ثم يشترط فيه الشروط الجوهرية للتطابق بين الوصف والموصوف .

وقد قرر النحاة وجوب التطابق بين الحال وصاحبها ضمناً حين تناولوا بالتحديد شروط الحال، وجعلوا من بين هذه الشروط كونه مشتقاً . وقد أدرك ذلك أحد متأخرى النحاة وهو العليمى فقال فى حاشيته: «يستفاد من ذلك (أى من كونه مشتقاً) أنه لابد من مطابقتها إذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً؛ ضرورة أن اشتقاقها يقتضى تحملها ضميره، وهذا أيضاً يستفاد من كونها وصفا لصاحبها فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقى منعوته، إلا ما علم تخلفه وهو الإعراب والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتنكير . وإن كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة فى التذكير والتأنيث والإفراد وفرعيه والظاهر كما فى النعت، فتقول: جاء زيد قائماً أمه، وجاءت هندُ قائماً أبوها . . . وما جاء مخالفاً لذلك لابد من تأويله» ^(٢) .

وفى تصور العليمى - كما يتضح من نصه السابق - أن التطابق بين الحال وصاحبها فى الأفراد والتذكير وفروعهما لا يتم إلا إذا كانت الحال

(١) انظر تعريفات الحال فى: منار السالك ٣١٧/١، همع الهوامع ٢٣٦/١، اللمع لابن جنى، اللمع لابن برهان (مخطوط) ورقة ٥٠ أ - ب، شرح الفصول الخمسين - مخطوط - ، شرح اللمع لثمانينى ١١٣/١ - ١١٤، وشرح التسهيل ١١٩/٢، لباب الإعراب ٧٣، لب الباب ٢٥، اللباب فى علل البنا والاعراب ١٥٣، العباب فى شرح اللباب - مخطوط - النكت الحسان ٣٠ ب، غاية الإحسان ١٦، المفور ٢١ ب، شرح حدود الفاكهى ٢١ أ.

(٢) حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمى على التصريح ٣٦٩/١ .

حقيقية لا سببية. وهذا التصور غير دقيق لأننا إذا تتبعنا قسمي الحال اللذين أشار إليهما نجد أن التطابق سبيل إلى اغفاله، ولكن وسيلة هذا التطابق هي التي تختلف كما اختلفت في النعت، إذ في الحقيقي يكون التطابق في صيغة الحال نفسها، فتفرد حين يكون صاحبها مفرداً وتثنى أو تجمع إذا كان صاحبها مثنى أو مجموعاً، وكذلك تذكر أو تؤنث إذا كان صاحبها مذكراً أو مؤنثاً. أما في السببي - ويمكننا أن نلحق به الجملة التي تقع حالا - فإن الأفراد والتثنية والجمع يكون في الضمير العائد على صاحب الحال، والأمر كذلك في التذكير والتأنيث. وحسبنا أن نمثل هنا بما ذكره العليمي نفسه من أمثلة لما ظنه إغفال التطابق بين الحال وصاحبها إذا كانت الحال رافعة لاسم ظاهر، فقد مثل بقوله: جاء زيد قائماً أمه، وجاءت هندُ قائماً أبوها، إذ الحال - عنده في المثال الأول مؤنثة وصاحبها مذكر، على عكس المثال الثاني فالحال فيه مذكورة وصاحبها مؤنثة. ومن ثم فقد ظن أنه فقد التطابق. وهذا غير صحيح؛ إذ التطابق موجود يدل عليه الضمير العائد على صاحب الحال في المثالين، ولو لم يكن هذا الضمير مطابقاً لكان التركيب خطأ.

وإذا كان التطابق موجوداً في الحال المشتق - حقيقياً أو سببياً - فهل هو كذلك في الحال الجامد؟ إن النحاة يجعلون شرط الاشتقاق أحد الشروط الغالبة لا اللازمة، وإذن فمن الممكن أن يكون الحال جامداً، بل إن الحال تقع جامدة بالفعل في مواضع محددة، فهل هي تتسم في هذه المواضع بالتطابق مع صاحبها أم أنها لا تتطابق معه؟ وما هو أسلوب تحقيق التطابق بينهما إن اتسمت به؟ إن ذلك يتطلب تحليل مواضع الحال الجامدة لإدراك وضعها من حيث التطابق مع صاحبها.

تقع الحال الجامدة - باطراد - فى عشر مسائل: (١)

(١) أن تدل على تشبيه ضمنا، نحو: كزيد أسداً، وبدت البنت قمرأً، وتثنت المرأة غصناً.

فأسداً حال من زيد، وغصناً حال من المرأة، وقمرأً حال من البنت. وهى أحوال جامدة مؤولة بمشتق. فأسداً مؤول بشجاع، وقمرأً مؤول بمضيئة، وغصناً مؤول بمعتدلة.

(٢) أن تدل على مفاعلة، نحو: البرُّ بعتهُ زيداً يداً بيد.

(٣) أن تدل على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين، ورجالا رجالا.

(٤) أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه، نحو: ﴿قُرْأْنَا عَرَبِيًّا﴾ فقرأناً حال من القرآن فى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ والاعتماد فيها على الصفة وهى عربياً. ونحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾.

(٥) أن تكون دالة على سعر، نحو: هذا البربعته إردبا بكذا. فأردبا حال من الهاء، وبكذا بيان لإردب.

(٦) أن تكون دالة على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ فأربعين حال من ميقات، وليلة تمييز.

(٧) أن تكون دالة على طور واقع فيه تفضيل، وله صورتان:

(أ) أن يكون الشئ مفضلاً على نفسه باعتبار طور من أطواره.

(١) انظر: شرح التصريح / ١ - ٣٧٠ - ٣٧٢، حاشية العليمى على التصريح (بهامشه).

(ب) أن يكون مفضلاً على غيره.

(٨) أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو: هذا مَالِكٌ ذهباً.

(٩) أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو: هذا حديدكُ خاتماً، ومنه قوله

تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾.

(١٠) أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو: هذا خاتمك حديداً، فحديد حاله

من خاتمك، وهو أصل له، ومنه قوله تعالى: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(١).

هذه هي المواضع العشرة التي يطرد وقوع الحال فيها جامدة، وثم

اتفاق بين جمهور النحاة على أن هذه الأحوال الجامدة ليست في درجة واحدة، بل إنها تنقسم إلى مجموعتين: (٢)

المجموعة الأولى، تضم الحال الجامدة في المواضع الثلاثة الأولى،

والحال في هذه المواضع - باتفاق - مؤولة بالمشتق.

والمجموعة الثانية، تضم الحال في المواضع السبعة الأخيرة، وهي -

عند جمهور النحاة - غير مؤولة بالمشتق.

وقد ذهب بدر الدين بن مالك إلى أن المسائل التي يقع فيها الحال

جامداً تؤول كلها بالمشتق، بما في ذلك المسائل السبع التي ذهب جمهور

النحاة إلى عدم تأويلها بالمشتق، وذلك «لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه

الحقيقي فالتأويل فيها واجب»^(١)، وقد أول بالفعل الأمثلة التي رفض

(١) صاحب الحال في الآية اختلف فيه النحاة، قيل: هو ضمير المحذوف العائد على

الموصول، وقيل: إنه ليس الضمير المحذوف العائد على الموصول لأن صاحب الحال لا

يحذف، وإنما هو الموصوف المجرور باللام، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٧٠ - ٣٧٢.

(٣) التصريح ١/ ٣٧٢.

الجمهور تأويلها، فأول قرآنا فى المثال الرابع - كما ذكر اللقانى - بمقرأ، وجعل الخامسة على معنى مسعراً، والسادسة على معنى معدوداً، والسابعة على معنى مطوراً، والثامنة على معنى منوعاً، والتاسعة على معنى مصوغاً، والعاشرة على معنى متأصلاً أو مصنوعاً (١).

والواقع أن الخلاف بين بدر الدين بن مالك وجمهور النحاة يعود إلى محاولة كل فريق تحقيق التطابق بالصورة التى يفهمها، أما الجمهور فقد وجد أن تحقيق التطابق ممكن بشئ من التأويل الذى لا تعسف فيه، ولذلك أول المواضع الثلاثة الأولى، ووجد أن التأويل يعتسف فى المواضع الباقية فتركه، وأما بدر الدين فقد وجد أن إيجاد التطابق بين الحال وصاحبها غاية يعترف بها النحاة، ووجد أن التأويل أسلوب التزموا به لتحقيق هذه الغاية، فلم يجد حرجاً فى أن يمضى بالتأويل إلى أبعد غاياته، وأن يؤول جميع المواضع التى تقع الحال فيها جامدة.

وتصور النحاة وبدر الدين بن مالك على السواء أن التطابق لا يتم إلا إذا تحقق شرط الاشتقاق فى الحال تصور واهم، يعتمد على نظرة خاطئة إلى التطابق؛ إذ إن أساليب التطابق بين الحال وصاحبها تنوع، وقد سبق أن أشرنا إلى نوعى التطابق فى الحال المشتق، والأمر كذلك فى الحال الجامد أيضاً، فإن التطابق فيه بينه وبين صاحبه موجود ولكن أساليب تحقيقه تتعدد.

ففى المسألة الأولى نلاحظ أن التطابق بين الحال وصاحبه يتخذ صورة مباشرة. شأنه فى ذلك شأن الحال المشتق، إذ تخضع الحال للقواعد التى يخضع لها الحال الحقيقى من حيث الأفراد والتذكير وفروعهما، وما يؤيد

(١) السابق، انظر أيضاً: حاشية العليمى على التصريح ٣٧١/١.

ذلك ورود أمثلة وقع فيها هذا النوع من الحال مثنى أو جمعا . ومن ذلك قولهم فى المثل : (وقع المصطرعان عدلى غير) فعدلى بالثنىة حال جامدة من (المصطرعان) وإذا كان فريق من النحاة يرى أنه مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف ، أى مصطحبين اصطحاب عدلى حمار حين سقوطهما ، فإن فريقا آخر منهم لا يؤول الأمثلة الواردة فى هذه المسألة جملة بالمشتق . بل يرى وجود مضاف محذوف هو الحال ^(١) . ونحن وإن كنا نرفض مبدأ التأويل جملة فمن الممكن فهم ما أحاط بالتأويل فى هذا الموضوع من دوافع ، وهو محاولة تفسير الحقيقة التى لا سبيل إلى الشك فيها ، وهى التطابق بين الحال وصاحبه فى هذا الموضوع .

وفى المسائل : الثانية والرابعة والخامسة والسادسة يتخذ التطابق أسلوباً آخر ، إذ يدل عليه تعدد صيغ التركيب نفسه ، لا الصيغة المنصوبة وحدها ، ومن ثم فإن من المتصور عندنا أن الحال فى هذه المواضع ليس الصيغة المنصوبة فحسب ، إذ لو كان ذلك صحيحاً لصح الوقوف عليها وحذف الصيغة الأخرى التالية لها ، ولو حدث ذلك ما صح المعنى ولا أفاد التركيب شيئاً ، ولو لاحظ النحاة ذلك لأغناهم عن الخلافات الكثيرة المعقدة فى إعراب مثل هذه التراكيب .

وفى المسألة الثالثة لا يستفاد التطابق من الصيغة مفردة ، ولا من الصيغ متعددة ، وإنما يستفاد من التركيب والموقف اللغوى جملة ، ويدل على ذلك أنه لو قيل : جاء الرهط رجلا رجلا - ولم يكن فى الرهط إلا رجل واحد ونساء - فإنه لا يصح التركيب .

(١) التصريح ١/ ٢٧٢ .

وأما فى المسائل الأربعة الأخيرة فإن الحال فيها ليس فى الواقع وصفاً لصاحبه؛ فإن بينهما نوعاً من العلاقة التى لا تحتاج إلى تطابق، إذ إن الحال يرتبط بصاحبه وينتمى إليه، أو أن صاحبه هو الذى يرتبط به وينتمى إليه، وهذا الارتباط والانتماء يجعلهما معا من جنس واحد ونوع واحد وإن اختلفت بعد ذلك الدرجة، ومن ثم فإنه لا حاجة إلى شىء من التطابق الشكلى أو الأساسى؛ لأن الاتصال بين الحال وصاحبه فى هذه المواضع فوق كل تطابق مهما كان نوعه.

وعلى هذا فإن التطابق بين الحال وصاحبه يأخذ الصور الآتية:

- (١) صورة مباشرة، ويكون التطابق فيها بين الصيغة المنصوبة وصاحب الحال، وذلك إذا كان الحال مشتقاً حقيقياً أو جامداً دالاً على تشبيهه.
- (٢) صورة غير مباشرة، والتطابق فيها بين الضمير العائد مما يتصل بالحال (معمول الحال) وبين صاحب الحال. وذلك إذا كان الحال مشتقاً غير حقيقى.
- (٣) تعدد الصيغ الدالة على الحال، وذلك فى المسائل الثانية والرابعة والخامسة والسادسة.
- (٤) العلاقة بين التركيب والموقف اللغوى فى المسألة الثالثة.
- (٥) انتماء الحال وصاحبه إلى جنس واحد.

★ ★ ★

خلاصة

نصل من هذا كله إلى أن النحاة قد استطاعوا أن يدركوا بوضوح وجود ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية، وهى ظاهرة التطابق، وكانت محاولاتهم الكثيرة للتقنين الدقيق لهذه الظاهرة أحد الأسباب التى أخصبت البحوث اللغوية بصورة عامة، والنحوية بوجه خاص.

ذلك أنهم قد لمسوا - أثناء تفعيمهم للظاهرة - بعض الحقائق اللغوية التى كانت محاور نظريات أصيلة فى البحث اللغوى العربى، ومن أبرز هذه الحقائق: قضية المناسبة بين اللفظ والمعنى، وقضية سريان المعنى من المادة إلى كل مشتقاتها، وقد أسهم النحاة بفكرهم الجاد فى القضيتين، حين مالوا فى الأولى إلى تفسير العلاقة التى بين اللفظ والمعنى بأنها علاقة عرفية، وذهبوا فى الثانية إلى اشتراط ترتيب الأصوات فى المشتقات طبقا لترتيبها فى المادة، تاركين للغويين التوسع إلى أبعد من هذا المجال، وبذلك شاركوا فى وضع القواعد العامة لقضية الاشتقاق اللغوى.

كما أنهم أدركوا - بتحليلهم أنماط العلاقات المختلفة التى تربط بين الصيغ وبعضها داخل التركيب، ثم بين التركيب والموقف اللغوى - كثيرا من الحقائق الموضوعية، التى تتمثل فى وجود صور من التوافق والاتساق الذى يبلغ درجة التطابق يسم العلاقة بين:

- اللفظ المفرد ومدلوله.

- الموقف اللغوى والتركيب المعبر عنه.

- أجزاء التركيب اللغوى .

وإدراك النحاة لهذه الحقائق نقطة بدء موضوعية تصلح للبناء عليها؛ لأن القواعد النحوية التفصيلية التى حاول بها النحاة الإحاطة بأبعاد هذه الظاهرة تتسم بكثير من الإسراف فى التأويل والاختلاف بل والاضطراب أيضا، مردها جميعا إلى تلك الأخطاء الأساسية فى المناهج النحوية، وهى: الخلط فى المستويات اللغوية بين ما ينسب إلى اللغة وما ينتمى إلى اللهجات، ثم محاور طرد القواعد النحوية بتطبيق قواعد القياس الشكلى (١) .

(١) انظر: مناهج البحث عند النحاة العرب - تحت الطبع .

الباب الثالث

ظاهرة الترتيب

نظرة عامة؛

التركيب حتمية لغوية إذا صح هذا التعبير؛ إذ لا تستطيع لغة من اللغات أداء وظيفتها العقلية أو الاجتماعية دون الاعتماد على التركيب، أى تأليف الأصوات فى صيغ، ثم تركيب الصيغ فى جمل تهدف بها إلى تحقيق المقصود منها اجتماعيا أو عقليا. وليس ممكنا أن تكتفى لغة من اللغات بالاعتماد على الأصوات المنفردة، ولا باللجوء إلى الكلمات المنعزلة، لكن لابد من تركيب يركز على الترتيب، ويشمل تأليف الأصوات والمفردات معا.

وليس من شك فى أن من الممكن - فى بعض الأحيان - أن تفيد الإشارة أو الصوت أو الصيغة المفردة، ولكن المواقف اللغوية التى يفيد فيها كل ذلك محدودة بمجال جد محدود من العلاقات الاجتماعية، ويستحيل أن تكتفى الإشارة أو الصوت فى تلبية الحاجات اللغوية الناتجة عن العلاقات الاجتماعية المتطورة فى تشابكها وتعقدها، كما يتعذر فى الوقت نفسه أن تفيد الإشارة أو الصوت أو الصيغ المفردة أو هى جميعا فى تصوير الأفكار الذهنية ونقلها والتعبير عنها، وهى جزء هام يسعى التركيب اللغوى إلى تحقيقه، ويهدف فى كثير من الأحيان إليه.

والترتيب ضرورة فى التركيب اللغوى، فلا يستطيع أى تركيب لغوى أداء ما يقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزام دقيق لترتيب معين يشمل صيغ هذا التركيب ومفردات كلها، وهو ترتيب داخلى أولا: إذا يؤلف الأصوات فى الصيغ

والمفردات بحيث تعبر عن الدلالات المقصودة تعبيراً دقيقاً، ثم ترتيب بين الصيغ والمفردات ذاتها: ينظم بينها وينسق صلاتها. وبدون هذا التأليف للأصوات تفقد الصيغ معانيها المقصودة فلا يحقق التركيب غايته، ومن غير هذا التنظيم بين الصيغ والمفردات يضطرب التركيب اللغوى ويصبح جمجمة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال.

وإذا فظاهرة الترتيب - أولاً - تشمل أمرين: أولهما التأليف بين الأصوات، وثانيهما التنظيم بين الصيغ. ثم هى - ثانياً - ليست مقصورة على اللغة العربية وحدها، كما أنها ليست خاصة بالأسرة السامية كلها، وإنما هى ظاهرة واضحة فى اللغات الإنسانية بأسرها. أو بتعبير أكثر دقة: هى ظاهرة من الظواهر التى تتسم بها اللغات الحية التى تعيش الجماعات الإنسانية المتطورة ذهنياً واجتماعياً. ولذلك فإن الشئ الذى تختص به اللغة العربية ليس الترتيب مجرداً، وإنما هو النمط الخاص الذى تسير عليه اللغة، وتخضع له فى محاولتها تلبية الحاجات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، أى فى تعبيرها عن الأفكار الذهنية والعلاقات الاجتماعية على السواء. فما هى سمات هذا الترتيب؟ وما القواعد العامة التى تحكمه فى اللغة وفى النحو؟

ترتيب الأصوات فى الصيغ:

ليس من شك فى أن دراسة النظام الذى يخضع له ترتيب الأصوات داخل الصيغ عمل صرفى؛ لأن الصرف هو العلم الذى يدرس الصيغ والمفردات من حيث ترتيب أصواتها وأصالتها وزيادتها واشتقاقاتها الصيغ... الخ هذه الدراسات التى يركز فيها هذا العلم بصورة أساسية على الناحية الشكلية من الصيغة أو الكلمة تاركاً المعاجم دراسة الدلالات

المعجمية. ومع أن هذه الدراسات تدخل فى البحث الصرفى، فإن الفصل بين مادتى النحو والصرف ليس حاسما فى البحث اللغوى، ومن ثم فإن من الممكن أن نلاحظ - بصورة سريعة وموجزة - الأسس التى يعتمد عليها ترتيب الأصوات فى الصيغ والمفردات، باعتبار أن هذه الأسس تمثل وحدة من الوحدات الأولى فى التركيب النحوى.

وبتحليل ما قدمه اللغويون العرب، ونحاتهم وصرفيوهم، عن القوانين التى تحكم ترتيب الأصوات فى الصيغ أنهم سلموا بوجود مؤثرين لهما أهمية كبرى فى هذا المجال.

أول هذين المؤثرين هو ما انتبهوا إليه من وجود ما اصطلاحوا على تسميته بالمادة اللغوية. فكل صيغة من الصيغ يجب أن ترتب الأصوات فيها على حسب الترتيب الذى تخضع له مادتها اللغوية، وسواء فى ذلك الصيغ المجردة أو المزیدة؛ إذ أن فقدان هذا الترتيب على أى صورة من الصور - كتقديم بعض الحروف على بعض أو تأخير بعضها عن بعض - يسلم إلى الاضطراب فى ترتيب الأصوات، ومن ثم يفقد الصيغة ما يراد بها من دلالة محددة.

والمؤثر الثانى هو ما انتهى إليه علم الصرف من قواعد ووصل إليه من قوانين يجب أن تراعى فى ترتيب الأصوات داخل الصيغ والمفردات، ومن ثم فإن عدم مراعاة هذه القواعد ينتهى بأن تفقد الصيغة ما يقصد بها من معنى خاص، وسواء فى ذلك أكان عدم الخضوع لهذه القواعد ناتجا عن عدم مراعاة ما انتهى إليه فى علم الصرف من قواعد الذكر أو الحذف أو القلب أو التسكين أو الاشتقاق أو التعويض، أم كان مرده إلى تطبيق بعض هذه القواعد وعدم تطبيق بعضها؛ إذ أن القواعد الصرفية - فى

نظر اللغويين العرب - تمثل سلسلة لا انفصام بين حلقاتها، بحيث تعد محاولة الأخذ ببعضها وتجاهل بعضها الآخر عملا ممعنا في الجهل بطبيعة القوانين الصرفية ذاتها.

وعلى ذلك فإن أية عملية من عمليات الاشتقاق الصرفي يجب أن يخضع ترتيب الأصوات فيها للمؤثرين السابقين معا، وسنضرب مثالا على ذلك نحو: (استنتاج مدروس). فإن كلمة (استنتاج) قد خضعت أولا لترتيب المادة، هذا الترتيب الذي يصطلح عليه يجعل النون فاء الكلمة، والتاء عين الكلمة، والجيم لام الكلمة، ثم رتبت حروف الزيادة فيها طبقا لقواعد الصرف وقوانينه فقدمت الألف فالسين فالتاء للدلالة على الطلب السابق والجهد المبذول، ثم زيدت ألف الاستفعال بين العين واللام. والأمر كذلك في (مدروس) أيضا؛ فإن ترتيب الأصوات فيها خضع أولا لترتيب الأصوات في المادة، ثم لما تفرضه قواعد علم الصرف وقوانينه. ولو أن أيا من هاتين الكلمتين اضطرب ترتيب الأصوات فيها بحيث خرج عما يفرضه كل من هذين المؤثرين لما صلحت أى منهما للدلالة على ما يقصد بها من دلالة محددة ومعنى خاص.



ترتيب الصيغ في التركيب:

إن تحليل الاتجاهات العامة في التراث النحوي بغية الوقوف على القواعد الأساسية التي توصل إليها النحاة في ظاهرة الترتيب في التراكيب اللغوية يكشف عن تصور محدد للنحاة العرب حول هذه القواعد. إذ أن التراكيب اللغوية تتبع في ترتيبها قانونا دقيقا يلحظ فيه تأثير هذا الترتيب بمؤثرات ثلاثة:

المؤثر الأول : التأثير فى المضمون .

والمؤثر الثانى : العمل .

والمؤثر الثالث : الترابط بين الصيغ .

ونحب أن نسجل - بادئ ذى بدء - أن هذه المؤثرات الثلاثة لا توجد بصورة مباشرة فى التراث النحوى ، وأن التوصل إليها لذلك يتسم بصعوبتين : أولاهما استخلاص الشكل العام لنظام الترتيب فى الجملة العربية من خلال الركام الهائل الذى يحتويه التراث النحوى ، وثانيهما تحليل هذا الشكل لمعرفة المؤثرات المباشرة فيه . وفى كل ذلك صعوبات عدة ؛ لما يتطلبه من الوقوف الدقيق على التراث النحوى ، ثم الإلمام الكامل بالأساليب اللغوية ، لتجنب ما عساه يكون قد وقع فى البحث النحوى من أخطاء .

وإنى لأرجو أن يكون تحليلنا لهذه المؤثرات الأساسية فى ترتيب الصيغ داخل الجملة العربية فى الفصول التالية نقطة بدء موفقة لدراسة نظام الجملة وتحديد جميع المؤثرات فيها وفيه .

الفصل الأول التأثير في المضمون

- ١- مفهوم هذا المؤثر.
- ٢- دراسة تطبيقية .

هذا هو المؤثر الأول في ترتيب الصيغ داخل التركيب اللغوي، والمقصود بالتأثير في المضمون كما ذكر الرضى «كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً»^(١) وحكمه هو التصدر، فيجب أن يكون في صدر الجملة. «كحروف النفي والتثنية والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك»^(٢). ويؤيده ما ذكره ابن الحاجب في أماليه من أن «سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وإن وأخواتها»^(٣). وقد يبدو بين الرضى وابن الحاجب خلاف؛ إذ أن الرضى يجعل سبب التصدر هو التأثير في مضمون الكلام وتغيير معناه. ويؤيده ما ذكره ابن الأنباري نقلاً عن البصريين. ^(٤) على حين يذكر ابن الحاجب أن السبب في ذلك هو الدلالة على بعض ما يفيد الكلام من معان. والواقع أنه لا خلاف بين

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣ (والنسخة مرقمة خطأ ٢٢٢ - ٢٢٣).

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٢٤٣، وفي النسخة خطأ مطبعي وهو حروف (التثنية) وصحتها ما أثبتناه.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٣ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٠١ .

الرجلين، إذ أن الأدوات المتصدرة تفيد بعض ما يفيد التركيب بجملته، وهى - فى الوقت نفسه - تغير من مضمون التركيب بما تضيفه إلى هذا المضمون من معنى جديد. فالرضى نظر إلى هذا المعنى الجديد الذى تضيفه، وما يحدثه هذا المعنى من تغيير فيما يفيد التركيب من معان. أما ابن الحاجب فقد نظر إلى وحدة التركيب اللغوى، وتأثير الصيغ المتصدرة فى بعض ما يقصد إليه ويدل عليه. ويؤيد وحدة المفهوم بين الرجلين وحدة الأمثلة التى قدماها، إذ لو كان بينهما خلاف حقيقى لانعكس ذلك فى الأمثلة التى قدماها كل منهما.

وهذا التحديد لمفهوم المؤثر الأول - وهو التأثير فى مضمون الكلام - أفضل مما ذكره صاحب البسيط، إذ قال: «الأسماء المتضمنة للمعانى تقتضى الصدر وإن لم تكن معارف، ولهذا تقدم الإشارة على العلم فى قولك: هذا زيد - وإن كان العلم أعرف - لتضمنه معنى الإشارة» (١).

وتحديد الرضى وابن الحاجب يفضل ما ذكره الاسترابادى من ناحيتين:

الأولى: أن تعريف الرضى وابن الحاجب أكثر شمولاً ودقة، أما أنه أكثر شمولاً فلأن محور هو التأثير فى مضمون التركيب، سواء كان المؤثر اسماً أو حرفاً، وأما أنه أكثر دقة فلأنه ارتكز على التحليل المباشر للتركيب اللغوية، على حين اعتمد تعريف الاسترابادى على استيحاء معان لا تخضع للتحليل العلمى. ولذلك وجد الرضى وابن الحاجب أمثلة عدة توضح ما قصده وتبين ما حدده، على حين لم يجد الاسترابادى إلا مثالا واحدا ينطبق عليه ما ذكر.

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٣ .

والثانية: أن تعريف الاستراباذى يعتمد على نوع من المصادر المذهبية، وهى قابلة للمناقشة، إذ أن الزعم بأن اسم الإشارة يتضمن معنى لا يتضمنه العلم يمكن أن يرد بأن العلم أيضاً يتضمن معنى لا يتضمنه اسم الإشارة، وهو ما يفيد من تحديد دقيق لا سبيل إلى الاشتراك فيه. وتعريف الرضى وابن الحاجب يخلو من هذه المصادرة، إذ أنه يبدأ من التركيب اللغوى لا من فكرة سابقة عليه.

والصيغ التى تؤثر فى مضمون الكلام قد تكون عاملة، كما يمكن أن تكون غير عاملة، ولكنها سواء عملت أم لم تعمل لها الصدارة فى التركيب اللغوى، وذلك لأن صدارتها للتركيب ليست مستمدة من عملها، وإنما هى ممتدة عن تأثيرها فى المضمون، وعلى ذلك فإنه لا تناقض بين ما يوجه تأثيرها فى مضمون التركيب فى حتمية التقدم، وبين ما قد يجيزه نوع عملها من إمكان التأخر؛ لأن نوع العمل وما ينتج عنه من جواز تقدم المعمول أو عدم جوازه مقيد بما عدا هذا النوع من الصيغ التى تغير معنى الكلام وتؤثر فى مضمونه.

والصيغ التى يتحتم تصدرها عند النحاة لتأثيرها فى مضمون الكلام هى الصيغ التى تفيدك النفى أو التنبيه أو الاستفهام أو التحضيض أو التأكيد أو الشرط أو التعجب، وأيضاً كم الخبرية وضمير الشأن. والواقع أن هذا الحكم الذى يطلقه النحاة من ضرورة تصدر هذه الصيغ يحتاج إلى تحليل عميق لأبعاده وتحديد دقيق لمعناه، إذ أن التصدر يتضمن بالضرورة وجوب تقدم الصيغة على كل الصيغ الأخرى فى التركيب اللغوى. وهذا الحكم يصدق فى بعض الصيغ السابقة - كأدوات الشرط والاستفهام - دون بعض، كصيغ النفى والتأكيد، فإن أدوات النفى - مثلاً - كما تكون فى صدر التركيب تقع كذلك فى أثنائه أيضاً. إذ كما

تقول: لم يحضر محمد، تقول: محمد لم يحضر. وإذاً فماذا يعنى النحاة بالتصدر؟ وهل هو حكم عام فى كل الصيغ التى تؤثر فى مضمون الكلام؟ وهل وقع النحاة فى تناقض مع الواقع اللغوى الذى لاشك فيه والذى يقرر أن بعض الصيغ ذات التأثير فى مضمون الكلام تقع فى حشو الكلام لا فى صدره؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب أولاً دراسة الصيغ التى قرر النحاة لها هذا الحكم، وتحليل العلاقات التى جمعتها والصلات التى ربطت بين بعضها وبعض. مما أوحى للنحاة سلوكها فى حكم ورفضها فى قاعدة.

الاستفهام:

يتحتم - عند النحاة - أن تصدر صيغ الاستفهام الجملة فى كل تركيب لغوى - سواء كانت صيغ الاستفهام اسمية أو حرفية ^(١)، وسواء كانت الجملة الداخلية عليها اسمية أو فعلية. ويستوى فى هذا الحكم كون صيغة الاستفهام للتصديق أو للتصور، ^(٢) أى سواء كانت تهدف إلى السؤال عن مضمون الجملة أو تقصد إلى الاستفسار عن طرف من أطرافها. والمختص بطلب التصديق أم المنقطعة وهل.

والمختص بطلب التصور أم المتصلة ومن وما وأين (وأيان وأنى) ومتى وكم وكيف وأى ولماذا.

وتستعمل الهمزة للسؤال عن أيهما فهى مشتركة بينهما ^(٣).

(١) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٠١/١.

(٢) الجنى الدانى فى توضيح حروف المعانى غير مرقم، رسالة فى حروف المعانى، شرح اللمع ٢/٢٨٥، ٢٨٦، الباب للعكبرى ٣٦٧.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ج ٤/٣، وحاشية الدسوقي على المغنى ١٦/٢، ١١/١، ٥٦، معجم الهوامع ١/٢٥٤، اللمع لابن برهان - مخطوط - ٨٩ ب - ٩٠ ب.

والواقع اللغوى يؤيد ما قرره النحاة من وجوب تصدر أدوات الاستفهام وسبقها جملها؛ إذ المحفوظ من الأساليب اللغوية يؤكد أن الصدارة هى الموقع الذى تحتله هذه الأدوات فى بداية الجمل فيما عدا (أم)، فإنها تقع فى أثناء التركيب ومع ذلك فإنها تتصدر جملة، ومن ثم لا تتناقض مع الحكم الذى قرره النحاة من وجوب التصدر، ومما يؤيد ذلك قوله تعالى ﴿هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور﴾ وقول علقمة بن عبدة: (١).

هل ما علمت وما استودعت مكتوم إذ حبلها إذ نأتك اليوم مصروم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوك

كذلك يجب عند النحاة ترتيب جملة الاستفهام، أو بتعبير أدق: إعادة ترتيب الجملة بحيث تصور فى دقة المستفهم عنه، سواء كان المستفهم عنه الزمان أو المكان أو الذات أو الكيف أو الكم أو العلة أو النسبة. فيجب أن يعقب أدوات الاستفهام المستفهم عنه إذا كانت حروفاً، كما يجب أن توضع فى الاعتبار من حيث العمل إذا كانت أسماء. أى أن يوجه العامل التالى لها توجيهها يتناسب مع السؤال بها. أما فى (كم) و(أى) فإنه يجب فضلاً عن ذلك أن يعقب صيغة الاستفهام فيهما المستفهم عنه صراحة، منصوباً مع كم، ومجروراً مع أى. شأنهما فى ذلك شأن الترتيب بين صيغ الاستفهام الحرفية ومدخولاتها. وهذا هو معنى قول النحاة: إن كم بحسب مميزها، وإن أى بحسب ما تضاف إليه (٢).

(١) انظر: ديوانه ٤٣، الأشباه والنظائر ٦/٤، طبقات فحول الشعراء ١١٧.

(٢) انظر: الجنى الدانى - مخطوط الحروف الثنائية، رسالة فى أى - مخطوط - ، رسالة فى حروف المعانى - مخطوطة ، رسالة فى النحو للفتالى: باب الاستفهام.

الشرط:

يوجب النحويون أن تصدر أدوات الشرط الجمل التى تدخل عليها، ومن ثم لا يجيزون أن تقع أداة الشرط حشواً فى الكلام، أى أنه لا يجوز عندهم أن يجعل ما يقع قبلها من الصيغ عاملاً فيها، كما لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ^(١) إذ أنه فى الصورة الأولى - أى إذا عمل ما قبلها فيها - لن تكون لها الصدارة، كما أنها فى الصورة الثانية تفقد الصدارة بما تقدم من معمول وإن كان أصله التأخير.

كذلك يجب عند النحاة أن تلى هذه الأدوات صيغ معينة، مع نوع من الترتيب بين هذه الصيغ يوجبونه، إذ تلى أداة الشرط المصدرة الفعل، إما المضارع أو الماضى، فإذا كان مضارعاً اشترط فيه أن يكون غير دعاء وغير مسبوق بتنفيس، ويستوى بعد ذلك أن يكون مثبتاً أو منفيّاً بلا أو لم. أما إذا كان ماضياً فإن شروطه ألا يكون دعاء أو جامداً، وألا يكون مسبوقاً بقد أو بحرف من حروف النفي ^(٢).

والواقع اللغوى يؤيد ما أوجبه النحاة من ضرورة تصدر أدوات الشرط فى أول الجمل الشرطية. وليس فى النصوص اللغوية المحفوظة ما يتناقض مع ما قرره النحاة من فساد التركيب الذى تقع فيه أداة الشرط حشواً فى الكلام. ولكن من النصوص اللغوية ما يؤكد عدم اشتراط وقوع الفعل ماضياً أو مضارعاً بعدها، إذ أن ما روى من نصوص يوضح

(١) من المواضع التى كانت محور خلاف بين النحاة تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط، فقد أجازوه الكوفيون مستنديين إلى أن الأصل تقديم الجواب على الأداة، انظر:

الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٦٣ - ٣٦٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥٩/٢.

أن من الممكن أن تقع بعدها الأسماء الظاهرة أو الضمائر، وإن لم يرد ما يجيز وقوع فعل الأمر بعدها.

ويشهد لوقوع الأسماء الظاهرة بعد أدوات الشرط آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، الآيات وقول كعب بن جعيل التغلبي (١):

صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل
وقول عدى بن زيد (٢):

فمتي واغل بينهم يحيو ه ويعطف عليه كأس الساقى
ويشهد لوقوع الضمائر بعدها قول لبيد بن ربيعة (٣):

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل
وقول السموءل بن عاديا الغساني اليهودي (٤):

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل
وقول هشام المري (٥):

(١) المصدر السابق، وانظر أيضاً: الدرر اللوامع ٧٦/٢، وكعب شاعر أموى فحل، وهو الذى رفض أن يهجو الأنصار حين طلب إليه يزيد بن معاوية ذلك ودله على الأخطل. انظر: الشعر والشعراء ٢٤٧، طبقات فحول الشعراء ٤٨٥، الموشح ٨١، المؤتلف ١١٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥٩/٢، الدرر اللوامع ٧٥/٢ - ٧٦، وفى البيت روايات متعددة أشهرها ما ذكرناه.

(٣) انظر: همع الهوامع ٥٩/٢، الدرر اللوامع ٤٠/١، ٧٥/٢، الشعر والشعراء ٩١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٩/٢، الدرر اللوامع ٧٥/٢.

(٥) المصدران السابقان. وهشام شاعر أموى معاصر لجريير والفرزدق وذى الرمة. انظر: طبقات فحول الشعراء ٤٧٢ - ٤٧٥.

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لا نجبره يمس منا مفزعا
التعجب:

صيغ التعجب كثيرة، منها ما ورد في الكتاب وما جاء في السنة وما حفظ عن العرب، فمما ورد في الكتاب قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾، ومما جاء به السنة قول النبي لأبى هرير رضى الله عنه: (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)، ومما روى عن العرب قولهم: لله دره فارسا (١).

وعلى الرغم من تعدد الصيغ التي تفيد التعجب فإن البحث النحوى لم يتناول منها بالتفصيل غير صيغتين هما: (ما أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ بِهِ). وقد أضاف إليهما بعض النحاة صيغة ثالثة (٢)، ولكنها سنقتصر نحن هنا على درس إحدى هاتين الصيغتين، وهى التى تصدرها (ما) الدالة على التعجب.

يقرر النحاة أنه يجب أن تصدر ما التعجبية جملة التعجب، ويمنعون أن تقع حشوا فى الكلام. ولهذا لا يجيزون أن يتقدم عليها معمولها (٣). كذلك يوجب النحاة أن تلى (ما) التعجبية صيغة محددة هى أَفْعَلْ (٤). وعلى الرغم من اختلافهم فى هذه الصيغة اختلافا يصل إلى درجة التناقض - إذ يرى البصريون أن هذه الصيغة فعل ماض وأن فتحها تبعاً لذلك فتحة بناء ويوافقهم فى ذلك الكسائى وهشام، على حين يرى بقية الكوفيين أنها اسم وأن فتحها بناء على ذلك فتحة

(١) انظر: التصريح على التوضيح ٨٦/٢، أوضح المسالك ١٦٥.

(٢) حاشية العليمى على التصريح ٨٦/٢ - ٨٧.

(٣) وهى صيغة (فَعَلْ) بفتح الطاء وضم العين، نحو: حَسُنْ، وَشَرُفْ. انظر: منار المسالك ٤٣ / ٢، التصريح ٩ / ٢ وحاشية القاضى على العطر.

(٤) يجيز النحاة زيادة (كان) بين (ما) و(أفعل) للدلالة على المضى، ولذلك فإنها عند بعضهم ستكون ملغاة ولا عمل لها. وهذا هو الاستثناء الوحيد من حكمهم عدم جواز الفصل بين ما وأفعل. انظر تفصيل ذلك: فى شرح المفصل ١٥٠ / ٧.

إعراب (١) - على الرغم من كل هذا الخلاف فإنهم متفقون على أنه يجب أن تلى (ما) هذه الصيغة، ولا يجيزون أن يفصل بين ما وبينها فاصل، ويستوى فى الفصل كون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما (٢). كذلك يوجب النحاة أن تلى هذه الصيغة (صيغة أفعل) المتعجب منه أو ضميره، فيقال: ما أحسن محمد أو محمد ما أحسنه. ولا يجيزون الفصل بين صيغة أفعل وبين ضمير المتعجب منه مطلقاً، وباتفاق. كذلك لا يجيزون باتفاق الفصل بين صيغة (أفعل) وبين المتعجب منه - إذا كان اسماً ظاهراً - بأجنبى. أما الفصل بينهما بالظرف أو بالجار والمجرور فموضع خلاف، إذ يمنعه جمهور النحاة وعلى رأسهم الأخفش والمبرد، على حين يجيزه بعضهم وعلى رأسهم الفراء والجرمى والمازنى والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين، مستدلين بقول أوس بن حجر (٣):

أقيم بدار الحزم مادام حزمها وأخر - إذا حالت - بأن أتحولا

فقد فصل بين صيغة: آخر (أفعل) وبين معمولها، ويقسبون عليه الفصل بين صيغة (أفعل) وبين معمولها أيضاً. هذا إذا كان الظرف والجار والمجرور متعلقين بصيغة (أفعل). وأما إذا تعلقا بمعمول هذه الصيغة فلا خلاف بين النحاة فى عدم جواز الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور (٤). فلا يجوز فى نحو: ما أحسن معتكفاً فى المسجد: ما أحسن فى المسجد معتكفاً.

(١) انظر: أوضح المسالك ١٦٣. منار السالك ٣٩/٢ - ٤٠، شرح التصريح ٨٧/٢، شرح المفصل ١٤٣/٧، الانصاف ٨١/١. وأيضاً: إصلاح الخلل ٤٣.

(٢) التصريح على التوضيح ٩٠/٢.

(٣) روى هذا البيت فى شعراء النصرانية بصورة أخرى تجعله لا شاهد فيه، انظر: شعراء النصرانية ٤٩٤/٢.

(٤) التصريح على التوضيح ٩٠/٢.

وبذلك يتضح أن النحاة قد لاحظوا ضرورة الترتيب الدقيق فى صيغة التعجب الأولى، وهو أمر محتوم فى صيغة التعجب الثانية وإن خلت من وجود (ما) فى صدرها. وأما نعم وبئس ونحوهما - وهى صيغ التعجب الثالثة - ففيهما خلاف بين النحاة يعود إلى الأساليب الكثيرة التى يمكن أن تردا فيها ^(١). وهو ما لا سبيل إلى تفصيله هنا، ويكفى أن نقرر أن النحاة - على الرغم مما بينهم من خلاف كثير فى نعم وبئس - يتفقون على عدم جواز تقدم معمولهما عليهما ^(٢) وهو ما يؤيده الواقع اللغوى وإن لم يتفق النحاة على علته. وحسبنا أن نصل إلى أن الواقع اللغوى تطرد فيه صدارة (ما) التعجبية لجملة التعجب وإن لم تصدر التركيب اللغوى جملة.

ضمير الشأن:

ويسمى أيضاً ضمير الحال وضمير القصة، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول، وتطلق عليه اصطلاحات أخرى. بيد أن هذه الاصطلاحات الأربعة هى أشهرها. «وهو الضمير المبين بجملة عائداً على متأخر لفظاً ورتبة» ^(٣). والقصد من هذا الأسلوب هو استثارة ذهن السامع وشحن رغبته وإذكاء تشوفه، ولذلك يلقى إليه بادئ ذى بدء ضمير دون أن يتقدم مرجعه، فيلفت انتباهه ويوقظ حاسة الترقب عنده، ثم يلقى إليه بما يريد، ولذلك يشترط النحاة فى هذا الأسلوب شروطاً، ليتحقق ما يهدف إليه المتكلم عند استعماله ^(٤).

(١) الانصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٠٤.

(٢) التصريح ٢/ ٩٤، منار السالك ٢/ ٥٠، غاية الإحسان ٩ ب، النكت ٤٦ ب.

(٣) انظر: مغنى اللبيب ٤٩٠ حاشية الدسوقي على المغنى ٢/ ١٧٥ تحفة الريب - مخطوط.

(٤) انظر: مغنى اللبيب ٤٩٠ - ٤٩١، حاشية الدسوقي على المغنى ٢/ ١٧٥ - ١٧٦،

حاشية الأمير على المغنى ٢/ ١٠٣، شرح شواهد المغنى ٢٩٦، رسالة فى المواضع التى

يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - مخطوط - ١٠١ - ١٠٣، شرح الجمل لابن

الصائغ ٢ / ٣٧.

أولها: أن يتصدر ضمير الشأن. بحيث يعود على ما بعده لا على ما قبله.

ثانيها: أن تقع الجملة المفسرة له بعده. فلا يصح أن تقدم هي ولا شيء منها عليها.

ثالثها: أن مفسره لا يكون إلا جملة. خلافا للأخفش والكوفيين الذين أجازوا تفسيره بمفرد.

رابعها: أنه لا يتبع بتابع. فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه.

خامسها: أنه ملازم للإفراد. فلا يشئ ولا يجمع.

سادسها: أنه يقع في موضع رفع أو نصب، إما بالابتداء أو بأحد نواسخه.

وهذه الشروط في الواقع يمكن أن تنقسم إلى قسمين: شروط في الضمير، وشروط في مفسر الضمير، وكلا هذين النوعين من الشروط لا بد منه ليحقق هذا الأسلوب غايته عند المتكلم والسامع معاً. فإثارة تشوف السامع يستدعى أن يتصدر الضمير، وأن يتأخر مفسره، كما تستلزم عدم ارتباطه بجملة سابقة عليه. ولذلك فإنه لا يعمل فيه غير الابتداء أو أحد نواسخه؛ لأن النواسخ في الواقع ليست جملاً منفصلة وإنما هي نوع من التحديد لجملة الابتداء في الدرجة أو في الزمن. كما يتطلب أيضاً أن لا يتبع بشيء حتى لا يغفل عن الهدف الأساسي من التركيب.

وأما الشرطان اللذان يجب تحققهما في مفسره فلا بد منهما أيضاً؛ إذ أن من المحتم أن يلي المفسر هذا الضمير ليكون موضحاً لما أبهم منه، كما أنه ينبغي أن يكون جملة - وهو اتجاه الجمهور - لأن إشارة الانتباه التي

تَكْفَلُ الضميرُ المتقدم بإحداثها يجب أن تكون حول علاقة ما، وهى لا تحتملها إلا جملة، إذ لا يقصد بالإثارة لفت النظر إلى شىء أو طرف.

وأما الشرط الخامس وهو ملازمة هذا الضمير للإفراد فإنه يكشف عن أن هذا الأسلوب قريب من أساليب الأمثال، فلا ينبغي التصرف فيه. والواقع اللغوى يؤيد ما قرره النحاة من ضرورة تصدر هذا الضمير، بحيث لا يعمل ما بعده فيما قبله، كما لا يعمل ما قبله فيه أو فيما بعده، ولا يستثنى من ذلك إلا النواسخ حيث إنها لا تعدو كونها محددة لزمان التركيب المثبت أو درجته. وتختص كان وأخواتها بتحديد الزمن، على حين تفيد إن وأخواتها المروية وظن وأخواتها الدرجة متنوعة بين التأكيد والتوهم وليس فى النصوص - على تنوعها وتعدد مستوياتها - ما يتناقض مع ما قرره النحاة فى هذا المجال.

كم الخبرية وكأى:

تنقسم (كم) إلى: استفهامية، بمعنى أى عدد، قليلا أو كثيرا، ويستعملها من يسأل عن كمية الشىء. وخبرية بمعنى عدد كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير^(١). وقد سبق أن ذكرنا أن كم الاستفهامية يجب تصدرها شأنها فى ذلك شأن غيرها من أدوات الاستفهام^(٢).

وأما (كم) الخبرية فقد أوجب النحاة أن تصدر الكلام كأختها الاستفهامية «لشركتها كم الاستفهامية فى اللفظ»^(٣) «فلا تقول: ضربت كم رجلا، ولا: ملكت كم غلمان».

(١) أوضح المسالك ٢٥١ - ٢٥٢، منار السالك ٢/ ٢٥٦، شرح التصريح ٢/ ٢٧٩، حاشية

العلمى على التصريح بهامشه، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٣٠، مغنى اللبيب ١/ ١٥٧.

(٢) انظر الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الدراسة.

(٣) اللمع لابن برهان - مخطوط - ٦٢ أ.

ولذلك لا يجوز عند النحاة أن يعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها، كذلك لا يجيزون أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، حتى لا تفقد الصدارة لفظاً في أى صورة من الصور.

ويوجب النحاة أيضاً أن يلي (كم) مميزها. ويكون مفرداً كثيراً وجمعاً قليلاً، حتى إن العكبرى حكم بشذوذه في شرح الإفصاح، ولجأ بعض النحاة إلى تأويله بمعنى المفرد (١).

والشاهد على اتصال (كم) بمميزها المفرد قول الفرزدق (٢):

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

والشاهد على اتصال كم بمميزها الجمع قوله الآخر (٣):

كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا

وفى الاستشهاد بهذا البيت الأخير نظر؛ إذ إنه لم يذكر سواء في كون مميز كم الخبرية جمعاً، ثم إنه مجهول القائل (٤). وذلك مما يدعم اتجاه جمهور النحاة الذين يرون أن الأفصح كون مميز كم الخبرية مفرداً لا مجموعاً. وإذا كان حكم (كم) هو وجوب التصدر، ووجوب أن يليها مميزها، فهل يجوز الفصل بينها وبين مميزها أو لا يجوز؟

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٣٠، مغنى اللبيب ١/ ١٨٥، الأمير على المغنى ١/ ١٥٨، الدسوقي على المغنى ١/ ٢٦٨، تحفة الغريب - محفوظ -.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، ديوان الفرزدق ٢/ ٤٥١.

(٣) المصدر السابق، وانظر أيضاً: الدرر اللوامع ١/ ٢١١، شرح التصريح ٢/ ٢٧٠، مغنى

الليبي، الدسوقي على المغنى ١/ ٢٦٩، شرح شواهد المغنى ١٧٤.

(٤) المصادر السابقة.

إن النصوص المروية تكشف عن أن الفصل بين كم ومميزها جائز.
فقد قال القطامي: (١)

كم نالني منهم فضلا على عدم
وقال أنس بن زنيم: (٢)

كم بجود مقرف نال العلى
وأما (كأى) - ويجوز أن تكتب أيضا بالنون، أى (كأين) - فإنها
تفيد ما تفيده كم الخبرية من التكثير (٣)، ولذلك يحتم النحاة تصدرها -
شأنها فى ذلك شأن كم - مستندين فى ذلك إلى المروى من النصوص
اللغوية، إذ يكشف الاستقراء لها عن تصدرها، كما يكشف عن أن مميزها
لا يكون جمعا، وقد نص على ذلك السيوطى فى الهمع (٤)، ومن ذلك
قول الشاعر (٥):

وكأين لنا فضلا عليكم ونعمة
وقول الآخر:

اطرد اليأس بالرجاء فكأين
ألمأ حم يسره بعد عسر

(١) الدرر اللوامع ٢١١/١ ، همع الهوامع ٢٥٤/١ .

(٢) همع الهوامع ٢٥٤/١ ، الدرر اللوامع ٢١٢/١ .

(٣) انظر: الدسوقي على المغنى ١/ ٢٧٠ ، الأمير على المغنى ١/ ١٥٩ ، تحفة الغريب -
مخطوط - ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٣٠ ، شرح التصريح ٢/ ٢٨١ .

(٤) ٢٥٥/١ .

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، الدرر اللوامع ٢١٢/١ - ٢١٣ ، الدسوقي على المغنى
٢٧١/١ ، منار السالك ٢/ ٢٥٩ ، شرح التصريح ٢/ ٢٥٩ ، شرح شواهد المغنى ١٧٤ . وهذه
الآيات مذكورة فى بعض المصادر السابقة وقد أبدلت فيها كلمة كأين بكلمة خطأ .

وقوله

وكأين رددنا عنكم من مدجج
يجيء أمام الألف يردى مقنعا
وقوله (١):

وكأين بالأباطح من صديق
يرانى لو أصبت هو المصابا
وفى القرآن نجد آيات كثيرة تتصدر (كأى) جملها فيها، ومن ذلك
قوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾، ﴿وَكَأَيْنَ مِّن آيَةٍ﴾،
﴿وَكَأَيْنَ مِّن نَّبِيٍّ﴾.
النفى:

ذكرنا من قبل أساليب النفى المختلفة من حيث دلالتها على التطابق
بين التركيب والموقف اللغوى (٢). ولكننا سنشير هنا إلى دور صيغ النفى
فى ما لاحظته النحاة من الترتيب بين أجزاء التركيب. وما قدروه لها من
وجوب التصدر لتأثيرها فى المعنى وتسلطها على المضمون (٣).

يوجب النحاة أن تتصدر أدوات النفى - دون استثناء - جملها (٤)،
سواء كانت هذه الأدوات بسيطة أو مركبة، وسواء كانت مختصة بالأسماء
أو مختصة بالأفعال أو مشتركة بينها، وسواء كانت عاملة فى غيرها أو
عاملا فيها غيرها. وذلك لأن هذه الأدوات تغير مضمون الجملة من
الإثبات إلى النفى. وقد قرر هذا الحكم المطلق صراحة من النحاة الرضى
وابن الحاجب (٥).

(١) تابع المقدسى الفارسى فى نسبة هذا البيت لجرير، انظر شرح شواهد الإيضاح ٢٥ ب.

(٢) انظر: ص ١٥٦ وما بعدها من هذه الدراسة.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ - ٢٤٣.

(٤) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/١٠١.

(٥) الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ - ٢٤٣.

ولكن الواقع اللغوى الذى وقف عليه هؤلاء النحاة أنفسهم لا يؤيد هذا الإطلاق. وليس ممكنا أن يكون النحاة قد جهلوا هذا الواقع بعد أن تناولوا بالتحليل ما يقدمه من نصوص لغوية، شعرية ونثرية، كما أنه ليس معقولا أن يكون النحاة قد أغفلوا هذه النصوص وما تدل عليه من جواز عدم تصدر أدوات النفى فى أول الجمل. ويبقى بعد ذلك أن يكون للنحاة فهم خاص لمسألة التصدر، لعلنا إذا وقفنا عليه هنا فهمنا قضية التصدر جملة.

من الواضح أولا أن أدوات النفى تنصب حقيقة على الجمل، أو لنقل تنصرف إلى العلاقة بين طرفى الجملة. ولعل ذلك كان السبب الذى حدا بالرضى وابن الحاجب أن يقررا أن أدوات النفى تغير من مضمون الجملة، وهى تغير - بالضرورة - من ألفاظ الجملة أيضا، وأدنى تغيير يتحقق هو زيادة صيغة النفى ذاتها.

ومن المقرر - ثانيا - أن الجملة النحوية متعددة الصور، وأن صورها تشير إلى أن من الممكن أن تقسم إلى أقسام، وقد قسمها النحاة فعلا إلى قسمين، هما: الجملة الصغرى، والجملة الكبرى.

فالكبرى هى: «الاسمية التى خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم» (١) ويلحق بها أيضا الجملة الفعلة إذا كانت ناسخة وكان أحد معموليها جملة نحو: ظننت زيدا يقوم أبوه.

والصغرى هى المبنية على المبتدأ حالا أو أصلا، كالجملة الواقعة خبرا أو مفعولا ثانيا فى الأمثلة السابقة.

(١) انظر: مغنى اللبيب ٤٥/٢، حاشية الأمير بهامشه، حاشية الدسوقي عليه ٥١/٢.

ويمكن أن نضيف إليهما على نحو ما فعل الدسوقي (١) قسماً ثالثاً هو الجملة البسيطة كما فى نحو: قام محمد، أو محمد قائم.

ومن المسلم به - ثالثاً - أن نفى الجملة البسيطة يتم بأحد وسيلتين: فإما بوساطة النفى التركيبى المعتمد على الصيغ أو الصيغ واللواصق، أو بوساطة استخدام صيغة (غير) واستخدام صيغة (غير) يحيل النفى إلى نفى غير تركيبى؛ إذ إنه مستمد من الصيغة وحدها دون أن يمتد عن التركيب. والنفى التركيبى للجملة البسيطة لا يكون إلا بوساطة الصيغ المحددة التى تدخل على الجملة، أى تصدرها. سواء اشتركت معها اللواصق أم لا.

والأمر كذلك فى الجملة الصغرى، فإن النفى التركيبى لها يكون باستخدام صيغ النفى المتصدرة للجملة.

وأما الجملة الكبرى فإن النفى لا يتوجه إليها؛ إذ هى من حيث المعنى تمهيد للجملة الصغرى، وليس مقصوداً بها علاقة محددة أو حدث معين حتى يقبل النفى والإثبات. وهى فى الاعتبار النحوى ليست إلا طرفاً غير مكتمل إلا بما تفيده الجملة الصغرى. والنفى لا ينصب على طرف واحد، وإنما يتوجه إلى علاقة بين أكثر من طرف.

نستنتج من ذلك أن الأصل فى النفى أن يتصدر الجمل، وأن عدم تصدره الجملة الكبرى لا يشكل تناقضاً جوهرياً مع هذا الحكم. فهل يؤيد الواقع اللغوى ذلك أو لا يؤيده؟

ثمة عدد من النصوص اللغوية التى لم تتصدر فيها - فى تصور النحاة - صيغ النفى الجملة البسيطة، وسندرس منها نصاً واحداً يقدم

(١) حاشية الدسوقي على المغنى ٥١/٢ .

صورة لهذا التصور ويكشف عن المشكلة التى تحكمه، وهو قوله تعالى :
«أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» فإن أداة النفى هنا - وهى ليس - قد
تقدمت عليها جملة هى معمول خبرها، أى متصلة بما بعدها. «فإن
قوله : «يَوْمَ يَأْتِيهِمْ» يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس» (١) - وقد
استنتج من ذلك جمهور البصريين جواز تقديم خبر ليس عليها، لأنه «لو
لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها،
لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل» (٢) .

وفى ذلك شىء من التناقض مع ما قرروه هم أنفسهم من أن «النفى
له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أن له صدر الكلام،
والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى فى الإسم والفعل، فينبغى
أن يأتى قبلهما لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده
فيما قبله، فكذلك ها هنا» (٣) . وقد يؤول هذا الحكم العام الذى قرروا
فيه أن النفى له صدر الكلام، فيجعل مختصا بحروف النفى لا بصيغ
النفى جملة، ليسلم لهم ما قرروه من جواز تقديم خبر ليس - وهى
إحدى صيغ النفى - عليها. ولكن ذلك لا يخلص البصريين من
التناقض، فقد ذهب كثير من نحاتهم إلى أن ليس حرف. مستدلا على
ذلك بما روى عن أبى عمرو بن العلاء من أنه كان يقول: ليس الطيب إلا
المسك، مستنداً - بدوره - إلى لهجة بنى تميم (٤). وما حكى عن بعض

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٠٤ .

(٢) المصدر السابق. وفيه زيدت كلمة (وإلا) فى قوله: لو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس
وإلا لما جاز تقديم . . . والأولى ما أثبتناه.

(٣) الإنصاف ١/ ١٠١، وقد زيدت فى المطبوعة الواو فى قوله: (والسر فيه وهو أن الحرف)
والصحيح ما أثبتناه.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٨ - ٣٩، شرح نهج البلاغة ٤/ ٤٢٤، المغرب ٣١٠.

العرب وقد قيل له: فلان يتهددك، فقال: عليه رجلا ليس، فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية. ولو كانت فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال» (١).

وقد حاول الكوفيون أن يتخلصوا مما وقع فيه البصريون، فلجئوا إلى نوع آخر من التأويل، هو تأويل النص نفسه اطراد القاعدة، ووافقهم على ذلك المبرد من البصريين. كذلك ذهب بعض النحاة إلى أنه مذهب سيبويه أيضاً، «وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس فى ذلك نص عن سيبويه» كما يقول ابن الأنبارى (٢).

ونحن نرفض مبدأ التأويل جملة، سواء أكان تأويلا للقاعدة أم تخريجاً للنص، ونحسب أن هذه الآفة القرآنية يمكن أن توضع وضعاً آخر هو الوضع الصحيح لها، وهو تعدد ما له الصدارة فيها، إذ إن فيها أداة تنبيه، وأداة نفى، وكل أداة من الأداتين لها الصدارة إذا وجدت وحدها فى الجملة، فما العمل عند اجتماعهما معاً؟ هذه هى المشكلة التى كان على النحاة أن يتناولوها. والتى نرجو أن نوضحها فى ختام دراسة المؤتمر الأول من المؤثرات فى ترتيب الصيغ داخل التركيب، وهو التأثير فى المضمون.

التنبيه:

الهدف من استخدام أسلوب التنبيه هو لفت نظر المخاطب لتركيز انتباهه فيما يلى هذه الصيغ من مضمون. فهو أسلوب يعتمد على الصيغ التى تفيد استثارة اهتمام السامع بمضمون الجمل التى تليها. وقد تقف فائدة صيغ التنبيه عند هذا القدر، كما قد تتجاوزه إلى إسباغ معان خاصة على المضمون، كالحزن عليه والتألم منه وله، أو طلبه والحاجة إليه.

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٠٣.

(٢) الانصاف ١/ ١٠٢ وقارنه بكتاب سيبويه ٢١/ ١ وما بعدها.

والصبيغ التي تفيد الاهتمام بالمضمون فحسب ثلاثة هي : (ها) و(ألاً) و(أماً) والصبيغ التي تفيد معاني أخرى فوق ما تكشف عنه من أهمية لمضمون الجمل التي تليها تنقسم إلى قسمين بحسب ما تفيده من معنى : فإما أن تفيد التآلم والحزن والتحسر - ويصطلح عليها النحاة بصبيغ الندبة والاستغاثة - وإما أن تفيد الطالب للشئ والدعوة له ، ويصطلح عليها النحاة بصبيغ النداء .

ويوجب النحاة أن تصدر أدوات التنبيه - على اختلاف ما تفيده - الجمل التي تدخل عليها ^(١) . ومن ثم لا يعملون ما بعدها فيما قبلها ، كما لا يعملون ما قبلها فيها ولا فيما بعدها . والواقع اللغوي يؤيد ما قرره النحاة من ضرورة تصدر أدوات التنبيه جملها . ومن ذلك تصدر (ها) في قول لبيد ^(٢) :

نحن اقتسمنا المال قسمين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذالها
وقول النابغة ^(٣) :

ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد
ويشهد لتصدر (ألاً) قوله تعالى : ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ، وقول عمرو بن كلثوم ^(٤) :

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣ والنسخة مرقمة خطأ ٢٢٢ - ٢٢٣ ، المغنى : ٥٤ ، ٦٨ ، ٣٤٩ ، الدسوقي على المغنى ١/ ٧٨ ، ٩٨ ، ١٥/٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، شرح شواهد المغنى ٦٢ ، ٧٤ .
(٢) ديوانه : ط ليدن ٥٩ .
(٣) ديوانه : (ض) ٢٤ ، ورواية الديوان : مشارك النكد .
(٤) شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٢٨ .

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا
وقول طرفة (١) :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
وقول الشماح (٢) :

ألا يا اصبحانى قبل غارة سنجال وقبل منايا غاديات وآجال
وقول جرير (٣) :

الأرب جبار عليه مهابة سقيناه كأس الموت حتى تضلعا
ويشهد لتصدر (أما) قول أبى صخر الهزلى (٤) :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
لقد تركتنى أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما النفر
وأما تصدر صيغ الندبة والاستغاثة فأمثلتها كثيرة، ومنها قول أبى
الطيب (٥) :

واحر قلباه ممن قلبه شبيب ومن بجسمى وحالى عنده سقم
وقول الراجز - مستبدلا (يا) بوا وذلك مطرد فى الاستغاثة :

يا مرحباه بحمار ناجية إذا أتى قربته للسانية

(١) رواية الديوان ٣٢ (اللائمى).

(٢) ديوانه ٢٦٥ .

(٣) ديوانه ٢٦٥ .

(٤) شرح شواهد المغنى ٦٢ ، والبيتان بصورة مغايرة فى : أمالى القالى ١٤٩/١ .

(٥) ديوانه ٢٧٥ .

وتصدر أدوات التنبيه مطرد في النصوص اللغوية، فكل النصوص المروية تشهد بوجود تصدر أدوات التنبيه فى أوائل الجمل التى تدخل عليها، وقد أدرك النحاة ذلك وقرروه، ولكنهم ذكروا ما يشبه أن يكون استثناء من هذه القاعدة، حين جوزوا، دخول بعض أدوات التنبيه على المفردات. ومن ذلك - فى نظرهم - صيغ النداء إذ لا تصدر أدوات النداء فيها جملة. وكذلك - عندهم - (ها) فإنها كما تدخل على الجمل تدخل على الإشارة والضمير.

وهذا التصور النحوى لا يركز على التحليل الموضوعى للنصوص اللغوية، وإنما يستند إلى بعض الاعتبارات النحوية الخالصة، التى هى أقرب إلى المصادرات المذهبية منها إلى الأسس العلمية. فإن صيغة المندى وأداة النداء معا لا تعد جملة - عند النحويين - لمجرد كونها طرفا واحدا من أطراف ثلاثة يجب أن توجد طبقا لما أملتة نظرية العامل^(١)، وهما ركن واحد من ركنين ينبغى أن يتوفرا تبعا لما تقرره نظريتهم فى تكوين الجملة^(٢). وهذا كله خطأ خالص؛ فإن أداة النداء والمندى جملة كاملة، إذ تحقق ما تهدف إليه الجملة عند النحاة من الإفادة^(٣)، فالنداء يفيد معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم والسامع جميعا. ومن ثم فإن ما ترتب على ذلك من زعم بأن أداة النداء - التى للتنبيه - لم تدخل على جملة فكرة خاطئة لأنها ارتكزت على مقدمات لازمة الخطأ.

والأمر كذلك فى (ها)، فإنها - بدورها - لا تدخل على مفردات حين تدخل على الضمائر وأسماء الإشارة، كما قرر النحاة معللين له بأن

(١) انظر ص ٨٨ وما بعدها من هذه الدراسة.

(٢) انظر ص ٦٩ من هذه الدراسة، كتاب سيبويه ٧/١، شرح المفصل ٢٠/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢٠/١، ٥٩/٨، المغنى ٣٧٣، اللغة لفندريس ١٠١.

أسماء الإشارة «مبهمّة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها كما افتقرت إلى الصفة» (١). كما ذكر ابن يعيش متبعاً في ذلك الرمانى الذى قرر أن (ها) التنبيه تدخل على اسم الإشارة «من حيث كان يصلح لكل حاضر والمراد واحد بعينه، فقوى بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه، إذ لم تكن علامة تعريف فى لفظه» (٢). ثم مدوا هذا التعليل إلى الضمائر أيضاً. وهذا كله كما أشرنا فى تحليلنا لجملة النداء نوع من المصادرات التى لا تقوم على أساس صحيح. فإن هذا التعليل إن صدق على أسماء الإشارة فإنه لا يصدق على الضمائر؛ إذ هى أولاً معارف، ثم هى لا تحتل اشتراكاً من أى نوع كان، ألا ترى أن (ها) تدخل على ضمير المتكلم؟ فهل يتصور أن شبهة الاشتراك فى هذا الضمير ممكنة؟! إن ذلك قد يكون قرينة تشير إلى عدم صحة ما ذكره النحاة من تعليل، ثم عدم سلامة ما تصوره من قاعدة ينصب بمقتضاها التنبيه على المفرد: ضميراً أو إشارة.

التحضيض :

ثمة عدد من الصيغ التى يفيد استعمالها الحث على الشيء، وما يتصل به من ترغيب فيه أو لوم على عدم فعله. وهذه الأدوات - بهذا المعنى - تستوجب أولاً الصدارة فى نظر النحاة، طبقاً لما قرره من أن كل الصيغ التى تؤثر فى مضمون الكلام يعدها نوعاً ما من التأثير تستحق الصدارة (٣). ثم هى تستحق ثانياً الدخول على الجملة الفعلية، سواء

(١) شرح المفصل ١١٤/٨.

(٢) السابق.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ - ٢٤٣.

صدرت بفعل ماضٍ أو بفعل مضارع، وذلك لأن الجملة الفعلية هي التي تستحق عندهم الحث عليها. وهو معنى لا تفى به فى تصورهم الجملة الاسمية. ولذلك يحتم النحاة - بحكم وجوب التصدر - الفصل بين صيغ التحضيض وما يليها وبين ما قبل هذه الصيغ. فلا يجعلون لما قبلها عملاً فيها ولا فيما بعدها، كما لا يجعلون لما بعدها عملاً فيما قبلها^(١).

والنصوص اللغوية تشهد بصحة ما قرره من ضرورة التصدر، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، وقوله: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾. ولكن فى النصوص ما يؤكد وقوع الاسم بعدها، ومن ذلك قول جرير^(٢):

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضو طرى لولا الكمى المقنعا

ومنهج النحاة فى تأويل التركيب على تقدير عامل ينتج شيئاً من التناقض^(٣)؛ إذ أن العامل المقدر من نوع السابق، فكأن السابق مفسر له. فأى تصدر له بعد هذا التقدير؟!.

التوكيد:

ثمة عدد من الصيغ التى تستخدم لتأكيد مضمون الجملة، فتستحق الصدارة بناء على ما قرره النحاة من أن التصدر مرتبط بتأثير الصيغ والأدوات فى مضمون الجمل التى تليها^(٤). وهذه الصيغ هي (إن) المكسورة الهمزة وأختها المفتوحة. و(كأن) و(لكن).

(١) انظر: شرح المفصل ١٢٢/٨ - ١٢٥.

(٢) نسب ابن الشجرى هذا البيت فى أماليه خطأً للأشهب بن رميلة - انظر: الأمالى الشجرية ٢/ ٢١٠، ديوان جرير ٢٦٥.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٤٤/٨، ١٤٥.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣.

ويستثنى النحاة من هذه الصيغ (أَنَّ) المفتوحة الهمزة. ومرد هذه التفرقة بين المكسورة والمفتوحة عند النحويين أن (إِنَّ) «المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ولذلك يحسن السكوت عليها؛ لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه، فلا فرق بين قولك: إن زيدا قائم، وبين قولك: زيد قائم، إلا معنى التأكيد... وليست (أَنَّ) المفتوحة كذلك، بل تقلب معنى الجملة إلى الإفراد، وتصير في مذهب المصدر المؤكد، ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع، وكنت تقول مكان: بلغنى أن زيدا قائم: بلغنى قيام زيد، والذي يدل على أن (أَنَّ) المفتوحة في معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها ويضم إليها، لأنها ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول، فلا يكون كلاما مع الصلة إلا بشيء آخر» (١).

هذا هو أساس التفرقة بين إن المكسورة والمفتوحة، فإن المكسورة عند النحاة جملة كاملة، أما المفتوحة فهي في ظنهم بمنزلة المفرد، وقد جعلها ابن يعيش في النص السابق حيناً بمنزلة المصدر، وحيناً آخر بمنزلة الاسم الموصول، وقد كان هذا الأساس هو الركيزة التي انبنى عليها عدد من الأحكام التفصيلية الهامة، التي تجمعها القاعدة النحوية التي تقرر عدم جواز استعمال (إن) المكسورة في المواضع التي لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسده معموليها. ووجوب استعمال (أن) المفتوحة في المواضع التي يجب أن يسد المصدر مسدها ومسده معموليها (٢).

(١) شرح المفصل ٥٩/٨ .

(٢) انظر: تحفة الإخوان على العوامل ٣٠ - ٣١ ، حاشية السجاعي على ابن عقيل ٧٤ - ٧٥ ، مع الهوامع ١٣٨/١ ، الدرر اللوامع ١١٥/١ ، شرح التصريح ٢١٤/١ - ٢١٨ .

والواقع أن بناء التفرقة بين إن وأن على هذا النحو الذى فعله النحاة لا يقوم على أساس موضوعى، ويتسم بالخطأ المنهجى. أما أنه لا يقوم على أساس موضوعى فلأن كلا من (إن) و(أن) يدخل على الجمل الاسمية فيغير فيها تغييرا إعرابيا معينا، وكل منهما يفيد معنى واحداً، وكل منهما لا يجوز أن يتقدم عليه أحد معموليه ولا ما يتصل بهما. أى أن كلا منهما يتصدر الجملة التى يدخل عليها فيفيد التركيب التأكيد. والفارق الوحيد بين الاستعمالين هو أن (إن) المكسورة لا تتصل بما قبلها من حيث العمل، فلا يعمل ما قبلها فيها ولا فيما بعدها. وإن كان من الممكن أن تتصل بما قبلها فى المعنى على نحو آخر - بوساطة أدوات العطف مثلاً - على حين إن (أن) المفتوحة يمكن أن تتصل بما قبلها من حيث المعنى والعمل معاً. ولكن هذه التفرقة لا تنهض مسوغاً لما قرره النحاة من استثناء (أن) من حتمية تصدر ما تدخل عليه من جمل؛ فإن تصدر (أن) على الجملة المؤكدة ليس موطن شك، ونحو: بلغنى أن محمداً قائم، الذى يستدل النحاة به وبمثله على عدم تصدر أن يتضمن فى الواقع حدثين: أولهما حدث الإبلاغ لمضمون معين، وثانيهما حدث القيام المسند إلى محمد، وهو مضمون ما بلغ به المتكلم. (وأن) دخلت على الحدث الثانى، فهى تفيد تأكيده، ثم هى تتصدره. ولسنا فى حاجة إلى جهد لإثبات ذلك؛ لأن هذا المحتوى الثنائى الدلالة واضح لا يحتاج إلى إيضاح.

وأما أن التفرقة النحوية بين (إن) و(أن) وما تبعها من استثناء (أن) من الصدارة تتسم بالخطأ المنهجى، فلأن النحاة ساروا فى خطواتهم التى انتهت إلى هذا الحكم سيرا عكسياً؛ إذ كان المفروض أن يبدؤوا بدراسة المواضع التى تدخل كل من إن وأن عليها، ثم يحللوا هذه المواضع تحليلاً دقيقاً من الناحية اللغوية، ثم ينتهوا إلى تحقيق الفوارق التى تصاغ آخر

الأمر فى القاعدة. أما هم فقد بدءوا من الفوارق وانتهوا إلى المواضع التى يتحتم استعمال إن فيها دون أن ويجب استعمال أن فيها لا إن. ومن ثم أوقعهم ذلك فى تناقض حين أرادوا أن يجدوا لما يقولون نظيرا. فشبها أن ومدخولها مرة بالمصدر، وأخرى باسم الموصول. وفاتهم أن ثمة فوارق أسلوبية وتركيبية بين هذه الثلاثة بحيث يعد جمعها معا من قبيل الجمع بين متناقضات (١).



وبعد أن انتهينا من دراسة الصيغ التى أوجب النحاة لها التصدر لتأثيرها فى مضمون الجمل، نريد أن نصل إلى تحليل دقيق لمعنى التصدر الذى قرروه حكما واجب الاتباع فى الأساليب اللغوية. وتحديد للعلاقة بين الصيغ التى يجب لها هذا الحكم.

أ - معنى التصدر عند النحاة:

من الواضح بعد العرض السابق لصيغ التصدر أن للتصدر عند النحاة صورتين:

الصورة الأولى هى تصدر الصيغة للتركيب اللغوى مهما تنوعت جملة، أى سواء كانت هذه الجمل بسيطة: اسمية أو فعلية أو ظرفية - عند من يجعلها قسما مستقلا - أو جملة صغرى أو جملة كبرى، ويتضمن بالضرورة أمرين:

الأول عدم ارتباط الصيغ التى يجب لها التصدر وما يليها يسبقها من صيغ من حيث العمل، وإن ارتبطت بها من حيث المعنى، كالعطف

(١) انظر مثلا: شرح الرضى على الكافية ٢/ ٣٤٥.

بالأداة والقسم بالسواو ونحوها. والأمر الثانى هو عدم تقدم ما يقع فى حيز الجملة التى تليها عليها سواء كان طرفا من أطراف هذه الجملة أو متعلقا بأحد طرفيها.

والصورة الثانية هى تصدر الجملة غير الكبرى. ولا تتضمن غير شرط واحد ينبغى أن يتحقق، وهو تقدم الصيغة فى بداية الجملة التى تغير من مضمونها نوعا ما من التغيير، بحيث لا يجوز أن يتقدم على الصيغة شىء من الجملة التى يتأثر معناها أو شىء مما يتصل بها. ولا يستلزم هذا النوع من التصدر الفصل الحاسم فى العلاقة التركيبية بين الصيغ أو الجمل السابقة على ما له التصدر وبين ما يليها. بمعنى أنه يجوز أن يعمل ما قبل هذه الصيغ فيما بعدها. ومن ثم يجوز أن تكون حشوا فى الجمل الكبرى.

ومن الواضح - ثانيا - أن وجوب التصدر الذى يجعله النحاة حكما ينطبق على المعنى الثانى له؛ إذ هو الذى يمكن أن يتحقق فى جميع الصيغ التى تؤثر فى الجمل التى تليها. ولا نجد استثناء فى هذا الحكم فى صيغ الاستفهام والشرط والتعجب وضمير الشأن والتكثير والنفى والتنبيه والتحضيض والتأكيد. حتى التوكيد (بأن) - وهى مستثناة عند النحاة من وجوب التصدر - لا يختلف حكمها عن بقية الصيغ فى وجوب تقدمها على الجملة المؤكدة بها.

أما الصورة الأولى للتصدر فإنها لا تنطبق على هذه الأدوات جميعا، بل لا تتحقق إلا فى الصيغ التى تفيد الشرط والاستفهام والتكثير والتنبيه؛ إذ هى الصيغ الوحيدة التى يجب أن تتقدم التركيب اللغوى بأسره، وإن تعددت جملته المتداخلة، ولهذا فإنه يتحتم وقوعها فى أول

الجملة على اختلافها: بسيطة أو صغرى أو كبرى. وأما بقية الصيغ فإنه وإن تحقق لها وجوب الصدارة في الجملة البسيطة أو الصغرى لا يشترط أن تصدر الجملة الكبرى.

ب: العلاقة بين الصيغ التي يجب لها الصدارة:

في مجال العلاقة بين الصيغ التي يجب لها الصدارة نلاحظ:

أولاً: أن جميع الصيغ ليست في مستوى واحد من حيث التصدر؛ إذ تختلف باختلاف نوع التصدر الذي يجب لها.

ثانياً: أن الصيغ التي يجب أن تصدر التركيب اللغوي - وهو اصطلاح موجز يشمل الجملة بأسرها - بسيطة أو صغرى أو كبرى - إذا اجتمعت مع الصيغ التي يجب أن تصدر الجملة البسيطة أو الصغرى، يجب أن تتقدم الأولى على الثانية. وسنكتفي بأن نقدم أمثلة لاجتماع النفي مع غيره من صيغ الاستفهام والشرط والتنبيه والتكثير. لتدل على وجوب تقدم هذه الصيغ الأخيرة على النفي، نحو قول عمرو بن كلثوم^(١):

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا
وقوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾
وقول لبيد^(٢):

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل
وقول علقمة بن عبدة^(٣):

(١) شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٢٨ .

(٢) همع الهوامع ٥٩/٢، الدرر اللوامع ٧٥/٢ - ٧٦ ، الشعر والشعراء ٩١ .

(٣) انظر: ديوانه ٤٣ ، الأشباه والنظائر ٦/٤ ، طبقات فحول الشعراء ١١٧ ، وهو المشهور

بعلقمة الفحل تميزا له - في أرجح الأقوال - عن علقمة بن سهل الملقب بالخصي، انظر:

الحيوان ١/١٢٠ - ١٢١ ، وانظر في ترجمته أيضا: الإصابة ١١/٣ ، الأغاني

١٧٢/٢١ ، الخزانة ١/٥٦٥ ، الشعر والشعراء ٥٨ ، المؤتلف والمختلف ٢٢٧ .

هل ما علمت وما استودعت مكتوم إذ حبّلها إذ نأتك اليوم مصروم
ففى الشاهد الأول اجتمع النهى - وهو فى البحوث النحوية شقيق
النفى - مع أداة التنبيه فتقدمت الأداة، وفى الثانى اجتماع مع كأين الدالة
على التكثير فتقدمت أداة التكثير، وفى الثالث اجتماع مع أداة الشرط
فتقدم الشرط، وفى الرابع اجتماع مع أداة الاستفهام فتقدم الاستفهام.



الفصل الثانى العمل

- ١- قوانين العمل النحوى .
- ٢- دراسة تطبيقية .

العمل هو المؤثر الثانى عند النحاة فى ترتيب الجملة العربية؛ إذ الأصل عندهم أن يتقدم على المعمول ^(١)، وأن المعمول تابع للعامل، وأن التابع لا يقع فى موضوع لا يقع فيه المتبوع ^(٢). ولكن العوامل - بعد ذلك تختلف درجاتها وتتعدد مراتبها، فتختلف علاقاتها بمعمولاتها، وتتعدد صور تراكيبيها، ومن ثم ينعكس كل ذلك على الترتيب الذى ينبغى أن تخضع له الجملة.

ومحور الاختلاف بين العوامل هو تعدد مستوياتها من حيث القوة والضعف، ولهذا الاختلاف فى القوة والضعف اعتبارات:

الاعتبار الأول: ينبثق عن مدى أصالة العامل فى العمل أو عدم أصالته فيه. فإن من العوامل ما يكون عمله أصيلاً، ومن ثم يكون قوياً، فحرياً بالتصرف فى المعمول، ومنها ما يكون عمله فرعاً لآخر، فهو ضعيف بالنسبة إليه، ومقيد فى علاقته بمعمول دونه، إذ ليس له من

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٦.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٣٥٤.

الأصالة ما يبيح له التصرف فيه . يقول ابن عصفور : «العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها» . وأضاف السيوطي : «ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ، ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه . . . ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل» (١) .

وقد اختلف النحاة في أصالة العمل : هل هي مطردة في الحروف أم في الأفعال ؟ .

ذهب إلى الأول السهيلي ، معللاً ذلك بأن الحروف «ليست لها معان في نفسها وإنما معانيها في غيرها ، وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظاً ؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملاً (٢)» .

وذهب ابن عصفور إلى الثاني - وهو اتجاه جمهور النحويين - (٣) وقد دلل ابن عصفور على موقفه بأن «الأفعال كلها عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال ، فدل ذلك على أن العمل يحق للأصالة إنما كان للأفعال (٤)» ، وفي هذا يقول ابن يعيش : «حروف

(١) الأشباه والنظائر ٢٧٧/١ عن شرح المقرب .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٦٩/١ - ٢٧٠ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٢٤/٢ أ ، شرح اللمع للثمانيني ١٧٥/٢ ، اللباب للعكبري

٢٤٦ ، شرح المقدمة لابن بابشاد ٨١ ب ، المقدمة في النحولة ١٠ أ ، الدرة النحوية ،

العباب في شرح اللباب ، ارتشاف الضرب ٣٥٨ .

(٤) المقرب والموفور .

الجر إنما عملت لشيئها بالأفعال واختصاصها بالأسماء^(١)، وابن برهان: «أصل العمل للفعل، فعمله الرفع والنصب، وما يعمل من الأسماء رفعاً ونصباً ففرع في العمل على الفعل، كما أن ما أعرب من الأفعال فرع على الأسماء^(٢)». ويقول أبو حيان في شرح التسهيل: «أصل العمل للفعل، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول، ثم لما شبه بهما من طريق التشية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة»^(٣). ولهذا كله قرر السيوطي نقلاً عن شرح الجمل أن «العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله»^(٤)، دون أن يضع في الاعتبار الاتجاه الثاني الذي يجعل الأصالة للحروف لا للأفعال.

ونص أبي حيان السابق يشير إلى أن العوامل الفرعية تتفاوت درجاتها أيضاً بحسب قوة العمل فيها وضعفه، فإذا اعتبرنا - مع الاتجاه الغالب - أن الفعل يحتل المرتبة الأولى، فإننا نجد اسم الفاعل واسم المفعول في المرتبة الثانية لشيئهما بالفعل. ونجد الصفة المشبهة في المرتبة الثالثة لشيئها باسم الفاعل المشبه بالفعل، أو لأنها شابهت الأفعال الناقصة التي هي فرع عن الأفعال المتعدية، و(أن) الناصبة للمضارع في المرتبة الرابعة لأنها فرع عن (أن) الثقيلة، التي هي فرع عن الأفعال الناقصة،

(١) شرح المفصل: ٩/٨.

(٢) اللمع لابن برهان ٥٨ ب.

(٣) شرح التسهيل - مخطوط - ٢/٢١٠، وقد نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١/٢٦١ - ٢٦٢.

(٤) الأشباه والنظائر ١/٢٦١ وانظر: الجمل الكبيرة للزجاجي، شرح الجمل لابن الصائغ، المرتجل في شرح الجمل للخشاب، شرح الجمل لابن العريف ١٤ ب - ١٧ ب.

التي فرع عن الأفعال المتعدية، والاسم التام الناصب للتمييز في المرتبة الخامسة لأنه مشبه بـ (أفعل من)، و(أفعل من) مشبه بالصفة المشبهة، وهي مشبهة باسم الفاعل، وهو بالفعل» (١).

والاعتبار الثاني: يعود إلى ما يتسم به العامل من تصرف أو جمود، فالعامل المتصرف أقوى من العامل الجامد، ولهذا يتصرف في معموله صوراً من التصرف لا تباح للعامل الجامد. ولذلك تأثيره في الترتيب. إذ يلزم هذا الترتيب مع العامل الجامد، أما مع العامل المتصرف فلا يلزم إلا إذا كان ثمة سبب آخر غير العمل، وصور الخروج على الترتيب كثيرة، منها تقديم المعمول على العامل، ومنها حذف المعمول، ومنها الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي أو غير أجنبي.

ويريد العلماء بالعامل المتصرف ما ورد في الأساليب العربية الأصلية مستخدماً بطرق مختلفة وصيغ متعددة، وأما العامل الجامد فيقصدون به ما التزم في الأساليب العربية حالة واحدة، ومن هذا يتضح أن الحروف كلها جامدة، وكذلك الأسماء مشتقة أو غير مشتقة، أما غير المشتقة فأمرها واضح، وأما المشتقة فلأن نوع الاشتقاق لا تتغير صيغته، فهو نوع من الجمود!! وتبقى بعد ذلك الأفعال التي يمكن أن نعثر فيها على العوامل الجامدة ك: نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب (٢)، كما يمكن أن نجد بينها الكثير من العوامل المتصرفة، وهي الغالبة فيها.

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢٨٥/١، مع الهوامع ٢٥٠/١، شرح الكافية للرضي ٢١٨/١،

٢/٦٤، شرح المفصل ٧٢/٢، شرح التسهيل - مخطوط ٢/٢١٠، حاشية الخضري على

ابن عقيل ٢٢١/١، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٩٢، شرح التصريح ٢/٢٠٠.

(٢) لمع ابن جني ١٤ أ - ب ؛ ١٥ أ ، أسرار العربية ٤٤ أ ، شرح اللمع ٥/١٩٧ ، ١ - ٢٠ -

٢٠٢ ، ٢٠٧ ، اللباب للعكبري ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٨ - ٩٩ العباب في شرح اللباب ،

المقدمة ١٢ أ ، شرح المقدمة ٥٩٣ ، شرح ابن الصائغ ٢/٣١ و ٣٤ ، غاية الإحسان ٩

ب ، النكت الحسان ٤٦ ب ، ٤٨ ب .

وعلى هذا فإن هناك نوعاً من الترتيب الحتمى بين العوامل الاسمية والحرفية وبين معمولاتها. كذلك فإن هذا الترتيب يطرد مع الأفعال الجامدة.

والاعتبار الثالث: أن العامل اللفظى عامة أقوى من العامل المعنوى

عامه ^(١)؛ ولهذا فإن الترتيب بين العوامل المعنوية ومعمولاتها أمر لازم، بكل ما يتطلبه هذا الترتيب من ذكر الم معمول ووضع دون فصل بينه وبين عامله. ولعل قائلًا يقول: إن الفصل لا يتضح هنا لأن العامل غير منطوق به، ولكن ذلك مراعاة لاعتبار واحد، وثمة اعتبار آخر وهو أن العمل المعنوى له مواضعه الخاصة التى تعد تحديداً لمكان العامل بصورة ما. ولهذا فإن الترتيب بين العامل والمعمول ممكن على نحو من الاعتبار النحوى.

وكما أن العوامل اللفظية تتفاوت قوة وضعفاً فإن العوامل المعنوية أيضاً تختلف درجتها قلة وضعفاً، وبقدر قوتها بقدر تحليلها النسبى من الترتيب الذى يطرد - على العكس من ذلك - مع العوامل الضعيفة. وأضعف العوامل المعنوية ما اختص بالعمل فى الأفعال - أو بتعبير أدق - فى الفعل المضارع، وأقواها ما كان يعمل فى الأسماء، وقد دلل على ذلك ابن جنى بقوله: «يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط جزم بإن وفعل الشرط، كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء، فجرت (إن) مجرى الابتداء ^(٢)».

والاعتبار الأخير: أن العامل المتقدم أقوى من العامل المتأخر، ولهذا

لا يتأخر عن معموله مع بقاء عمله إلا العامل القوى، والعامل القوى يضعف إذا تأخر عن معموله، ويفقد كثيراً من قوته، مما يحتاج معه إلى

(١) انظر: اللمع لابن برهان ورقة ١٩ أ ، الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر: اللمع لابن جنى ورقة ٣ أ ، الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٨.

التقوية، ومن ذلك أن الفعل المتعدى - الذى يعد أقوى العوامل النحوية على الإطلاق - إذا تقدم عليه معموله فقد بعض قوته، ولذلك يقوى على العمل باللام الداخلة على الم معمول، كما يقوى بها اسم الفاعل فى نحو: محمد عابر للرؤيا. لانحطاطه عن الفعل فى القوة. وعليه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (١).

هذه هى الاعتبارات التى تحكم المؤثر الثانى من مؤثرات الترتيب عند النحاة. وهى كما نرى تتسم بكثير من التجريد والتعميم، كما تتصف بكثرة التقسيم والتفريع، ولعل أفضل ما يكشف عن التأثير الحقيقى لنظرية العامل فى ترتيب الصيغ داخل الجملة العربية هو تحليل الأبواب المختلفة التى راعت الترتيب وخضعت له.

الفعل والفاعل والمفعول به :

يعرف النحاة الفاعل بأنه «اسم صريح - ظاهر أو مضمّر، بارز أو مستتر - أو ما فى تأويله، أسند إليه فعل تام - متصرف أو جامد - أو ما فى تأويله، مقدم ذلك الفعل أو ما فى تأويله على ما أسند إليه، أصلى المحل والصيغة» (٢).

ومن هذا التعريف يستمد النحاة حكما من أحكام الفاعل، وهو «وقوعه بعد المسند» لأن التعريف يجعل المسند مقدما على المسند إليه» (٣). ومن ثم فإنه «لا يصح تقديم الفاعل على الفعل لأن الم معمول

(١) انظر: العوامل النحوية ١٤٨، اللمع لابن برهان ١٩، ٢٠ أ، اللمع لابن جنى ورقة ٦ أ.

(٢) انظر: منار المسالك ٢١٣/١، شرح التصريح ٢٦٧/١ - ٢٦٨.

(٣) التصريح على التوضيح ٢٧٠/١ - ٢٧١، اللمع لابن برهان ١٨ ب - ١٩ أ.

إذا تقدم على عامله ضعفت علقته بدلالة امتناع (ضربت لزيد)، وصحة (لزيد ضربت) «ألا ترى أن المعمول لما تقدم على العامل ضعفت علقته فساغ لذلك أن يقوى الفعل بحرف الجر كما يقوى به مالا يتعدى من الأفعال» (١). وهكذا فإن الأصل والأساس وقوع الفعل أو ما أول به أولاً ثم وقوع الفاعل الصريح أو المؤول به بعد ذلك. وقد ذهب البصريون إلى وجوب ذلك بحيث لا يعدل عنه إلا فى الضرورة، فإذا وقع فى اللفظ ما ظاهره أنه فاعل تقدم على مسنده، وجب عندهم تقدير الفاعل ضميراً مستتراً فى المسند وكون المسند إليه المقدم إما مبتدأ وإما فاعلاً محذوف الفعل.

ويرفض الكوفيون أن يكون الأصل واجباً، ويرون أنه كثير فحسب، وأنه لذلك يجوز تقديم الفاعل على مسنده، مستدلين بنحو قول الزباء:

ما للجمال مشيهاً وثيداً أجندلاً يحملن أم حديداً
 ووجه الاستشهاد بهذا البيت عندهم أن (مَشِيْهَاً) روى مرفوعاً، وليس جائزاً أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له فى اللفظ إلا وثيد وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلاً بوثيداً مقدماً عليه، وهكذا تقدم الفاعل - فى البيت - على مسنده (٢).

وكما أن الأصل وقوع الفاعل بعد مسنده، فإن الأصل أيضاً اتصاله به دون فصل بينهما، ولو بمفعولهما؛ لأن الفاعل منزل من الفعل منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما» (٣).

(١) اللمع لابن برهان ١٩ أ.

(٢) شرح التصريح ٢٧١/١، حاشية العليمى على التصريح (بهامشه).

(٣) التصريح على التوضيح ٢٨١/١، شرح الجمل لابن الصائغ ج ١، اللباب للعكبرى

٦٨، لباب الإعراب ٣٦ - ٣٧، لب اللباب ٨، العباب فى شرح اللباب.

ويجب الأصل - وهو اتصال الفاعل بفعله وتقديمه على مفعولهما -
فى ثلاث مسائل (١):

- ١ - أن يكن الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا حصر، نحو: أَكْرَمَتْهُ.
 - ٢ - أن يخشى اللبس فى الفاعل عند عدم وجود القرينة التى تميزه من المفعول، وذلك بأن يكون الفاعل والمفعول مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم.
- وهذا اتجاه أبى بكر بن السراج والمتأخرين من النحاة كالجزولى وابن عصفور وابن مالك.

وخالفهم فى هذه المسألة ابن الحاج فى نقده على المقرب لابن عصفور، إذ قال: «لا يوجد فى كتاب سيبويه شىء من هذه الأغراض الواهية، محتجا بعدد من الأدلة، من بينها أن العرب تجيز تصغير (عمرو) و(عمر) على (عمير) مع وجود اللبس، وأن الإجمال من مقاصد العقلاء، فإن لهم غرضا فى الإجمال كما أن لهم غرضا فى البيان، وبأنه يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر؛ إذ لا يبعد أن يقصد ضرب أحدهما من غير تعيين، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الأصوليين، ولغة عند النحويين، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فإنهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول، وبأن الزجاج نقل فى معانيه أنه لا خلاف بين النحويين فى أنه يجوز فى نحو: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعَوَاهُمْ﴾ كون (تلك اسم زال و(دعواهم) الخبر، وبالعكس» (٢).

(١) شرح التصريح ٢٨٢/١ .

(٢) شرح التصريح ٢٨٢/١ .

وبتأمل صور النقد التى قدمها ابن الحاج نلاحظ أنها تنقسم إلى قسمين: أولهما يتناول الاستدلال على جواز الإجمال، وثانيهما يقدم نماذج متعددة لوقوعه بالفعل فى المفردات والتركيب اللغوية. ويرتكز نقده كله على أساس الخلط بين الإجمال واللبس وعدم التفرقة بينهما، ومادام الإجمال جائزا عقلا وواقعا فعلا فقد دل - عنده - على جواز اللبس. وذلك غير صحيح؛ إذ الإجمال أن لا تتضح الدلالة، أما اللبس فهو أن يدل اللفظ على غير المراد، ومن ثم فإن جواز الإجمال ووقوعه لا ينهض دليل على جواز اللبس فضلا عن وقوعه.

٣ - أن يكون المفعول محصورا:

إنما باتفاق بين النحاة، لأنه لو تأخر لانعكس المعنى «وذلك لأن معنى قولنا: إنما ضرب زيدٌ عمراً، انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا الشخص آخر. فاذا أخر وقيل: إنما ضرب عمراً زيدٌ، جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر»^(١).

وكذلك إذا كان محصورا بإلا عند جماعة من النحاة منهم أبو موسى الجزولى وكثير من المتأخرين، فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بإلا نحو ما ضرب زيدٌ إلا عمراً.

وقد أجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنبارى تقديم المفعول المقترن بإلا على الفاعل^(٢)، واستشهدوا بأبيات منها قول دعبل بن على الخزاعى:

(١) السابق. وانظر أيضا: لباب الإعراب ٣٦ - ٣٧، لب الباب ٨، العباب.

(٢) منار السالك ٢٢٦/١، وأوضح المسالك ٨٣/١، الإنصاف ١١٣ - ١١٤.

ولما أبى إلا جماحاً فؤاده

ولم يسئل عن ليل بمال ولا أهل

وقول مجنون بنى عامر:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة

فما زاد إلا ضِعْفَ ما بى كلامها

وقول زهير بن أبى سلمى (١):

وهل ينبت الخطيَّ إلا وشيجه

وتغرس إلا فى منابتها النخل

ويجب عكس الأصل - أى الفصل بالمفعول بين الفاعل وفعله -

فى مسائل ثلاث:

(١) أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً - بلا خلاف

بين النحاة - نحو: أكرمك محمد (٢).

(٢) أن يكون الفاعل محصوراً.

بإِثْمًا باتفاق نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾.

وبإِثْمًا عند جمهور النحاة بصريين وكوفيين - عدا الكسائي - الذى

أجاز تقديم الفاعل المحصور بإِثْمًا، مستشهداً بأبيات، منها قول الشاعر:

ما عاب إلا لثيمٌ فعلَ ذى كرم

ولا جفا قط إلا جُبًّا بطلا

وقوله:

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم

وهل يعذب إلا الله بالنار

وقوله:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا

عشية أناء الديار وشامها

(١) شرح ديون زهير ١/٥ .

(٢) حاشية العليمى على التصريح ١٨٣/١ .

قد أول الجمهور ما استشهد به الكسائي فقدر عاملا محذوفا
للمنصوب والمجرور في هذه الآيات ونحوها (١).

٣ - أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ و﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ﴾. لأن في تقديم الفاعل في هذه المسألة عودا للضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهي مسألة خلافية بين النحاة في هذا الموضوع:

فقد أجازها في الشعر والنثر جميعا الأخفش وابن جني من البصريين، وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيين، ثم ابن مالك من الأندلسيين (٢). محتجين في النثر بقولهم: ضربوني وضربت قومك - بإعمال الثاني. وقد حكاه سيبويه في كتابه. وبقولهم: ضربته زيدا وهو جائز بإجماع حكاه ابن كيسان. وفي كليهما ما في مسألة تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول من عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة. ومحتجين شعرا بقول الشاعر - قيل: النابغة، وقيل: أبو الأسود، وقيل: عبدالله هُمَارِق (٣).

جزى ربه عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقد صحح ابن هشام في التوضيح جوازه في الشعر فقط (٤).
وفسره الشيخ خالد بأنه في الشعر ضرورة (٥).

★ ★ ★

(١) انظر: منار المسالك ٢٢٦ - ٢٢٧، التصريح ٢٨٤/١.

(٢) شرح التصريح ٢٨٣/١، حاشية العليمي على التصريح (بهامشه).

(٣) المصدران السابقان، وانظر في ضبط الاسم الخزانة ١٣٩/١، والفاخر ٢٣٠.

(٤) منار المسالك ٢٢٨/١، أوضح المسالك ٨٣.

(٥) التصريح على التوضيح ٢٩٣/١.

وفى غير المواضع التى يجب فيها الأصل من تقديم الفاعل وتأخير المفعول. أو عكس الأصل من تقديم المفعول وتأخير الفاعل، يجوز كل منهما مع مراعاة أن الأصل والكثير هو مراعاة الترتيب. وهو ما نص عليه صراحة أبو على الفارسى كما نقله ابن جنى^(١).

ويتضح مما مر أن الأصل فى المفعول به. أن يلى الفاعل الذى يتحتم أن يعقب فعله، وأنه فى بعض مسائل قد يتقدم المفعول على الفاعل. وهى صورة لعكس الأصل، وثمة صورة أخرى هى تقدمه على الفاعل أيضا حيث يجوز فى نحو: ﴿فَفَرِّقُوا كَذِبْتُمْ وَفَرِّقُوا تَقْتُلُونَ﴾. ويجب فى موضعين: ١ - أن يكون المفعول مستحق الصدارة، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾. ونحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾.

٢ - أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية فى جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة، ولم يفصل بين أما والفاء بفاصل، وإنما وجب تقديم المفعول فى هذا الموضع «حذرا من أن تلى الفاء أما المملوطة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول»^(٢).

نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ ونحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾.

ترتيب المفاعيل:

يرى النحاة أن ذكر المفاعيل لا يتم عفوا وإنما يتم ترتيبها طبقا لنظام دقيق يحدده، بحيث إذا فقد هذا الترتيب فقد التركيب ركنا من الأركان التى تسم النص اللغوى بالاتساق. وفى هذا النظام يكون «لبعض المفاعيل

(١) الخصائص ٢٩٥/١.

(٢) شرح التصريح ٢٨٥/١.

الأصالة فى التقديم على بعض ، وأصالة المفعول إما بكونه مبتدأ فى الأصل والآخر خبر كما فى باب ظن ، أو بكونه فاعلا فى المعنى والآخر مفعول معنى كما فى باب أعطى ، أو بكونه مُسَرَّحاً - أى مطلقاً لم يتقيد بجار لفظاً أو تقديرًا والآخر مقيد بحرف جر لفظاً أو تقديرًا - كما فى باب اختار .
فيقدم كل من المبتدأ فى الأصل والفاعل معنى والمسرح على غيره» (١).

وليس فى النص السابق ما يشير إلى وجوب هذا الترتيب . ولكن التحليل الدقيق للمفاعيل يكشف عن أن الترتيب بينها قد يكون لازماً ، بحيث إذا فقد الترتيب بينها لم يفقد التركيب الاتساق الجمالى فحسب ، بل فقد أيضاً سلامته كأسلوب لغوى ، ويأخذ وجوب مراعاة الترتيب إحدى صورتين ؛ لأنه إما أن تجب مراعاة الأصل ، وإما أن يجب عكس الأصل .

(أ) وتجب مراعاة الأصل - وهى تقديم المفاعيل التى أصلها مبتدأ ، أو فاعلا فى المعنى ، أو مسرّحا ، على غيرها - فى مواضع (٢) :

١ - إذا خيف اللبس ، نحو : ظننت زيدا عمرا ، وأعطيت زيدا عمرا ، وأخذت الشجعان الجند .

٢ - إذا كان الثانى محصوراً ، نحو : إنما ظننت زيدا قائماً ، وإنما أعطيت زيدا درهماً ، وإنما أخذت زيدا القوم . وكذلك لو كان الحصر بآلا .

٣ - إذا كان الثانى اسماً ظاهراً والأول ضميراً نحو : العالم ظننته مجتهداً ، و(إنا أعطيناك الكوثر) والفرسان أخذتهم القوم . وعدم

(١) التصريح ٣١٣/١ .

(٢) شرح التصريح ٣١٤/١ ، شرح المفصل ٦٤/٧٠ . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٩٥ ، شرح اللمع للثمانينى - مصور - ١٠٣/١ - ١٠٥ ، لباب الإعراب ٢٣ ، العباب فى شرح اللباب ، ارتشاف الضرب ٦٤١ وما بعدها .

مراعاة الأصل فى هذه المواضع يخل بالمعنى ويفسده، ومن ثم يفسد التركيب الذى ينبغى أن يراعى التعبير الدقيق عن المعنى.

(ب) ويجب عكس الأصل - وهو تأخير المفاعيل السابقة وتقديم غيرها فى مواضع (١):

١ - أن يكون الأول محصورا نحو: إنما ظننت قائما عمرا، وإنما أعطيت المال زيدا، وإنما اخترت القوم بكرا.

٢ - أن يكون الثانى مضمرا والأول ظاهرا، نحو: الفاضل ظننته زيدا، والدرهم أعطيته بكرا، والقوم اخترتهم عمرا.

٣ - إذا اتصل المفعول الأول بضمير المفعول الثانى، نحو: ظننت زيدا غلامه، وأعطيت المال مالكة، واخترت قومه عمرا.

وعدم مراعاة الترتيب فى هذه المواضع يفسد المعنى أيضا، فيصلم التركيب بالخطأ.

★ ★ ★

المصدر والمشتقات

المصدر:

يعمل المصدر عمل فعله، لازما ومتعديا إلى واحد فأكثر، أصلا أو إلحاقا على خلاف فى ذلك بين البصريين والكوفيين، تبعا لاختلافهم فى الأصالة بين المصدر والفعل (٢).

(١) المصادر السابقة.

(٢) انظر: الانصاف فى مسائل الخلاف ٤٤ - ١٥١ .

وقد مثل سيبويه لعمل المصدر بعدد من الشواهد، منسوبة وغير منسوبة، مثال الأبيات غير المنسوبة، قول الشاعر (١) :

يمرون بالدهننا خفافاً عيابهم
على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم
ویرجعن من دارین بجر الحقائق
فندلاً زريق المال ندل الثعالب
وقول الآخر:

بضربٍ بالسيوف رؤوس قوم
أزلنا هامهن عن المقييل
وقول الآخر:

فلولا رجاء النصر منك ورهبة
عقابك قد صارو لنا كالموارد
وقول الآخر :

أخذت بسجلهم فنفخت فيه
محافظة لهن أخوا الذمام
وقول الآخر:

ضعيف النكاية أعداءه
يخال الفرار يراخى الأجل
ومثال شواهد المنسوبة قول لبيد: (٢)

عهدي بها الحى الجميع وفيهم
قبل التفرق ميسر وندام
وقول رؤبة:

ورأى عيني الفتى أخا كا
يعطى الجزيل فعليك ذاكا

(١) انظر الجزء الأول من كتاب سيبويه الشاهد الأول ص ٥٩ . والثانى ٦ ، ٩٧ والثالث والرابع ٩٧ والخامس ٩٩ ، والشاهد الأول نسبة العيني للأحوص أو أعشى همدان والشاهد الثانى نسبة أيضا للمرار بن منقذ. أما الشواهد الأخيرة فهى من أبيات سيبويه الخمسين غير المنسوبة. انظر: المقاصد النحوية ٤٦/٣ ، ٤٩٩ .

(٢) الشاهد الأول ٩٨/١ ، الثانى ٩٨ ، الثالث ٩٩ ، الرابع ٦٠ .

وقول المزار الأسدي :

لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وقول المزار أيضا :

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلص

★ ★ ★

ولا يعمل المصدر عمل فعله إلا بشروط ، بينها فيما يتعلق بالترتيب بينه وبين معموله الواحد أو المتعدد شرطان :

الأول - ألا يتقدم معموله عليه . وهو اتجاه جمهور النحويين «لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل ، والحرف المصدرى ، موصول ، ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول» (١) .

وأجاز ابن السراج تقديم معموله عليه . قال : ويجوز : يعجبني عمراً ضرب زيد (٢) . وقد وافق ابن السراج كل من الجرجاني والبيضاوى (٣) .

الثانى - ألا يفصل بينه وبين معمول بفاصل ، وهو مذهب الجمهور أيضا ، سواء كان الفاصل تابعا أو غيره (٤) ، وسواء فى التوابع النعت وسواء ، خلافا لأبى حيان فى التسهيل . فلا يقال : عجبك من ضربك الشديد زيدا ، ولا من شربك وأكلك اللبن ، بل يجب تأخيرها .

(١) انظر شرح الكافية للرضى ١٨١/٢ .

(٢) همع الهوامع ٩٣/٢ .

(٣) تحفة الاخوان على العوامل ٤٩ .

(٤) همع الهوامع ٩٣/٢ ، لباب الإعراب للإسفرائينى (مخطوط) ١٢٥ - ١٢٦ ، شرح اللمع

للثمانينى ٢٥٨/٢ .

وتحليل الشواهد السابقة التي وردت فى كتاب سيبويه يؤيد الشرط الأول من هذين الشرطين؛ إذ أن المصادر العاملة فيها جميعا متقدمة على معمولاتها. لكنها لا تؤيد ما ينطق به الشرط الثانى من عموم. فقد فصل بين المصادر ومعمولاتها بالجار والمجرور حيناً وبالمنادى حيناً آخر. وإذا كان من الممكن أن نعد جملة النداء مقحمة فليس متصوراً أن نجعل الجار والمجرور مقحماً لاتصالهما بالمصدر. ومن ثم فإن فى عموم الحكم السابق تجوزاً لا تؤيده النصوص اللغوية المروية. ولعل موقف النحاة يكون أكثر دقة لو أنهم اشترطوا عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى، لا بفصل أى فاصل مطلقاً من كل قيد.

اسم الفاعل:

يعمل اسم الفاعل المفرد عمل المضارع، لأنه شبيه به فى معناه وفى لفظه وفى استعمالاته ^(١)، وقد مثل له سيبويه ^(٢) بقول النمر بن تولب:

إنى بحبلك واصل حبلى وبريش نبلك رائش نبلى
وقول عمر بن أبى ربيعة:
ومن مالى عينيه من شىء غيره
إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى
وقول زهير:

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان آتياً

(١) انظر: الاظهار ٣١، الانصاف ٣١٧ - ٣١٨، اللمع لابن برهان ورقة ١٤ أ - ب .

(٢) كتاب سيبويه ٨٣/١، ١٥٤، وبيت زهير فى ديوانه برواية أخرى تجعله لا شاهد فيه .

انظر: ديوان زهير ٢٧٨ .

وقول الأحوص الرياحى :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبا إلا بين غرابها

ومراعاة الترتيب بين اسم الفاعل ومفعوله مسألة تناولها النحاة فيما وضعوه من شروط لإعماله عمل فعله . ومن بين هذه الشروط شرطان يتزمان وضع اسم الفاعل ومكانه فى الجملة (١) :

الشرط الأول: أن يتقدم اسم الفاعل على مفعوله المرفوع ، فإذا لم يتحقق شرط التقدم فقد اسم الفاعل قدرته على العمل فى المتقدم .

الشرط الثانى : ألا يتصدر اسم الفاعل التركيب ، بل يسبقه إما (أل) الموصولة ، ويكون صلة لها ، ومنه قول الشاعر (٢) :

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

أو يسبقه غير أل مما يصلح للاعتماد عليه ، كالاستفهام أو النفى أو المخبر عنه أو الموصوف أو صاحب الحال أو النداء (٣) . وفى الاعتماد على النداء خلاف بين النحاة ، فقد أجاز ابن مالك فى ألفيته إذ قال (٤) :

كفعله اسم فاعل فى العمل إن كان عن مضيه بمعزل

وولى استفهاما أو حرف ندا أو نفيا أو عاصفة أو مسندا

وقد خرج عليه بعض النحاة نحو: يا طالعا جبلا ، إذ جعل طالعا تعمل النصب فى «جبلا» ، لاعتمادها على حرف النداء لا على موصوف

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية ١٨٥/٢ - ١٨٧ ، مع الهوامع ٩٥/٢ - ٩٦ .

(٢) انظر: المصادر السابقة ، وأيضا: شرح التصريح ٦٥/٢ - ٦٦ .

(٣) انظر: الإظهار ٣٨ ، مع الهوامع ٩٥/٢ ، شرح التصريح ٦٦/٢ .

(٤) ألفية ابن مالك ٣٩ .

مقدر كما يرى الجمهور ^(١). وقد رفض جمهور النحاة الاعتماد على حرف النداء، وعلل ابن هشام لهذا الرفض بأن «المعتمد ما يقرب الوصف من الفعل، وحرف النداء لا يصلح لذلك لأنه مختص بالاسم لكونه من علاماته، فكيف يكون مقرباً من الفعل» ^{(٢)؟!}.

وكما يعمل اسم الفاعل المفرد عمل الفعل المضارع يعمل اسم الفاعل أيضاً إذا ثنى أو جمع جمعاً سالماً تذكيراً أو تأنيثاً، أو جمع تكسير، وشروط عمله هي الشروط التي يعمل بها اسم الفاعل المفرد ^(٣).

وشاهد عمل اسم الفاعل المثني قول عنترة العبسي ^(٤):

الشَاتِمَى عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمِهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهُمَا دَمِي
وشاهد عمل اسم الفاعل المجموع - المقترن بأل - قوله تعالى:
﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ﴾.

وشاهد عمل اسم الفاعل المجموع - غير المقترن بأل - قوله تعالى:

﴿خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾. وقول أبي كبير الهذلي ^(٥):
مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ
وقول العجاج: ^(٦) أَوَّالُفَا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحَمَى

(١) شرح التصريح ٦٦/٢ .

(٢) منار السالك ٩/٢، أوضح المسالك ١٥٦، ونقله صاحب التصريح ٦٧/٢ .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٥٦/١ .

(٤) انظر: ديوان عنترة ط بيروت ٣١، ط التجارية ١٥٤ .

(٥) ديوان الهذليين ٩٢/٢، والرواية في الديوان (غير مثقل).

(٦) ديوانه: لوحة ٧٩، وصدر البيت: والقاطنات البيت غير الريم.

أمثلة المبالغة:

على الرغم من أن أمثلة المبالغة - فى نظر النحاة - محولة عن اسم الفاعل لقصد المبالغة، وعلى الرغم من أن اسم الفاعل لا خلاف فى عمله إذا استكمل شروطه، فإن فى عمل أمثلة المبالغة خلافاً بين النحاة كبيراً:

١ - فىرى سيبويه وأصحابه أنها تعمل، وأنه يجب مراعاة الترتيب بينها وبين معمولها المرفوع، وأما المنصوب فتحكمه حكم منصوب الفعل المتعدى، وحجتهم فى ذلك السماع، إذ وردت أمثلة المبالغة عاملة، على اختلاف صيغتها، مثال (فَعَّال) قول رؤبة ^(١):

برأس دَمَّاعٍ رؤوس العز

وقول الآخر ^(٢):

بالرزّام رشحوأبى مقدماً على الحرب خواضاً إليها الكتائب

ويقول القُلاخ ^(٣):

أخا الحرب لبّاساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

ومثال (مَفْعَال) قول الآخر ^(٤): إنه لمنحار بوائكها.

ومثال (فَعُول) قول أبى طالب بن عبد المطلب ^(٥):

ضروب بنصل السيف سوقَ سمانها إذا عدموا زادا أفإنك عاقر

(١) كتاب سيبويه ٥٧/١.

(٢) شرح الكافية للرضى ١٨٧/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٥٧/١.

(٤) كتاب سيبويه ٥٨/١.

(٥) كتاب سيبويه ٥٧/١.

وقول ذى الرمة (١):

هجوم عليها نفسه غير أنه متى يرم فى عينيه بالشبح ينهض

ومثال (فَعِيل) قول ساعدة بن جُوَيَّة (٢):

حتى شأها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

ومثال (فَعِل) قول الآخر (٣):

حذرُ أمورا لا تضرير وأمن ما ليس منجيه من الأقدار

ويقول أبان اللاحقى، وقيل: أبو الحسن الأخفش (٤):

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراته ندب له وكلوم

٢ - ويرفض الكوفيون إعمال أى مثال كان من هذه الأمثلة الخمسة؛ لأن

إعمال اسم الفاعل عندهم مبنى على مشابهته للمضارع لفظاً ومعنى

واستعمالاً، وهذه الأمثلة مخالفة للمضارع فى هذه الجوانب

جميعاً (٥). وقد رد البصريون ذلك بأن أمثلة المبالغة «تعمل مع

فوات الشبه اللفظى لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان» (٦).

٣ - ويرى بعض البصريين عدم إعمال صيغتي (فَعِيل) و(فَعِل)، وإعمال

الصيغ الثلاث الأخرى: (فَعَّال) و(مِفْعَال) و(فَعُول)، ويستند هذا

(١) كتاب سيبويه ٥٦/١.

(٢) كتاب سيبويه ٥٨/١، والبيت فى ديوان الهذليين ١٩٨/١.

(٣) السابق.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٩٤/٢، تحصيل عين الذهب «بهامش الكتاب» ٥٨/٢.

(٥) شرح الرضى ١٨٧/٢ - ١٨٨، مجمع الهوامع ٩٧/٢، شرح التصريح ٦٨/٢.

(٦) شرح الرضى ١٨٨/٢.

البعض إلى أن الأمثلة الكثيرة إنما وردت في هذه الصيغ الثلاث الأخيرة دون الأولى.

٤ - ويرى الجرمي جواز إعمال (فَعِل) بالإضافة إلى الصيغ الثلاث المتفق على عملها عند البصريين، وعدم جواز إعمال (فَعِيل) «لأن الأولى على وزن الفعل دون الثانية» (١).

وكما أنه يجوز تثنية اسم الفاعل وجمعه مع بقاء عمله ما دام مستوفيا للشروط، فإنه يجوز تثنية صيغ المبالغة وجمعها مع بقاء عملها إذا استكملت شروطها. ومن ذلك قول الكميت (٢) :

شُمُّ مهاوين أبدان الجزور مخا ميص العشيات لآخور ولاقزم
فقد أعمل (مهاوين وهو جمع (مُهَوَّان). ويقول طرفة (٣) :

ثم زادوا أنهم في قومهم غَفَرُ ذنبهم غير فخر
فقد أعمل (غفر) وهو جمع (غفور). ويقول الآخر (٤) :

يمرون بالدهنا خفافا عبابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب
على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الشعالب
فقد أعمل (خفافا) وهو جمع (خفيف). ويقول زيد الخيل بن مهلهل الطائي (٥) :

أتانى أنهم مزقون عرضى جحاش الكرملين لها فديد

(١) شرح التصريح ٦٨/٢، وانظر حاشية العليمي على التصريح بهامش.

(٢) كتاب سيبويه ٥٩/١

(٣) كتاب سيبويه ٥٨/١.

(٤) كتاب سيبويه ٥٩/١.

(٥) تحصيل عين الذهب ٥٩/١.

فقد أعمل (مزقون) وهو جمع (مزق) .

ومن هذه الأمثلة يتضح أن الترتيب بين أمثلة المبالغة وبين مرفوعها واجب عند النحاة، فلا يجوز عندهم تقديم معمولها المرفوع عليها، سواء كانت فى حالة الأفراد أو فى حالتى التثنية أو الجمع، وأما منصوب هذه الأدوات فيعامل معاملة منصوب بالفعل المتصرف. أى أن الأصل فيه والغالب هو أن يعقب معمول المرفوع، وقد يجب هذا الأصل كما قد يجب عكسه، كما أوضحنا ذلك فيما سبق (١).

اسم المفعول:

ويشترط فى إعماله عمل فعله المبنى للمجهول عدد من الشروط (٢).
من بينها فيما يتعلق بالترتيب بينه وبين معموله واحداً أو متعدداً:

- ١ - ألا يتقدم معموله عليه، وخصه بعض النحاة بالمرفوع.
- ٢ - ألا يتصدر التركيب، بل يتلو (أل) إن كانت موصولة ويكون صلة لها، أو يتلو ما يعتمد عليه إذا لم يكن صلة لها.

الصفة المشبهة:

تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وفاعله وفى التذكير والتأنيث والجمع، ومن ثم تلحق به فى العمل أيضاً، وفى شروط العمل كذلك. ومن بين هذه الشروط فيما يتعلق بترتيب وضع الصفة المشبهة ومعمولاتها فى الجملة:

(١) انظر ص ٢٥٨ وما بعدها من هذه الدراسة.

(٢) انظر: العوامل المائة ١٠، الكافية ١٩، تحفة الإخوان على العوامل ٤٦ - ٤٧، شرح الكافية ١٨٩/١، همع الهوامع ٩٧/٢، شرح التصريح ٧١/٢.

١ - ألا تصدر صيغة الصفة المشبهة، بل تكون تاليسة لأل إذا كانت موصولة وكانت صلة لها، أو تاليسة لبعض ما يعتمد عليه إذا لم تكن صلة لأل.

٢ - ألا يتقدم شئ من معمولها عليها، فيجب أن تتأخر معمولاتها، وذلك باتفاق النحاة (١).

اسم الفعل:

يرى النحويين أن اسم الفعل قد ناب عن الفعل فى المعنى والاستعمال، أما فى المعنى فللدلالته على الحدث والزمان، وأما فى الاستعمال فلكونه دائما عاملا غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية أو المفعولية (٢).

وهو يعمل عمل مسماه فى التعدى واللزوم غالبا (٣)، فإن كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك، فيقتصر على رفع الفاعل، كقول جرير (٤):

فهيها هيهات العقيق ومن به وهيها خل بالعقيق فواصله

وإن كان مسماه لا يكتفى بمرفوع واحد كان اسم الفعل كذلك نحو: شتان زيد وعمرو.

وإن كان مما يحتاج إلى منصوب كان اسم فعله كذلك نحو: دراك

زيدا.

(١) كتاب سيبويه ٩٩/١.

(٢) انظر: منار الاسلك ١٦٠/٢ - ١٦١، شرح التصريح - ١٩٦/٢، حاشية العليمى على

التصريح بهامشه، شرح المفصل ٥/٤، الكافية ١٦.

(٣) شرح الرضى ٦٣/٢ - ٦٤ شرح المفصل ٢٥/٤، شرح التصريح ١٩٩/٢.

(٤) شرح التصريح ٢/٢٠٠، ديوان جرير ٣٨٥.

وسواء عمل الرفع فى واحد أو أكثر، أو عمل النصب، فإنه يلزم فيه الترتيب بينه وبين معموله، ويجب تأخر معموله عنه «يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعاً فى العمل»^(١)، وهو ما عليه جمهور النحاة «نظراً إلى الأصل، لأن الأغلب فيها إما مصادر، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها. وإما صوت جامد فى نفسه منتقل إلى المصدرية، ثم منها إلى اسم الفعل. وإما ظرف أو جار ومجرور، وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل»^(٢).

وللكسائي رأى ينفرد به، فقد رفض حتمية الترتيب وأجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه، مستدلاً بأمرين:

الأول: القياس الذى يقتضى إلحاقه بأصله.

والثانى: السماع، فقد ورد فى الكتاب قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وورد فى الشعر لجارية من بنى مازن (٣):

أيها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكما

وقد رفض الجمهور ما استدل به الكسائي، وأول الآية والبيت، ليسلم ما قرره من حتمية الترتيب بين اسم الفعل ومعموله، وواضح أن الخلاف فى ترتيب معمول المنصوب، وأما معمول فلا خلاف بين النحاة فى تأخره عن عامله.

(١) شرح التصريح ٢/ ٢٠٠.

(٢) شرح الرضى ٢/ ٦٤.

(٣) ذكر ابن هشام هذا البيت فى سيرته الحديبية، وعلى ذلك فإنه ليس صحيحاً نسبته إلى رؤبة كما فعل ابن الشجرى. انظر: سيرة ابن هشام ٢/ ٢٧.

المبتدأ والخبر

الأصل عند النحاة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر «لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به»^(١). ويرى النحاة أن الترتيب بين المبتدأ والخبر وله ثلاث حالات: وجوب الأصل وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ووجوب عكسه وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وجوازهما. يقول اللقاني تعليقا على هذا التحديد: «أعلم أن للخبر باعتبار حاله في نفسه - حالتين لا غير، وهما: التقدم والتأخر، والأصل منهما هو التأخر من حيث هو أى مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا. وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال: وجوب التأخر، ووجوب التقدم وجوازهما»^(٢).

أولا : وجوب الأصل:

يجب الأصل - وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر - فى مواضع:

١ - أن يخاف التباسه بالمبتدأ^(٣). «وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين فى التخصص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر»^(٤).

فالمعرفتان نحو: زيد أخوك، فإن كلا منهما صالح لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف المعنى باختلاف الغرض. وعلى ذلك فإنه «إذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧٠.

(٢) حاشية العليمى على شرح التصريح ١/ ١٧٠.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٥٣.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧١.

وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك، ولا يصح أن تقول: أخوك زيد. وإذا عرف أخًا له ولا يعرفه على اليقين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد، ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك» (١) يقول ابن برهان: «فإن كانا معرفتين فالذى تلخصت المعرفة به أولاً غاية التلخيص هو المبتدأ. ومثاله أن يكون لك أخ ببلدة لم تشاهده قط ولا عرفت شيئاً من أحواله، ثم ترى بعد زمان رجلاً بسيط اللسان بالعلم فتأنس به غاية الأتس ثم تلاقى من يعرف أخاك فتسأله عن أخيك فيقول لك: فقيهك أخوك، ففقيهك المبتدأ وأخوك الخبر. ولو كان لك أخ معك ثم أغرب عنك وانقطع خبره ثم بلغك خبر فقيه نجم وعلا ذكره وبهرك فضله بقراءة كتبه ولقاء أصحابه، ثم سألت عنه من لاقاه ممن كان يعرف أخاك فقال لك: أخوك الفقيه، لكان أخوك المبتدأ والفقيه الخبر (٢)».

وقد قنن ابن هشام لما مثل له هؤلاء النحاة فقال: «إن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر (٣)».

والنكرتان المتساويتان نحو: أفضل منك أفضل منى، فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، فإذا جعلت (أفضل منك) مبتدأ (وأفضل منى) خبره، امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة.

٢ - أن يكون الخبر محصوراً فيه، نحو (إنما أنت منذر)، فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإنما، والمحصور فيه إنما يجب تأخير دائماً.

(١) شرح التصريح ١٧١/١ - ١٧٢.

(٢) اللمع لابن برهان (مخطوط) ورقة ١٥ ب - ١٦ أ.

(٣) مغنى اللبيب ٤٥٢.

ونحو: (وما محمد إلا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإلا لفظاً، وهو واجب التأخير.

وقد أجاز بعض النحاة تقديم الخبر المحصور بإلا إذا تقدمت معه إلا واستشهد بقول الكُمَيْت:

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول
وقد رفض جمهور النحاة ذلك، جاعلين البيت من قبيل الضرورة الشعرية (١).

٣ - أن يكون المبتدأ مستحق الصدارة. لأحد أسباب ثلاثة:

(أ) أن يكون له صدر الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام ونحوهما، نحو: ما أحسن زيداً، ومن في الدار؟ ومن يقيم أقم معه؟ وكم صديق لزيد؟ فالخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير.

(ب) أن يكون مُشَبَّهاً بماله الصدارة، كاسم الموصول، نحو: الذى يؤدي واجبه فله أجر، فالذى مبتدأ ويؤدي واجبه صلته، وجملة فله أجر خبره، وهو واجب التأخير، لأن «المبتدأ هنا - وهو الذى - مشبه باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذى بعده وهو يأتينى، وكون جملة الصلة سبباً فى جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب، ولهذا السبب دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب» (٢).

(ج) أن يكون متصلاً بماله الصدارة.

متقدماً عليه نحو: لزيد قائم، «فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه» (٣).

(١) منار السالك ١/ ١٠١، التصريح على التوضيح ١٧٣/ ١ - ١٧٤.

(٢) شرح التصريح ١ - ١٧٤.

(٣) السابق.

أو متأخراً عنه نحو: غلامٌ منْ في الدار؟ مالٌ كم رجل عندك؟

٤ - وأضاف الدنوشري وبعض النحاة إلى المواضع الثلاثة السابقة مواضع أخرى هي (١) :

(أ) إذا كان الخبر طلباً، نحو: زيد أكرمهُ.

(ب) إذا كان المبتدأ دعاء، نحو: سلام عليكم.

(ج) إذا كان في مثل، نحو: الجارُ قبل الدار.

(د) إذا كان الخبر متعدداً، نحو: الرمان حلو حامض.

(هـ) خشية التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: زيد قام أو يقوم.

(و) خشية التباس المبتدأ بالتأكيد، نحو: أنا قمت، أو أقوم.

والحق أن منع تقديم الخبر في هذين الموضعين الأخيرين ليس قائماً على ملاحظة الأساليب اللغوية، وإنما يبنى على مراعاة القواعد النحوية التي تجعل من العمل - بمفهومه الذي سبق تحديده (٢) - فكرة أساسية في كل تركيب لغوي . بحيث يتحتم هنا - فنياً - عدم تقديم الخبر، إذ لو تقدم لوجب إلغاء عمل الابتداء لضعفه وعمل الفعل أو ما في معناه لقوته .

ثانياً: وجوب عكس الأصل:

وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ويجب في مواضع :

١ - أن يكون المبتدأ محصوراً، إذ لو تأخر الخبر في هذا الموضوع لانعكس المعنى .

(١) حاشية العليمي على شرح التصريح ١ - ١٧١ ، ١٧٤ .

(٢) انظر ص ٩٦ وما بعدها، و ٢٤٠ وما بعدها من هذا البحث .

٢ - أن يكون الخبر لازم الصدارة.

بنفسه نحو: أين زيد؟ أو لاتصاله بماله الصدارة، سواء كان ماله الصدارة مقدماً عليه نحو: أقائم زيد؟ أو مؤخراً عنه نحو: صبيحة أى يوم سفرك؟

٣ - أن يوقع تأخير الخبر فى لبس.

نحو: عندى أنك فاضل، إذ يوقع تأخر الخبر فى هذا الموضع فى التباس أن المفتوحة بأن المكسورة، وفى التباس أن المؤكدة المفتوحة بأن المفتوحة التى بمعنى لعل. «وهذا إلباس لا يتأتى مع تقدم الظرف، لأن إن المؤكدة المكسورة وأن التى بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما» (١).

ونحو: فى الدار رجل، وعندك مال، وقصدك غلامه رجل.

إذ تأخير الخبر فى هذه الأمثلة يوقع فى إلباس الخبر بالصفة: «لأن النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً. فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات. فالتزم النحاة التقديم دفعا لهذا الالتباس». (٢)

٤ - أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق بالخبر. نحو قوله تعالى: (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا). فلا يجوز تأخير الخبر لسلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. ومثله قول نُصَيْب:

أَهَابِكِ إِجْلَالاً وَمَا بِكِ قَدْرَةٌ
عَلَى وَلَكِنْ مَلءَ عَيْنِ حَبِيبَتِهَا

(١) منار المسالك ١/١٠٣، شرح التصريح ١/١٧٤.

(٢) شرح التصريح ١/١٧٥.

ه - وقد أضاف الدنوشرى إلى المواضع السابقة موضعين آخرين هما (١) :

- أ - أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء، نحو: أمّا فى الدار فزىء.
ب - أن يكون الخبر اسم إشارة، نحو: هنا زىء وثم عمرو.

ثالثاً: جواز الأمرين :

وذلك غير المواضع التى يجب فيها واحد منهما.

★ ★ ★

كان وأخواتها

تناول النحاة قضية الترتيب بين كان ومعمولاتها بالدرس . ويمكن تحليل ما قدموه بصورة واضحة فى قضيتين: الأولى تتناول الترتيب بين اسم وكان خبرها، والثانية تتناول ترتيب كان مع الاسم والخبر جميعاً.
القضية الأولى: ترتيب اسم كان وخبرها.

الأصل مراعاة الترتيب الطبعى بين اسم كان وخبرها، وهو أن يلى كان اسمها ثم يعقبه خبرها، ولكن قد يحدث ما يغير من هذا الأصل الكثير. فيتقدم خبر كان على اسمها. وهو موضع خلاف كبير بين النحاة. وهذا الخلاف يمكن أن يتضح إذا قسمنا هذه المجموعة من الأفعال الناسخة إلى قسمين:

القسم الأول: يضم ليس ودام.

والقسم الثانى: يشمل بقية الصيغ.

(١) حاشية العليمى على التصريح ١٧٥/١ .

وفى القسم الثانى لا خلاف فى جواز تقديم الخبر على الاسم ما دام ليس هناك ما يمنع من تقديمه عليه . بل قد يجب - ومن ثم يتوسط الخبر بين أفعال هذا القسم وبين أسمائها - أما إذا كان هناك مانع يمنع من تقديم الخبر - كحصره مثلاً - فلا يجوز تقديمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ .

من هذا يتضح أن النحاة يجعلون للخبر مع الاسم ثلاث حالات :

(١) وجوب تقديم الخبر .

(٢) منع تقديم الخبر .

(٣) جواز الأمرين : أى تقديم الاسم على الخبر - وهو الأصل الكثير وتقديم الخبر على الاسم ^(١) .

أما القسم الأول فإن جمهور النحويين يعامله معاملة القسم السابق ، فيجيز أيضاً تقدم خبر كل من ليس ودام على اسمهما ، ما دام ليس هناك مانع منه ولا موجب له ، قياساً على ذلك القسم ، واستدلالاً بقراءة حمزة وحفص قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب (البر) على أنه خبر ليس مقدم ، وأن تولوا اسمها مؤخر . ويقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصةً لذاته بادكار الموت والهـرم
وقول الآخر :

ما دام حافظ سرى من وثقت به فهو الذى لست عنه راغباً أبداً

(١) انظر اللمع لابن برهان ورقة ٢٢ أ - ب ، التصريح ١/١٨٨ ، الخصائص ١/٢٧٣ ، مع الهوامع ١/١٨ ، البحر المحيط ، ١٠٩/٥ .

وقد رفض ابن درستويه ما أجازته الجمهور من إجازة تقديم خبر ليس على اسمها، كذلك منع ابن معطى فى ألفيته تقديم خبر دام على اسمها، وأول كل منهما ما استدل به الجمهور من نصوص (١).

القضية الثانية - الترتيب بين كان ومعمولها.

أولاً: الأصل أن تتقدم كان ويتأخر معمولها، ولكن وردت نصوص تقدم فيها خبر كان على كان واسمها جميعاً، وقد أثار ذلك خلافاً بين النحاة:

فقد ذهب البصريون إلى جواز تقديم أخبار هذه الأفعال الناسخة عليهن. إذا لم يوجد ما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير - مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَهَؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾، ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ فيأياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. كما قرر ابن مالك فى شرح التسهيل، وقد سبقه إلى ذلك أبو على الفارسى وابن جنى وغيرهما من متقدمى البصريين (٢). ويستثنون من ذلك:

١ - خبر دام. فلا يجيزون تقديمه. وقد نقل الشيخ خالد فى توضيحه اتفاق البصريين جميعاً على ذلك (٣). ويؤيده قول ابن مالك فى ألفيته: (٤):

وفى جميعها توسط الخبر أجز، وكل سبقه دام حظر

(١) انظر: التصريح ١/ ١٨٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل (مخطوط).

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٨٨.

(٤) ألفية ابن مالك ١٩.

٢ - خبر ليس . وفى تقديمه على ليس واسمها خلاف :

فجمهور المتأخرين من البصريين وجمهور الكوفيين يمنعون ذلك قياساً على عسى ، وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقاً ، والجامع بينهما الجمود .
وأما متقدمو البصريين فيجيزونه ، وقد نسب الجواز أيضاً إلى الفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ، مستدلين بنحو قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ فيوم يأتيهم معمول مصروفاً وقد تقدم على ليس واسمها «وتقديم معمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ، فلولا أن الخبر . . . يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها» (١) .

٣ - خبر المنفى بما ، ولتقدمه صورتان :

أ - تقدمه على الفعل وحده دون ما .

ب - تقدمه على الفعل وما معا .

وقد أجاز البصريون الصورة الأولى ، سواء كان السنفى شرطاً فى العمل أم لا ، نحو : ما قائماً كان زيد ، وما قائماً زال زيد .
ومنعوا الصورة الثانية ، لأن (ما) لها الصدارة (٢) .
وأما الكوفيون فقد اختلفوا فى الصورة الثانية (٣) :

(١) الإنصاف ١٠٤ ، وانظر : ارتشاف الضرب (مخطوط) ٥٤٩ ، أسرار العربية ٤٦ أ ، لباب الاعراب ١١٠ ، العباب فى شرح اللباب ، شرح التسهيل ١٣٩ .
(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٠١ ، وقد حكى ابن برهان أن ابن كيسان يجيز الصورة الثانية ، وهو رأى لا وزن له . انظر : اللمع لابن برهان ٢٤ أ .
(٣) التصريح على التوضيح ١٨٩/١ .

فقد منعها الفراء مستدلا بما استدل به البصريون، وجعل حكم المنع مطردا في جميع حروف النفي.

وخص ابن كيسان المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب.
وأجازه بقية الكوفيين، بناء على أنها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها.

ثانيا: وإذا كان الأصل هو مراعاة الترتيب بين كان ومعمولها، فإن تقدم معمول خبرها على اسمها قد أثار خلافا بين النحاة، على الرغم من كونهم أجازوا تقديمه عليه وحده إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا. أما إذا كان لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا:

فجمهور البصريين يمنعون تقديمه مطلقا «لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي» (١).

والكوفيون يجيزونه مطلقا «لأن معمول معمولها في معنى معمولها» (٢) ويستشهدون بقول الفرزدق (٣):

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عمودا
وقول الآخر:

باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش إن حم لي عيش من العجب
وقد خرج البصريون البيت الأول على زيادة كان بين الموصول وصلته، أو على إضمار اسمها وهو ضمير الشأن.

(١) السابق وانظر أيضا ١ / ١٩٠.

(٢) السابق.

(٣) هذه هي الرواية المشهورة في كتب النحو، ورواية الديوان ١ / ٢١٤: دراجون خلف جحاشهم. لما كان.

وفصل ابن السراج والفارسی وتبعهما ابن عصفور فأجازوا تقديم معمول الخبر إذا تقدم معه الخبر، نحو: كان طعامك أكلاً زيد. ومنعوه إن تقدم وحده نحو: كان طعامك زيدا أكلاً (١).



أفعال القلوب

من الشروط التي يتحتم عند النحاة تحققها لإعمال أفعال القلوب المتصرفة تحقق الترتيب بين صيغ التركيب الذي تدخل عليه. بأن يلي صيغة الفعل فاعله ثم مفعوله الأول فالثاني. فإذا فقد التركيب ترتيبه تأثر العامل فألغى عمله حيناً، وعلق عن العمل حيناً آخر.

أما الإلغاء فيكون في موضعين أولهما يكثر فيه حتى إنه لا يجوز سواه عند كثير من النحاة، وثانيهما يقل فيه حتى إن الإعمال عند كثير من النحاة أفضل منه.

وأول هذين الموضعين: إذا تأخر العامل عن المبتدأ والخبر اللذين لو تقدم لعمل فيهما، نحو: زيد قائم ظننت.

قال أبو سيدة الديري (٢):

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا غنين لا يجرى علينا عناهما

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إلى أيسرت غناهما

وثاني هذين الموضعين إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر، نحو:

زيد ظننت قائماً، قال منازل بن ربيعة المنقري:

(١) التصريح ١/ ١٩٠ - ١٩١، وحاشية العليمي على التصريح بهامشه.

(٢) المقاصد النحوية للعيني ٢/ ٤٠٣، الدرر اللوامع ١/ ١٣٥.

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور (١)

قال الدنوشرى: «إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين ففى هذه الحالة أنت بالخيار فى الإعمال والإلغاء، ولكن قد يرد ما يوجب أحدهما: فيجب الإلغاء إن تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء، نحو: لزيدٌ ظننت قائم، ويجب الإعمال إن كان الفعل منفيًا نحو: زيدا لم أظن قائمًا (٢)».

وأضاف العليمى فى حاشيته على التصريح مواضع أخرى يجب فيها الإلغاء منها (٣).

أ - وقوعها بين معمولى إنَّ، نحو:

إنَّ المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

ب - وقوعها بين سوف ومصحوبها، نحو:

وما أدرى وسوف إخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء

ج - وقوعها بين معطوف ومعطوف عليه، نحو:

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى ولكن دعاك الخير أحسب والبر

د - إذا تقدمها لام التوكيد، نحو: إن زيدا لظننت أبوه قائم.

وإلغاء عمل أفعال القلوب فى هذه المواضع الأربعة يعود إلى فقدان التركيب ما كان ينبغى أن يتسم به من ترتيب؛ إذ هى فى هذه المواضع

(١) يروى أيضا: «أبا الأراجيز» انظر: الدرر ١٣٥، وكتاب سيبويه (ط الأستاذ هارون)

١٢٠/١، ط بولاق ٦١/١، الحيوان ٢٦٦/٤.

(٢) انظر: حاشية العليمى على التصريح ٢٥٣/١.

(٣) السابق.

جميعاً مقحمة فى تركيب آخر، فهى فى الموضعين الأول والأخير مقحمة بين معمولى إن، وفى الثانى مقحمة بين سوف والفعل، وفى الثالث مقحمة بين المعطوف والمعطوف عليه. فلما أقحمت فى هذه المواضع ألغيت لعدم خضوعها للترتيب الذى ينبغى أن يتسم به التركيب.

وأما تعليق هذه الأفعال عن العمل فلا يعود إلى اضطراب فى التركيب، وإنما مرده إلى وجود بعض الصيغ بعدها مما يستحق الصدارة. فأبطل النحاة عملها لفظاً وأبقوه محلاً، وهو نوع من تقديم الحركة الإعرابية الذى يلجأ إليه النحاة كأسلوب من أساليب التأويل^(١).



الأدوات العاملة

أولاً: إنَّ وأخواتها:

سبق أن تناولنا إنَّ وموقعها فى التركيب من حيث كونها مؤثرة فى مضمون الجملة بعدها، وستناول هنا إنَّ وأخواتها من حيث ضرورة الترتيب فى الجملة التى تليها، وأصل الترتيب يكون بأن تصدر إن أو إحدى أخواتها التركيب، ثم يليها اسمها، ثم يليه خبرها، ثم يليه ما قد يكون معمولاً له. ونقض هذا الترتيب يكون بصور متعددة، منها ما أجازته النحاة ومنها ما منعه، وصور الخروج على الترتيب خمسة:

- ١ - تقدم خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الأداة والاسم معاً.
- ٢ - تقدم خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الاسم وحده.

(١) انظر: مناهج البحث عند النحاة العرب (تحت الطبع).

- ٣ - تقدم معمول خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الأداة واسمها وخبرها.
- ٤ - تقدم معمول خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الاسم والخبر معا.
- ٥ - تقدم معمول خبر إن - أو إحدى أخواتها - على الخبر وحده.
- ١ - ويرفض النحاة الصورة الأولى ، ولا استثناء فى هذا المنع ، وقد علل ذلك النحاة بأن هذه الأدوات غير متصرفة ومن ثم لا يجوز تقدم معمولها عليها يقول ابن يعيش : « لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها واسمها عليها ، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم . . . لكونها فروعا عن الأفعال فى العمل فانحطت عن درجة الأفعال ^(١) ».
- ٢ - كذلك يمنع النحاة الصورة الثانية ، إذا كانت الأداة واحدة من الأدوات الملحقة ، إذ شرط عملها اتصال اسمها بها .
ويمنعونها أيضا إذا كان العامل واحدا من الأدوات الست الأصلية العمل : وذلك إذا كان الخبر غير ظرف أو جار ومجرور .
ويجيزونها مع الأدوات الست إذا كان الخبر ظرفا أو جاراً أو مجرورا «للتوسع فيهما لكثرتهما» .
- ٣ - ويمنع النحاة - باتفاق - الصورة الثالثة .
- ٤ - وكذلك يمنعون الرابعة إذا لم يكن المعمول ظرفا أو جاراً ومجرورا ، ويجيزونها إن كان المعمول واحدا منهما .
- ٥ - ويجيزون الصورة الأخيرة ، وإن كان الأصل والكثير مراعاة الترتيب بين العامل والمعمول .

(١) شرح المفصل : ١/١٠٣ ، وانظر تفصيل وجوه فرعيها فى ١/١٠٢ .

ثانيا: ما ولا ولا ت وإن:

١ - ما:

وإعمالها لغة أهل الحجاز، وأما بنو تمم فيلغونها مطلقا^(١). ويشترط النحاة لإعمالها عمل ليس متابعة للحجازيين شروطا عدة، من بينها شرطان يتعلقان بترتيب الاسم والخبر وما قد يكون للخبر من معمولات.

وأول هذين الشرطين ألا يتقدم الخبر على الاسم، فإن تقدم بطل عملها، كقولهم: ما مسىء من أعتب، فمسيء خبر مقدم، ومن أعتب مبتدأ مؤخر. ومنه قول الشاعر:

وما خذلّ قومي فأخضع للعدى ولكن إذ أدعوهم فهم هم

وخالف في ذلك الفراء فرأى جواز إعمال ما مع تقدم خبرها على اسمها. سواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرهما، ووافقه ابن عصفور إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا. وقد يؤيدهم قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قریش وإذ ما مثلهم بشر

بنصب مثلهم مع تقدمه. وقد اختلف موقف النحاة من هذا البيت: فقد رفضه سيبويه وحكم بشذوذه، وقال: «هذا لا يكاد يعرف»^(٢).

وذهب بعض النحاة إلى أن البيت خطأ، لأن الفرزدق تيمى لم يعرف شرطها عند الحجازيين، فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط^(٣).

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/٢٨٥، أسرار العربية - مخطوط - ٤٦ أ - ب، الإنصاف ١٠٧، كتاب سيبويه ١/٢٨.

(٢) كتاب سيبويه ١/٢٩.

(٣) التصريح على التوضيح ١/١٩٨.

وذهب بعض النحاة إلى تأويله، لكي لا يحكم بتخطئته ولا بشذوذه (١).

وثاني هذين الشرطين ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز إعمال (ما) مع تقدمه على اسمها (٢).

٢ - لا:

وإعمالها أيضاً لغة أهل الحجاز (٣)، ويشترط النحويون لإعمالها تبعاً للحجازيين شروطاً، من بينها الشرطان اللذان يحددان الترتيب بين لا ومعموليهما. وهما الشرطان نفسيهما اللذان سبق ذكرهما في (ما).

٣ - إن:

وإعمالها لغة أهل العالية (٤). ويشترط النحويون لإعمالها متابعة لأهل العالية شروطاً، من بينها شرطان يحددان الترتيب في الجملة التي تدخل عليها (إن) عاملة عمل ليس. وقد سبق ذكر هذين الشرطين في عمل ما.

٤ - لات:

وأما لات فإن أحد شرطى عملها أن يحذف أحد معموليهما، ومن ثم فإن الترتيب لا يظهر في التركيب بل يقدر (٥).

(١) السابق.

(٢) شرح التصريح ١٩/١ - ١٩٩.

(٣) شذور الذهب ٢٠٩، رسالة في حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة (مخطوط غير مرقم).

(٤) شذور الذهب ٢١٠.

(٥) منار السالك / ١٣٣/١، التصريح ٢٠٠/١.

ثالثا: حروف الجر:

لزوم الترتيب بين الجار والمجرور لا خلاف فيه، كما أن لزوم الاتصال بين الجار والمجرور لا خلاف فيه أيضا، فلا يجوز عند النحاة تقديم المجرور على الجار ^(١)، كذلك فإن الأصل عدم الفصل بين الجار والمجرور.

ولا استثناء في الترتيب الجار والمجرور. وأما في الاتصال فقد استثنى منه:

أولا: الفصل بالظرف نحو قول الشاعر:

إن عمراً لا خير فيه - اليوم - عمرو
إن عمراً مكثراً الأحزان

ثانيا: الفصل بالجار والمجرور نحو قول الآخر:

رب - في الناس - موسرٍ كعديم
وعديم يخال ذا يسار
ثالثا: الفصل بالمفعول نحو قوله:

وأنى لأطوى الكشح من دون ما انطوى
وأقطع به الخرق - الهيوح المراجع
رابعا: الفصل بالقسم، وقد سمعه الكسائي في النثر، نحو: اشتريته بوالله درهم، وقاسه تلميذه علي بن المبارك الأحمر إذا كان الجار رب، نحو: رب - والله: - رجل عالم لقيته. قال أبو حيان: «ولا يبعد ذلك إلا أن الاحتياط أن لا يقدم عليه إلا بسماع ^(٢)».

ويلحظ على المسائل السابقة أنها تعتمد على أمثلة قليلة لا يعرف أصحابها. ^(٣) ومن ثم جعل النحاة الفصل في هذه المسائل من قبيل

(١) كتاب سيبويه ٢٠٩/١، اللمع لابن برهان ٥٨ ب وما بعدها.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٧/٢.

(٣) انظر: الدرر اللوامع ٢/٤٠م.

الضرورة الشعرية. يقول السيوطى فى جمع الجوامع: «وفصله - أى الجار - من مجروره وتأخير عنه كلاهما ضرورة»^(١). ويقول الأشمونى: «لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار، وقد يفصل بينهما فى الاضرار بظرف أو مجرور»^(٢).

خامساً: الفصل بلفظ (ما) بعد: من وعن والباء واللام، إذ يجوز الفصل بها مع بقاء عمل الأدوات الجارة^(٣).

مثال الفصل بما بعد من قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾.

وبعد عن قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾.

وبعد الباء قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾.

وبعد اللام قول الأعشى^(٤):

إلى ملك خير أربابه فإن لما كل شيء قرارا

والواقع أن هذا الاستثناء من النحاة لا يتسم بالدقة؛ لأنه لا يقوم على أساس من التحليل الدقيق للأدوات، ذلك التحليل الذى يوجب التفرقة بين حروف الجر وما الداخلة على الأسماء، والأخرى الداخلة على الأفعال. أما الداخل على الأفعال فمن الممكن أن تعد (ما) من قبيل الموصول الحرفى، وليست مقحمة بين الجار والمجرور. أما الداخلة على الأسماء فإنها تكون من قبيل الأدوات المركبة، أى أن حرف الجر ليس (من) وحدها مثلاً، وإنما هو (مما) كلها، فما على هذا الاعتبار جزء من

(١) همع الهوامع ٣٧/٢.

(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٠٢، حاشية الصبان على الأشمونى ٢٣٦/٢.

(٣) شرح التصريح ٢١/٢.

(٤) ديوانه ٨٣.

الأداة المركبة، ومن ثم فإنها ليست فاصلة بين الجار والمجرور. وبخاصة أن الأدوات المركبة موجودة بكثرة فى الصيغ العاملة، سواء عملت الجزم كأدوات الجزم والشرط، أو النصب والرفع كـ بعض أخوات إن. فلم لا تعمل الجر كما فى بعض الأمثلة السابقة؟.

★ ★ ★

رابعاً: نواصب الأفعال:

الأدوات التى تنصب الفعل المضارع أربعة هى: أن ولن وإذا وكى. وقد درس النحاة الترتيب بين كل واحدة من هذه الأدوات وبين معمولها، وانتهوا إلى وجود شرطين يحددان سمات هذا الترتيب ينبغى توفرهما فى الجملة المصحوبة بواحدة من هذه الأدوات حتى تعمل، فإذا لم يتوفر واحد من هذين الشرطين أو كلاهما معا فقد التركيب سلامته، ومنعت هذه الأدوات من العمل.

وأول هذين الشرطين: ألا يفصل بين أداة النصب وبين الفعل. ويتضمن - بالضرورة - أن يلى الأداة معمولها.

١ - أما فى (أن) فإطلاق - سواء كان الفاصل ظرفاً أو مجروراً أو قسماً أو غيرها - وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة.

وقد جوز بعض النحاة الفصل بالظرف والجار والمجرور، كما جوز الكوفيون الفصل بالشرط (١).

٢ - وأما فى (لن) فلأنها «محمولة على سيفعل، وكما لا يجوز الفصل بين السين والفعل لا يجوز الفصل بين لن والفعل، ولأن لن

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٢، شرح التصريح ٢/٢٣٢، شرح الفصول الخمسين (منخطوط) ورقة ٢١٢، شرح الجمل لابن العريف ٩٣ أ.

وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل» (١).

وهو مذهب البصريين وهشام.

وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل، ووافقه الفراء فى القسم. وزاد جواز الفصل بأظن، وبالشروط (٢).

٣ - وأما كى فبإطلاق أيضا. وهو مذهب جمهور النحاة.

وأجاز الكسائي الفصل مع عدم إعمالها (٣).

٤ - وأما فى (إذن) «فلضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها» (٤)، وهو مذهب الجمهور.

وأجاز الكسائي الفصل بالقسم أو بمعمول الفعل مع بقاء العمل، وأجاز ابن هشام الفصل بلا النافية، وجوز ابن عصفور الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء، وهشام بمعمول الفعل. كل ذلك مع بقاء العمل (٥).

(١) انظر: همع الهوامع ٤/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح التصريح ٢/٢٣٠ - ٢٣١، همع الهوامع ٥/٢ - ٦، حاشية العطار على متن الأزهري ١١٢، حاشية السجاعي على ابن عقيل ٢١٩ - ٢٢٠، حاشية الخضرى على ابن عقيل ١١١/٢ - ١١٢، على الأزهري ١١٢.

(٤) شرح التصريح ٢/٢٣٥. لباب الإعراب ١١٧، الجمل ٣٩ ب - ٤٠ أ.

(٥) السابق، وانظر أيضا: همع الهوامع ٦/٢، الدرر اللوامع ٥/٢ وما بعدها، مغنى اللبيب ٢٢، الأمير على المغنى ١/٢٠ - ٢١، شرح الفصول الخمسين ٢١٢ - ٢١٣، الموفور من شرح ابن عصفور - مخطوط - .

والشرط الثانى ألا يتقدم معمول معمولها عليها:

١ - أما فى (أن) فعند جمهور النحاة «لأنها حرف مصدرى ومعمولها صلة لها، ومعموله من تمام الصلة، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها» (١).

وأجاز الفراء تقديمه، وكذلك نقله ابن كيسان عن الكوفيين (٢).

٢ - وفى تقدم معمول معمول (لن) على لن خلاف بين النحاة: فقد أجازوه بعضهم «خلافًا لمعمول معمول أن لأنه لا مصدرية فيها» ومنعه الأخفش الصغير «لأن النفى له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفى» (٣).

٣ - وأما فى (كى) فباتفاق بين النحاة على ضرورة توفر هذا الشرط. وعلى عدم جواز تقدم معمول الفعل الذى تنصبه كى، وصور هذا التقدم ثلاثة:

(أ) أن يتقدم المعمول فقط نحو: جئت كى النحو أتعلم.

(ب) أن يتقدم على كى نحو: جئت النحو كى أتعلم.

(ج) أن يتقدم على المعلوم أيضا (أى على التركيب كله) نحو: النحو جئت كى أتعلم.

وكل هذه الصور ممنوعة (٤).

٤ - وأما فى (إذن) فلا أن لها الصدارة، فلو تقدم لوقعت حشوا (٥).

(١) انظر همع الهوامع ٣/٢، أنوار الربيع ١٤٣.

(٢) شرح المفصل ١٥/٧، همع الهوامع ٣/٢.

(٣) همع الهوامع ٤/٢، النكت الحسان ٥١ ب.

(٤) انظر شرح التصريح ٢٣٠/٢، همع الهوامع ٦/٢.

(٥) المصدران السابقان.

خامسا: جوازم الأفعال:

وهى قسمان لأنها إما أن تجزم فعلا واحداً وإما أن تجزم فعلين كما هو الشائع فى البحث النحوى ^(١) . وقد درسنا الأدوات الجازمة لفعلين وعلاقتها ببقية صيغ التركيب فى المؤتمر الأول من مؤتمرات الترتيب . وبقى أن ندرس هنا جوازم الفعل الواحد فى ترتيب الجملة .

ويلحظ - على وجه العموم - أن جوازم الفعل الواحد تنقسم إلى قسمين: أولهما يدل على الطلب، وثانيهما يدل على النفى، وإذا فإن لجوازم الفعل الصدارة بحكم تأثير صيغها فى مضمون الجملة التى تليها، دلالة على الطلب كما فى نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ و﴿لَيُنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ و﴿لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ . ودلالة على النفى كما فى نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ﴾ و﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ و﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ﴾ و﴿بَلْ لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ .

وتحليل الآيات السابقة - وغيرها من التراكيب اللغوية التى تدخل فيها الصيغ التى تجزم فعلا واحدا - يشير إلى أن الترتيب مراعى بين هذه الصيغ من ناحية وبين معمولاتها من ناحية أخرى . ثم إن التركيب فى الذكر بين هذه الأدوات العاملة ومعمولاتها جانب يكمله جانب آخر لا بد

(١) كون هذه الأدوات جوازم لفعلين هو مذهب جمهور البصريين الذين يرون أن الأدوات تجزم كلا من الشرط والجواب لاقتضاءها لهما، وقد نبه السيرافى إلى سيبويه، وثمة اتجاهات ثلاثة أخرى تخالف ما سبق من كون هذه الأدوات تجزم فعلين . الاتجاه الأول يرى أن الفعلين تجازما - وهو ما عليه الكوفيون . والثانى محاولة فردية من الأخفش الذى يرى أن الشرط مجزوم بالأداة، وأن الجواب مجزوم بالشرط، وأما الثالث فرأى فردى للمازنى يرى أن الجواب مبنى على الوقف - انظر هذا الخلاف فى : همع الهوامع ٦١/٢، شرح التصريح ٢٤٨/٢، شرح الفصل ٤١/٧، الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٥٢ .

منه، وهو الترتيب بين هذه الأفعال وبين معمولاتها التى تليها بحكم كونها معمولات لمعمولات هذه الأدوات، وبهذا يتضح أن جواز الفعل الواحد قد حددت الترتيب فى الجملة التى تدخل فيها على النحو التالى:

١ - أن تصدر أدوات الجزم الجملة التى تدخل عليها، بسيطة أو صغرى.

٢ - أن يلى هذه الأدوات معمولاتها.

٣ - ألا يتقدم على هذه الأدوات معمولات معمولاتها.

★ ★ ★

الحال

أ - بين الحال وصاحبها:

يأخذ التركيب بين الحال وصاحبها صورتين: إحداهما وجوب مراعاة الترتيب، وينبغى فيه إما مراعاة الأصل من ذكر صاحب الحال أولاً قبل الحال، أو مراعاة عكسه أى أن ذكر الحال أولاً ثم صاحبه. وتتضمن هذه الصورة حتمية الخضوع للترتيب بحيث إذا فقد هذا الترتيب فقد التركيب صحته. والصورة الثانية هى جواز الترتيب، ويشمل فى أحوال معينة استحسان مراعاة الأصل، بيد أنه حتى مع استحسان مراعاة الأصل فى بعض المواضع لا يتسم بالخطأ التركيب الذى يفقد الترتيب.

ولوجوب الترتيب - كما أشرنا - وجهان: الأول مراعاة الأصل.

والثانى مراعاة عكسه.

مراعاة الأصل:

يجب تأخر الحال عن صاحبها فى مسائل:

١ - أن تكون الحال محصور: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾، «لأن تقديمه يؤدي إلى انعكاس المعنى المراد؛ لما يلزم عليه من قصر الصفة قبل تمامها» (١).

٢ - أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر أصلي، نحو: مررت بهند جالسة وهو مذهب جمهور النحويين، الذين عللوا ذلك بأمرين (٢):

الأول: أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، ولكن منع ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير.

والثاني: أن الباء من حروف الصفات وهي تتعلق بالحدث، وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا بهند لا مطلقا. وجالسة أو ضاحكة من صفات هند وقيد لها. فقد اجتمع صنتان: إحداهما الباء المقيدة للمرور، والأخرى الحال المقيدة لهند، وفي مثل ذلك لا يجوز أن تلي صفة أحدهما غير موصوفها.

وقد خالف هذا الرأي أبو علي الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فأجازوا التقديم، مستشهدين بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾، وقول الشاعر:

تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكر اكم حتى كأنكم عندي

(١) حاشية العليمي على التصريح ٣٧٨/١، شرح اللمع - مصور - ١١٣/١ - ١١٥.

(٢) السابق، وانظر أيضا: شرح التصريح ٣٧٨/١ - ٣٧٩، شرح ابن عقيل ٥٤١/١ -

٥٤٣، الخضرى على ابن عقيل ٢١٤/١ - ٢١٥.

وقول الآخر - وهو عُرُوَّةُ بن حزام - :

لئن كان يرد الماء هيمان صاديا إلى حبيباً إنها لحبيب

وقول طليحة بن خويلد الأسدي :

فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

وقد أول الجمهور الآية الكريمة، وجعل الأبيات من قبيل
الضرورة الشعرية.

٣ - أن يكون صاحب الحال مجرورا بالإضافة المحضة، نحو: أعجبنى
وجهها مسفرة. وأما إذا كانت الإضافة غير محضة ففي منع تقديم
الحال على صاحبها خلاف؛ إذ يرى ابن مالك فى شرح التسهيل
جواز تقديم الحال على المضاف «لأن الإضافة فى نية الانفصال فلا
يعتد بها». على حين منعه كثير من النحاة (١).

مراعاة عكس الأصل:

يجب تقديم الحال على صاحبها فى موضعين:

١ - إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ملابسها، نحو: جاء زائرا
هندا أخوها. لما يلزم التأخر من وجوب عودة الضمير على متأخر
لفظا ورتبة.

٢ - إذا كان صاحب الحال محصورا فيه، بإنما باتفاق، نحو: إنما جاء
راكبا زيدا. وبإلا عند الجمهور، لما يلزم التأخر من فساد المعنى بجعل
غير المحصور محصورا وجعل المحصور غير محصور (٢).

(١) شرح التسهيل (مخطوط) ورقة ١٥١.

(٢) حاشية العليمى على التصريح ٣٨١/١.

وفى غير هذه المواضع التى يجب مراعاة الترتيب فيها يجوز الترتيب، مع ملاحظة أن الأصل والغالب الحفاظ على الترتيب بين الحال وصاحبها ومن ثم لا ينبغى الخروج على هذا الأصل إلا لسبب يدعو إليه .

ب - بين الحال وعاملها:

الترتيب بين الحال وعاملها يأخذ بدوره صورتين شبيهتين بالصورتين اللتين كانتا للحال مع صاحبها، فقد يكون الترتيب واجبا كما قد يكون جائزا . ووجوب الترتيب له أيضا صورتان؛ لأنه إما أن يجب فيه تقدم العامل فى الحال على الحال وإما أن يجب عكسه . ولأن المفروض والأصل يتقدم العامل على المعمول فإن الصورة الأولى تعد من قبيل وجوب مراعاة الأصل، على حين تعد الصورة الثانية مراعاة لعكس الأصل .

مراعاة الأصل:

تجب مراعاة الأصل - وهى تقدم العامل فى الحال عليها - فى مسائل (١) :

أن يكون العامل فعلا جامدا، لأن الفعل الجامد لا ينصرف فى نفسه فلا ينصرف فى معموله بالتقديم عليه .

٢ - أن يكون العامل اسم تفضيل، نحو: أنت أفصح الناس خطيبا، لأن أفعال التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد فى عدم قبول العلاقة الفرعية - أى علامات التأنيث والتثنية والجمع - (٢) .

(١) شرح التصريح ٣٨٢/١، منار السالك ٣٣٠ - ٣٣١، شرح المفصل ٧٤/٢، شرح بن عقيل ٥٤٨/١، الخضرى على ابن عقيل ٢١٦/١ - ٢١٧ .

(٢) يستثنى من هذه المسألة ما إذا كان أفعال التفضيل عاملا فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفين وإحدهما مفضلة على الأخرى فإنه يجب تقديم الحال المفضلة نحو: هذا البلح بسرا أطيب منه رطبا . انظر تفصيل ذلك فى شرح التصريح ٣٨٣/١ - ٣٨٤، ابن عقيل ٥٤٩/١ .

٣ - أن يكون العامل مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدرى؛ لأن معمول المصدر المقدر بأن والفعل لا يتقدم عليه.

٤ - أن يكون العامل اسم فعل؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه.

٥ - أن يكون العامل لفظاً مضمناً معنى الفعل دون وحروفه.

كاسم الإشارة نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾.

وأداة التشبيه - وحصرها بعضهم في كأن - نحو قول امرئ القيس (١):

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى
وحروف التمنى، وكذلك أيضاً حروف الترجى، والظرف الجار والمجرور (٢).

٦ - أن يعرض عارض للعامل يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله، نحو: لأصبر محتسباً، ولأعتكفن صائماً، فإن ما فى خبر لام القسم لا يتقدم عليهما؛ لأنهما من الأدوات التى تستحق الصدارة فمنع هذا العارض من تقديم معمول العامل على العامل، لأن العارض صير العامل - لاتصاله به - مما له صدر الكلام.

مراعاة عكسه:

يجب عكس الأصل - وهو تقدم الحال على العامل فيها فى موضوع واحد، وهو أن يكون للحال صدر الكلام، نحو: كيف جاء زيد (٣)؟

(١) ديوانه ط بيروت ١٤٥ ، ط السندوبى ١٤٦ ، ط المعارف ٣٨.

(٢) منار السالك ٢٣١/١ ، ابن عقيل ٥٤٨/١ - ٥٤٩ ، الخضرى على ابن عقيل ٢١٦/١ ، اللباب فى علل البناء والإعراب ١٥٧ - ١٥٨.

(٣) التصريح ٣٨٢/١ ، منار السالك ٣٣/٠١.

ومراعاة الترتيب الأصلي جائزة لا واجبة في موضعين عند جمهور البصريين هما:

(١) أن يكون العامل فعلاً متصرفاً، ويكون تصرفه كما ذكر أبو البقاء العكبري «يتنقله في الأزمنة الثلاث» (١).

(٢) أن يكون العامل اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة «لأن كلا منها صفة شبيهة بالفعل المتصرف في تضمنها معنى الفعل وقبول علاماته الفرعية» (٢).

ويستشهد جمهور البصريين بتقدم الحال في قوله تعالى: ﴿خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾. وقول العرب: شتى تثوب الحلبة. وقول يزيد بن مفرغ الحميري:

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحمّلين طليق
ويرى الكوفيون أن مراعاة الأصل - وهو الترتيب الذي يتقدم فيه العامل في الحال ثم صاحبها ثم الحال - واجبة ما دام صاحب الحال اسماً ظاهراً (٣).

ويرى الأخفش أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل، على حين يجيز تقديمها على صاحبها، أي أن مراعاة الترتيب الأصلي واجبة بين الحال وعاملها، وجائزة فقط بين الحال وصاحبها (٤).

(١) العباب في شرح اللباب - مخطوط - غير مرقم.

(٢) اللمع لابن جني (مخطوط) ٧ أ.

(٣) التصريح على التوضيح ٣٨١/١، شرح اللمع للثمانيني - مصور - ١١٤/١ - ١١٥.

(٤) المصدران السابقان.

ويرى الجرمى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً، فعلاً أو وصفاً (١) .

★ ★ ★

التمييز

يقسم النحاة التمييز إلى تمييز المفرد، وتمييز الجملة؛ وذلك لأن الإبهام الذى يرفعه إما أن يكون فى مفرد أو فى جملة. فالإبهام فى جملة نحو: طاب زيد، إذ لم يحدد مناط هذه الطيبة، ثم جاء التمييز فوضح ذلك بنحو: قلباً مثلاً. والإبهام فى مفرد نحو: عندى رطل، إذ لم يحدد نوع الموزون. فإذا قيل أرز ارتفع هذا الإبهام (٢).

«وتمييز المفرد ينصبه ممیزه، كعشرين مثلاً فى عشرين درهما... وجاز لمثل هذه أن تعمل وإن كانت جامدة لأن عملها على طريق التشبيه» (٣).

وأما تمييز الجملة فإنه «ينتصب عن تمام الكلام، فتارة يكون منقولاً من فاعل نحو: طاب زيد نفساً، و﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾، والأصل: طابت نفس زيد واشتغل الرأس. وتارة من المبتدأ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾، والأصل: مالى أكثر من مالك. وتارة من المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ والأصل فجرنا عيون الأرض» (٤).

(١) شرح التصريح ٣٨١/١ .

(٢) شرح المفصل ٧٠/٢ .

(٣) همع الهوامع ٢٥٠/١ .

(٤) همع الهوامع ٢٥١/١ .

والواقع أن فى فكرة تحول التمييز خلافاً كثيراً. مرده طبيعة الحال إلى أن هذه الفكرة لا تعتمد على تحليل لغوى دقيق وإنما تركز على فروض لا مسوغ لها فى البحث اللغوى ولكن على الرغم من ذلك تركت هذه الفكرة بعض التأثير فى دراسة النحاة لترتيب التمييز جملته وجميعاً:

فىرى سيبويه ضرورة الترتيب بين التمييز وعامله مطلقاً، بحيث يتقدم العامل فى التمييز عليه، سواء كان فعلاً أو اسماً جامداً، فلا «يجوز أن تقول: عوناً تصيب زيد، ولا نفساً طبت. وكذلك لا يجوز سماً عندى منوان، ولا برأ عندى قفيزان، على تقدير: عندى منوان سماً، وقفيزان برأ. أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله» (١).

وقد فصل كثير من النحويين. ففرقوا بين تمييز المفرد وتمييز الجملة. ووافقوا سيبويه على منع تقديم تمييز المفرد على عامله إلا فى الضرورة (٢). وأما تمييز الجملة فقد أجازوا توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه - وهو ما لم يتناوله سيبويه نصاً - نحو: طاب نفساً زيد، قال أبو حيان: وقياسه جواز التوسط بين الفعل ومنصوبه أيضاً نحو: فجرت عيوننا الأرض. وأما تقديمه على الفعل العامل فيه ففيه خلاف:

فقد ذهب ابن عصفور إلى عدم جوازه مطلقاً، سواء كان الفعل متصرفاً أو غير متصرف. وذلك «بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها» (٣).

(١) شرح المفصل ٧٤/٢ وانظر أيضاً: ابن عقيل ٥٦٥/١، الخضرى على ابن عقيل.

(٢) مع الهوامع ٢٥٢/١.

(٣) السابق، عن المقرب، وانظر أيضاً: الموفور من شرح ابن عصفور - مخطوط - ٣٣.

وزهب الكسائي وأبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد والجرمي وكثير من الكوفيين والمغاربة إلى جواز تقديم التمييز على عامله بشرط أن يكون العامل فعلاً متصرفاً. قياساً على سائر الفضلات، ولوروده في نحو قول الشاعر (١) :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب.

وقد رد ابن يعيش قياس المجيزين بأنه قياس مع الفارق؛ لأننا إذا قلنا مثلاً: «جاء زيد راكباً»، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه، وأما إذا قلنا: طاب زيد نفساً، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع» (٢).

وأما البيت ففيه روايات أخرى. وذكر الزجاج أن الرواية الأصلية فيه هي (٣) :

وما كاد نفسى بالفراق تطيب

وذكر أبو الحسن الأخفش أن البيت مروى في ديوان الأعشى بصورة ثالثة هي (٤).

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسى بالفراق تطيب

(١) في البيت روايات كثيرة. انظرها في: الدرر اللوامع، وانظر نسبته أيضاً التي اختلف فيها بين أعشى همدان والمخبل وقيس بن الملوح ٢٠٨/١ - ٢٠٩.

(٢) شرح المفصل ٧٤/٢.

(٣) شرح المفصل ٧٤/٢.

(٤) الدرر اللوامع ٣٠٨/١، والبيت ليس في ديوان الأعشى ط بيروت، انظر: حرف الباء ٢٩ - ٧.

وإذا صحت رواية الأخفش أو الزجاج فإنها تكشف عن تورط النحاة - فى بعض الأحيان - فى تحريف الشواهد لتتفق مع ما يقررونه من قواعد. وهو ما سجله عليهم أبو أحمد العكرى فى كتابه «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» حين عقد فصلاً تحدث فيه عن «ما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه» (١).



(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٣٠٧، وانظر تحليل هذه الظاهرة فى: مناهج البحث عند النحاة العرب (تحت الطبع).

الفصل الثالث الترابط بين الصيغ

- ١ - مفهوم هذا المؤثر
- ٢ - دراسة تطبيقية

يرى النحاة أن المؤثر الثالث من المؤثرات في ترتيب الصيغ في الجملة العربية هو ما يمكن الاصطلاح عليه بالترابط بين الصيغ، أي العلاقة الخاصة التي تربط بين بعض الصيغ وبعض، بحيث يتحتم عند وجود شيء من هذه الصيغ وجود ما ترتبط به، ثم وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينهما.

وليس في البحث النحوي دراسة مفصلة لهذا المؤثر، ولا تناول مجمل له إلا في إشارة وردت في كلام أبي الحسن بن أبي الربيع في شرحه للإيضاح، ثم شرحها السيوطي شرحاً بالغ الإيجاز دون أن يضيف إليها شيئاً. فقد قال أبو الحسن: «خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد: الجار والمجرور كالشيء الواحد، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والفعل الفاعل كالشيء الواحد، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، والصلة والموصول كالشيء الواحد»^(١). وقال السيوطي:

(١) شرح ابن أبي الربيع للإيضاح مفقود في مصر وذكر بروكلمان أن منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس رقم ١١٨٩ ولكن نقولاً كثيرة عنده ذكرها السيوطي في كتابه: الأشباه والنظائر، وهمع الهوامع.

«ما كان كالجُزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها. وفيه فروع:

الأول: الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها؛ لأنها بمنزلة الجزء من الموصول.

الثاني: الفاعل لا يتقدم على فعله؛ لأنه كالجُزء منه.

الثالث: الصفة لا تتقدم على الموصوف؛ لأنها - من حيث إنها مكملة له ومتممة - أشبهت الجزء منه.

الرابع: المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه.

الخامس: حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور، فلا يتقدم عليه المجرور^(١).

وواضح أن السيوطي لم يغير من الأمثلة شيئاً، وواضح أيضاً أنه جعل الذي يضم هذه الأمثلة الخمسة كون الكلمة كالجُزء من غيرها. وهو مضمون قول أبي الحسن إن العلاقة بين الصيغ في هذه الأبواب تجعلها «بمنزلة شيء واحد» ومتابعة السيوطي المطلقة لأبي الحسن بن أبي الربيع هي التي جعلته لا يفتن إلى أن هذا الجامع لا ينطبق على بعض هذه الأبواب، ومن ذلك الفعل والفاعل، فإن العلاقة التي بينهما لا يمكن أن تسلم إلى الزعم بأنهما شيء واحد أو كالشيء الواحد؛ إذ الفاعل إذا كان ذاتاً له امتداده الخاص في الزمان والمكان، والحدث الفعلي بالنسبة له مجرد صورة من الصور الممكنة بالنسبة إليه، أي التي يصح انتماءه إليها كما يصح انتسابه إلى غيرها. وسواء اتصف بها أو غيرها فليست هي

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٩ .

هو . والأمر كذلك إذا كان الفاعل معنى ؛ لأنه - بحكم كونه فكرة - تمتد صلاحيته فى الإسناد إلى أكثر من الفعل الخاص الذى يسند إليه فى تركيب من التراكيب . فالسر فى ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله لا يعود كما توهم أبو الحسن بن أبى الربيع وتابعه السيوطى إلى أنهما كالشئ الواحد، بل إلى قضية العمل وما توجه من ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله حتى لا تختلط الجملة الفعلية بالجملة الاسمية . مع أن لكل منهما دلالة التى يقصد بها إلى الوفاء بحاجات موقف لغوى معين .

الصلة والموصول:

الموصول عند النحاة إما حرفى وإما اسمى ، وضابط الموصول الحرفى أن يؤول مع صلته بمصدر^(١) وهو حروف خمسة، فى بعضها اتفاق على تأويله مع صلته بمصدر - وفى بعضها اختلاف - والحروف التى لا خلاف فيها ثلاثة، هى^(٢):

١ - أن - بالفتح وسكون النون - وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا خلافا لابن طاهر، أو مضارعاً أو أمراً بلا خلاف .

٢ - كى وتوصل بالمضارع .

٣ - أن - بالفتح وتشديد النون - وتوصل باسمها وخبرها .

والحرفان المختلف فيهما هما^(٣) :

(١) الأشمونى ٨٢، الصبان على الأشمونى ١ / ١٧٥ .

(٢) المصادر السابقة وانظر أيضاً: المغنى (أن وأن وكى)، الدسوقي على المغنى ١ / ٣٨ ،

٢٦٦ ، ٥٥ ، شرح اللمع ٢ / ٢٥٦ .

(٣) مغنى اللبيب ٢٦٦ ، ٣٠٥ ، الأمير على المغنى ١ / ٢١١ ، ٢ / ٦ ، ١٣ .

٤ - لو . وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنها لا تكون مصدرية ، بل تلازم التعليق . وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب وذلك إذا وليها مفهم تمن .

٥ - ما . وذهب الجمهور أنها توصل بفعل متصرف غير أمر ، والأكثر كونه ماضيا . وجوز قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف وصلها بجملة اسمية .

وذهب المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والأخفش إلى أنها من قبيل الموصول الاسمي ، وتفتقر إلى ضمير .

ويتخذ الترتيب بين الموصول الحرفي وصلته مظهره في أمرين :

أولاً : أنه يجب أن يلي الموصول الحرفي عند النحاة صلته . فلا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، كما لا يجوز تقديم بعض الصلة عليه .
ثانياً : أنه يجب أن ترتب الجملة عقب الموصول ترتيباً دقيقاً يراعى فيه ألا يتقدم المعمول على عامله .

والموصول الاسمي يقسم إلى عدد من التقسيمات التي تتعدد بتعدد اعتباراتها ، ولكننا سنكتفي منها بتقسيم واحد بحسب ما يوصل به . وهو ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين :

الأول : آل ، وقد توصل بصفة محضة ، وهي اسم الفاعل واسم المفعول (١) .

(١) شرح التصريح ٢ / ٦٥ - ٦٦ ، شرح الرضى على الكافية ٢ / ١٨٥ - ١٨٧ ، مع الهوامع ٢ / ٩٥ - ٩٦ .

وفى وصلها بالصفة المشبهة خلاف، ذهب ابن مالك إلى أنها
توصل بها، وذهب أبو حيان إلى أنها لا تتصل بها. ورجحه ابن هشام
فى المغنى (١).

كذلك فى وصلها بالفعل المضارع خلاف، فمذهب ابن مالك أنها
تتصل به، ويستشهد بقول الفرزدق (٢):

يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخلط
ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى رأى والجدل
وقول الآخر :

كالبروح ويغدو لا هيا فرحا مشمراً يستديم الحزم ذو رشد
وقول ذى الخرق الطهوى (٣):

أتانى كلام الثعلبى ابن ديسق ففى أى هذا ويله يتترع
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربه صوت الحمار اليجدع
ويرفض الجمهور ما استشهد به ابن مالك، ويجعل هذه الأبيات من
قبيل الضرورة الشعرية القبيحة (٤).

ولا توصل أل بالجملة الاسمية ولا بالظروف إلا فى الضرورة (٥)
ومن وصلها بالجمل الاسمية قول الشاعر:

(١) انظر: حاشية الدسوقى على المغنى ١ / ٩٦، شرح التسهيل (مخطوط) ص ٧١ - ٧٢ .
(٢) انظر: همع الهوامع ١ / ٨٥، الدرر اللوامع ١ / ٦١، وليسافى الديوان ٢ / ٦٠٢ -
٧٤٥ .

(٣) انظر: المؤلف والمختلف ١٧٢ .

(٤) همع الهوامع ١ / ٨٥ .

(٥) همع الهوامع ١ / ٨٥، الأشمونى ٧٦، الصبان على الأشمونى ١ / ١٦٥ .

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى سعد
ومن وصلها بالظرف قول الراجز :

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة
الثانى : بقية صيغ الموصول الاسمى ، وصلته تكون «جملة خبرية
معهود معناها غالبا» (١) .

ولا توصل بالجملة الانشائية ولا الطلبية عند الجمهور .

وأجاز الكسائى لوصل بجملة الأمر والنهى ، وجوزه المازنى بجملة
الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر ، وجوزه هشام بجملة مصدرية بليت ولعل
وعسى (٢) .

وفى جملة التعجب خلاف أيضا . تبعا لاختلافهم فيها هل هى
إنشائية أو خبرية (٣) .

وسواء أكان الموصول الاسمى موصولا بجملة أم موصولا بمشتق ،
فإنه ينبغى مراعاة الترتيب بين الموصول وصلته ، ثم بين أجزاء الصلة
بعضها وبعض .

وفيما يختص بالترتيب بين الموصول الاسمى وصلته فإنه يتحتم عند
النحاة ذكر الموصول قبل صلته ، كما يتحتم عندهم عدم الفصل بين
الموصول وصلته (٤) .

(١) انظر : شرح الجمل لابن العريف ١٩ أ ، شرح ابن الصائغ ج ١ .

(٢) انظر : الصبان على الأشمونى ١ / ١٦٣ .

(٣) همع الهوامع ١ / ٨٦ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٤٠ ، الخصائص ٢ / ٣٨٥ .

وأما فى العلاقة بين صيغ الصلة فإن النحاة يوجبون الترتيب فيها بذكر العامل أولا ثم الموصول واحدا أو أكثر، بحيث لا يصح أن تتقدم أى من الممولات على العامل، كما لا يصح أن يتقدم ما يتعلق به عليه (١). وهكذا سواء أكان الموصول اسما أم حرفيا فإن مراعاة الترتيب معه ضرورة أدركها النحاة. والسر فى ذلك أن ثمة نوعا من العلاقة الخاصة بين الصلة والموصول. وتحدد هذه العلاقة فى الموصول الحرفى باعتبار الموصول أداة لإعادة سبك الجملة، وأما فى الموصول الاسمى فإن هذه العلاقة أشبه ما تكون بالصفة، لكن الموصول أكثر حاجة إليها من الموصوف، لأن الصفة تزيد الموصوف بيانا بتخصيصه أو توضيحه. أما الصلة فإنها تحدد الموصول إذ هو قبلها مبهم، فإذا ذكرت تحددت معالمه. ومن ثم كان ذكرها ضروريا فى التركيب اللغوى الذى يلجأ فيه المتكلم إلى استخدام الممولات الاسمية لسبب أو لآخر.

الصفة والموصوف:

للو صف أسلوبان: أسلوب مباشر، وأسلوب غير مباشر. والأسلوب المباشر يصطلح عليه فى البحث النحوى بالنعى كما يصطلح عليه بالصفة، وإن نقل عن ابن إياز فى شرح الفصول الخمسين التفرقة بين الاصطلاحين (٢). أما الأسلوب غير المباشر فهو أسلوب الإضافة، ويكون باضافة الصفة إلى الموصوف، لا تبعية الصفة للموصوف. وستتناول هذا الأسلوب بالتحليل فى موضعه من هذا الفصل حين ندرس المضاف والمضاف إليه.

(١) العباب فى شرح اللباب، شرح الجمل لابن الصائغ ج ١ (وكلاهما غير مرقم).

(٢) انظر المحصول ٥٩٤، وشرح الفصول الخمسين ٢٤٨، وحاشية العليمى على التصريح ٢ / ١٠٨، الصبان على الأشمونى ٣ / ٥٦.

وفى الأسلوب المباشر فى الوصف يتحتم ذكر الموصوف أولا ثم تتبعه الصفة ^(١) التى لا تخلو من أن تكون إما مفرداً أو جملة . والمفرد أحد أشياء ثلاثة ^(٢) :

- ١ - المشتق - كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .
 - ٢ - الجامد المشبه للمشتق - كأسماء الإشارة غير المكانية ، وذى الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل ، وأسماء النسب .
 - ٣ - المصدر بشروط ، وقيل إنه مقصور على المسموع ^(٣) .
- وللوصف بالجملة شروط ثلاثة هى ^(٤) :

- ١ - أن يكون الموصوف منكرًا .
 - ٢ - أن تكون جملة الصفة خبرية .
 - ٣ - أن تشمل جملة الصفة على ضمير يربطها بالموصوف .
- وسواء أكان الوصف بمفرد أم بجملة فإن النحاة يحتمون ضرورة الترتيب بين الموصوف وصفته ، فإذا كان الوصف عاملاً وجب مراعاة الترتيب بين العامل والمعمول أيضاً . ووجب ألا يتقدم على الموصوف معمول الوصف ، كما لا يتقدم الوصف على الموصوف إذا لو تقدم لفقد الترتيب وصار كتقديم بعض حروف الكلمة على بعض ^(٥) .

(١) الخصائص ٢ / ٣٨٥ ، الباب للعبرى ٢٢٧ ، العباب (غير مرقم) .

(٢) الأشمونى ، الصبان على الأشمونى ٣ / ٦٢ .

(٣) العليمى على التصريح ٢ / ١١٣ .

(٤) انظر : منارک السالك ٢ / ٧٣ ، التصريح ٢ / ١١١ - ١١٢ ، الصبان على الأشمونى ٣ / ٦٣ - ٦٤ .

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٩ .

المضاف والمضاف إليه:

تتعدد تقسيمات الإضافة عند النحاة كما تتعدد معانيها^(١). ولكن جميع أقسامها ودلالاتها سواء فى ضرورة الخضوع لنمط خاص من الترتيب الذى ينظم العلاقة بين أجزائها. وتتحدد معالم هذا الترتيب بملاحظة القواعد التالية:

أولاً - أنه لابد من ذكر كل من المضاف والمضاف إليه. ولا سبيل إلى حذف أحدهما إلا فى مواضع محددة، وبشرط أن يتطلب الموقف اللغوى ذلك^(٢).

ثانياً - أن يذكر المضاف ثم يعقبه المضاف إليه، مع تحقيق شروط الإضافة للدلالة على اتصال الصيغ فيها.

ثالثاً - لا يجوز أن يتقدم المضاف إليه على المضاف مع بقاء الإضافة^(٣). كما لا يجوز أن يتقدم معمول المضاف إليه. فمراعاة الترتيب بين المضاف والمضاف إليه ثم معموله الواحد أو المتعدد - إن وجد - لازمة. وإغفالها يخرج التركيب عن الإضافة.

رابعاً - وكما أن مراعاة الترتيب لازمة، فإن الاتصال بين المضاف والمضاف إليه واجب أيضاً. ولا يجوز الفصل بينهما إلا فى مواضع

(١) تنقسم الإضافة إلى لفظية ومعنوية أو محضة وغير محضة، وقد أضاف صاحب التسهيل قسمًا ثالثًا هو المشبه بالمحضة. وتتعدد معانى الإضافة تبعًا لتعدد مواقف النحاة من تقديرها بالحرف أو عدم تقدير الحرف، ثم باختلاف الحرف عند من يقدرها به. انظر مثلاً: الأشمونى ٣٠٤ - ٣٠٥، الصبان على الأشمونى ٢ / ٢٣٨ وما بعدها، اللمع لابن برهان - مخطوط - ٦٩ ب وما بعدها، شرح التسهيل - ورقة ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢٥٨ وما بعدها.

(٣) الخصائص ٢ / ٣٨٧.

محددة. حتى إن جمهور البصريين يمنعها في غير الشعر، فكأنه يجعلها من قبيل الضرورة الشعرية^(١)، وهذه المواضع هي^(٢):

١ - أن يكون المضاف مصدرًا و المضاف إليه فاعله.

فيجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: ﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾.

وبالظرف نحو: «ترك - يوماً - نفسك وهواها سعى لها في رداها».

٢ - أن يكون المضاف وصفا عاملا والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني، نحو: ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مَخْلُوفًا وَعَدَّهُ رُسُلَهُ﴾.

أو يكون الفاصل الظرف أو الجار والمجرور نحو قوله النبي: (هل أنتم تاركوا لى صاحبي). وقول الشاعر:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوماً صخرة بعسيل

٣ - أن يكون الفاصل قسما، نحو: هذا كتاب - والله - زيد.

وزاد ابن الأثير الفاصل بالشرط نحو: هذا غلام - إن شاء الله - ابن أخيك.

وزاد ابن مالك الفصل بإما كقول تأبط شراً:

هما خطتا - إما - إसार ومنة وإما دم - والقتل بالحر أجدر

ويرى الكوفيون أن المسائل السابقة تجوز شعراً ونثراً. ويوافقون البصريين على اختصاص المسائل الآتية بالشعر، وهي^(٣):

(١) أوضح المسالك ١٥٠، منار السالك ١ / ٤٠٨، التصريح ٢ / ٥٧.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) انظر: شرح التصريح ٢ / ٥٨ - ٦٠.

- ١ - الفصل بمعمول غير المضاف .
- ٢ - الفصل بفاعل المضاف بينه وبين مفعوله الذى أضيف له .
- ٣ - الفصل بنعت المضاف .
- ٤ - الفصل بالمنادى .



خلاصة

من هذا العرض السريع لما فى التراث النحوى مما يتصل بظاهرة الترتيب ودورها فى تركيب الجملة العربية يتضح عدد من الحقائق التى لا ينبغى إغفالها أو إهمال دلالاتها، لما لها من أهمية بالغة فى تحليل آثار النحاة وتقويم مناهجهم .

أولى هذه النتائج:

أن النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور التركيب فى تكوين الجملة فى العربية الفصحى، وأكدت دراساتهم أنها تصدر عن تصور محدد أنه بدون مراعاة الترتيب يصعب فى كثير من الأحيان تحقيق الاتساق فى التراكيب اللغوية، ويستحيل فى أحيان أخرى فهم ما تقصد إليه، إذ تصبح مجرد جمجمة بألفاظ لا رابط بينهما ولا اتصال .

والحقيقة الثانية:

أن تصور النحاة لكون الترتيب عنصراً من العناصر المؤثرة فى تكوين الجملة العربية لم يقف عند مجرد الإحساس الفج، وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمى الموضوعى، بمحاولاتهم المتتابعة وضع عدد من القوانين العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها . ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإمام بكل خصائصها والإحاطة بكافة صورها .

والحقيقة الثالثة:

أن دراسات النحاة العرب للقوانين المنظمة للجملة العربية من حيث الترتيب بين وحداتها لم تنعزل عن دراساتهم لغير الترتيب من العناصر المؤثرة فى تكوينها وقد فطن النحاة بذلك إلى حتمية الاتصال الوثيق بين البحوث النظرية المقننة للظواهر التركيبية. كضرورة يفرضها الالتحام الكامل بين معطيات هذه الظواهر.

والحقيقة الرابعة :

أن النحاة فى تحديدهم للقوانين العلمية التى يخضع لها ترتيب الجملة العربية قد استطاعوا أن يقدموا أسسا موضوعية صالحة للأخذ بها منطلقا لدراسة هذه الظاهرة اللغوية، لما تمتاز به هذه الأسس من الدقة وتتسم به من الشمول معا. ولعل متابعة ما خلفه التراث النحوى فى هذا المجال بالتحليل يمكن أن يقدم إضافة جديدة تجلوا ما عساه يكون قد غمض فى الآثار النحوية أو عزب عن فكر النحاة.



الخاتمة

قضايا للمناقشة

لعل من الخير فى ختام هذه الدراسة أن نتحرر من الاتجاه التقليدى الذى يجعل موضوع الخاتمة محدودا برصد كافة النتائج التى وصل اليها، أو مقصوراً على تسجيل أهمها؛ فإن هذا البحث - فى جوهره - نظرة جديدة إلى التراث النحوى، وهى نظرة تتعاطف معه، وتحاول أن تستخلص ما يفيد منه. وهى لذلك لا ترفضه، ولا تتجنى عليه بتجسيد ما فيه من أخطاء. ثم إنها - فى نفس الوقت - لا تضل فى شتاته الممزق، ولا تضيع فى مساره العديدة، ولا تتوه فى ركابه العظيم. من ثم فإن الكثير من صفحات هذه الدراسة تتضمن آراء صححت فكرة، أو بلورت اتجاهها، أو حددت ظاهرة، أو وضحت غامضاً. ولذلك فإن أية محاولة لاستخلاص نتائج هذه الدراسة بأسرها - أو حتى تسجيل المهم منها - أمر بالغ العسر شديد الإرهاق، إذ معنى ذلك أن نقدم موجزاً لكل ما تضمنته من أفكار، ونحسب أنه لم يعد لدى القارئ الذى يعنينا أمره وقت نكرر فيه. وليس فيه - بالضرورة - غفلة يحتاج معها إلى تكرار.

سنحاول إذن أن نتناول عوضاً عن ذلك الاتجاه التقليدى بعض القضايا التى أثارته وتثيرها هذه الدراسة، بصورة مباشرة حيناً وبشكل غير مباشر أحياناً، والتى تحتاج لذلك إلى وقفة لم تساعد طبيعة المنهج الذى التزم به هذه الدراسة على الوفاء بها. وليس القصد من إثارة هذه القضايا فرض وجهة نظرنا فيها بتقريرها حقائق ثابتة فى البحث العلمى؛ فإننا ندرك أنه - على الرغم من أى موقف يمكن أن نتخذه - أنها لازالت مشار خلاف كبير بين الدارسين. ثم إننا لا نبتغى - أيضاً - حسم ما

يتصل بهذه القضايا من خلاف؛ فإن ذلك يتطلب تحليلاً لكثير من الأصول المقررة فى التراث النحوى، وهو هدف لا تحتمله هذه الدراسة، ولا تسعى إليه بالضرورة هذه الخاتمة.

قصداً إذن من عرض هذه القضايا أن تكون أولاً موضع الاعتبار فى أية محاولة مقبلة لتناول التفكير النحوى، أو لاتخاذ موقف من آثار النحاة، ويستوى عندنا أن تهدف المحاولة إلى البرهنة على صحة كل اتجاهات الفكر النحوى أم ترمى إلى تزييفها، وسيان أيضاً أن يتسم الموقف المتخذ من الآثار النحوية بالتبعية المطلقة لأصحابها أو يتصف بالرفض الحاسم لها؛ فإن تعدد وجهات النظر واختلافها يساعد - فى تصورنا - على جلاء كل ما يتصل بهذه القضايا وينير كافة جوانبها، ومن ثم فإنها تسهم فى تبيان الحقيقة دون أن تعميها. وثانياً لأننا نرجو أن نحتكم إلى الموقف الذى نتخذه من هذه القضايا فى كل ما يتصل بهذه الدراسة، ابتداء من منهجها الكلى إلى تفاصيلها الجزئية جميعاً. كما نأمل أن يكون هذا الموقف هو الأساس فى كل محاولة لنقد اتجاهنا فى الدراسات النحوية كما يشير إليه هذا العمل، هذا الاتجاه الذى يستغى إعادة بناء النحو العربى بوحدات مستمدة منه، ولبنات أصيلة فيه.

وأولى هذه القضايا :

هى تحديد مجال البحث النحوى، وهل تقتصر الدراسة النحوية على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغيير فى الحركة أو ثبوت. أم تتسع لتشمل كل ما يتصل بتكوين الجملة من ظواهر ؟

ليس من شك فى أن من النحاة العرب من يقصر حدود النحو على أواخر الكلمات لا يتجاوزها، ويحدد وظيفته بمدى تغيير الحركة أو

ثبوتها، وكثيرا ما نقرأ فى كتب المتأخرين منهم بصورة خاصة أن النحو هو «دراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء». ولقد شاع هذا التصور لوظيفة النحو بين المعاصرين من الدارسين حتى ظن كثير منهم أن النحو العربى ليس فيه شىء يتصل بغير الإعراب والبناء، حتى لقد قطع الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله بأن النحوى العربى قد قصر نفسه على «تعرف أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء، فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهى الإعراب والبناء»^(١).

على أن طغيان هذا التصور لحدود البحث النحوى ووظيفته لا ينبغى أن يحجب عنا تصورا آخر يمكن أن نلمس آثاره فى اتجاهات البحث النحوى ذاته وتنوعه، ثم فى تعريفات كثير من النحاة أنفسهم له، فقوانين النحو العربى تناول كل مايتعلق بتركيب الكلمات داخل الجملة من ظواهر، كما أن من بين تعاريف النحاة ما يقطع بأن النحو هو «العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى أحكام أجزائه التى ائتلف منها»^(٢)، فهو «علم بالأحوال والأشكال التى بها تدل ألفاظ العرب على المعانى، ويعنى بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى التركيبية، أى: المعانى التى تستفاد بالأشكال ما يعرض فى آخر طرفى اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات التى تدل بها ألفاظ العرب على المعانى»^(٣). ومن ثم فإن وظيفة النحو هى «البحث

(١) إحياء النحو ١.

(٢) انظر: الصبان على الأشمونى ١ / ١٥، النكت الحسان ٢ أ.

(٣) انظر: شرح الألفية للشاطبى - مخطوط - غير مرقم.

فى المركبات»^(١)، وحدوده ليست مقصورة على تعرف أحوال أواخر الكلمات، بل تتناول «أحوال أواخر الكلمات التى حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها»^(٢).

هذان فهمان فى البحث النحوى مختلفان إلى حدود التناقض فى تصور غاية الباحث النحوى وتحديد الحقل الذى يعمل فيه. وهذا الاختلاف يفرض علينا أن نتخذ منه موقفا؛ لأنه ليس تعددا فى وجهات النظر بقدر ما هو تفاوت بين الصواب والخطأ، ثم لأنه مع ذلك لا يتناول موضوعا جزئيا يمكن إغفاله وإنما يدور حول جوهر العلم نفسه وتحديد آفاقه. ونحن ندرك - فى مجال تحديد موقف من هذا الخلاف - أن كثيرا من المعاصرين لا يترددون فى الالتزام بما فى تعريفات المتأخرين من النحويين من تحديد لوظيفة البحث النحوى، ولكننا نغفى أنفسنا - من غير رضى - من هذا الالتزام؛ إذ يفرض علينا هذا الموقف ما نلاحظه من وقوع تناقض بين التعريفات المقيدة للنحو بالبحث فى أواخر الكلمات من ناحية، وطبيعة المادة نفسها كدراسة لمستوى الجملة من بين مستويات النشاط اللغوى من ناحية أخرى. والتراث النحوى ذاته - بما فيه المأثور عن متأخرى النحاة أنفسهم - لا يقتصر كما رأينا فى هذه الدراسة على أواخر الكلمات وحدها، ولا ينصب على الإعراب والبناء فحسب. وإنما يتناول كافة الظواهر التى تنتج عن تركيب الكلمات والصيغ داخل الجملة العربية، وإبرز هذه الظواهر - كما تحدد فى هذه الدراسة - ظاهرة التتابع، وظاهرة الترتيب، بالإضافة إلى ظاهرة التصرف الإعرابى.

(١) رسالة ابن كمال باشا - مخطوط - ١٩٧ - ١٩٩ .

(٢) أنوار الربيع ٥٨ .

القضية الثانية :

هى استخلاص الظواهر الرئيسية التى عاجلتها البحوث النحوية بشكل عام، والوقوف على ما يتصل منها بالعناصر المؤثرة فى تكوين الجملة العربية بصورة خاصة، وتمتد حيوية هذه القضية وضرورة اتخاذ موقف فيها - قائم على دعائم من الإمام الشامل بالتراث النحوى والإحاطة الدقيقة باتجاهات النحاة كافة - عن حقيقة نرجو ألا يكون فيها تجوز كبير، وهى أن من بين أبرز الأخطاء فى دراسات المعاصرين للتراث النحوى عدم قدرتهم على تحديد الظواهر المختلفة فى هذا التراث، ثم خلطهم بين ما يستطيعون إدراكه من هذه الظواهر، وليس من شك فى أن لهؤلاء الدراسين عذرهم؛ إذ ثمة صعوبتان أساسيتان تواجهان الباحث فى ميدان النحو العربى :

أولاهما أن الإمام الكامل بالتراث الذى خلفه النحاة العرب يكاد يبلغ - فيما يسببه من عسر وما يصحبه من مشقة - درجة الاستحالة، فهو أولا تراث عظيم الثراء بالغ التنوع، وهو ثانيًا يكاد يكون بأسره مخطوطا ما عدا القلة القليلة منه التى نشرت لأسباب مدرسية حيناً ومظهرية حيناً آخر. ومن ثم لم يتح للكثرة البالغة فيه أن ترى النور وقبعت حيث هى فى الأقبية الرطبة تأكلها القرضة لتعالج بالمواد الكيماوية، وتعالج بالمواد الكيماوية لتأكلها القرضة من جديد. والواقع أن هذه الظاهرة لا تقتصر على التراث النحوى وحده، بل تصحب تراثنا الفكرى كله. وهذا وضع يحتم على الجامعات أن تتخذ فيه موقفا محددا، وليكن مثلا حصر موضوعات الرسائل الجامعية الأولى - كالدبلومات والماجستير - فى مجال التحقيق. حتى يمكن تذليل بعض الصعوبات القائمة فى عملية الاتصال المباشر بالتراث.

والثانية أن التراث النحوى مختلط بطبيعته، تتداخل فيه المسائل والقضايا وتشابك فيه الاتجاهات والأصول، ويعسر معه لذلك كل العسر أن يحاول باحث التماس أسسه الفكرية التى تبنى عليها قواعده التفصيلية، وبلورة عناصره الجوهرية التى تنظم جزئياته المبعثرة ومزقه المتنافرة.

ولقد عانت هذه الدراسة من محاولتها التغلب على هاتين الصعوبتين، وخرجت من هذه التجربة بهذا التصور المحدد للخصائص التركيبية للجملة العربية كما وردت فى التراث النحوى. ولسنا نزعم فى هذا المجال أن هذا التصور للظواهر التركيبية نهائى، وأنه لا سبيل إلى إضافة إليه أو تعديل فيه، بل إن العكس من ذلك صحيح، فإن ما قدمته هذه الدراسة لا يعدو أن يكون أساساً نأمل الأخذ به فى إعادة دراسة هذا التراث وتحليل اتجاهاته بصورة لا تغفل بشكل كامل الجزئيات الهائلة الموجودة فيه، ولا تذوب فى مسارها المتشعبة فى الوقت نفسه. وفى يقيننا أن مقدرة الباحث المنهجى على حسن استخدام هذه الجزئيات غير محدودة؛ إذ يستطيع أن يفيدها بتقويمها وتحديد مدى فاعليتها، فى نفس الوقت الذى يستفيد منها بوضعها فى مكانها الملائم لها وتحقيق التناغم بينها، تمهيداً لتجسيد النسق الكامل للفكر النحوى بأسلوب موضوعى دون إدعاء أو تجن.

القضية الثالثة :

وتمتد هذه القضية عن القضيتين السابقتين وتلتحم بهما، ومن ثم فإن اتخاذ موقف فيهما يساعد على تحديد هذا الموقف بالنسبة لها، ومضمون هذه القضية الوقوف على طبيعة العلاقة التى تربط النحو بغيره من العلوم التى تدرس النشاط اللغوى.

ويبرز فى هذا المجال عدد من الحقائق أهمها حقيقتان :

أولهما: أن النحو علم يتناول بالتحليل مستوى واحداً من مستويات النشاط اللغوى، وهو مستوى الجملة. وهو لا يتناول المفردات إلا باعتبارها وحدات تتشكل علاقاتها بالتركيب داخل الجملة نفسها. ومن ثم فإن هذا العلم لا يدرس الأصوات وخصائصها ولا الكلمات واشتقاقاتها. كما أنه لا يقصد إلى المعنى أيا كان نوعه: أصلياً أو هامشياً، مقررًا فى المعجم أو مستفاداً من الموقف والمقام.

الثانية: أنه على الرغم من أن النحو لا يدرس غير الجمل، ولا يتناول إلا ظواهر التركيب، فإن الاتساق اللغوى لا يمكن أن يعزل مستوى من مستويات النشاط اللغوى عن غيره من مستويات هذا النشاط، ويستحيل أن يكون الأداء اللغوى صحيحاً مع فقدان الصحة فى أى مستوى من مستوياته: الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية. ومن هنا فإنه لا بد فى تحليل أى مستوى من مستويات هذا النشاط أن يوضع فى الاعتبار نتائج تحليل المستويات الأخرى. وبذلك يتضح أن تلاحم مستويات النشاط اللغوى ينبغى أن يقابل بتضافر العلوم المتوفرة على دراسة هذا النشاط. وليس من شك فى أن محاولة تحقيق هذه الغاية أمر بالغ الصعوبة؛ إذ يتطلب قدرة على النظر الشامل. ويستلزم دقة فى تلمس العلاقات المتشابكة، ويحتاج إلى بصر أساليب تشكيل الظواهر المشتركة. ولكن لا ينبغى أن تقف هذه الصعوبات كلها حائلاً دون التصدى المباشر للوصول إلى تلك الغاية التى لا بديل لها فى البحوث اللغوية. ولا يصح أن تكون حاجزاً أمام الحقيقة العلمية القائلة إن الحدود بين العلوم اللغوية ليست فواصل جغرافية لها صفة الثبات. وإنما هى - على العكس من ذلك - مناطق اتصال ومراكز اشتراك ونقاط تلاق.

ويتصل بهذه القضية إلى أبعد الغايات تحديد العلاقة بين علمي النحو والمعاني، وهي مسألة شائكة وحيوية معا، أما أنها شائكة فلأنه قد استقر في الفكر اللغوي العربي فصم الصلة بين مستويين من الدراسات: مستوى الدراسة التصويبية ثم مستوى الدراسة الجمالية. وليس من شك في أن الأساس الذي استند إليه هذا التصور في الفكر العربي كان مرتبطا بمراحل تاريخية معينة وفهم لمضمون كل علم من العلوم اللغوية محدد. ولكن الذي حدث أن هذه التفرقة ما لبث أن أخذت بفضل الامتداد التاريخي وحده طابع الحقيقة، حتى لتوشك أية محاولة لمناقشتها أن تتصف بالعبث، إذ تصبح في نظر كثير من الدارسين التقليديين بحثا لا جدوى منه، ولا جديد فيه. وأما أنها مسألة حيوية أيضا فلأن النحو - كما رأينا - دراسة لمستوى معين من مستويات النشاط اللغوي وهو الجملة، وتحليل لأنظمتها، وعلم المعاني أيضا ينصب على الجمل ويحلل نظمها. ووضع المسألة على هذا النحو يعنى ضرورة وجود صلة من نوع ما بين هذين العلمين. فما هي هذه الصلة؟ وما الحدود التي تفصل بين نشاط كل منهما؟

في الإجابة على هذين السؤالين نجد اتجاهين مختلفين في التراث اللغوي العربي. الاتجاه الأول يعبر عنه ابن كمال باشا في قوله: «ما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح»^(١) فكل من النحو والمعاني إذن يبحث في المركبات «إلا أن النحوى يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفسادا، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد. وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة

(١) رسالة فيما بين اللغوي وصاحب المعاني - مخطوط: ١٩٧ - ١٩٩ .

فى التركيب وقبحه» (١). ومعنى هذا عند أصحاب هذا الاتجاه - وهم الكثرة بين النحاة والبلاغيين معا - أن موضوع علم النحو يلتقى مع موضوع علم المعانى، بيد أنهما وإن التقيا فى الموضوع إلا أنهما يختلفان فى المستوى الذى يعنى به كل منهما، فالمعانى دراسة فنية جمالية أما النحو فهو دراسة تصحيحية، وإذن فإن علم النحو ينتهى لىبدأ علم المعانى، وعلم المعانى يبدأ حيث ينتهى علم النحو بعد أن يتأكد من صحة التركيب اللغوى واستيفائه للقواعد الضابطة.

وأما الاتجاه الثانى فيعبر عنه الإمام عبد القاهر بقوله عن نظريته فى النظم - وهى محور علم المعانى عنده - : «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشيء منها» (٢).

ثم يقدم أمثلة لنظريته فى تطابق علمى النحو والمعانى فيقول:
«إنا لا نعلم شيئاً يتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه:

فينظر إلى الخبر إلى الوجوه التى تراه فى قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق.

(١) المصدر السابق.

(٢) دلائل الاعجاز ٦١ .

وفى الشرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك إن تخرج
أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن
خرجت، وأنا إن خرجت خارج.

وفى الحال إلى الوجوه التى تراها فى قولك: جاءنى زيد مسرعاً،
وجاءنى يسرع، وجاءنى وهو مسرع، أو وهو يسرع، أو هو يسرع،
وجاءنى قد أسرع، وجاءنى وقد أسرع. فتعرف لكل من ذلك موضعه،
ويجىء به حيث ينبغى له.

وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى ثم ينفرد كل واحد منها
بخصوصية فى ذلك المعنى، فيضع من ذلك فى خاص معناه، نحو أن
يجىء بما فى نفى الحال، وبلا إذا أراد نفى الاستقبال، ويإن فيما يرجح
بين أن يكون وأن لا يكون، وبإذا فيما علم أنه كائن.

وينظر فى الجمل التى تسرد فيعرف موضع الفصل، ثم يعرف فيما
حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع أم،
وموضع لكن من موضع بل. ويتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير فى الكلام كله، وفى الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيضع
كلا من ذلك فى مكانه، ويستعمله على الصحة وما ينبغى له^(١).

ويعقب عبد القاهر على هذا العرض القاطع بتطابق النحو والمعانى
عنده بتقريره الذى يجزم فيه أنك «لست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان
صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو
معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه. ووضع فى حقه، أو عومل
بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل فى غير ما ينبغى له. فلا

(١) المصدر السابق ٦١ - ٦٢ .

ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساد، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفضل إلى معانى النحو وأحكامه، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه» (١).

ومن الواضح أن هذين النصين اللذين آثرنا نقلهما كاملين يقطعان بوجود اتجاه مغاير لذلك الاتجاه الغالب الذى عبر عنه ابن كمال باشا، ومحور هذا الاتجاه الجديد وحدة المستوى الذى يتناول به كل من النحو والمعانى الجملة العربية، وفى هذا المستوى الواحد لا تصبح دراسة النحو دراسة تصويبية مجردة من ملاحظة الموقف اللغوى، ولا تكون دراسة المعانى دراسة فنية لا علاقة لها بملاحظة الحقائق النحوية. بل على العكس من ذلك، إذ النحو هو دراسة الجملة العربية من خلال الموقف الذى تقال فيه، وعلم المعانى - بدوره - ليس إلا الوقوف إلا على مدى الأخذ بنتائج هذه الدراسة فى النصوص المختلفة من حيث مواءمتها للمواقف المتعددة.

ومعنى هذا أن عبد القاهر يدعو إلى تحطيم تلك الفوارق التقليدية بين مستويى الدراسة اللغوية: الجمالى والتصحيحي فى دراسة الجملة العربية. وأغلب الظن عندنا أن عبد القاهر قد تأثر فى دعوته هذه - أولا - بما لاحظته فى دراسات اللغويين من جود صور من التطابق بين الأصوات ومدلولاتها، وما تقرر فى بحوث النحاة من تحتم هذه الصور بين أجزاء التركيب اللغوى، ثم ما تأخذ به الدراسات البلاغية من ضرورة وجود تطابق بين التركيب ككل والموقف المقول فيه والمعبر عنه. وثانيا بما هو معروف منهجيا من أن تفتيت الظاهرة الواحدة قد يسلم إلى فقدان

(١) المصدر نفسه.

الوحدة فيها بتمزيق العلاقة بين جزئياتها. وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لظاهرة التطابق. فقد ظن البلاغيون العرب أن التطابق بين التركيب والموقف اللغوى دراسة فنية خالصة. لا صلة لها بالبحوث النحوية. متأثرين فى ذلك بوهم التفرقة بين المستوى الجمالى والمستوى التصحيحي. ومن ثم حسبوا أن النحو لا علاقة له بما بين: خرج محمد، ومحمد خرج، والخارج محمد... إلخ... من فوارق. مع أن كل واحد من هذه الأمثلة ونحوها يعبر عن موقف خاص ويلبى احتياجاته، حتى ليكاد يمتد - فى تطابقه - عنه. بحيث يعد قول غيره فيه أو قوله فى غيره خلطاً لا سبيل إلى إقراره. وخطأ لا معنى لتجاوزه فضلاً عن تصحيحه.

ونحسب أنه قد آن الأوان لكى نعيد النظر فى كل هذه المسائل: فى علاقة علم النحو بالمعانى، وفى علاقة العلوم الجمالية بشكل عام بالعلوم التصحيحية، ثم فى علاقة جزئيات الظاهرة الممتدة على أكثر من مستوى من مستويات النشاط اللغوى بالمنهج الذى ينبغى أن تدرس على أساسه، وهل يكون منهجاً يقف عند كل مستوى على حدة فينحصر فى إطار الجزئيات، أم يمكن أن يتجاوز الحدود الضيقة ليرز صورة الظاهرة كاملة؟ ولقد حاولت هذه الدراسة أن تقدم إجابات على كل هذه الأسئلة، مباشرة حيناً وغير مباشرة أحياناً، ولكن هذه الإجابات - فى شكلها العام - أخذت طابعاً تطبيقياً، وذلك لا يغنى - أغلب الظن - عن ذكر الأسس النظرية التى استند إليها فى هذا التطبيق.

فما هى هذه الأسس؟ إن ذلك يستلزم تحديد موقف من المناهج النحوية. وهو موضوع القضية التالية.

القضية الرابعة :

تحديد موقف من المناهج المختلفة فى الدراسات اللغوية .
ولعل هذه القضية أكثر القضايا التى نعرضها هنا خطورة وأعمقها تأثيراً ، حتى يمكن القول دون تجاوز كبير إن كافة القضايا السابقة ليست سوى صور تطبيقية لهذه القضية الأساسية ، بحيث يستطيع تقليل ما فى تلك القضايا من خلاف وتقريب ما فيها من تباعد إذا تم الاتفاق على الأسس الجوهرية للمنهج الذى ينبغى الالتزام به فى الدراسات اللغوية بوجه عام ، وفى البحوث النحوية بصورة خاصة . وليس ثمة شك فى أن مناقشة المناهج النحوية وتحليل اتجاهاتها والكشف عن دلالاتها يحتاج إلى دراسة مستقلة ليس هذا مجالها ^(١) . ولذلك سنكتفى بعرض بعض الحقائق التى تحكم تصورنا لهذه القضية ، وتسهم - فى الوقت نفسه - فى تحديد أبعادها .

الحقيقة الأولى : أنه يجب التفرقة بوضوح بين القيمة التاريخية والقيمة المطلق . ومعنى ذلك أن رصد الحقائق تاريخياً بما فيه من تحليل علاقاتها وتسجيل دلالاتها عمل بالغ الأهمية ، ولكنه يظل - مع أهميته - محصوراً فى إطار الحقيقة التاريخية ، ومن ثم لا تعدو قيمته حقلها التاريخى ، الذى يظل - مهما كانت درجة أهميته - شكلاً نسبياً للوجود الإنسانى ، ويظل من المحتم استخلاص ما فى الحركات التاريخية من قيم مطلقة ، هى وحدها التى يستطيع بها الإنسان تأكيد وجوده الحى الفعال المؤثر فى محيطه وواقعه ، وعلى امتداد أيامه المقبلة أيضاً .

(١) انظر رسالتنا للدكتوراه وموضوعها : (مناهج البحث عند النحاة العرب) فقد حللنا فيها المناهج المتبعة فى البحوث النحوية وانتهينا إلى رأى فيها .

والحقيقة الثانية: أن الأخذ بمنهج ما - فى جوهره - موقف حضارى؛ لأن أى منهج يتصل أوثق الاتصال بروح الحضارة حتى يمكن اعتباره معبراً عنها فى المجال العلمى المحدود الذى يتناوله وينصب عليه. ومن هنا يعبر المنهج المنطقى فى دقة عن خصائص الحضارة اليونانية، وهى حضارة القلة المستغنية بعمل الكثرة، والمستمتعة إلى أبعد الغايات باللهو والفراغ والترف، والبحث العلمى عندها من قبيل الترف العقلى، وسبك القضايا النظرية فى دقة عمل لا ينفصل عن المتعة المادية؛ إذ هو نتاجها من ناحية، وموصل إليها بشكل أو آخر من ناحية أخرى. وجوهر الحضارة اليونانية الانفصال بين الفكر والمجتمع، وقبول كافة الأخطاء فى النظام الاجتماعى على أنها حقائق مقررة مبررة قدرها وتاريخها، ولذلك ليس غريباً أن يكون جوهر الفلسفة والمنطق اليونانيين الانعزال بشكل حاسم عن كل مضمون اجتماعى، وفراغهما من كل دلالة على العناية بهذا المضمون. والأمر كذلك فى الحضارة المعاصرة والمناهج المعبرة عنها، فإن الوضعية المنطقية مثلاً تعكس بأصالة روح النظام الرأسمالى وقيمه: الفرد قبل المجتمع، والعزل بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية. وهذا العزل للحقائق المترابطة والكلية، وهذا التفاتت فى الوحدات المتصلة بالطبيعة. هو محور منهج الوضعية المنطقية، الذى يرى أنه لا سبيل إلى تحليل حقيقة من الحقائق إلا بعزلها إلى مجموعة ألفاظ، ولا مجال لفهم هذه الألفاظ إلا بتناول كل لفظ منها مستقلاً عن باقىها. والأمر كذلك فى المادية الجدلية أيضاً التى تمثل فى دقة النظام الماركسى، ذلك الذى يعكس دعامتى النظام الرأسمالى، فالمجتمع عنده قبل الفرد، وما يعبر عنه بالحرية الاجتماعية مقدم على الحرية السياسية. وعلى الرغم مما فطن إليه هذا المنهج من وحدة الظواهر واتصالها، فإنه وقف عند المادى منها

فحسب، وعلى الرغم مما أدركه أيضا من حدوث عدد من التغيرات والتحويلات فيها فإنه لم يفتن إلى دور الفكر فى إحداثها أو الاستجابة لها، ولذلك كان محور المادية الجدلية يلتقى مع جوهر النظام الماركسى: المادة قبل الفكر، والمادة · مؤثرة فى الفكر. ومن ثم كان التفسير الاقتصادى للتاريخ، والتفسير الماركسى للأديان، والتحليل المادى للمجتمع، والاهتمام بتغيير علاقات الإنتاج.

والحقيقة الثالثة: أن ثمة تلازما لا سبيل إلى الفكاك منه بين المنهج والمادة التى يتناولها هذا المنهج. والنحو يتناول مستوى معينا من مستويات النشاط اللغوى وهو الجمل، أو بتعبير آخر: تركيب الكلمات والصيغ داخل الجمل، ومن ثم ينبغى. فى البحوث النحوية أن يلتزم الباحث بموضوعه ومادته. ويجب أن يتحرى استخلاص قواعده وقوانينه الضابطة من التراكيب اللغوية بحيث ينعكس كل ما فى هذه التراكيب من خصائص فى القواعد النحوية، وتمتد كل القوانين النحوية عن الظواهر المتصلة بالتراكيب اللغوية ذاتها. وبذلك تصبح غاية البحث النحوى وصف الواقع اللغوى وظواهره، والتصنيف الدقيق لأساليبه ومواقفه.

أما الحقيقة الرابعة: فهى أن العربية الفصحى تلتحم التحاما يكاد يكون عضويا بالنص القرآنى، وقيمة القرآن مطلقة وليست نسبية تقتصر على مراحل تاريخية بعينها فكريا واجتماعيا. ومن ثم فإنه يتصف بالثبات والدوام، ولذلك فإن لغته التى صيغ بها يتحتم أن يكون لها صفة الامتداد. ومن هنا فإن نقطة البدء فى دراسة العربية الفصحى يجب أن تختلف عن نقطة البدء فى دراسة أية لغة أخرى، وإذا كان من الممكن فى لغات أخرى كالانجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلا أن تقسم إلى مراحل

تخلف صوتيا وتركيبيا ودلاليا، وتصور كل مرحلة منها عصرًا محددًا بخصائصه الفكرية والثقافية، المنعكسة عن واقعه الاجتماعي، المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية. فإن العربية الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتًا من كل تطور سياسى واجتماعى وبخاصة فى مجال التركيب. حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآنى كما أريد له أن يكون: نصا لغويا معبراً عن القيم الكلية للعقيدة الدينية.

فى ضوء هذه الحقائق جميعاً ينبغى أن نتخذ موقفاً من المناهج النحوية التقليدية، دون أن بأسرنا الاحساس التقليدى بالولاء للأسلاف، أو يضللنا ما قد يكون لتلك المناهج من أهمية تاريخية فى تحديد مدى ما لها من قيمة حقيقية.

كذلك ينبغى أن نتخذ موقفاً أيضاً من المناهج اللغوية المعاصرة، دون أن تصدنا عنها حساسية فكرية أو تعصب عقدى. أو تدفعنا إلى الالتزام المطلق بها تبعية مطلقة أو خواء عقلى.

وبعد:

فإنى أرجو - مخلصاً - أن تكون هذه القضايا مثار نقاش جاد فى الدراسات النحوية، ينقلها مما تعانيه الآن من جمود وتخبط، إلى مرحلة جديدة تقسم بالوضوح المنهجى وتفتح الباب لإنتاج نحوى خصيب.

★ ★ ★

الفهارس

(١)

الأعلام^(١)

- أبان اللاحقي: ٢٨٩ .
- الأشهب بن رميلة: ٢٦٢ .
- الأصمعي: ٤٨ ، ١٥٦ .
- أعشى: ٣١١ ، ٣٢٤ .
- أعشى همدان: ١٧٣ ، ٢٨٣ ، ٣٢٤ .
- الأعلم الشتمري: ١٣٧ .
- الأفوه الأودي: ٣٢٩ .
- الأقيشر: ١٥٦ .
- أكثم بن صيفي: ٤٢ .
- امرؤ القيس: ٥٥ .
- أمية بن أبي عائذ: ١٣٢ ، ٢١١ .
- ابن الأنباري: ٨٩ ، ٢٣٩ ، ٢٥٧ ، ٢٧٧ ، ٣٦٦ .
- أنس بن زنيم: ٢٣٥ .
- أوس بن حجر: ٢٤٧ .
- ابن إياز: ٢٣٣ .
- ابن باشاذ: ٣١٣ .
- البلاقلائي: ٤٣ .
- البحثري: ١٥١ .
- بدر الدين بن مالك: ١٧٥ ، ٢٢٥ .
- إبراهيم أنيس: ١١٢ ، ١٧٠ .
- إبراهيم مصطفى: ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ٣٤١ .
- ابن أبي الربيع (أبو الحسن): ٣٢٧ ، ٣٢٨ .
- ابن الأحمر: ١٣٨ .
- الأحوص الرياحي: ٢٨٣ ، ٢٨٦ .
- الأخطل: ١٥٧ ، ٢٤٤ .
- الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة): ٨١ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢١٨ ، ٢٤٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٩ ، ٣١٥ ، ٣٢١ .
- ٣٢٥ ، ٣٣٠ .
- الأخفش الصغير: ٣١٤ .
- الاستراباذي = انظر : الرضي .
- إسحاق بن عيسى: ٦٤ .
- أبو الأسود الدؤلي: ٦١ .
- الأشموني: ٣١١ .

(١) يلاحظ حذف (أب) و (أم) و (ابن) و (أل) و (ذو) من الاسم الأول فقط كما يلاحظ أن علامة (*) تعني أن العلم موجود بالهامش .

- برجستراسر: ١٦٧ ، ٢٠١ .
- ابن برهان: ٢٧١ ، ٢٩٥ .
- بروكلمان: ٣٢٧ .
- بشر بن أبي حازم: ٥٦ .
- بشر بن مروان: ٦٥ .
- أبو البقاء = انظر: العكبري بكر بكر
- بن النطاح: ١٥٦ .
- أبو بكر: ٦١ .
- بلال: ٥٤ .
- أبو البيداء: ٤٨ .
- البيضاوي: ٢٨٤ .
- تأبط شرا: ٣٣٦ .
- التبريزي: ٣٢٩ .
- التهانوي: ٢٤ .
- أبو ثروان: ٤٨ .
- الثعالبي: ١٤٠ ، ١٤١ .
- أبو ثوبة: ٤٨ .
- الجاحظ: ٤٩ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٦ .
- أبوالجراح: ٤٨ .
- الجرجاني = انظر: عبدالقاهر الجرمي:
- ٢٤٧ ، ٢٩٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ .
- جرير: ٦٤ ، ٦٦ ، ٢١٣ ، ٢٤٥ ،
- ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٩٢ .
- الجزولي: ٢٧٦ ، ٢٧٧ .
- الجموح: ١٥٩ .
- جميل: ١٥٧ ، ١٧٣ .
- ابن جنى: ٢٢ ، ٤٥ ، ٧٤ ، ٧٦ ،
- ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٣٠ .
- ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ،
- ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٩٦ ،
- ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٣٠١ ،
- ٣١٧ .
- ابن الحاج: ٢٧٧ .
- ابن الحاجب: ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ،
- ٢٥٣ .
- الحارث بن أبي شمر الغساني: ٤٣ .
- الحارث بن كعب بن عمرو
- المذحجي: ٤٢ .
- ابن حجر العسقلاني: ٤٣ .
- حجل بن فضله: ١٧٨ .
- حسان بن ثابت: ٥٧ .
- الحسن البصري: ٤٦ ، ٦٤ ، ٦٥
- الخطيئة: ١٥٦ .
- حفص: ٣٠٠ .
- حمزة: ٣٠٠ .
- حميد بن حريث: ١٩٦ .
- أبو حنيفة: ٦٥ .
- أبو حيان الأندلسي: ٧٣ ، ١٧٥ ،
- ١٩٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٤ ،
- ٣١٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ .
- خالد بن عبدالله القسري: ٦١ .
- خالد (الشيخ): ٢٧٩ / ٣٠١ .
- ابن خالويه: ١٣٦ .
- ذو الخرق الطهوي: ٣٣١ .
- ابن خروف: ٢١٨ ، ٢٤٧ ، ٣٣٠ .
- الخضراوي: ٢٣ .

الزمخشري: ٧٥، ٨٠، ٨١، ٩٣،
١٨٧، ١٧١، ١٩١، ٣٠١،
٣٢٣ .

زهير بن أبي سلمى: ٢٧٨، ٢٨٥ .
زياد بن أبيه: ٦٢، ٦٥ .
زياد النبطي: ٦٢ .
أبو زياد: ٤٩ .

زيد الخيل: ١٣٨، ٢٣٠ .
ساعدة بن جؤية: ١٣٨، ٢٨٩
سحيم: ٦٢ .
ابن السراج: ٨٢، ٢٧٦، ٢٨٤،
٣٠٤، ٣٣٠ .

سلمان الفارسي: ٥٣ .
سليمان بن عبد الملك: ٦١ .
السموئل بن عادياة اليهودي: ٢٤٥ .
ابن سنان الخفاجي: ٧١ .
السهيلي: ٢٧٠، ٣٣٠ .
أبو سوار الغنوي: ٤٨ .
سيبويه: ٤٧، ٤٨، ٧٠، ٧٤، ٧٦،
٨٠، ٨١، ٩٥ .

أبو سيدة الدبيري: ٣٠٤ .
السيرافي: ٢٢، ٨٢، ٣٣٠ .
السيوطي: ٢٣، ٧١، ٧٦، ١٤٠،
٢٥٢، ٢٧٠، ٢٧١، ٣١١،
٣٢٧، ٣٢٩ .
الشاطبي: ٢٣ .
ابن الشجري: ٢٦٣ .
شبيب بن شيبه: ٦٣ .

الخضري: ١٠٤ .
ابن الخطفي = انظر: جرير الخليل بن
أحمد: ٤٦، ٤٨، ٩٤، ١٣٠،
١٨٥، ١٩٩ .

خنافر الحميري: ٤٣ .
أبو خيرة العدوي: ٤٨ .
ابن درستويه: ١٩٩، ٣٠١ .
درني بنت ععبة: ١٤٦ .
دريد بن الصمة: ٥٦ .
ابن دريد: ١٤٠ .
الدسوقي: ٢٥٥ .
دعبل بن علي الخزاعي: ٢٧٧ .
الدنو شري: ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٥ .
أبو ذؤيب الهذلي: ١٣٧ .

الرازي: ١٤٣ .
الراعي: ١٣٧ .
الرضي: ١٦٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١،
٢٥٣ .
الرقاشي: ٤٢ .

الرماح بن ميادة: ٢١٧ .
الرماني: ١٥٢، ١٥٣، ١٨٤،
١٨٥، ٢٦١ .

ذو الرمة: ١٣٧، ٢٤٥، ٢٨٩ .
رؤبة: ١٣٢، ١٧٠، ٢٨٣، ٢٨٨ .
الزباء: ٢٧٥ .

الزجاج: ٨١، ١٩٨، ١٩٩، ٢٤٧،
٢٧٦، ٣٢٥ .
زكي مبارك: ٤٢ .

- شصار: ٤٣ .
- الشلوبين: ٢٤٧ ، ٣٠٢ .
- الشمّاخ: ١٣٣ ، ١٨٦ ، ٢٥٩ .
- الشهاب محمود: ١٤٧ .
- ابن الصائغ: ٧٣ .
- صاحب الأمالى = انظر: القالى .
- صاحب البسيط = انظر: الرضى .
- صاحب التسهيل = انظر: أبو حيان .
- صاحب التصريح = انظر: خالد .
- صاحب حسن التوصل = انظر: الشهاب محمود .
- صاحب المفصل = انظر: الزمخشري .
- صاحب نهاية الأرب = انظر: النويرى .
- الصاغانى: ٤٦ .
- أبو صخر الهذلى: ١٨٦ ، ٢٥٩
- أبو صدقة الديبرى: ١٣٣ .
- الصفدى: ١٤٠ ، ١٤٢ .
- صهيب بن سنان الرومى: ٥٤ ، ٦٢ .
- أبو ضمضم: ٤٨ .
- أبو طالب بن عبد المطلب: ١٣٧ ، ٢٨٨ .
- ابن طاهر: ٢١٨ .
- طرفة: ٢٥٩ ، ٢٣٠ .
- طفيل الغنوى: ١٥٠ ، ١٥٥ .
- طليحة بن خويلد الأسدى: ٣١٩ .
- طه حسين: ٤٣ .
- أبو الطيب المتنبى: ٢٥٩ .
- عامر بن جوين الطائى: ٢١٢ .
- عبد السلام هارون: ١٤٣ .
- عبد الصمد بن الفضل = انظر: الرقاشى .
- عبد القاهر (الجرجانى): ٢٨٤ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
- عبد الله أمين: ١٤٣ .
- عبد الله بن أبى إسحاق: ٥٨ ، ٥٩ .
- أبو عبد الله الطوال: ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ .
- عبد الله بن همارق: ٢٧٩ .
- عبد الملك بن مروان: ٦١ .
- ابن عبد ربه: ٤٣ ، ٥٥ .
- عبد الله بن زياد: ٦٤ .
- عبد الله بن قيس الرقيات: ١٣٨ ، ١٨٠ ، ٢١٠ .
- أبو عبيدة: ٥٦ .
- العجاج: ٢٨٧ .
- العجير السلولى: ١٩٨ .
- عدى بن زيد: ٢٤٥ .
- أبو عرار العجلى: ٤٨ .
- عروة بن حزام: ٣١٨ .
- عروة بن الورد: ٤٠ ، ٢١٠ .
- العسكرى (أبو أحمد): ٣٢٥ .
- ابن عصفور: ٢٣ ، ١٠٢ ، ١٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ .
- ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣٢٣ .
- عقيل: ٤٧ .
- ابن عقيل: ٧٤ .
- العكبـرى: ٨٤ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ٢٥١ ، ٣٢١ ، ٣٣٠ .

الفرزدق: ٥٨ ، ٥٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ،
٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣٣١ .

أبو فقحس: ٤٨ .

فيل (مولى زياد): ٦٢ .

القالى: ٤٣ .

ابن قتيبة: ٥٤ .

قس بن ساعدة: ٤٣ .

القطامي: ٢٥٢ .

قطرب: ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ،

١١٨ ، ١٢٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ .

القلاخ: ١٣٧ .

القلقشندی: ٥٥ .

ابن قيس الرقيات = انظر: عبيد الله
بن قيس:

قيس بن الملوخ: ٢٧٨ ، ٣٢٤ .

أبو كبير الهذلي: ٢٨٧ .

الكسائي: ٤٨ ، ٨١ ، ١٩١ ، ٢٤٦ ،

٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ ، ٣١٠ ،

٣١٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ .

كسرى: ٤٢ .

كعب بن جعيل التغلبي: ٢٤٥ .

ابن كمال باشا: ٢٤ ، ٣٤٧ .

الكميت: ٢٩١ ، ٢٩٦ .

ابن كيسان: ١٧٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،

٢١٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٧ .

لبيد: ١٣٨ ، ١٨٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ ،

٢٦٧ ، ٢٨٣ .

الليحياني: ٤٧ .

علقمة بن سهل (الخصي): ٢٦٧
علقمة بن عبدة (الفحل): ٢٤٣ ،
٢٦٧ .

على عبد الواحد وافي: ٣٨ .

على بن عيسى = انظر: الرمانى

العليمى: ٢٢٢ ، ٣٠٥ .

أبو على = انظر الفارسي .

عمر بن أبى ربيعة: ١٥٥ ، ٢٨٥

عمر بن الخطاب: ٦٢ ، ١٣٤ .

عمر بن عبدالعزيز: ٦٥ .

أبو عمرو بن العلاء: ٤٨ ، ١٩١ ، ٢٥٦ .

عمرو بن كلثوم: ١٨٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٧ .

عمرو بن مسعود: ١٩١ .

عمرو بن معدى كرب: ١٥٦ .

عمرو بن ملقط: ٢٠٩ .

عنبرة بن معدان الفيل: ٥٨ .

عنتره العبسى: ٥٤ ، ٢٨٧ .

عيسى بن عمر: ٤٨ .

العيني: ١٣٧ ، ٢٨٣ .

الفارسي (أبو على): ١٦٧ ، ٢١٣ ،

٢١٨ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٨٠ ،

٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣١٧ ، ٣٣٠ .

ابن فارس: ٤٥ ، ٤٦ ، ٧١ ، ٧٨ ،

٨٠ ، ١٣٤ ، ١٤٠ .

الفراء: ٨١ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٤٧ ،

٢٧٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ،

٣١٤ ، ٣٣٠ .

أبو فراس: ٢١٠ .

مضراب اللبن (المفجع): محمد بن

عبد الله: ٨٢ .

مضرس بن ربعى: ١٩٠ .

ابن معطى: ٣٠١ .

ابن ملكون: ٣١٧ .

المغيرة بن عبد الرحمن: ٦١ .

المفجع = انظر: مضراب اللبن

المقدسى: ٢٥٣ .

منازل بن ربيعة المنقرى: ٣٠٤ .

المنتجع التميمى: ٤٨ .

ابن منظور: ١٣٨ .

أبو المهدي الحجازى: ٤٨ .

المهلل بن ربيعة: ٤٠ .

الميسانى: ٦١ .

النابغة: ٥٦، ٥٨، ١٨٢، ١٨٤،

٢٥٨، ٢٧٩ .

ابن الناظم: ٨٩ .

نافع بن جبير: ٦١، ١٩٥ .

النبي (ﷺ): ٥٢، ٥٤، ٦٠،

١٩١، ٦٢ .

أبو النجم: ١٩٦ .

ابن النحاس: ١٥٣ .

نصيب: ٢٩٨ .

النمر بن تولب: ٢٨٥ .

نولدكه: ٣٤ .

النويرى: ١٤٧ .

هشام النحوى: ٨١، ٢٤٦، ٣١٣، ٣٣٢ .

هشام المرى: ٢٤٥ .

اللقانى: ٢٢٥ .

لويس شيخو: ٥٦ .

ليتمان: ٣٤

المازنى: ١٨٣، ١٩٩، ٢٤٧، ٢٨٣،

٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣٢ .

ابن مالك: ٧٣، ١٧٥، ١٩٦،

١٩٩، ٢٧٦، ٢٨٦، ٣٠١،

٣١٣، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٣١ .

ماييه: ١١٣ .

المبرد: ٧٩، ٨٠، ٨١، ١١٤،

١١٥، ١١٦، ١٥٧، ١٧٦،

١٧٨، ١٨٤، ١٨٥، ٢٤٧،

٢٥٧، ٣٢٤، ٣٣٠ .

متى بن يونس: ٢٢ .

مجنون بنى عامر = انظر: قيس بن

الملوح

محمد الخضر حسين: ٢٤ .

المخلب الهلالى: ١٩٨ .

المرار بن منقذ: ٢٨٣، ٢٨٤ .

مرسيه: ٤٣ .

ابن المستنير = انظر: قطرب أبو

مسحل: ٤٨ .

مسكين الدارمى: ١٥٤ .

مسلمة بن عبد الملك: ٦١ .

المسيح (ﷺ): ٤١ .

مصعب بن الزبير: ٢١٠ .

ابن مضاء: ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨،

١٢٠ .

ابن هشام: ٩٢، ٩٤، ٢١٧، ٢٧٩،
٢٨٧، ٢٩٥، ٣٣١ .

يحيى بن نوفل: ٦١ .

يزيد بن عبد الملك: ٥٨ .

يزيد بن معاوية: ٢٤٤ .

يزيد بن مفرغ الحميري: ٣٢١ .

ابن يعـيش: ٧٤، ٨٢، ٨٩، ٩٠،

١١٩، ١٥٩، ١٧٧، ١٨٥،

١٩١، ٢١٦، ٢٦٣، ٢٧٠،

٣٠٧، ٣٢٤ .

يونس بن حبيب: ٤٧ .

(٢)

القبائل والطوائف والشعوب والأماكن

- الأحباش = انظر : الحبشة .
أزد شنوءة : ٢١١
أسد : ٤٥ / ٥٢ .
أشياخ قريش = انظر : قريش .
الأنباط = انظر : النبط .
أهل البصرة = انظر : البصرة .
أهل الحجاز = انظر الحجاز .
أهل العالية = انظر : العالية .
أهل العراق = انظر : العراق .
أهل الكوفة = انظر : الكوفة .
أهل مصر = انظر : مصر .
أهل المغرب = انظر : المغرب .
البصرة = (البصريون) : ٣٩ ، ٦٤ ، ١٥٩ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١٣ ،
تميم : ٤٥ ، ٦٣ ، ١٦٧ ، ١٩٥ ،
٢٥٦ ، ٣٠٨ .
ثعلبة : ٥٢ .
ثقيف : ٥٢ .
الجبرية : ١٠٨ .
الجهمية : ١٠٨ .
الحارث بن كعب : ٤٦ .
الحبشة : ٥٤ .
الحجاز (الحجازيون) : ٣٨ ، ٤٧ ،
٨٦ ، ١٦٨ ، ١٩٦ ، ٣٠٧ ،

- ٣٠٨ . الكوفة (الكوفيون): ٣٩ ، ٦٤ ،
 حنيفة: ٥٢ . ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٥٩ ، ١٧٤ ،
 ربيعة: ٤٧ . ١٧٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ،
 الروم: ٥٣ . ٢١٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ،
 الشام: ٥٣ ، ٣٨ . ٢٤٩ ، ٢٥٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ،
 صباح (بطن من ضبة): ٤٧ . ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ،
 الصين: ٥٣ . ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ،
 طيء: ١٦٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ . ٣٢٤ ، ٣٣٦ ،
 الظاهرية: ١٠٨ . المدينة:
 العالية: ٤٧ ، ١٦٨ ، ٣٠٩ . مدحج: ٥٢ .
 العراق: ٣٨ . مصر: ٣٨ .
 علماء البصرة = انظر: البصرة . المغرب المغاربة: ٣٨ ، ٣٢٤ .
 علماء الكوفة = انظر: الكوفة . مكة: ٥٣ ، ٥٤ .
 الفرس: ٥٣ . النبط: ٥٤ .
 فزارة: ٥٢ . نجد: ٣٨ .
 أبو قبيس: ٦٥ . هذيل: ٤٧ .
 قریش: ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٣ ، ١٩١ . همدان: ٥٢ .
 كلب: ٥٢ . الهند: ٥٣ .
 كليب: ٤٠ . هوازن: ٦٣ .
 كنانة: ١٩١ . يثرب = انظر: المدينة .
 اليمن: ٥٣ .

(٣)

أهم المصادر العربية أولاً: المخطوطات والمصورات

الرموز المستخدمة ودلالاتها:

أزهر = المكتبة الأزهرية.

جامعة = مكتبة جامعة القاهرة.

دار = دار الكتب المصرية.

مجمع = مكتبة المجمع اللغوى بالقاهرة.

ن = نسخة المؤلف.

ارتشاف الضرب لأبى حيان. دار ٨٢٨ نحو.

أسرار العربية لابن الأنبارى. دار ٥٧٨٢ هـ.

أسرار النحو لابن كمال باشا. دار ٩٩٢ نحو.

الأمالى النحوى لابن الحاجب. دار ٢٦ نحو.

الإيضاح لأبى على الفارسى. دار ١٠٠٦ نحو.

تحفة الغريب للدماينى. دار ١١١٦ نحو.

التذيل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان. دار ٦١ نحو.

تسهيل الفوائد وتكميل القاصد لابن مالك. دار ٢١ نحو حليم.

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماينى. دار ١٠١٠ نحو حليم.

التكملة لأبى على الفارسى. دار ١٠٠٦ نحو.

التنبيهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة

البصرى. دار ٢٢ لغة ش.

- الجمال الكبيرة للزجاجي . دار ٦٧ ش .
- الجنى الدانى فى توضيح حروف المعانى لابن قاسم . دار ١٢٦٣ نحو .
- حاشية الاسفرايينى . دار ١٣ م .
- الحدود النحوية للأبدى . دار ٧٠ نحوم .
- الحدود النحوية للأميرى . دار ٥٢٧٠ .
- الحدود النحوية للفاكهى . دار ٦٥٠ مجاميع .
- الحذف والتقدير فى النحو العربى للمؤلف . ق ، مكتبة كلية دار العلوم
- الحقائق النحوية للسرمينى . دار ١٠٠٤ نحو .
- داعى الفلاح لمخبات الاقتراح لابن علان . أزهى ٩٥ نحو .
- الدرة النحوية فى شرح الآجرومية للحسينى . دار ٧٠ نحوم .
- ديوان رؤية . دار ١٠٢٤٣ ز .
- ديوان الشماخ . تحقيق محمد صلاح الدين الهادى . مكتبة كلية دار العلوم
- ديوان العجاج . دار ١٠٢٤٣ ز .
- رسالة فى اختصاص الجر بالاسم . دار ٦٢٥ مجاميع
- رسالة فى أى للحنبل . دار ٧٠ نحوم .
- رسالة فى التفرقة بين بعض حروف الاستفهام . دار ١٤٥ مجاميع م
- رسالة فى التفرقة بين بعض فصول النحو لابن كيران . دار ٥٧٦٩ هـ .
- رسالة فى حروف المعانى . دار ١٠٧٧ نحو .

- رسالة فى حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة . دار ١٤٠٠ نحو .
- رسالة فيما بين اللغوى وصاحب المعانى لابن
كمال باشا دار ١١٦ مجاميع .
- رسالة فى المواضع التى يعود فيها الضمير على
متأخر لفظاً ورتبة . دار ١٤٥ مجاميع .
- رسالة فى النحو للفستالى . دار ٧٠ نحوم .
- شرح الألفية للشاطبى . دار ٤ نحو ش .
- شرح التسهيل لابن مالك . دار ١٠ نحو ش .
- شرح التسهيل للمرادى . دار ١٢٦٢ نحو .
- شرح الجمل الكبيرة لابن الصائغ . دار ٢٠ نحو .
- شرح الجمل الكبيرة لابن العريف . دار ٤٦٤ نحو .
- شرح حدود الفاكهى للفاكهى . دار ٤٥٤ نحو طلعت .
- شرح شواهد الإيضاح للمقدسى . دار ٣٠ نحو .
- شرح شواهد الجمل لابن السيد . دار ١١١٠ نحو .
- شرح الفصول الخمسين لابن أبان . دار ١٩١٨ نحو .
- شرح الفصول الخمسين لابن الخليل . دار ١٢٥٣ نحو .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافى . دار ١٣٧ نحو .
- شرح اللمع للثمانينى . دار ١٥٧٠ نحو .
- شرح المقدمة لابن بابشاذ . دار ٦٧ ش .
- العباب فى شرح اللباب لنقرة كار دار ٤٥ نحوم .
- غاية الإحسان فى علم اللسان لأبى حيان . دار ٢٤ نحوش .
- القواعد لابن إياز البغدادى . دار ٢٢ نحوش .

- القواعد المحكمة البناء على نظم أسباب البناء
للحمامصى . دار ٩٤٥ نحو .
- كتاب فى النحو الزجاجى . دار ٤٨٦ مجاميع .
- لباب الإعراب فى علم العربية للأسفرايينى . دار ١٩١٩ نحو .
- لب الباب فى معرفة أصول الإعراب
للأسفرايينى دار ٣٦٩ نحو .
- اللمع لابن برهان . دار ٥ م .
- اللمع لابن جنى . دار ٥٧٨٢ هـ .
- ما تفرد به بعض أئمة اللغة للصاغانى . دار ٤١٨ لغة .
- مجالس أبى مسلم . دار ٧٧ أدب ش .
- المحصول فى شرح الفصول للرازى . دار ١٩٠٨ نحو .
- المرتجل فى شرح الجمل للخشاب . أزهى ١٩٠٥ .
- المسائل الخلافية للعكبرى . دار ٢٨ نحو ش .
- المقرب لابن عصفور . دار ٦٠٩ نحو تيمور .
- مناهج البحث عند النحاة العرب . للمؤلف . تحت الطبع .
- موارد للبصائر لفوائد الضرائر لمحمد سليم
وحسين بن عبدالحليم دار ١١٦ مجاميع .
- الموفور من شرح ابن عصفور لأبى حيان . دار ٢٤ نحو ش .
- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى
حيان دار ٣٦٤ نحو .

ثانياً: المطبوعات

إحياء النحو: لإبراهيم مصطفى. لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١.
الأساس فى الأمم السامية ولغاتها: د على العنانى وآخرين ط ١ للطبعة
الأميرية ببولاق ١٩٣٥.

أسرار العربية لابن الأنبارى: ط ليدن ١٨٨٦ (وانظر المخطوطات).
الإسلام والحضارة العربية: لمحمد كرد على ط ٢. لجنة التأليف والترجمة
والنشر ١٩٥٠

الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى: ط دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد
١٣١٦

الاشتقاق لابن دريد: تحقيق عبدالسلام هارون. مطبعة السنة المحمدية
١٩٥٨.

الاشتقاق. لعبد الله أمين: لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧٦.
الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى: مطبعة السعادة بمصر
١٣٢٣ هـ.

الإظهار للبكرى: ضمن مجموعة مطبوعة فى سنة ١٢٧٩ هـ.
إعجاز القرآن للباقلانى: تحقيق السيد أحمد صقر. ط دار المعارف بمصر.
إعراب القرآن: المنسوب للزجاجى - تحقيق إبراهيم الأبيارى: نشر
المؤسسة المصرية العامة للتأليف.

الأغانى لأبى الفرج الأصبهائى: ط: دار الكتب، ط بولاق. ط
الساسى.

بدون تحديد = دار.

الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى : ط دائرة المعارف النظامية
بحيدر آباد

أولى سنة ١٣٠١ هـ وثانية سنة ١٣٥٩ هـ

ألفية ابن مالك = الخلاصة .

الأمالى لأبى على القالى ط ٢ : دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .

أمالى السيد المرتضى : تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطى ط ١ سنة
١٩٠٧ .

الأمالى الشجرية ط ١ : دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٤٩ هـ .

الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى : تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين
ط ٢ : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .

إنباه الرواة للقفطى : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١ دار الكتب
المصرية .

الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى : تحقيق محمد محبى الدين
عبد الحميد ط ٢ : ١٩٥٣ . محمد على صبيح .

أنوار الربيع : (الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع) للشيخ محمود
العالم . ط ١ : مطبعة التقدم العالمية ١٣٢٢ .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق عبدالمعال الصعيدى
ط ٣ : مطبعة محمد على صبيح ١٩٦٤ .

الإيضاح فى علل النحو للزجاجى . تحقيق مازن المبارك . دار العروبة
بالقاهرة ١٩٥٩ .

البحر المحيط لابى حيان : مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ .

البيان والتبيين للجاحظ : تحقيق عبدالسلام هارون ط ١ لجنة التأليف
والترجمة والنشر ١٣٦٩ .

- تاريخ بغداد للخطيب ط ١ : مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١ .
- تاريخ العرب قبل الإسلام : لجواد علي . طبع المجمع العلمي العراقي .
- تاريخ اللغات السامية : لإسرائيل ولفنسون . مطبعة الاعتماد ١٩٢٩ .
- تحصيل عين الذهب للشتمري (شرح لشواهد كتاب سيويه) بهامش الكتاب ط بولاق .
- تحفة الإخوان على العوامل : مصطفى بن إبراهيم . دار الطباعة العامة ١٢٧٦ .
- تشقيق المعنى : د تمام حسان : بحث منشور بمجلة الأزهر . المجلد ٣١ .
- التصريف للمازني = انظر المنصف شرح التصريف .
- التطور النحوي للغة العربية لبراجستراسر . مطبعة السماح ١٩٢٩ .
- تفسير الفخر الرازي : المطبعة المصرية ١٣٥٢ .
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- تقرير الدبر علي حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب (مطبوع مع الحاشية) .
- التمثيل والمحاضرة للثعالبي : تحقيق عبدالفتاح محمد الحلون : عيسى الحلبي ١٩٦١ .
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي : لليمنية ١٣٢١ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ط ١ . دار الكتب المصرية .
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي : ط بولاق ١٣٠٧ .
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم : تحقيق بروفنسال . ط دار المعارف بمصر ١٩٤٨ .
- حاشية الأمير على متن مغني اللبيب ط عيسى البابي الحلبي .
- حاشية الخضرى على ابن عقيل . ط ٥ المطبعة الأزهرية المصرية ١٩٢٤ .

- حاشية الدسوقي على متن مغنى اللبيب ط مصر ١٢٨٦ .
- حاشية السجاعي على ابن عقيل ط ١ : المطبعة العثمانية بمصر ١٣٨٩ .
- حاشية السجاعي على القطر ط ١ . المطبعة الخيرية ١٣٢٣ .
- حاشية الصبان على شرح الاشموني ط عيسى البابي الحلبي .
- حاشية العطار على شرح الأزهرية ط المطبعة العثمانية بمصر ١٣١٩ .
- حاشية يس على التصريح على هامش شرح التصريح .
- حسن التوسل إلى صناعة الترسل للشهاب محمود . المطبعة الوهبية ١٢٩٨ هـ .
- حضارة العرب لغستاف لوبون . ترجمة عادل زعيتر . عيسى البابي الحلبي ١٩٥٦ .
- الحيوان للجاحظ : تحقيق عبدالسلام هارون ط ١ مصطفى البابي الحلبي .
- خزانة الأدب للبغدادى ط بولاق .
- الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار . ط ١ دار الكتب المصرية .
- الخلاصة لابن مالك ط ٣ . دار الكتب المصرية ١٩٥٣ .
- دراسات فى العربية وتاريخها . للشيخ محمد الخضر حسين ط ٢ : دمشق ١٩٦٠ .
- دراسات فى فقه اللغة : د . صبحى الصالح ط ٢ . المكتبة الأهلية بيروت .
- دراسات فى اللغة : د . إبراهيم السامرائى . مطبعة العانى ببغداد ١٩٦١ .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطى ط ١ : ١٣٢٨ بمصر
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى . نشر محمد رشيد رضا ط ٣ دار المنار بمصر ١٢٦٦ .

الدولة الإسلامية وامبراطورية الروم: د. إبراهيم العدوى. الأنجلو المصرية
١٩٥٨.

ديوان أبي الأسود الدؤلى تحقيق عبدالكريم الدجيلى ط ١ بغداد ١٩٥٤.
ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزى: تحقيق: د. محمد عبده عزام ط
دار المعارف بمصر.

ديوان أبي الطيب المتنبي. نشر سليم صادر. المطبعة العلمية. بيروت
١٩٠٠.

ديوان الأخطل (رواية اليزيدى عن السكرى عن ابن الأعرابى) نشر أنطون
صالحانى اليسوعى المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٨٩١.
ديوان الأعشى. ط بيروت ١٩٦٠.

ديوان الأفوه الأودى (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية) تحقيق عبدالعزيز
الميمنى. لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧.

ديوان امرىء القيس ط بيروت ١٩٥٨ (بدون تحقيق)، ط التجارية، تحقيق
السندوبى، ط المعارف تحقيق أبو الفضل إبراهيم ١٩٦٤.
ديوان البحترى مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٣٠٠ هـ.
ديوان جرير ط بيروت ١٩٦٠.

ديوان جميل. تحقيق د. حسين نصار. مكتبة مصر بالفجالة.

ديوان حسان بن ثابت ط بيروت ١٩٦١.

ديوان الحطيئة (بشرح ابن السكيت والسكرى والسجستانى) تحقيق نعمان
أمين طه ط مصطفى البابى الحلبي ١٩٥٨.

ديوان ذى الرمة ط كمبردج ١٩١٩.

ديوان رؤبة - ضمن مجموع أشعار للعرب نشرها وليم بن الورد ط
ليسج ١٩٠٣. وانظر المخطوطات (بدون تحديد = المخطوطة).

- ديوان زهير بشرح ثعلب - نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية .
- ديوان سحيم . تحقيق عبدالعزيز الميمنى . ط دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .
- ديوان طرفة ط بيروت ١٩٦١ .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق د . محمد يوسف نجم ط بيروت ١٣٧٨ .
- ديوان علقمة الفحل . تحقيق السيد أحمد صقر ط ١ . القاهرة ١٩٢٥ .
- ديوان عمر بن أبى ربيعة . بشرح محمد العنانى . مطبعة السعادة بمصر .
- ديوان عنترة ط بيروت ١٩٥١ ، ط عبدالمنعم عبدالرءوف شلبى بمصر .
- ديوان الفرزدق بشرح الصاوى ١٣٥٤ هـ .
- ديوان لبيد ط ليدن . تحقيق د . هابر .
- ديوان النابغة ط بيروت ١٩٦١ ، ضمن خمسة دواوين العرب طبع المكتبة الأهلية ببيروت (ض = ضمن) .
- ديوان الهذليين طبعة دار الكتب المصرية نشر الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى . تحقيق د . شوقى ضيف ط ١ دار الفكر العربى ١٩٤٧ .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . ط ١ سنة ١٩٥٤
- مصطفى البابى الحلبي .
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى ط الرحمانية بالقاهرة ١٩٣٢ .
- سمط الآلى للبكرى . تحقيق عبدالعزيز المهيمنى . لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٦

- شذور الذهب = شرح شذور الذهب .
- شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى . مطبعة التقدم العلمية ١٣٢٥هـ .
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك . نشر محمد محيى الدين عبد الحميد ط ١ النهضة المصرية ١٩٥٥ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط ١٠ التجارية ١٩٥٨ .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . العلوية بالنجف الأشرف ١٣٤٢هـ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط ٢ المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥هـ .
- شرح الخطيب التبريزى لديوان أبى تمام . تحقيق محمد عبده عزام . دار المعارف بمصر .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى . تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون . ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- شرح ديوان زهير لثعلب . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
- شرح شذور الذهب لابن هشام . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط ١٩٤٨
- شرح شواهد الأشمونى للعينى ، على هامش حاشية الصبان . ط عيسى الحلبي .
- شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص لابن العباس . البهية ١٣١٦ .
- شرح شواهد المغنى للسيوطى . المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ .
- شرح القصائد العشر للتبريزى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . ط ٢ محمد على صبيح ١٩٦٤ .

شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام . تحقيق محمد محيى الدين
عبدالحמיד ط ٤ التجارية ١٩٤٨ .

شرح الكافية لمحمد بن الحسن الرضى الاسترばذى . ط مصر ١٢٧٥ .
شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبى أحمد العسكرى . تحقيق
عبدالعزیز أحمد ط ١ مصطفى البابى الحلبي ١٩٦٣ .
شرح المعلقات العشر للسنقيطى .

شرح المفصل لابن يعیش المطبعة المنيرية بالقاهرة .
شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد . بدون تحقيق ط الحلبي ١٣٢٩ ،
بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . (بدون تحديد = بدون تحقيق) .
الشعر والشعراء لابن قتيبة . تحقيق مصطفى السقا . ط ٢ التجارية
١٩٣٢ .

شعراء النصرانية جمع الأب لويس شيخو . مطبعة الآباء اليسوعيين :
بيروت ١٨٩٠ .

الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس . المطبعة
السلفية بالقاهرة ١٩١٠ .

صبح الأعشى فى صناعة الإنشا للقلقشندي نسخة مصورة عن طبعة دار
الكتب المصرية .

الصناعتين : الكتابة والشعر للعسكرى . تحقيق على محمد البجاوى
ومحمد أبو الفضل إبراهيم ط ١ عيسى البابى الحلبي ١٩٥٢ .

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى . شرح محمد بهجة
الأثرى . ط السلفية بمصر ١٣٤١ .

طبقات الشعراء لابن المعتز : تحقيق عبدالستار فراج . دار المعارف بمصر .

طبقات فحول الشعراء لابن سلام . ط المعارف بتحقيق محمود محمد شاكر ، ط السعادة بمصر (بدون تحديد = ط المعارف) .

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الخانجي ١٩٥٤ .

العربية : دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ليوهان فك . ترجمة د : عبدالحليم النجار . ط ١ دار الكتاب العربى ١٩٥١ .

العربية الفصحى لهنرى فليش . ترجمة د . عبدالصبور شاهين : المطبعة الكاثوليكية ببירות ١٩٦٦ .

العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأييارى وعبد السلام هارون ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .

علم اللسان . مايه . ترجمة د . محمد مندور (ضمن البحث فى الأدب واللغة الذى نشرته فى مجلد واحد مع النقد المنهجى عند العرب دار نهضة مصر بالفجالة) .

علم اللغة . د . على عبدالواحد وافى السلفية ١٩٣٨ .
علم اللغة : مقدمة للقارىء العربى . د . محمود السعران . دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .

العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . ط ٢ التجارية ١٩٥٥ .

العوامل المائة للجرجانى - ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩ .

عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير لابن سيد الناس . القدسى ١٣٥٦ هـ .

عيون الأخبار لابن قتيبة . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .

الفاخر للمفضل بن سلمة الضبي . تحقيق عبدالعليم الطحاوي . ط ١
عيسى البابي الحلبي ١٩٦٠ .

الفاضل للمبرد . تحقيق عبدالعزيز الميمنى ط ١ دار الكتب المصرية ١٩٥٦ .
فقه اللغة د . على عبد الواحد وافى . ط ٥ لجنة البيان العربى ١٩٦٢ .
فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي . مصطفى الحلبي ١٣١٨ هـ .

فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك ط ٢ دار الفكر الحديث ببلبنان
١٩٦٤

الفهرست لابن النديم . التجارية الكبرى ١٣٥٨ هـ .
فى النحو العربى : نقد وتوجيه . د . مهدي المخزومى . ط ١ المطبعة
المصرية بصيدا . بلبنان ١٩٦٤ .

قضايا لغوية : د . كمال بشر . ط ١ - ١٩٦٢ .

قطر الندى = شرح قطر الندى .

الكافية لابن الحاجب - ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩ .

الكامل فى اللغة والأدب للمبرد التجارية ١٣٦٥ .

كتاب سيويه (بدون تحديد = ط بولاق) ، ط دار القلم بتحقيق عبدالسلام
هارون .

كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ط أوروبا مطبعة و . ن . بيز
١٨٦٢ .

كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس
للجراحى مصر .

كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . حاجى خليفة ط ١ مطبعة
العالم ١٣١٠ .

- لسان العرب لابن منظور . نسخة مصورة عن طبعة بولاق .
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد
١٣٢٩
- اللغة لفندريس . ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص . الأنجلو
المصرية ١٩٥٠ .
- اللغة بين المعيارية والوصفية : د . تمام حسان . الأنجلو المصرية ١٩٥٨ .
- اللغة والنحو . د . حسن عون ط ١ - ١٩٥٢ .
- المؤتلف والمختلف للآمدى . تحقيق عبدالستار أحمد فراج . عيسى الحلبي
١٩٦١ .
- مجالس العلماء للزجاجي . تحقيق : عبدالسلام هارون . الكويت
١٩٦٢ .
- محاضرات فى علم اللغة : د . كمال بشر . ألفت على طلبة كلية دار
العلوم فى العام الجامعى ٥٨ - ١٩٥٩ .
- محاضرات فى النحو . للمؤلف . ألفت على طلبة كلية دار العلوم فى
العام الجامعى ٦٤ - ١٩٦٥ .
- المخصص لابن سيدة . المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٨ هـ .
- مذكرات فى النحو انظر : محاضرات فى النحو .
- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى . محمد أبو الفضل . نهضة مصر
١٩٥٥ .
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى . تحقيق محمد أحمد جاد المولى
وآخرين ط ٣ عيسى الحلبي .
- المعارف لابن قتيبة ، مصر ١٣٠٠ .

معاهد التنصيص = شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص .
معجم الأدباء لياقوت . نشر : أحمد فريد رفاعى . ط دار المأمون .
معجم الشعراء للمرزبانى . تحقيق : عبدالستار أحمد فراج عيسى الحلبي
. ١٩٦٠ .
معجم مقاييس اللغة لابن فارس . تحقيق : عبدالسلام هارون ط ١ عيسى
الحلبى .
المعرب للجوالقى . تحقيق : أحمد محمد شاكر . دار الكتب المصرية
١٣٦١هـ .
مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام . نشر : محمد محيى الدين
عبد الحميد التجارية الكبرى .
مقاتل الطالبين لأبى الفرج الأصفهاني . تحقيق : السيد أحمد صقر .
ط ١ . عيسى الحلبي ١٩٤٩ .
المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعيني - على هامش
خزانة الأدب ط بولاق .
مقدمة ابن خلدون . التجارية الكبرى (بدون تاريخ) .
من أسرار اللغة . د . إبراهيم أنيس ط ٢ - الأنجلو المصرية ١٩٥٨ .
منار السالك إلى أوضح المسالك . محمد عبدالعزيز النجار وعبدالعزیز
حسن . الفجالة الجديدة ٣٣ - ١٩٥٤ .
مناهج البحث فى اللغة . د . تمام حسان . الأنجلو المصرية ١٩٥٥ .
المنصف شرح التصريف لابن جنى . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله
أمين . ط ١ مصطفى الحلبي .
المنهج الإسلامى ودوره فى نشأة الدراسات اللغوية . المؤلف . تحت
الطبع .

الموشح فى مأخذ العلماء على الشعراء للمرزبانى . السلفية ١٣٤١هـ .
النثر الفنى فى القرن الرابع الهجرى . د . زكى مبارك ط ٢ التجارية
الكبرى .
النحو الوافى لعباس حسن . ط ١ دار المعارف بمصر .
النحو والنحاة . محمد أحمد عرفه . مطبعة السعادة ١٩٣٧ .
نزهة الألبا لابن الأنبارى طبع حجر ١٢٩٤هـ .
نكت الهميان فى نكت العميان للصفدى ١٩١٠ .
نهاية الأرب للنويرى . ط دار الكتب المصرى .
النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق أحمد الزاوى ومحمود
محمد الطناحى ط ١ عيسى البابى الحلبي .
همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطى ط ١ سنة ١٣٢٧ هـ .
يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر للثعالبي . تحقيق محمد محيى الدين
عبد الحميد ط ٢ التجارية الكبرى ١٩٥٦ .

فهرس المحتويات

«تضمنت الطبعة الأولى من هذا الكتاب - التي صدرت في يناير ١٩٦٨ -
- فهرس تحليلية مفصلة أثرتنا العدول عن ذكرها في هذه الطبعة حثًا
للقارئ الكريم على قراءة هذا النص الذي أثر كثير من معاصرنا الإفادة
منه دون مجرد الإشارة إليه، ولله الأمر من قبل ومن بعد».

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥ - ٢٠
التمهيد	٢١ - ٢٦
* كلمة الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية	
الباب الأول	٢٧ - ١٢٤
مصلح (ظاهرة التصرف الإعرابي)	
الفصل الأول: تأصيل الظاهرة	٣١ - ٦٧
* هل الظاهرة من خصائص العربية أو مشتركة بين لغات مختلفة ٣١	
* تغير أحوال أو آخر الكلمات موجود في اللاتينية	
* وهذا التغير موجود أيضا في بعض اللغات السامية	
* لكن التصرف الإعرابي خاصة من خصائص العربية	
* هل الظاهرة أصيلة في العربية أو مصطنعة ٣٧	
* موقف المستشرقين وأدلتهم	
* مناقشة هذه الأدلة	
* أصالة الظاهرة في العربية حقيقة علمية	
* نظرة في نصوص الشعر القديم	

- * نظرة فى نصوص النثر القديم
- * نظرة فى نصوص القرآن الكريم
- * نظر فى نصوص الأبحاث القبلية
- * والخطأ فى الظاهرة قديم أيضا
- * أسباب الخطأ فى الظاهرة

١ - اللغة الإنسانية ليست سليقة

٢ - الاحتكاك الأجنبى بالبيئة العربية

٣ - عرض للحقائق التاريخية الموضحة لأشكال الأخطاء اللغوية ٥٥

الفصل الثانى: تحليل الظاهرة ٦٩ - ٧٣

أولا: تقنين الظاهرة وخصائصه: ٦٩

١ - التركيب اللغوى ومكوناته ٧٠

٢ - وحدات التركيب اللغوى ٧٧

٣ - نوع التصرف الإعرابى ٨٤

ثانيا: تفسير الظاهرة واتجاهاته: ٩٤

١ - التفسير الدلالى:

* دور سيبويه فى الإشارة إليه

* التفسير يعرض لمواضع التغير وتحديد أسبابه

* حصر مواضع التغير يعتمد على الفصل بين (صيغ) العمل

النحوى و(أطراف) هذا العمل

* تفسير أسباب التغير

* الفرق بين (المؤثر) فى الحركة الاعرابية و(موجد) هذه الحركة

١٠٩	٤ - التفسير الصوتى
١١٠	* التفسير الصوتى للحركة الإعرابية
١١٤	* التفسير الصوتى لحركة البناء
١١٨	٣ - التفسير المنطقى
	* عرض عام
	* حقائق تاريخية
	* نقد التفسير المنطقى
١٢٣	* نتائج

الباب الثانى

ظاهرة التطابق

٢٣٠ - ١٢٥

١٢٧	* كلمة عن المصطلح
١٤٤-١٢٩	الفصل الأول: التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى
١٣٠-١٢٩	* لمحة تاريخية
١٣٧-١٣٠	* وسائل هذا النوع من التطابق
	١ - اختيار الأصوات الملائمة للمعانى
	٢ - ترتيب الحركات فى الصيغة
	٣ - تضعيف أحد الأصول
	٤ - زيادة بعض الحروف
	٥ - التضعيف والزيادة
	٦ - الاستعانة باللواصق
	٧ - تغيير الصيغة (العدل)
١٤٣	* تحليل لهذه الوسائل والنظريات التى تصدر عنها

٢٠٥ - ١٤٥	الفصل الثانى : «التطابق بين التركيب والموقف اللغوى
١٤٥	* أساليب هذا النوع من التطابق ثلاثة :
١٤٥	* الأسلوب الأول : الترتيب بين أجزاء الجملة
١٤٩	* الأسلوب الثانى : حذف بعض أجزاء الجملة
١٦١	* الأسلوب الثالث : الاستعانة بالصيغ
	* فى النفى
	* فى التوكيد
	* فى التنبيه
	* فى التصديق والإيجاب
	* فى الحث والتخصيص واللوم والتوبيخ
	* فى الأفراد والتعدد
٢٣٠ - ٢٠٧	الفصل الثالث : التطابق بين أجزاء الجملة
٢٠٧	* صور التطابق الممكنة
٢٠٩	* صور التطابق الفعلية
	دراسة تطبيقية :
٢٠٩	١ - بين الفعل وفاعله ومفعولاته
٢١٤	٢ - بين المبتدأ وخبره
٢١٩	٣ - بين الوصف والموصوف
٢٢٨	* نتائج

الباب الثالث

ظاهرة الترتيب

٢٣٦ - ٢٣١

* كلمة عن المصطلح ٢٣١

* نظرة عامة ٢٣٣

* المؤثرات فى تركيب الأصوات فى الصيغ ٢٣٤

* المؤثرات فى ترتيب الصيغ فى التركيب

١ - التأثير فى المضمون

٢ - العمل

٣ - الترابط بين الصيغ

٢٦٨ - ٢٣٧ الفصل الأول: «التأثير فى المضمون»

* كلمة عن المصطلح ٢٣٩

* الصيغ المؤثرة فى المضمون ٢٤٢

* دراسة تطبيقية

١ - الاستفهام

٢ - الشرط

٣ - التعجب

٤ - ضمير الشأن

٥ - النفى

٦ - التنبيه

٧ - التحضيض

٨ - التوكيد

* معنى القصور عند النحاة

* العلاقة بين الصيغ المؤثرة فى المضمون

٣٢٥ - ٢٦٩	الفصل الثانى: العمل
	* القوانين العامة للعمل النحوى
	* أصالة العامل فى العمل
	* تصرف العامل وجحوده
	* العامل اللفظى والعامل المعنوى
٢٧٤	* دراسة تطبيقية لتأثير العمل فى الترتيب
	١ - الفعل والفاعل والمفاعيل
	٢ - المصدر والمشتقات
	٣ - المبتدأ والخبر
	٤ - كان وأخواتها
	٥ - أفعال القلوب
	٦ - الأدوات العاملة
	٧ - الحال
	٨ - التمييز
٣٣١ - ٣٢٧	الفصل الثالث: الترابط بين الصيغ
٣٢٧	* كلمة عن المصطلح
	* دراسة تطبيقية لأثر الترابط فى الترتيب
	١ - الصلة والموصول
	٢ - الصفة والموصوف
	٣ - المضاف والمضاف إليه
٣٣٧	* نتائج
	* الخاتمة

* قضايا للمناقشة

* القضية الأولى: تحديد مجال البحث النحوى ٣٣٩ - ٣٥٤

* القضية الثانية: استخلاص الظواهر الأساسية

* القضية الثالثة: العلاقة بين النحو وعلوم اللغة

* القضية الرابعة: تحديد موقف من مناهج الدراسات اللغوية

* الفهارس ٣٥٤

* فهرس المصادر والمراجع

* فهرس المحتويات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com



هذا الكتاب

نقطة البدء في هذا الكتاب - التي صدرت طبعته الأولى في يناير ١٩٦٨م - محاولة الانطلاقات من أسرار المسائل الجزئية والأحكام التفصيلية والتجليات التطبيقية التي يحشد بها التراث النحوي في العربية، والانطلاق نحو أفق أرحب من إلقاء نظرة كريمة وشاملة تستكشف الظواهر النحوية الحاكمة للبناء اللغوي والتحليل النحوي معاً، وهي أول محاولة في هذا المجال تعدد بشكل موضوعي أبرز هذه الظواهر، فتضيف إلى ما كان معروفاً في النحو العربي من الاعتماد بظاهرة التصرف الإعرابي، علداً من الظواهر الأخرى التي لا تقل تأثيراً في العربية لغة ونحو، كان في طليعتها ظاهرة التطابق وهي ظاهرة تمتد إلى جبهتين واسعتين هما: التطابق العددي إفراداً وتثنية وجمعاً، والتطابق النوعي تأكيداً وتأنيساً، ثم ظاهرة الترتيب التي تعدد بشكل دقيق مواقع الكلمات في الجملة. ولقد كانت هذه الإضافات هي المدخل الكبير الذي انطلق منه الباحثون من بعد، فآخذوا منه وأضافوا إليه، حتى إن منهم الآن من أصبح معروفاً به.

إن هذا الكتاب في الوقت الذي يلتقي فيه الضوء على العربية ونحوها، بمثابة الأصل الأول للدراسات الحديثة في النحو العربي، فهو كتاب جدير بالدراسة.